المنظمة العربية للترجمة

أندريه مارتينه

وظيفة الألسن وديناميتها

ترجمة

نادر سراج

بدعم من مؤسّسة محمد بن راشد آل مكتوم

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

وظيفة الألسن
وديناميتها

لجنة اللسانيات والمعاجم:

بسّام بركة (منسقاً)
حسن حمزة
سعد مصلوح
الطيّب البكّوش
علي أزرياح
سامي عطرجي

المنظمة العربية للترجمة

أندريه مارتينه

وظيفة الألسن وديناميتها

ترجمة

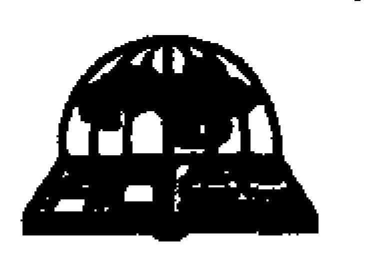
نادر سراج

بدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
مارتينه، أندريه
وظيفة الألسن وديناميتها/ أندريه مارتينه؛ ترجمة نادر سراج.
446 ص. - (لسانيات ومعاجم)
بيبليوغرافيا: ص 429 - 436.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-0-1647-4
1. اللغة - علم. 2. فقه اللغة المقارن. أ. العنوان. ب. سراج، نادر (مترجم). ج. السلسلة.
410

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة»

Martinet, André
Fonction et dynamique des langues



المنظمة العربية للترجمة
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 5996 - 113
الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان
هاتف: 753031 - 753024 (9611) / فاكس: 753032 (9611)
e-mail: info@aot.org.lb - http://www.aot.org.lb

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية
بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان
تلفون: 750084 - 750085 - 750086 (9611)
برقياً: «مرعربي» - بيروت / فاكس: 750088 (9611)
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الأول (ديسمبر) 2009

المحتويات

استهلال

«ليس المقصود ترجمةَ نصٍّ وَحَسْب، فالأهمّ من ذلك
هو أن نسعى كي ننفذَ إلى روح هذا النصّ».

المستشرق أدريان بارتيليمي
A. Barthélemy (1889)

في إطار الجهد الاستعادي للأفكار والمؤلفات اللسانية الكلاسيكية، تعمد كبريات دور النشر الغربية والمراكز والهيئات العلمية المهتمّة بشؤون التأليف والترجمة والنشر، إلى تشذيب بعض أمهات الكتب وتنقيحها، وتعيد طباعتها مزيدةً ومنقّحةً ومزوّدةً بمسارد مفصّلة وبثبت للمفاهيم، وتُصدِرها بحُلّةٍ جديدة.

وضمن هذا التوجّه، وافقت المنظمة العربية للترجمة، مشكورةً، على إصدار ترجمتي العربية الثانية لآخر مؤلّفات العالِم اللساني المعروف أندريه مارتينه **وظيفة الألسن وديناميتها**، الذي سبق لي أن عرّبته، وأصدرَتْه في العام 1996 دارُ المنتخب العربي في بيروت.

أبدأ بالاعتراف بأنّ شهادتي «مجروحة» في مارتينه، وتيارِه الوظيفي، ونتاجِه الفكري، ومجلته (*la linguistique*)، وجمعيته

العلمية (الجمعية الدولية للّسانيات الوظيفية) (Société internationale de linguistique fonctionnelle SILF)، التي انتسبت إليها منذ العام 1982، والتي تضمُّ زملاءه وطلابه ومريديه، المؤلِّفةَ عقولُهم، وقلوبُهم بالطبع، والمتمحورةَ جهودُهم لاكتناه الحقيقة اللغوية المعيوشة، ورصد الوقائع اللغوية بواقعية متناهية، دون الإمساك عن اختيار بعضها باسم المبادئ الجمالية أو الأخلاقية. وتأسيساً على ذلك، التزموا الدراسة العلمية لتوصيف لغاتهم الأم، ودراسة مختلف الظواهر اللغوية الاجتماعية في ضوء تعاليم المدرسة اللسانية الوظيفية التي ارتضوا العمل وفق «مبادئ»[1] رائدها، وتطبيق تعاليمها في دراساتهم الميدانية. وبعدما صقلوا معارفهم اللسانية، أقبلوا على توصيف واقعهم اللغوي واستقراء آليات وكيفيات تواصلهم اليومي، وانصرفوا من ثمّ لدراسة إستراتيجيات التخاطب، انطلاقاً من مقاربتهم العلمية لشؤون اللغة الإنسانية وشجونها، التي لا تنتهي فصولاً. هذه المقاربة تتطلب معاينةً فائقة الدقة للنتاجات اللغوية لأعضاء الجماعة اللغوية الواحدة، وهي تحترم مبدأ الحراك اللغوي المتناغم، والعاكس لزخم الحراك الاجتماعي. وهذ التزامن الدينامي في رصد تطور الاحتياجات التواصلية لمستخدمي اللغة، بناءً على تطور أحوالهم المعيشية، يشهد على تجاربهم الإنسانية، ويحتضن في آنٍ معالم اجتماعهم الثقافي، ويبلور رؤيتهم لذواتهم وللآخر وللعالم من حولهم.

وللحقيقة أقول، وقبل أن أترك المجال للقارئ الكريم كي يطّلع على مضمون مقدّمتي: إن معرفتي الوثيقة وصداقتي لأندريه مارتينه، الأستاذ والعالِم والإنسان، توطّدت على مدى ما يَنوف على العقدين من الزمن. فالكوّة المعرفية التي تفتّحت بفضله، لديّ ولدى المئات

---

(1) André Martinet, *Éléments de linguistique générale*, Armand Colin; 349 (Paris: A. Colin, 1960).

من طلابه العرب والأجانب على مقاعد الدراسة السوربونية في خريف العام 1979[2]، أثمرت وعياً بأهمية اللغة في تشكّل الهوية الثقافية، والتزاماً بمدرسته اللسانية وبـ «المبادئ» التي صاغها عقله النيّر وشكّلت ثمرة تدريسه سنواتٍ خمساً في السوربون. كما أفضت هذه العلاقة إلى نسج مشاعر ودّ واحترام مع هذا المعلم والزميل الذي يستحق بجدارة سمة «تواضع العلماء» التي نفتقدها بأسى لدى العديدين من «أبناء جلدتنا»!.

والمرءُ يُعرفُ ويُذكرُ عادةً برفاق الدرب وبأبناء المهنة الواحدة، لذا أستعيد هنا المقولة الرائجة عن صديقه وزميله جورج مونان (Georges Mounin) الذي توقف عند ردود الفعل المتباينة إزاء رواج مؤلفات مارتينه، فقال فيها: «مِنْ بين مَن يعرفون مارتينه هناك من لم يقرأ سوى **مبادئ اللسانيات العامة** (*Éléments de linguistique générale*)، وهناك أيضاً من قرأوا **اقتصاد التغيرات الصوتية** (*Économie des changements phonétiques*) فقط». ونتمنى لقرائنا العرب، ممن فاتهم الاطلاع على هذين المرجعين، أن يستدركوا هذا النقص ويشفعوه بقراءة هذه الترجمة العربية المنقّحة والمزيدة لآخر نِتاجه العلمي؛ **وظيفة الألسن وديناميتها**.

ندعو إذاً القارئ العربي المهتمّ إلى الاستزادة من معارف هذا الرائد اللساني وعلومه، وهو مَن سعى على الدوام إلى إتباع التعاليم النظرية بالعمل التطبيقي، وبالوصف الفونولوجي تحديداً، لذلك استطاع، وعلى مديات عديدة، وفي بيئات لغوية شديدة الاختلاف

---

(2) تابعتُ خلال الأعوام 1979، 1980 و1981 حلقتين دراسيتين تخصّصيتين أدارهما مارتينه في «المدرسة التطبيقية للدراسات العليا (IV section)» في السوربون، الأولى: «Les principes fondamentaux de la syntaxe fonctionnelle» والأخرى: «Socio-linguistique».

والخصوبة (الفرنسية والأميركية والألمانية والدانماركية، ناهيك بالعربية جزئياً، والتي توقف فيها عند فونيم «الجيم»[3] الذي لفت اهتمامه في المنظومة الفونولوجية للسان الضاد)، أن يطورّ مبادئ نظريته ويصوغ آليات ومنظومات للدراسة الوصفية للألسن. وللحقيقة، أثارت فونولوجيا لغة الضاد فضول مارتينه، فتوقف ملياً عند بعض مسائلها، ففي سعيه إلى فهم جدليات الدينامية التي تعرفها الفونيمات، ومنها الفونيم «جيم» في العربية، كتب بحثاً بعنوان «التغوير العفوي للصامت /g/ في العربية»[4]، وأعاد نشره في كتاب **تطور الألسن وإعادة البناء**[5].

ولا نغفل في هذا المجال بلورة مارتينه لمبدأ «التزامنية الدينامية» (synchronie dynamique)، الذي يسمح بدراسة التغيّر اللاحق بالوحدات في زمن معين، وفق المبدأ القائل بأن لساناً ما يتغيّر في كل اللحظات لأنه يعمل، بمعنى: يشتغل[6].

مارتينه لم يكن صاحب نظرية فحسب، بل كان المعلمَ والموجِّهَ، وقد تعلمنا منه الرحابة الفكرية، والمواءمة بين الأفكار المبتكرة والقدرات الكامنة لدينا والظروف التي نعيشها، وتتيح لنا

---

(3) انظر: Nader Srage: *Dialogue des langues: Réflexions de deux linguistes fonctionnalistes: André Martinet et Henriette Walter* (Paris: L'Harmattan, 2003), p. 35-51,

وحوار اللغات مدخلاً إلى تبسيط المفاهيم اللسانية الوظيفية (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2007)، ص 55-67.

(4) André Martinet, «La patalisation «spontanée» de g en arabe,» *B.S.L.*, no. 54, pp. 90-102.

(5) André Martinet, *Évolution des langues et reconstruction* (Paris: PUF, 1975), pp. 233-261.

(6) André Martinet, «La synchronie dynamique,» *La linguistique*, vol. 26, no. 2 (1990), p. 13.

إمكانات التحقيق الميداني، والملاحظة العلمية، وجمع المعطيات، والتصنيف، والتحليل فالاستقراء. لذا، نردّد معه أن لساناً ما هو بمعنًى ما الإطارُ الذي تنتظم داخله تجربة أعضاء البيئة الاجتماعية الواحدة برمّتهم. إن ما ينتظره المجتمع من الباحث اللساني ليس أن يصف تجارب الأشخاص المتكلمين فحسب، بل الطريقةَ التي ستنتظم فيها هذه التجارب وفق بنى اللغة ومصادرها المستخدَمة، والأهمّ من ذلك كله أن يكون لهذه البنى والمصادر انعكاس عميق على الطريقة التي يبدي من خلالها مستخدِمُ اللغة ردّة فعله على العالم الذي يحيط به. ولن يصحّ الأمر إلا عن طريق معاينتنا للّسان بوصفه أداةً للتواصل بإمكانها استخراج كلّ ما يميّزها عن سائر أشكال اللغة الإنسانية[7].

وفي ضوء ما سبق نقول: لم يفوّت مارتينه أبداً أيَّ فرصة أكاديمية لتحفيز طلابه على الاهتمام بمسائل اللغة الإنسانية ورصد معالم الدينامية في الوصف التزامني للألسن. فنشاطه التدريسي أتاح له المجال كي يضع نتائج أبحاثه في متناول اللسانيين الشباب الذين استقطبهم على مقاعد السوربون والمدرسة التطبيقية للدراسات العليا، وجعل بتصرفهم أداةً علمية كفيلة بدراسة وصفية تزامنية لألسنهم الوطنية. ولم يخرج كاتب هذه السطور عن هذا النطاق، فدرَسَ مَحْكِيَّتَه العربية المدينية في بيروت (1979 ـ 1981) في ضوء المنهج الوظيفي[8]، وأنجز دراسات ميدانية ذات منحى لساني اجتماعي (لغة الشباب، خطاب الرشوة، صورتا المرأة والرجل في الموروث الثقافي

(7) André Martinet, «Se soumettre à l'épreuve des faits,» *La linguistique*, vol. 19, no. 1 (1983), pp. 3 -12.

(8) Nader Srage, *Étude Sociolinguistique du parler arabe de Moussaytbé* (Beyrouth: Département des publications de l'université libanaise, 1997).

. . . إلخ)، أو فونولوجي وقيمي (axiologie) (العقد، البيت، الجماعة)، كما رصد تطور المَحْكِيَّة العربية المدينية في بيروت خلال العقدين المنصرمين، فضلاً عن رصده ظهور بوادر «لهجة بيضاء» آخذة في التبلور تؤسس لإستراتيجيةِ تَخاطُبٍ مستجدّة لدى الأجيال الشابة.

ما ننتهي إليه في هذا الاستهلال هو أن إخراج هذه الطبعة الثانية إلى النور، بعناية مشكورة من المنظمة العربية للترجمة وفريق عملها الذي نثمِّن جهوده، يؤكد أن «وظيفيّة» مارتينه تماسكت وواصلت تقدمها، مؤكدة أنها لسانيات الألسن المتحقّقة، لسانيات العرف والواقع المعيوش، الذي لا نزال نغرف من درره على الرغم من تجنّي بعضهم وتشكيكه باستمرارية هذه المدرسة في إذكاء روح البحث العلمي في أوروبا وفي بيئاتنا العربية. فما أقدمت عليه دار باريسية مرموقة ومنظمة عربية واعدة من قراءة استعادية لمؤلَّفين تأسيسيين لهذا العَلَم الفرنسي في غضون سنتين، سيؤكد بما لا يقبل الشك أنَّ اللسانيات بخير، وأن مجتمعنا العلمي العربي يستزيد هذا النوع من الترجمات لأمهات الكتب. وهو في المحصِّلة قادر على الاختيار، وعلى تمييز الغثّ من السمين، وتفضيل الجيد على الرديء، ورفد مكتبتنا العربية بما ينفع الناس، ويمكث في العقول، ويلهم الباحثين الشبان احتذاء دروب البحث العلمي خدمةً لإنساننا العربي من مكّة إلى طنجة.

* * *

وختاماً أزجي الشكرَ العميم لكل من ساعد على إخراج هذه الترجمة في حلتها الجديدة، وأخصّ بالشكر أسرة «المنظمة العربية للترجمة». ولا أنسى أفضال رفيقة دربي وشريكة حياتي هدى، التي

وفّرت لي ظروف عملٍ مثالية لإنجاز هذه الصيغة المنقّحة والمزيدة لترجمة آخر مؤلفات معلمي أندريه مارتينه، فالشكر مضاعف لها ولابنتيّ سارة وثريا، اللتين أظهرتا صبراً جميلاً على كثرة انشغالاتي اللسانية وعلى أبحاثي التي لا تنتهي فصولاً!

كما أتوجّه بالشكر إلى الباحثة السيميائية السيدة جانْ مارتينه (Jeanne Martinet)، زوجة أندريه مارتينه، التي تجمعني بها علاقات زمالة وودّ وتقدير، وأذكرها بكل خير، فقد كان لي معها ومع زوجها جولاتِ حوارٍ وصولاتِ نقاشٍ في فرنسا وفي أغلب العواصم التي استضافت الحلقات الدراسية الدولية للسانيات الوظيفية. هذه الحوارات والنقاشات المستفيضة حول شؤون اللغة الإنسانية وألسنها المتعيّنة، بما فيها لساننا العربي، نشرتها على حلقات في دوريات وصحف عربية تعميماً لفائدة مبتغاة. ويعود الفضل لهذه الحوارات في تطوير رؤيتي للمسألة اللغوية عموماً، فضلاً عن إثراء تجربتي اللسانية، واستيعابي بشكل أفضل مبادئ النظرية الوظيفية وعملي بمقتضى تعاليمها خدمةً وبحثاً في مسائل لسان الضاد.

وأياً تكن القيمة المضافة للتأملات النظرية والتطبيقات العملية التي يخرجُ بها قارئُ هذهِ الترجمة العربية، فتقتضيني الحقيقة أن أختم بالقول إن اللغة شكّلت لي على الدوام الوسطَ الجاريَ الذي أسقطَ حياتي المهنية والاجتماعية في شَرَكه. فاللسانيات تخطت كونها اختصاصاً أكاديمياً أو عملاً جامعياً أو مصدراً من مصادر رزقي، لتمسي بالنسبة إليّ، بعد ربع قرن أو يزيد، إطارَ عملٍ وأداةَ تحليلٍ علمي ومجالاً خصباً للبحث والترجمة والتأليف، وقبلَ ذلك كله منهجاً وظيفياً، بكل ما للمصطلح من معنى، لحياة خصبة وحافلة سَعَيْتُ قدر الإمكان لنقل «عدواها» المثيرة والمحبّبة إلى جمهوري الأقرب، أي طالباتي وطلابي الجامعيين وإلى المحيطين

بي من أهلٍ ومعارفَ وأصدقاء وزملاء عمل باتوا، من خلال معايشتهم لي ومواكبتهم لنشاطي، لسانيين «بالقوة» أو لسانيين «عن بعد»!

نادر سراج

بيروت في 27/ 7/ 2009

مقدّمة المترجم

يتزامن صدور هذه الطبعة الثانية للترجمة العربية لكتاب **وظيفة الألسن وديناميتها**[1] (*Fonction et dynamique des langues*)، آخر المؤلفات الأكاديمية[2] للعالم اللساني الفرنسي المعروف أندريه مارتينه (André Martinet) (1908 ـ 1999)، مع صدور الطبعة الخامسة لمؤلّفه اللساني، التأسيسيّ المنحى والذائع الشهرة، **مبادئ اللسانيات العامة** (*Éléments de linguistique générale*). إذ صدرت الطبعة الأخيرة منه في العام 2008 عن دار أرمان كولان (Armand Colin)، التي سبق لها أن أصدرت الطبعات الأربع السابقة[3] (1960، 1970، 1980، 1986). وهذا بحدٍّ ذاته مؤشر إضافي للمكانة الخاصة التي تتبوأها اللسانيات الوظيفية، لسانيات العُرف والواقع، التي

(1) André Martinet, *Fonctions et dynamique des langues* (Paris: Armand Colin, 1989).

(2) أصدر مارتينه في العام 1993 سيرته الذاتية الثقافية المنحى بعنوان **مذكرات لسانيّ: عيش اللغات**: André Martinet, *Mémoires d'un linguiste: vivre les langues* (Paris: Quai Voltaire, 1993).

(3) الطبعات الأربع الأولى صدرت - بالتشارك - عن منشورات (Armand Colin Masson)، في حين صدرت الخامسة منفردة عن دار (Armand Colin).

تظهَّرت معالمها على مدى خمسة عقود ونيّف على يديّ مارتينه وزملائه وطلابه.

إن هذا النزوع لإعادة قراءة التعاليم الوظيفية في ضوء تطوّر النظرية الأم يؤكّد من جهة أخرى القيمة النوعية لهذه المدرسة اللسانية، باعتبارها إرثاً معرفياً يراكم مراحلَ تطور هذا التيار العلمي، فضلاً عن مراكمته حقباً من الجهود العلمية المبذولة من قِبل مارتينه وزملائه وطلابه منذ ستينيات القرن الماضي وصولاً إلى مطلع الألفية الثالثة.

لقد رغبنا في أن نستهلّ مقدمتنا لهذه الطبعة المزيدة والمنقحة لترجمتنا العربية لكتاب **وظيفة الألسن وديناميتها** بالكلام عن كتاب **مبادئ اللسانيات العامة**، الذي اعتبره مؤلِّفه «مبسّطاً»، في حين وَصَفَ الكتاب الذي بين أيدينا **وظيفة الألسن** بأنه «يشكل مدخلاً أكثرَ مباشرةً»، لجهة سهولة بلوغ أهدافه التوضيحية بالمقارنة مع **المبادئ**، الذي عرض مارتينه من خلاله على المجتمع العلمي مبادئ نظريته في مئتين وأربع وعشرين صفحة امتازت بإيجاز لغتها ووضوح أفكارها على الوجه الأكمل، وأمست بذلك اللَّبِنَة الأساسية في اللسانيات الوظيفية.

وللإضاءة على أهمية كتاب **المبادئ** في المسارين الفكري والتأليفي لمارتينه، نشير إلى أنه اعتُبِرَ على مدى عقود خمسة ألفباءَ اللسانيات العامة وكتابَها الأوحد غير المقدَّس. فقد بسَّط مارتينه من خلال فصولٍ ستة معالمَ هذا العلم المستجدّ، بلغةٍ سهلة ومبينة.

ريادتُه في عرض المبادئ العامة للسانيات الوظيفية بأسلوبِ السّهل الممتنع، جعلت من كتابه التأسيسي هذا «نصّاً مرجعياً لا

يمكن تفاديه أو التغاضي عن وجوده لكلّ من يرغب في الاطلاع على اللسانيات، أو تعميق معارفه في الطريقة التي تشتغل فيها اللغات، أو يمكن أن تُدركَ أو تُفْهَمَ من خلالها»[4]. في السياق نفسه، نلفت إلى أن أرمان كولان (الناشر)، الذي اعتنى بإخراج مؤلفات مارتينه إلى النور، أشار إلى مارتينه في كلٍّ من الطبعتين: الأولى (1960)، باعتباره القائدَ الذي لا جِدالَ فيه للمدرسة الوظيفية في اللسانيات، والثانية (1970)، بوصفه أحدَ القادة المسلَّم بهم لعلم الفونولوجيا. هاتان الصفتان العلميتان المتكاملتان جعلتا كتاب **المبادئ** يندرج في المكتبتين العلمية واللسانية باعتباره أحدَ أهم كلاسيكيات اللسانيات، والمدخلَ الهام للّغة وللّسان على حدٍّ سواء.

اعتبر مارتينه **المبادئ** كتاباً مبسَّطاً، في حين نظر إليه بعضُ النُّقاد بوصفه «نموذجاً للوضوح في البيان... وكتاباً نموذجياً ومثالياً لأجيال من الطلاب الجامعيين». والرأي الأخير ساقه العالم اللساني السيميائي ميشال أرّيفيه[5] (Michel Arrivé) في معرض رثائه لمارتينه.

❋ ❋ ❋

ومن باب التذكير نقول: إنَّ بواكير علم اللسانيات ظهرت خلال القرن المنصرم على يد العالم اللساني السويسري فرديناند دي سوسّير (Ferdinand de Saussure) (1857 ـ 1913)، فقد نشر طلابه في العام 1916، أي بعد وفاته، محاضراته التي قدَّمها في جامعة جنيف (1906 ـ 1912)، في كتاب حمل اسم **دروس في اللسانيات العامة** (*Cours de linguistique générale*). هذه **الدروس**، التي أعيدت صياغتها، أرست

---

(4) انظر: استهلال الطبعة الخامسة لكتاب André Martinet, *Éléments de linguistique générale*, Armand Colin; 349 (Paris: A. Colin, 1960), p. 15.

(5) Michel Arrivé, «La Mort d'André Martinet,» *le Monde*, 16/8/1999.

شروط قيام لسانيات محضة، منزّهة ومميَّزة عن الفونولوجيا، فضلاً عن أسسِ علمٍ بنيوي للمعنى.

وللحقيقة، وبما أننا في معرض الكلام عن سوسّير «معلّم جنيف»، ومارتينه «اللسانيّ مدى الحياة»، وانطلاقاً من مبدأ تكامل الحلقات المعرفية، نذكر أنَّ الآراء والتعاليم التي حفلت بها **الدروس** بنى عليها لسانيُّون مُبرِّزون جاؤوا بعد سوسّير وطوَّروا مفاهيمه، ومنهم أندريه مارتينه، الذي أكَّد حضوره اللسانيّ وتميّزه المفهوميّ من خلال كتاب **مبادئ اللسانيات العامَّة** الذي أصدره مطلع الستينيات، والذي يحلُّ في المرتبة الثانية بعد **الدروس** لِـ سوسّير[6]. هذان الكتابان المرجعان تُرجما إلى عددٍ من اللغات الحيَّة، بما فيها العربية»[7].

وبما أنَّنا في صدد الكلام عن عَلَمين مرموقين في عالم اللسانيات الأوروبية، ونعني سوسّير ومارتينه، نشير إلى أن مارتينه كان متوافقاً مع سوسّير في العديد من جوانب تفكيره، ربما أكثر من تلك التي جمعته بأوتو ياسبرسن[8] (Otto Jespersen)، فقد عرف ياسبرسن بشكل وثيق، بدليل ترجمته[9] لكتابه (*Langage*) (لندن

(6) فقرة أوردتها في المقالة النقدية التي نشرتها في **الحياة**، 15/ 5/ 2007، حول كتاب ميشال أرّيفيه: Michel Arrivé, *À la recherche de Ferdinand de Saussure* (Paris: PUF, 2007).

وقد أعاد مترجم الكتاب د. محمد خير البقاعي إدراج مقالتي هذه في مقدمته (ص 13 -17) للترجمة العربية للكتاب، الصادرة عن دار الكتاب الجديد المتحدة في بيروت، في العام 2009، والتي قمت بمراجعتها.

(7) ترجم **المبادئ** إلى العربية د. أحمد الحمو، وأشرف عليها د. عبد الرحمن الحاج صالح ود. فهد عكام، وصدرت ضمن منشورات وزارة التعليم العالي، دمشق 1994 - 1995.

(8) أحد كبار العلماء اللسانيين الدانماركيين (1860 - 1943)، عُرِفَ باهتمامه بالمسائل التربوية وباللغات وبالنظرية اللسانية (نقد تصوُّر القانون الصوتي الكلي).

(9) فُقدت مسوّدة هذه الترجمة خلال الاضطرابات التي ترافقت مع الحرب، ولم تطبع أبداً، وقد تمت الترجمة لاحقاً، كما سيرد في المقدمة.

1922)، وهو يعترف[10] بأنّه «لم يقرأ **الدروس** لِ سوسّير بكاملها إلاّ بعدما كان قد تأثّر بصورة واضحة، إن لم يكن بعمقٍ، باللساني ياسبرسن». وتنقل زوجته السيدة جانّ عنه «أنَّ تفكيره اللسانيّ كان قد تطوّر جداً قبل أن يقيم صلات مباشرة مع سوسّير». ويختصر علاقتهما بالقول: «أعتبر نفسي سوسّيريّ في كثير من النقاط»[11].

وللحقيقة، إن الفترات الزمنية التي تُنشرُ خلالها المؤلفات التأسيسية لكبار الكتاب ولرواد التيارات الفكرية واللسانية، تؤْذِن بتطور فكري أو بنضوج نظري يواكب انتهاء مراحل وانبلاج أخرى مفصلية في مسار هؤلاء الكتّاب والرواد، ناهيك بتضافر الظروف والأحوال الثقافية الاجتماعية المؤاتية لنشر مبادئهم في صفوف الجمهور، فعودة مارتينه مثلاً إلى فرنسا في العام 1955، وتسميته لتبوّأ كرسي اللسانيات العامة، تضافرتا للايذان بانطلاق مرحلة المؤلفات المرموقة. والشهرة التي أصابها كتابه التأسيسي، الصادر بالفرنسية والمترجم إلى أكثر من سبعة عشر لساناً، جعلته في المركز الأول بين نظرائه الفرنسيين، وبخاصة كتاب **مسائل اللسانيات العامة** (*Problèmes de linguistique générale*)، الذي أصدره إميل بنفنيست (Emile Benveniste) وتُرجم إلى سبعة ألسن، كما يشير أرّيفيه في المقال المذكور أعلاه.

وكان علينا انتظار العام 1960 كي نتبيّن الفكرة الأولى لمقاربته موضوع الوحدات البليغة، تلك التي تشكل الانبناء الأول في نظرية الانبناء المزدوج (double articulation)، التي تعتبر إحدى دعائم رؤيته الفونولوجية لمنظومة اللغة الإنسانية.

---

(10) وفق ما كتبت زوجته الباحثة السيميائية السيدة جانّ في مقال غير نهائي وغير منشور بعنوان *Saussure et Martinet* زودتنا به.

(11) Martinet, *Mémoires d'un linguiste, vivre les langues*, p. 294.

وهنا نستميحُ القرّاءَ عذراً لنفتحَ قوسين ونستعيد ملامح من الفترة التي تلت عودته من الولايات المتحدة الأميركية (1946 - 1955)، فقد كان لها كبيرُ أثرٍ على تطور رؤيته للغة عموماً وللألسن المتحقّقة تحديداً. كما أنها مكّنته من تحديدٍ أفضلَ لنظريته الفونولوجية، التي تتوضّح معالمها أكثر فأكثر في كتاب **وظيفة الألسن وديناميتها**. وإذا تتبّعنا الوقائع المدوّنة نستنتج أنّ مارتينه دُعي صيفَ 1946 إلى نيويورك[12] بهدف الإسهام باستنباط لغة عالمية إضافية، من خلال لجنة شارك فيها أوتو ياسبرسن وإدوار سابير (Edwar Sapir). وقد تتابعت أعمال هذه اللجنة في نيويورك تحت إشرافه من عام 1946 وحتى عام 1949، وكان قد ألقى في عام 1946 سلسلة محاضرات (ظهرت في ما بعد في كتاب تحت عنوان **الفونولوجيا: علم الأصوات الوظيفي** (*Phonology as Functional Phonetics*)، وعندها أصبح عضواً في مجلس مديري «الجمعية الدولية لعلم الأصوات» (L'Association de phonétique International «A. P. I»)، وعُرض عليه في الحقبة ذاتها منصبٌ في جامعة كولومبيا في نيويورك، حيث عُيّن «أستاذاً متفرغاً» ورئيساً لقسم اللسانيات فيها. وكذلك أصبح، بدءاً من العام 1947، مديراً لتحرير مجلة (*Word*)[13] التي أسسها جاكوبسون عام 1946 في إطار «المدرسة الحرة للدروس العليا»، في نيويورك.

بقي مارتينه حتى عام 1955 في نيويورك، حيث مارس تعليم اللسانيات العامة والنحو المقارن لجمهور كبير من المهتمين،

---

(12) وجّهت الدعوة من قِبل «جمعية اللغة الدولية المستنبَطة» (International Auxiliary Language Association I. A. L. A.) التي أسّستها أليس موريس (Alice Morris).

(13) مجلة تعنى باللسانيات وتصدر في نيويورك.

مخصّصاً كثيراً من الحماسة والحيوية لإصدار مجلة (*Word*) التي جعل منها مجلة ذات مستوى راقٍ.

وفي هذه الحقبة أيضاً، عمّق مارتينه تفكيره حول موضوع التطور الصوتي الذي أوصله في ما بعد إلى نشر مؤلف حول علم الأصوات التاريخي بعنوان **اقتصاد التغيرات الصوتية**[14] (*Économie des changements phonétiques*).

وقد استعمل مارتينه في هذا المؤلَّف، ومن دون أن يردّ أبحاث علماء فقه اللغة الأكثر تقليديةً، كلَّ المعطيات التي تراكمت بأناة من قِبل هؤلاء، وذلك بعد توضيحها وترتيبها على ضوء نظريته الفونولوجية، وقد أدّى نشر هذا المؤلف عام 1955 إلى حصوله على شهرة عالمية[15]. وبعد عودته إلى فرنسا عام 1955، سُمّي أستاذاً للسانيات العامة في السوربون، كما أنشأت المدرسة التطبيقية للدراسات العليا إدارة للدراسات اللسانية البنيوية من أجله عام 1957.

ونختم هذه الفقرة بالإشارة إلى أن العام 2005 شهد صدور طبعة ثانية مزيدة ومنقّحة لهذا الكتاب من قِبل مارتينه نفسه، أعدّها قبل وفاته وصدرت بعناية زوجته السيدة جانّ. وقد نشرْتُ مقالة نقدية نوّهتُ فيها بأهمية الكتاب، وتكريماً لجهدهما العلمي.

انصرافُ مارتينه إلى مهنتي التدريس الجامعي والتأليف، وانشغاله في القيام بنشاطات مهنية، وتحديداً أكاديمية، وانغماسه في الأبحاث العلمية، لم تثنِه عن الالتفات إلى نتاجات زملائه ومعاصريه من اللسانيين المرموقين، فهو لم يغبط زملاءَه حقهم. ومن باب

---

(14) André Martinet, *Économie des changements phonétiques, traité de phonologie diachronique* (Berne: A. Francke, 1955).

(15) **حوار العرب**، العدد 11 (تشرين الأول/ أكتوبر 2005).

تثمين الجهود العلمية المبذولة من قِبلهم، واعترافاً منه بأهمية نتاجاتهم اللسانية باعتبارها تراكمَ معارف إنسانية لافتة تتضمن آراء لسانية جديرة بالتعميم، فقد ساهم في كتابة تحليلات لكتب ومقالات نقدية عن بعض المؤلفات الهامة التي استوقفته، ونتمثّل على ذلك بما كتبه عن هيلمسليف. من ناحية أخرى، لم يفته الإيحاء أو التشجيع على القيام بترجمات لكتب لسانية مرموقة، نذكر منها على سبيل المثال ترجمة **الدروس** لِ سوسّير من قبل وايد باسكن (Wade Baskin) إلى الإنجليزية، وترجمة كتاب **مبادئ الفونولوجيا**[16] لِ نيكولا تروبتسكوي (Troubetskoy) إلى الفرنسية من قبل جان كونتينو (Jean Cantineau)، مصدّرةً بمقدمة كتبها مارتينه.

في ختام هذه المقدّمة[17] يؤكد مارتينه على ريادة تروبتسكوي ورؤيويّته اللسانية، معتبراً أن عرضَه الجوهري هذا يبقى أهم مؤلَّف ذي طابع تلقيني للفونولوجيا، فهو يتوجّه في آنٍ واحد إلى الذين لا يبحثون في مضامينه سوى عن مبدأ للوصف، كما يتوجّه أيضاً إلى اللسانيين الحقيقيين الذين يجدون غايتهم في هذا النوع الدراسي الجديد، أي المنهج الذي بإمكانه أن يقودهم إلى تأسيس علم لغاتٍ حقيقي. وهذا ما بادر إليه مارتينه في مختلف مراحل عمره الأكاديمي المديد الذي انطفأ في خواتيم الألف الثاني، مخلّفاً ثلاثين[18] مؤلفاً أكاديمياً، أتبعها بمذكراته الصادرة في العام 1993[19].

---

(16) N. S. Troubetzkoy, *Principes de phonologie*, traduit par J. Cantineau, tradition de l'humanisme; 7 (Paris: Klincksieck, 1976).

(17) Ibid., p. xi.

(18) Martinet, *Mémoires d'un linguiste, vivre les langues*, pp. 367 -373.

(19) ذكر فيها اثنين من معارفه في الشرق الأوسط: الأب سليم عبو، الذي أشرف على أطروحته وكاتب هذه السطور.

ولا يفوتنا أن نذكر أيضاً ترجمة كتاب ياسبرسن (*Language*)، الذي حمل عنواناً جديداً هو **طبيعة اللغات وتطورها وأصلها**[20]، (باريس 1976)، التي قام بها ل. دهان (L. Dahan) وأ. هام (A. Hamm). يعلم هذا الكتابُ القارئَ - بشكل مفيد - تاريخ اللسانيات وأسلوب تلقين اللغة للطفل، وكلها خطوات كانت له اليد الطولى في المبادرة إلى تحقيقها، في ضوء سعيه إلى تعميم ثقافة اللسانيات - وضعاً أو ترجمة - في صفوف الأجيال الشابّة، من طلاب جامعيين وباحثين وأساتذة لغات حيّة.

وخارج هذا السياق وهذه الأسماء اللوامع في دنيا اللسانيات، وبتواضع كليّ، أذكر هنا أنه شجّعني على تعريب كتابه **وظيفة الألسن** (الذي بين أيدينا) خلال لقاء لي معه في شهر أيلول/ سبتمبر من العام 1990، لِما توسّم فيه من آراء مستجدّة رغب في إطلاع القراء العرب عليها.

وعلى الرغم من تأثره جزئياً بأفكار سابقيه، أو مجايليه الذين تسنّت له الفرصة للاطلاع على آرائهم، فقد سعى مارتينه إلى ترسيخ استقلاليته الفكرية، وعبّر عن ذلك في مقالة بعنوان «في خط مستقيم»[21] (En droite ligne) بالقول إنه يعتذر لأنه طوّر أفكاره ومبادئه، وكان في آنٍ واحد ذا قابلية محدودة للتلقي عمَّن سبقه أو جايله. وحتى عندما قرأ الكبار - أمثال - سوسّير على سبيل المثال، كان

---

(20) Otto Jesperson, *Nature, évolution et origines du langage*, traduit de l'anglais par L. Dahan et A. Hamm; préface d'André Martinet (Paris: Payot, 1976).

(21) André Martinet, En droite ligne, *Die Deutsche Bibliothek - C. I. P. - Einheitsaufnahme.* Wege in der Sprachwissenschaft: vierudvierzig autobiographische Berichte; Festschrift fur Mario Wandruszka/hrsg. Von Hans - Martin Gauger und Wolfgang Pockl (Tubingen: Narr, 1991).

يقوم على الدوام بهذه القراءات، محدِّداً بغبطة النقاط التي يجد فيها نفسه يتوافق وإياهم حول وجهات النظر تجاه مسائل اللغة الإنسانية، أو حيث كان بمقدوره أن يتابع آراء هؤلاء الكبار، بهدف توسعة أفقه لا إقلاق أفكاره أو إثارتها، ويستشهد على ذلك بالقول إنه مذذاك بدا له التفرّع الثنائي السوسّيري «لغة ـ كلام» خطراً في لادقّته الكلية، لذا نراه يستغرق وقتاً طويلاً كي يستبعده بطريقة متأنية.

ويتابع الكلام عن رفاق الدرب، فيشير إلى أنه استفاد كثيراً من ترجمته لكتاب ياسبرسن، ولكن الخلافات مع نصّه لم تكن نادرة، إنْ على الصعيد النظري أو لجهة التجارب المختلفة التي تتميز عن تجاربه الخاصة.

بعد هذا العرض المقتضب الذي تناول نبذاً من سيرة المؤلف وبعضاً من مؤلفاته التأسيسية ذات الطابع الكلاسيكي، وبعد استعراض نماذج لمختلف العلاقات والمواقف التي جمعته بِـ «زملاء» المهنة الواحدة، سنسعى كي نضعَ القارئَ العربي في الأجواء العامة لهذه المدرسة اللسانية التي أودع مارتينه آخر مؤلفاته العلمية **وظيفة الألسن وديناميتها** زبدةَ عمله فيها، النظري منه والتطبيقي. ولم نجد أفضل من استعادة أفكار وآراء سابقة للمؤلف والتعليق عليها، والإضافة متى أوجبت الحاجة مزيداً من الإيضاح والتوقف، بغية تسهيل مهام المهتمين والراغبين في التعرّف عن كثب على أفكار هذا الرائد اللساني الذي اختطّ طريقه في عوالم اللغة، وتميّز برؤيوية ستسعى السطور التالية إلى تبيان معالمها.

* * *

في ماهيّة اللسانيات الوظيفية

الكتاب الذي نقدّمه للقراء معرَّباً ومنقّحاً، يتمحور حول تصوّر مارتينه لمفهوم الرؤية الوظيفية للوقائع اللغوية، فضلاً عن التطبيقات

العملية لهذا المفهوم. لذا لم نرَ بدّاً من توضيح هذا المفهوم، من خلال العودة إلى أدبيات مارتينه في هذا المجال وإلى سوابق زملاء آخرين له يعيد إليهم الفضل ويناقش آراءهم ويصوّب البعض منها ويناقض بعضاً آخر. في كل الأحوال، هو يسعى إلى تمييز مفاهيمه وتحديد حقول تطبيقاته لهذ المفهوم الأثير في مساره، الأكاديمي منه والتأليفي.

وفي إطار تعريف المبادئ التي قامت عليها نظريته اللسانية، يحدّد أندريه مارتينه في مقالة له بعنوان «ماهية اللسانيات الوظيفية»[22]، القيمة التي تمتلكها كلمة «وظيفة» بالنسبة إلى أعضاء «الجمعية الدولية للّسانيات الوظيفية»[23] (Société internationale de linguistique fonctionnelle SILF)، ويستهل تعريفه مشدّداً على المعنى الأساسي لهذه الكلمة: «الدور الذي يضطلع به اللسان في

(22) André Martinet, «Qu'est-ce que la linguistique fonctionnelle?,» *Universidad Estadual Pautista*, vol. 38 (1994), pp. 11-18.

(23) جمعية دولية تهدف إلى جمع أواصر اللسانيين والبحّاثة الذين يطبقون في دراساتهم اللغوية مبادئ اللسانيات الوظيفية. ومن مهمات الجمعية تنسيق الأبحاث وتعميم النتائج التي يتوصّل إليها اللسانيون الوظيفيون المنتمون لكل البلدان، كما لمختلف المدارس والتيارات، وذلك من خلال إصدار مجلة **اللسانيات** (*La Linguistque*) (باريس) التي تأسست عام 1986، والتي اعتمدت رسمياً كلسان حال الجمعية ابتداء من عام 1977. إضافة إلى ذلك تأخذ الجمعية المبادرة في عقد أيام دراسية، وفي تنظيم حلقات دراسية دولية سنوية تطبع «أعمالها» بمساعدة الجامعات المستضيفة. تتخذ الجمعية من «الكلية التطبيقية للدراسات العليا» السوربون مركزاً دائماً لها.

ومن باب العلم بالشيء، نشير إلى أن الحلقة الدراسية الدولية الأولى التي عقدتها (SILF) كانت في العام 1974 (غروننغ - هولندا). وعلى مدى خمس وثلاثين سنة عقدت اثنتان وثلاثون حلقة في عشرين بلداً فرنكوفونياً وأنجلوسكسونياً، والحلقة الثالثة والثلاثون عقدت صيف العام 2009 في مدينة مينسك (روسيا البيضاء). وتكريماً لمؤسسها أندريه مارتينه، نظّمت الجمعية في ربيع العام 2008 لقاءً تكريمياً بعنوان (Rencontre André Martinet).

نقل التجربة البشرية». وتأسيساً على ذلك، يشرح انتماء اللسانيات إلى «علوم الثقافات»، الأمر الذي يسوّغ تخطي اللجوء إلى الاستبطان (l'introspection) وتحديد ما هو «ملائم» في هذا العلم، إنها برأيه الملاءمة التواصلية (la pertinence communicative). ويعرض في السياق عينه تحديده للسانٍ ما (une langue) - وليس لِلّسان (la langue) - بوصفه «أداة تواصل مزدوجة الانبناء»، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا المفهوم ينبغي أن يعملَ بمثابة شرطٍ كي يمكننا أن نعيّن ما هو «لسانٌ ما»، وما الذي يفرّقه عن الألسن الأخرى، ومنبّهاً إلى محاولة إدراج عناصر ليست بالضرورة مؤلِّفة أو جوهرية في هذا التحديد. هذه الرؤية الوظيفية تفضي بالوظيفيين - برأيه - إلى عدم التماسِ فروعٍ دراسية جديدة مثل: عملية القول، والذرائعية، وعلم اللسانيات الأجتماعية (Sociolinguistique).

وقبل أن نسترسل في عرض مبادئ الوظيفية وتعاليمها، بلسان مارتينه، لا بأس من التذكير بأسبقية استخدام مفهوم «الوظيفية»، لذا نتوقف عند العالم اللساني لويس هيلمسليف[24] (Louis Hjelmslev)، المنظِّرالمؤثِّر في مجايليه وزملائه (مارتينه على سبيل المثال)، والذي يمكن اعتباره رائد السيميائية العلمية، فقد وصف نظريته اللغوية، أو لغاوته[25] (glossématique)، بأنها لسانيات وظيفية، حيث كانت هوية الوحدات المستَنتَجة تتميز جرّاء توافقياتها لا جرّاء مادتها الصوتية أو

---

(24) عالم لساني دانماركي وأحد مؤسسي المدرسة اللسانية الغلوسماتيكية (1899 - 1965). أسّس مع العالم فيغو براندال (Viggo Brandal) «حلقة كوبنهاغن اللغوية» في العام 1931.

(25) يعود أصل هذه الكلمة إلى (glosso) التي تعني بالإغريقية «اللسان»، وأول من استعملها لويس هيلمسليف. وتعتبر اللغاوة، أو النظرية اللسانية التي نادى بها هيلمسليف، أن اللغة غاية بذاتها وليست وسيلة، وهي مدرسة بنيوية أكثر منها تجريدية؛ نشأت في =

الدلالية. والحقيقة أنه حينما وصف علماء الفونولوجيا الأوائل علمهم بأنه «وظيفي وبنيوي»، فقد كان بإمكانهم أن يحثوا لاحقيهم على احتذاء الدرب المعتمد من قِبل هيلمسليف، وهذا الأخير نفسه هو الذي ألحّ دائماً على ما كان في مذهبه يقابل ما في مذهبهم.

وبالعودة إلى إسهام مارتينه في هذا المجال، فهو يعتبر في المحصّلة أنَّ مفردة «وظيفي» لا تملك في أعراف اللسانيين وممارساتهم معنى إلا بالرجوع للدور الذي ينهض به اللسان، بالنسبة إلى البشر، في نقل خبراتهم بعضهم لبعض، فللغة الإنسانية وظيفة أساسية هي «تأمين التواصل بين مختلف مستخدميها وفي إطار المجتمع الذي ينتمون ـ وتنتمي اللغة إليه»، وهذه الوظيفة تؤديها الألسن على اختلاف بناها على الرغم من التباينات الحاصلة بينها. من هنا نفهم أهمية مفهوم «الوظيفة» الذي رغب مارتينه في أن يتوّج به عنوان مساره الأكاديمي أساساً، ومؤلفه هذا، أي **وظيفة الألسن وديناميتها**.

نتجاوز هذا العرض التفصيلي واللازم لمعنى مصطلح «وظيفي» في المسار العلمي لِ مارتينه، لنعالجَ بعض مواقفه من تعاليم «معلم جنيف» فرديناند دي سوسّير. إن أسبقية المنطوق على المكتوب التي نادى بها سوسّير تستوقفه، ولكن آراءه الأخرى تستدعي منه نقاشاً منهجياً ننقل هنا بعضاً منه للإضاءة على العلاقة العلمية التي جمعت بينهما.

= كوبنهاغن كردّة فعل على حلقة براغ. لكنها حافظت على مساهمتها الأساسية وأطلقت عليها اسم «الاستبدال» (La commutation)، واضعةً المادة جانباً، الأمر الذي أفقدها إمكانية إدراكها الحقيقة.

من الصحيح أن مارتينه يرى أن علينا الانطلاق من معاينة الاتصال بواسطة اللغة، وبالتأكيد في شكلها الأولي المنطوق. وهنا يعيد الفضلَ إلى فرديناند دي سوسّير، معتبراً أننا ندين له بالكثير. ولكنه يضيف أن علينا تجاوزه بتصميم، حيث كان قد بقي أسيرَ النظرة التقليدية التي يفلت بموجبها السلوك الإنساني، في جزءٍ كبير منه، من قوانين الطبيعة، والتي تنصّ على أن دراسته ستستعين بالضرورة بـ «الاستبطان» (introspection). وفي هذا المحور بالذات، يلفت النظر إلى ضرورة حثّ اللسانيين على التمييز بين «علوم الطبيعة» التي تعمل بواسطة معاينة الأحداث التي تمكن معاينتها مباشرة على أنها متميزة عن الشخص المعايِن، و«العلوم الإنسانية» التي ستتضمن معاينةَ الشخص المعايَن بنفسه، أي **«الاستبطان»** في الواقع.

وبما أن اللغة الإنسانية وألسنها المتحقّقة هي بيت القصيد في هذه التعاليم الممهِّدة، فهو يخلص إلى أن نزوعنا لتعزيز وحدة العلم بعيداً عن تنوّع مواضيع الدراسة، يفترض بنا أن نقابلَ اللغةَ الإنسانية بـ «علوم الطبيعة» من جهة، حيث تقوم المعاينة على ما ندركه بوصفه ثوابت الكون الذي يحيط بنا، و بِـ «علوم الثقافات» التي تسعى إلى معاينة الأحداث التي تتغيّر في الزمان والمكان من جهة أخرى، لأنها تقوم على سلوك كل كائن حيّ منذ أن يتطور في بيئة معينة تكيّفه بعد ولادته. وهنا بالذات يترك لقرَّائه أن يتبينوا الدرب العلومي الذي تسلكه اللغة الإنسانية وألسنها المتحقّقة.

* * *

ثنائية سوسّير (اللغة/الكلام) تستوقفه، لذا يعتبر أن سوسّير وصف جيداً دورة الكلام، ولكنه كي لا يشدّد في الختام سوى على الأجزاء التي لا يسهل بلوغها مباشرةً، والتي يعزوها إلى «اللسان»، مع أداة التعريف، كما لو أنه سيتماثل مع حقيقة متماثلة بشكل

أساسي في كلّ الثقافات حيث تُمارسُ اللغةُ، مقابل لامتناهٍ من ضروبٍ ما نشير إليه بازدراء على أنه «الكلام».

تمييزه الجوهري بين «لسانٍ ما» و«اللسان» أوصله من خلال تفكير علمي دقيق إلى ملاحظة أن ما ينبغي البحث عنه هو في ما يختلف فيه لسانُ كلّ متحدٍ اجتماعي عن سواه من الألسن الأخرى. وبعدما عيَّن إطار البحث، حدَّد طريقة العمل المطلوبة، والمتمثلة بمعاينة كل السمات التي يمكن بلوغُها مباشرةً، والعائدة لدورة الكلام التي علينا الإحاطة بها. والمسألة ليست بهذه السهولة، فمقابل اللامتناهي من ضروب الأقوال الممكن ملاحظتها، تماماً كما مقابل اللامتناهي من السمات الممكن ملاحظتها في الوقائع الطبيعية، يعتبر مارتينه أننا نحتاج إلى مبدأ يقودنا في مجال اختيار السمات التي علينا الاحتفاظ بها في كلّ مرحلةٍ من مراحل معاينتنا. ويصل بنا إلى لبِّ المسألة، وهو أنَّ الخيار المطلوب هو ذلك العائد لِـ «الملاءمة»[26]. ويشدِّد على هذا المبدأ، ملاحظاً أنّه أكان بيّناً أم لا، فهو يوجّه تأسيسَ كلّ العلوم، أتصلت بالطبيعة أم بالثقافات. ويخلص إلى التأكيد على أن علينا في اللسانيات أن نتوافق على اختيارِ «الملاءمة» التي ستسمح لنا بتحديدِ ما ينبغي أن يسترعي قبل سواه انتباهَنا من بين مظاهر اللغة الإنسانية على اختلافها وتنوعها.

ونتوقف بعض الشيء لنشرح كيفية إدراك مارتينه هذا المفهوم الذي يشكل الخيط الموصِّل في نظريته اللسانية، معرِّجين على «حلقة براغ اللغوية»[27] (Cercle linguistique de Prague)، التي تأثَّر

---

(26) Relevanz بالألمانية، Relevance بالإنجليزية، وPertinence بالفرنسية.

(27) تأسست «حلقة براغ اللغوية» في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من سنة 1926، وقد امتد نشاطها حتى مرحلة الحرب العالمية الثانية. شاركت فيها مجموعة كبيرة من اللسانيين التشيكيّين والفرنسيين، إضافة إلى اللسانيين الروس: جاكوبسون، وتروبتسكوي وكارسفكيج. =

بتعاليمها وبأعلامها بشكل غير مباشر، وأكد من خلال كتابه **الوصف الفونولوجي** (*La description phonologique*) على أنه كان الوحيد الذي أنجز وصفاً فونولوجياً كاملاً، بعكس أعضاء «الحلقة» ونظرائهم في فيينا، الذين لم يولوا هذا الأمر عنايتهم. ويخصّ بالذكر منهم تروبتسكوي، الذي أخذ عليه استغراقه في عرض عام للنظرية الفونولوجية، الأمر الذي لم يدع له الوقت ولا الجهد اللازمين للقيام بدراسة وصفية تطبيقية.

* * *

في عام 1933، تعرَّف الطالب الشاب مارتينه إلى أعمال «حلقة براغ اللغوية» (T. C. L. P.)، من خلال متابعته الحلقات الدراسية التي كان ينظمها عالم فقه اللغة المقارن فرنان موسّيه[28] (Fernand Mossé) في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا (École pratique des hautes études E. P. H. E.)، في باريس. وتبعاً لأقواله الخاصة، فقد واتاه إحساسٌ مبكِّر ـ قبل عشر سنوات ونصف السنة ـ بمفهوم الملاءمة (pertinence) في اللسانيات، ذلك الذي تركَّزت عليه مجمل نظريته الوظيفية في ما بعد.

والملاءمة تعريفاً هي الخاصيّة التي تسمح لفونيم، أو عنصرٍ فونولوجي، بأن يضمنَ وظيفة تمييزية في لسانٍ معين، وذلك بتناقضها مع الوحدات الأخرى ذات المستوى نفسه. وتنتفي خاصّية الملاءمة عندما تفقد الوحدة المذكورة هذه الوظيفة التمييزية. وكان مارتينه، في الواقع، قد طبَّق مفهوم «الملاءمة» هذا على أعماله دون

= وقد قامت منهجية الحلقة على مفهوم يقضي بأن اللغة ينبغي أن تدرس كنظام له وظيفة وغاية محدّدتان (التعبير والتواصل)، وله بالتالي وسائل معينة لتأدية هذه الغاية.

(28) عالم فقه لغة مقارن وأستاذ مادة اللغة الإنجليزية.

أن يوضحه حقيقةً، وذلك قبل أن يستخدم هذا التعبير ليترجم مفهوم (Revelanz) المرادف الألماني لكلمة (Pertinence)، والمستنبَط من قبل عُضوي الحلقة: بيهلر[29] (Bühler) وتروبتسكوي[30] (Troubetzkoy) في براغ. وقد أدرك مارتينه، بدءاً من المراسلة التي قامت بينه وبين هذا الأخير، التماثلَ بين مفاهيمه الخاصة وتلك العائدةِ لحلقة براغ. وقد دعاه تروبتسكوي لاحقاً إلى الكتابة في المجلة التشيكية **سلوفو أسلوفسنوست** (*Slovo Aslovèsnost*)، وإلى نشر مقالات في «أعمال» الحلقة.

* * *

بعدما توقفنا عند مفهوم «الملاءمة»، اللَّبِنَة الأساسية في نظريته اللسانية، ننتقل إلى مفهوم آخر يتردّد في أبحاثه، بما في ذلك هذا المؤلَّف بالذات، ونعني به «الاشتغالية» (fonctionnement) الذي يتلازم في كتاباته مع المفهوم السابق ذكره.

لمزيد من الإيضاح، يفصِّل مارتينه كيفيات اشتغال اللسان قائلاً: يفرضُ كلّ لسانٍ نفسَه إذاً تماماً في اشتغاليته، كما في تطوره كأداة نقلٍ للتجربة. وبغية وصفه بطريقة مناسبة، سينبغي في كلِّ آونة وعلى كل صعيد، إبراز ما يسهم حالاً في نقل التجربة. إنها إذاً «الملاءمة التواصلية» التي ينبغي أن توجِّه اللساني على الدوام. وكي لا يبقى في المجال النظري أو التوجيهي البحت، يتابع القول بأنَّ أداة التحليل، الموضوعة لهذه الغاية بتصرّف الباحث اللساني، هي العملية المسماة «الاستبدال» (commutation)، أي تقريب مختلف قطعات القول لتحديد «الوحدات البليغة الدنيا، المونيمات» في فترة

(29) عضو «حلقة براغ اللغوية».

(30) عالم لساني روسي، من مؤسّسي «حلقة براغ اللغوية».

أولى، و«الوحدات التمييزية، الفونيمات» في فترة ثانية.

وهذا كله مختصرٌ في التحديد الذي يعتمده لِـ «لسانٍ ما» (وليس أبداً «اللسان»)، ويضمّنه إحدى فصول كتابه الذي نحن بصدده. وهذا ما نستطيع أن نسمّيه في الواقع «شرطاً وتوافقاً»، ونقيمه مع أولئك الذين سيخلفوننا. وهاك التحديد:

«إن لساناً ما هو أداةٌ لنقل التجربة الإنسانية، وهذه الأخيرة تُحلَّلُ بموجبه، وبشكلٍ مختلفٍ في كلّ متحدٍ اجتماعي، إلى تتابعِ مونيماتٍ، أي إلى عناصرَ بليغة (significatives) دنيا هي المونيمات، تحمل معنى وشكلاً صوتياً. وهذه الأخيرة قابلةٌ بدورها للتحليل إلى وحداتٍ تمييزية (distinctives) متتابعة، هي الفونيمات». هذا إذاً ما هو لازمٌ ووافٍ لتوصيفِ لسانٍ ما وفق الرؤية الوظيفية.

هذه الرؤية الوظيفية للوقائع اللغوية، الموجّهة بواسطة العملية الاستبدالية، تسمحُ لنا إذاً بتأسيس تراتبية، بين الوقائع الملاحَظَة، لا تستبعدُ في النهاية أيّاً من إشراطات العملية اللغوية، أكان المقصودُ ردةَ فعلِ كلٍّ من الأشخاص المتورطين في السيرورة التواصلية، جرّاء تجاربه عن العالم، بما فيها اللسان المعنيّ، أم الشروط التي يقوم ضمنها التبادل اللغوي. وهنا يستنتجُ مارتينه أنه لا طائلَ إذاً من التماسنا فرعاً دراسياً جديداً، أدْعَيناه «فعلَ القول» (énonciation) أم «الذرائعية» (pragmatique).

وهو لا يفتأ يذكّر القرّاء أن ما ينبغي ألاّ نغفله هو أن المعرفةَ التي يملكها المرءُ المتكلمُ عن العالم لا تقف عند حدود ما يمكن أن يتبيّنه أو يوضحه بواسطة اللسان. لقد عرف الإنسان كيف يماثل جيداً الأشياء التي تحيط به قبل أن يعزو إليها اسماً ما، ومن الجليّ أن سيرورته العقلية ليست مشروطةً دوماً بمعرفته مفردات اللغة. ولا يمكن لِـ «اللسانيات» أن تختلط مع «المعرفية»، فلديها كلّ منفعة

للتمييز بين هذين المجالين، أي أن تعيَ ما يفرقهما وما يقرّب بينهما.

* * *

وفي عرضه المفصّل والمبسّط للكلمات المفاتيح التي تنتظم تعاليم نظريته، لا يفوته التوقف عند التضارب أو التهافت ذي الطابع الاصطلاحي الذي يشوب بعض الكتابات اللسانية. فيلفت مثلاً إلى أن النزوعَ الحالي للكلام عن «علم اللغة» بدلاً من «اللسانيات»، بصيغة المفرد، لا ينتج فقط عن رغبةِ كثيرٍ من الباحثين في إبراز نتاجِ بحثهم، ولكنه ينتجُ بخاصّة عن الاعتقاد الراسخ بأن الواجب الأولَ لِـ «البنيوي» ينصّ على استنتاج النموذج الأشدّ إغراءً والأكثر جدّةً عن طريق التنظير. ويلاحظ هنا أنَّ البعض لم يكترث فعلياً بمجابهة نموذجهم بالألسن الخاصة، فقد كان سهلاً إلى حدّ كبير أن نتجاهلَ كثرةَ الوقائع الممكن ملاحظتها وتعقيدها، ويتمثل على ذلك بالقول إننا حيث تعرّضنا للخطر بدا لنا بسرعة أنه، وبغية التوفيق بين النموذج وحقيقة الوقائع، كان علينا إعادة طرح المسألة بواسطة مفردات مغايرة لتلك العائدة للبنيويين «أصحاب النزوات». ويتوقف عند رواج مصطلح «لسانيات اجتماعية» في الكتابات والمؤلفات الحديثة، فيتساءل مستنكراً كيف حدث أن باحثين كانوا يستشهدون، بطريقة صريحة وواضحة تقريباً، بِـ سوسّير، أمكنهم أن يعدّوا هذه «التبنينات» اللغوية، دون أن يتذكروا بلا انقطاع «أن اللغةَ هي فعلٌ مجتمعي»، لدرجة أنه كان عليهم من ثَمَّ الاستعانةُ بِـ «علم اللسانيات الاجتماعية» كي يهتدوا إلى طريقهم؟

* * *

وفي ختام عرضه هذا لماهية اللسانيات الوظيفية، وهي في الحقيقة محور مؤلَّفه الأخير الذي نحن بصدده، يتوقف عند مفهومَيْ «التزامنية» و«التعاقبية» الأساسيين في التعاليم السوسّيرية، فيلاحظ أننا

حيث بقينا أوفياءَ بدقة للرسالة السوسّيرية ـ التضاد بين «التزامنية» و«التعاقبية» ـ ، خلطنا بالطبع بين «التزامنية» و«السكونية» (statisme). وبالاستناد إلى مبدأ «اشتغالية» اللغة ومبدأ «الملاءمة التواصلية» اللذين ينادي بهما، ينبّه إلى أننا ظللنا عُمْيَ البصيرة لواقعٍ مفاده أن كلّ حالة لغوية كانت بالفعل، وبلا انقطاعٍ، في طور النمو، لدرجة أن أيّ لسانٍ لم يكن بإمكانه أن يعملَ أو يشتغل دون أن يتلاءمَ باستمرار مع احتياجات مستخدميه. ويتابع قائلاً أنه لن يكون بإمكاننا أن ندرك شيئاً عن بنية اللغة إذا ما أغفلنا أن الطفلَ يفهمُ جَدّته دون أن يتماثلَ استخدامه اللغوي مع استخدامها. ثم يبسّط فكرته، مضيفاً أن هذا يعني أن «وصفاً تزامنياً» يتضمّن أن نسجّلَ لكل نقطةٍ مناطقَ التغيّر التي لا تمنعُ التواصلَ من أن يقوم. كما يعني هذا أيضاً أن «الاشتغالية التزامنية» لا يمكن أن تُسَجَّلَ وتوصَفَ إلاّ إذا تأكدنا من التغيّرات القائمة بين الأجيال وفي الطبقات الاجتماعية الموجودة.

ويخلص إلى أنَّه لا حاجة البتة إذاً إلى أن نعزل علمَ لسانياتٍ اجتماعية سيضعُ جانباً وقائعَ التطور الخاضعة للتَّبَنْيُن (structuration) الاقتصادي ـ الثقافي للمجتمع، بل علينا بالأحرى معاينة الوقائع ببساطة ودون موقفٍ قبليّ آخر سوى استخدام اللغة لنقل تجربتنا. وهذا هو باختصار لبّ النظرية اللسانية الوظيفية التي ينتظمها كتاب **وظيفة الألسن وديناميتها** الذي أصدره منذ عقدين من الزمن، ولا يزال لتاريخه مرجعاً من المراجع الكلاسيكية المعتمدة لقراءة مبادئ اللسانيات الوظيفية في صيغتها الفرنسية وفي بصماتها المارتينيّة.

وها نحن نصوغها بلغة الضّاد ونضعها مجدّداً، وبعد مرورِ عقدٍ على وفاة مارتينه، بتصرّف القارئ العربي المهتم، ونبقى بذلك أوفياء للمدرسة التي غرفنا ولا نزال من مَعينها، وسَعَيْنا إلى نشر مبادئها في

صفوف جمهورنا اللبناني تحديداً، والعربي عموماً. ولا يفوتنا ختاماً أن نذكر أننا في اللحظات التي ننتهي فيها إلى نتائج ملموسة بعد تحقيق ميداني لغوي، وتخالجنا عندها مشاعر الراحة والغبطة، لإدراكنا أننا اكتشفنا جديداً في عوالم اللغة، أو لاحظنا ظاهرة لسانية اجتماعية، كان يكفينا أن نعود إلى مارتينه ليطمئن قلبنا، ونفطن إلى أن ما صادفناه خلال بحثنا الدائب عن الحقيقة اللغوية المعيوشة ومعاينتنا للاختلافات اللسانية في البيئة اللغوية عينها، مندرجٌ في كتاباته ومتوافق مع أفكاره ومنضوٍ في رؤيته للغة الإنسانية وألسنها المتحققة، بما فيها لسان الضّاد .

* * *

في معوقات العمل الترجمي

ثمة معوِّقات اعترضت طريقي ـ كما هو حال كلّ مترجم ـ فحدّث عنها ولا حرج، فالمشاكل التي عانيت، والمعوقات التي جابهت خلال عملي، تشكل جزءاً لا يتجزّأ من عدّة العمل وطبيعته، والشكوى منها واجبة، لأنني أراها عناصر تحفيز لا تثبيط. وقد سبقني زملاء كثيرون إلى الاسهاب في استعراضها، وحتى في وضع الحلول، أو عرض الاقتراحات لها. ولكنني أَلْفُتُ إلى أن الباحثين والمؤلفين في العلوم الإنسانية الحديثة، وعلى رأسها اللسانيّات، يعانون في مجال الترجمة إلى لساننا العربي من جملة مشاكل معروفة، تعاظَمَ الحديث عنها، ولكنني أحيلُ في هذا المجال إلى الآراء القيمة التي أثبتها الأستاذ أحمد مختار عمر في مقالة «المصطلح اللسانيّ العربي وضبط المنهجية»[31]، التي تلخّص أهم الإشكاليات

---

(31) أحمد مختار عمر، «المصطلح اللسانيّ العربي وضبط المنهجية،» **عالم الفكر**، العدد 3 (تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1989)، ص 9 ـ 24.

المصطلحية التي تعرض للسانيين وللباحثين العرب في هذا الفرع الدراسي الحديث. ولم يكتفِ الكاتب باستعراض واقع المصطلح اللسانيّ العربي، بل أكد أن ضبط اللسانيّات يتم عن طريق ضبط مصطلحاتها. ومن هذا القبيل سمّى خطواتٍ ستّاً، آملاً في أن يتم الاتفاق على الخطوط الرئيسية بين العلماء في حال تعسّر فرض منهجية إجبارية عليهم.

* * *

في المعاجم والمصطلحات

استعنت بشكل أساسي بالمعاجم الآتية للمصطلحات اللسانيّة المتعددة اللغة:

1 ـ **المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات** (إنجليزي ـ فرنسي ـ عربي)، إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) ـ مكتب تنسيق التعريب، الدار البيضاء، 2002.

2 ـ **معجم اللسانيات الحديثة** (إنجليزي ـ عربي)، تأليف سامي عيّاد حنّا، كريم زكي حسام الدين، ونجيب جريس، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت 1997.

3 ـ **معجم المصطلحات اللغوية** (إنجليزي ـ عربي)، تأليف الدكتور رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1990.

4 ـ **معجم علم اللغة النظري** (إنجليزي ـ عربي)، وضع الدكتور محمد علي الخولي، مكتبة لبنان، 1982.

5 ـ **معجم اللسانية**، وضع الدكتور بسام بركة، منشورات جرّوس ـ برس، طرابلس ـ لبنان، 1985.

6 ـ **قاموس اللسانيات** (عربي ـ فرنسي، فرنسي ـ عربي) وضع الدكتور عبد السلام المسدّي، الدار العربية للكتاب، 1984.

ولكن **معجم المصطلحات اللغوية ومعجم علم اللغة النظري** كانا خير مُعين لي في عملي، لما وفّراه من وضوح ومباشرة في تعيين المصطلح العربي المناسب مقابل الأجنبي، فضلاً عن شرح هذا المصطلح، وتحديد مفهومه، وإثبات استشهادات من العربية أو من الإنجليزية على حسن وصحة استخدامه، فاستحقَّ واضعاهما شكري وتقديري.

أما المنهجية التي اتبعتها في استخدامي المصطلحات فتتلخّص بالآتي:

1 ـ أثبتّ مصطلحيْ «لغة» و«لسان» كلاًّ في سياقه، إذ إن نظرية مارتينه تقوم أساساً على التمييز بينهما وظيفةً ودلالةً، فاستخدمتُ كلمة «لسان» بمعنى (Langue)، و«لغة إنسانية» بمعنى (Langage humain). وهما مصطلحان متميّزان في قاموس مارتينه، فالأول خاصّ ويريد به اللغة المتحققة والمتعيّنة، والثاني عام، ويقصد منه اللغة بشموليتها وعالمية سماتها وخصائصها.

2 ـ الالتزام بمقابل واحد للمصطلح الفرنسي، مثل: «انبناء مزدوج» (double articulation)، «إشراط» (conditionnement)، «تركيب» (syntagme)، «تعدّد دلالات» (polysémie)، و«تقلّب» (fluctuation).

3 ـ ابتكار واستخدام اللفظ المعرَّب «سيلّيم» (syllemme)، نسجاً على منوال الاصطلاحية الوظيفية التي تستخدم فونيم (وحدة

تمييزية دنيا لا قيمة بليغة لها) (phonème)، ومونيم (وحدة دنيا تشتمل على شكلٍ «دالّ» وعلى معنى «مدلول») (monème)، ولكسيم (وحدة معجمية) (lexème)، وذلك لوضوح العلاقة اللفظية بين هذه المصطلحات وشيوعِها لدى اللسانيّين وعالميةِ استخدامها عموماً.

4 ـ استخدام ألفاظ معرّبة عند الضرورة توخّياً للتسهيل والتبسيط، مثل: «باتوا» (patois)، «أرْغة» (argot/jargon)، «أرْغوي» (argotique)، «ألفونيك» alfonic.

5 ـ ذكر المصطلح الأجنبي، والفرنسي تحديداً، ومقابله العربي، وشرحه وتحديد مفهومه في الحاشية، مثل: «تأثيل» (étymologie)، «لهجة فرعية» (idiôme)، «عِرقية مركزيّة» (ethnocentrisme)، «اصطلاح ريفيّ» (provincialisme).

6 ـ تعريب مصطلح مبتكر من قبل مارتينه وغير مثبت في أيّ معجم معروف من قبلي، وهو (conflixation) بـ «ائتلاف عناصر»، وقد يعيبه البعض عليّ لكونه ثنائياً، ولكنني لم أجد مقابلاً أفضل.

7 ـ إثبات المصطلحات الأكثر شيوعاً والأسهل فهماً، مثل «التزامنية» و«التعاقبية» و«علم الأصوات» و«التضمين» و«الاعتباطية» و«العلاقة» و«الدّال» و«المدلول» والبديل» و«الضرب»... إلخ.

8 ـ اعتماد الصيغة المعرّبة «فونولوجيا» مقابل (phonolgie)، بحكم تداولها من قبل أغلب اللسانيّين العرب.

9 ـ تفضيل مصطلح عربي على آخر، رغم عدم ارتباطه مباشرة بالمصطلح المفتاح. وأورد مثالاً على ذلك كلمة «وظيفة» (fonction) ومستتبعاتها أو مشتقاتها: «وظيفيّ» (صفة) (fonctionnel)، «وظيفاني» (fonctionnaliste)، «عنصر وظيفي» (un fonctionnel)، «الوظيفية» (le

(fonctionnalisme)، و«وظيفوي» (نصير الوظيفية) (fonctionnaire).
أما مقابل (fonctionnement)، فقد فضّلتُ على مصطلح «وِظَافة» استخدام مصطلح «اشتغالية»، الذي يفي بالمعنى، رغم أن «وِظَافة» أقرب صرفياً واشتقاقاً إلى وظيفة. وقد استشرتُ في حينه العلاّمة الشيخ عبد الله العلايلي، فأبدى استحسانه.

نادر سراج

بيروت في 4/ 8/ 2009

مقدّمة المؤلف للترجمة العربية(*)

إنّ رسالة اللسانيّ بالنسبة إلى مَنْ لا يتقنُ سوى لسانٍ واحدٍ تَعَلَّمه منذ نعومة أظفاره بحكم اتصاله مع محيطه، لن يكون لها كبيرُ معنى. لماذا نميّز الشيء الذي نتكلم عنه من الكلمة التي تُستخدم للدلالة عليه؟ لقد اتخذ العالم بالنسبة إلى كلٍّ منّا شكلاً، أولاً بأول، حينما تعلمنا أن نسمّي فيه كلاًّ من مكوناته. إن الأشياء تتمثل إذاً في الأسماء التي نسبغُها عليها. أن نبدأ بالتشكيك في هذا الأمر يعني الطعنَ في حسن اشتغالية اللغة؟ لماذا السعي إلى الفصل بين المعنى والشكل، والتذكير بأنه كي نستطيعَ أن نقومَ بالاتصال كان علينا أن نتعلمَ أن نماثل كل واقع تجريبي، كل شيءٍ مُدركٍ، مع الناتج الصوتي، الذي لم يكن يملك بطبيعته شيئاً مشتركاً معه؟ وهنا، وبعد فرديناند دي سوسّير، نشير إلى اعتباطية العلامة، السمة الأساسية للغة الإنسانية التي ينبغي بلا انقطاع أن نذكّر بأن أولئك الذين يدّعون بأنهم لسانيّون، سينزعون باستمرار إلى نسيانها : فكل كائنٍ من جنسنا

[إن الهوامش المُشار إليها بأرقام تسلسلية هي من وضع المؤلف، أما المُشار إليها بعلامة (*) فهي من وضع المترجم].

(*) كتب المؤلّف هذه المقدّمة خصيصاً للترجمة العربية.

سيحقّق، في إطار المتحد الاجتماعي الذي يشبّ فيه من خلال سيرورةٍ ثقافيةٍ، التماثلَ بين الشيء واسمه، من دون أن يكون الاسم، وأحياناً الشيء، ممنوحَين من الطبيعة. ونتفهّم كفايةً أنَّ الإنسانية استطاعت خلال آلاف السنوات الاستغناءَ عن رسالة اللسانيّين. لم يكن بإمكان هذه الرسالة أن تؤثر باشتغالية التواصل في عالم انتهت العقبات التي كان يمكن أن تنتج فيه عن تنوّع الألسن، بإزالة تلك الأكثر ضعفاً. وحينما يعقبُ تقاربٌ ناتجٌ عن توسعةِ عدّةِ مجموعات تباعداً لغوياً ما، ناجماً عن استرخاء الاحتكاكات، فالتفوّق السياسي أو الاقتصادي يفضي بسرعة إلى تقليص مَحْكِيّات السكان الخاضعين لهذا المقدار من اللهجات الفرعية المحتقَرة. وليس بمقدور أولئك الذين يمارسونها غير الانتفاع من مماثلتها باستخدامات الطبقات الحاكمة، ومن هنا إسقاطها بما هي محكيات متميّزة، والتخلي عنها في آخر المطاف بلا شرطٍ لمصلحة اللسان المهيمِن.

هل بإمكاننا القول بلا ريب إن كل هذا يبقى القاعدة في العالم المعاصر، حتى ولو تحقّقت هذه السيرورات على نطاق واسع جداً. إن الألسن الوطنية الواسعة الانتشار تتابع فرض نفسها حيث تكون هي ألسن الدولة والتعليم، وحتى حينما تكون معرّضة لضغط لسانٍ من بينها يميلُ إلى فرض نفسه على الصعيد العالمي. ومع ذلك، يعي سكانٌ اليومَ كانوا في ما مضى مستعمَرين، أصالتَهم شيئاً فشيئاً، ويُظهِرون الرغبة في أن يروا لهجتهم الفرعية تصل إلى منزلة اللسان المستخدَم في كل ظروف الحياة. وينتج عن هذا الأمر مواقف ثنائية لغوية واعية يعرف المشاركون فيها، عن طريق التجربة، أن شيئاً معيّناً قابل لأن يتلقى، وفق اللسان المستخَدم، تسميتين مختلفتين صحيحتين جداً، الواحدة كما الأخرى. منذ هذا اليوم، يصبح الشيء واسمه أمرين مختلفين. وفضلاً عن ذلك، فالشكل المكتوب الدائم

للكلمة، يأتي لتقوية استقلاليتها تجاه معناها ومرجعها، ويصبح لسانٌ ما إذاً حقيقةً مستقلة ينبغي دراستها في اشتغاليتها كما في صيرورتها. إن شروطَ هذه الاشتغالية وصيغَ هذا التطور هي ما سعينا إلى تلخيصها في هذا الكتاب.

إنني ممتنٌّ لِـ نادر سراج، الذي كان قد عرض في السابق اللسانيّات الوظيفية للجمهور اللبناني المثقف، والذي رغب في القيام بترجمةٍ عربيةٍ لكتابي هذا. آمل أن تلمسَ هذه الترجمةُ قرّاءَ نُبهاء يجدون فيها إجاباتٍ على الأسئلة التي يطرحونها حول طبيعة الألسن ومصيرها في عالم اليوم، حتى ولو لم تُقارَبُ هنا مباشرةً مسائلُ التواصل التي تواجهها المتحداتُ الاجتماعية المعاصرة الناطقة بالعربية.

أندريه مارتينه

مقدّمة الكتاب

تردُ في هذا الكتاب نصوصٌ مجموعة نُشرت على الأغلب في الخارج، إما بالفرنسية أو بالإنجليزية أو بالإسبانية ولكنها تُقدَّم مترجمةً في الصفحات التالية، وما ظهر من هذه النصوص في فرنسا كان قد صدر سابقاً ـ ما عدا بعض الاستثناءات ـ على شكل نشراتٍ أو مصنَّفات ذات توزيع محدود. إن نصّين من هذه النصوص لم ينشرا، حتى يومنا هذا، إلا في هذا الكتاب للمرة الأولى. ويبدو لنا أن المجموع يشكل تقديماً شبهَ متكاملٍ لنظريةٍ وتطبيقٍ لغويين تطوّرا خلال الستين سنة الأخيرة، بادئ ذي بدء في براغ، ومن ثمّ في باريس ونيويورك، ولكنهما لم يثيرا كثيرَ اهتمام على تعدّد الأماكن التي صدرا فيها. ويمكن لهذا المجموع أن يُستخدم تمهيداً لتقديم أكثر تفصيلاً، مثلاً لكتاب **اقتصاد التغيرات الصوتية**[*] (*Économie des changements phonétiques*)، الذي نشر في مدينة برن عام 1955 ضمن منشورات فرانك، وكتاب **النحو العام** (*Syntaxe générale*)،

(*) أعادت جانّ أندريه مارتينه إصدار هذا الكتاب في حلّة جديدة في العام 2005 في 290 صفحة من الحجم الوسط، وصدر عن منشورات (Maisonneuve & Larose)، وقد نشرتُ مقالة عنه في **حوار العرب**، العدد 11 (تشرين الأول/ أكتوبر 2005).

الصادر عام 1985 في سلسلة الكتاب الحالي نفسها، أو أعمال مؤلِّفين آخرين أتيتُ على ذكرهم في الصفحات التالية. ولقد جُمعت هذه النصوص في فصول ستة، سُبق كل واحد منها بتوطئة.

لنباشر إبراز المبادئ العامة التي تضمّ المقاربةَ الوظيفية والدينامية للغة الإنسانية:

أولى هذه المبادئ هي الواقعية الأساسية التي تتضمّنها تلك المقاربة، تليها أوليةُ معاينتها الوقائعَ معاينةً يوجّهها انتقاؤنا للملاءمة التواصلية، وأخيراً تجاوز شكليةٍ ضيقةٍ، وذلك بالتعرّف إلى واقع مُفاده أن إشباع الاحتياجات يعرِّضُ كلَّ بنيةٍ لتوترات تطرحها دوماً للبحث ثانية. سنعمدُ بعد ذلك إلى معالجة موضوع تعلّم الطفل للسان ـ منطوقاً أو مكتوباً ـ العائد للمتّحد الاجتماعي الذي يعيش فيه، ومن ثمّ سندرس المسائل التي يطرحها تعايش متحدات اجتماعية مختلفة، يلي ذلك اختبار انبناء العبارات وحداتٍ تمييزيةً وبليغةً، إضافة إلى لمحة عن الصعوبات التي يطرحها تطابق المعنى العائد لهذه الأخيرة.

وقد يكون من المستحسن أن ننبّه القارئ الحديث العهد بأن اللسانيّات الوظيفية تبدو كأنها تناقض غالباً ما هو مقبولٌ ومتعارفٌ عليه. ففي شأن اللسان، ترسّخت لدينا العادة في أن نبدو معياريين من خلال استعمالنا صيغة: «لا تقل كذا...، بل قل كذا...»، فمعلّمو المدارس ومدوّنو الأحداث اليومية، الذين اعتُبروا طويلاً الوحيدين المؤهلين لقول الكلمة الفصل في هذا المجال، يتمسّكون بشكل أساسي بانتقاد الأشكال التي يستخدمها المواطن العادي (المتوسط) بشكل طبيعي، وذلك باسم الاستعمال الجيد. أما اللسانيّ الوظيفي فهو لا ينتقد أحداً، إنه يكشف ببساطة ما سمعه فعلياً، إذا توخّينا حسن الإصغاء، أكان هذا الشيءُ «صحيحاً» أم لا. هذه الأشكال التي تظهر خارج مقاماتها وبعيداً عن سياقاتها، يمكن أن

تصدم. والخلاصات التي نخرج بها تبدو أحياناً جارحة، لدرجة أن القارئ قد يظنّ أنه أخطأ القراءة. إن كاتب هذه السطور عرف معاناة من هذا النوع : ففي مقالةٍ له تُرجمت إلى اللسان التشيكي، عمد المترجم بشكل مطرد إلى استباق كلّ من التأكيدات الواردة في النصّ بنفي، لفرط ما بدت له تلك التأكيدات معيبة. وقد أعيد بالطبع تصحيح المعنى الأصلي في التجارب المطبعية.

نتوقع، والحالة هذه، أن يضطرب كثيرون من أولئك الذين سيفتحون دفّتي هذا الكتاب، وذلك بسبب بعض الاثباتات التي سيقعون عليها. إننا نرغب في ألا يغتاظوا أبداً تجاه ما سيبدو لهم تناقضاً ـ طرحُ مسألة وجود الكلمة للبحث على سبيل المثال ـ ، بل ليتابعوا القراءة حتى اللحظة التي ستبرز فيها كلّ التضمينات التي كانت تظهر لهم قبلُ بمثابة أكذوبة. ترى هل سيقتنعون في النهاية؟ إن ذلك غير مؤكد، ولكنهم سينتفعون منها، على الأقل لإظهار الفروق الفردية للاعتبار الذي يعقدونه بإكبارٍ لحرّاس التقليد.

الفصل الأول

اللسانيّات الوظيفية

اخترنا هنا، كي نقدّم السمات الهامة للسانيّات الوظيفية، إعادة نشر محاضرتين ألقيتا خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1980 في المدرسة العليا للألسن الأجنبية التابعة لجامعة اسطنبول، تحت إشراف البروفسور برك فاردار (Berke Vardar). وقد نشر البروفسور فاردار المحاضرتين ضمن كتيب بعنوان **لسانيّات وسيميائية وظيفيتان** (*Linguistique et sémiologie fonctionnelles*)، وأتبعهما بمقدّمة وبمحاضرتين لِـ جانّ مارتينه (Jeanne Martinet)، تعالجان السيميائية من خلال علاقتها باللسانيّات وبالفنون. إن النصّين المستعادين ها هنا أعيد تشكيلهما انطلاقاً من تسجيلات، واعتقد أننا حسناً فعلنا بالاحتفاظ بالأصل الشفهي، ذلك الذي استطاع الحاضرون التجاوب معه. هذا الجمهور المتنبّه والمطلع جداً، طلب توضيحات، كما سيظهر لنا في المناقشات التي ستلي، الأمر الذي دعا المحاضر إلى تفصيل عدة نقاط. وقد بدا مفيداً أن ندرجَ هنا بعضاً من منعطفات المناقشات.

إن إحدى النقاط التي يباينُ فيها البحث الحالي للنظرية وللتطبيق الوظيفيين الأبحاثَ السابقة، يتمثل في الالحاح على رؤية دينامية للوقائع، فنحن عندما نبحث في مؤسسة كاللسان، من وجهةِ نظرِ

وظيفتها واشتغاليتها، ليس بمقدورنا أن نتجرّدَ من واقعِ أنها تسعى إلى إشباع احتياجات ما، وأنه إذا تغيّرت هذه الاحتياجات على مرّ الزمن، فليس بمقدور هذه المؤسسة أن تتوانى عن التلاؤم في تغطيتها. ومثلما تتجدّد، في الواقع، احتياجات متحدٍ اجتماعي ما باستمرار ـ حتى ولو أمكن لتواتر هذا التجدّد أن يتبدّلَ حسب العصور ـ، فإننا سنقدّم رؤية غير دقيقة إذا لم نأخذ هذا الأمر في الحسبان. وإذا كان «البنيويّون»، وفق العادة الجارية في الستينيات والسبعينيات، قد صنعوا من البنية تصوراً سكونياً مطلقاً، فمردّ ذلك إلى أنهم كانوا قد أخطأوا في قراءة اللسانيّين الذين اعتقدوا أنهم استلهموا منهم(*). نحن نفهم أن بعضاً من بين اللسانيّين قد قام بردّات فعلٍ، من خلال الإلحاح على ضرورة عدم إغفال، حتى في التقديمات المحض تزامنية، أن الحقيقة هي في حركة دائبة. إن الصورة التي نقدّمها للسانٍ ما ينبغي أن لا تخون هذه الدينامية الدائمة. وإذا كان مستخدمو اللسان لا يعون هذه الحقيقة، فهذا عائد إلى أن التواصل كي يقوم فمن الضروري أن يغضّوا الطّرْفَ باستمرار عنه: إننا نقبل كل شيء من فم الغير دون أن نفكر فيه، من مثل كلمات وأشكال لا نستعملها إطلاقاً، فكل لسان إذاً يخضع لتطور دائم، ولكن هذا لا يعني أبداً أن علينا أن نخلط بين وصف اللسان في حركيّته، وبين ذلك العائد للسيرورات المتتابعة التي أدّت، على سبيل المثال، إلى تغيير الفرنسية واللاتينية المحكية في بلاد الغال إلى لسانٍ جديد. إن رؤية دينامية للاشتغاليات تسمح بفهم أفضل للباعث على الانتقالات التي أوصلت إلى هذه النتيجة. ولكن ينبغي أن نحافظ على التمييز بين التزامنية الدينامية، حيث نعزل السمات المتباعدة، تلك التي

(*) أكد مارتينه على هذا الرأي مستشهداً بـِ ليفي ستراوس، الذي استلهم من جاكوبسون في الحوار الذي أجريته معه في أيلول/ سبتمبر 1990، باريس ونشر في **مجلة الفكر العربي**، العدد 66 (تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1991)، ص 218.

نغضّ النظر في النهاية عنها كي نبرز نظاماً متوسّطاً، والنظرة التعاقبية الشاملة التي تلي تطوّر لسانٍ ما على مرّ العصور. هذا ما يفصّله القسمان الثالث والرابع.

كان يمكن للقسم الخامس، المخصّص لتقديم الوقائع النحوية، أن يُدرَج في الفصل الخامس المختصّ بالوحدات التمييزية، ولكننا قدّرنا أنه يتموضع في مستوى من العمومية تسوّغ مجيئه قبل أقسام الكتاب المخصَّصة للمظاهر المختصّة بدراسة اللغة الإنسانية. وقد عُرض هذا البحث في تموز/ يوليو 1982، في الحلقة الدولية للسانيّات الوظيفية المنعقدة في مدينة فريبورغ بألمانيا، وقد أدرج هو والنقاش الذي تلاه في أعمال الحلقة المذكورة. وسنجد بحثاً أكثر تفصيلاً للمسائل التي طرحت هنا في **النحو العام** (*Syntaxe générale*)، بقلم أندريه مارتينه، والصادر ضمن منشورات أرمان كولان (Armand Colin) في باريس عام 1985.

1.1 ـ نحو مقاربة اختبارية ـ استنباطية للّسانيات[1]

يبدو لي أن ما يكبح تقدّم البحث اللغوي المعاصر، هو الاعتقاد الشائع جداً، والذي مفاده أن لا شيء يمكن أن يحدث في هذا الميدان، من دون أن نقيم عليه في كل لحظة المفترضات الإبستيمولوجية. ومن فرط ما تساءلنا عن المبادئ التي ينبغي علينا العمل بمقتضاها، فقد تمثّل إنجازنا على الأغلب بقدرٍ قليل من العمل الحقيقي. لقد روّجنا في أوساط اللسانيّين للرؤية القائلة أنه لا معاينة للوقائع مشروعةً إلا ضمن إطار نظري معيّن مسبقاً، لدرجة أن كل باحث يحترم نفسه قدّر أنه ينبغي عليه، وقبل كل شيء، أن

(1) نشرت في: *Linguistique et sémiologie fonctionnelles,* Istanbul, pp. 13 - 30.

يشكل الإطار الخاص به، الأمر الذي يعبّئ كل جَهْده ولا يدع له سوى قليل من الوقت يخصّصه للمعاينة نفسها.

متأثرين ببضعةِ مكتسبات في الفيزياء المعاصرة، حين انطلقنا من فرضية أثبتتها الملاحظة في ما بعد، ظنّ كثير من اللسانيّين أنه ينبغي لهم أن ينسجوا على المنوال نفسه في ما يتعلق بعملهم. وقد عمدوا إلى ذلك دون أن يسعوا، ربما بشكل كافٍ، إلى معرفة هل الشروط التي تتوفر لهم كانت هي نفسها التي للفيزياء «الإينشتاينية»، أو بالأحرى لتلك العائدة لفيزياء كلاسيكية، أكثر بساطة، وأكثر مباشرة، وأكثر بدائية، فيزياء نصنّف فيها الوقائع حسب ملاءمةٍ ما. في الواقع، سيطرح السؤال على الشكل التالي: «هل باستطاعتنا أن نؤسّس اللسانيّات على معاينة معطياتٍ للكلام وللتصرفات الإنسانية المترابطة الممكنة معاينتها، أم ينبغي أن نقدّمَ، في المنطلق، فرضية ستصبح بالضرورة ذات قيمةٍ نفسية، وذلك بالنسبة إلى ما سنشير إليه على أنه اللسان (*La* langue)». وأؤكد على أداة التعريف («الـ» لسان) «*La*» (Langue. وسترون أنني من جهتي أستخدم أداة التنكير: «*une*» (langue (لسانٌ ما).

وعندما نقدّم فرضية مماثلة علينا أن نفترض أن المعاينة ستصل يوماً إلى تأكيدها أو إلى إبطالها. تُرى حين يصار إلى تقديم هذه الفرضية، ألن تتصرّف كإطار للمعاينة، لدرجة أن ما يمكن أن يبطلها لن يُدرك أبداً، أو أن إدراكه يمكن أن يؤوَّلَ بواسطة ألفاظ تجعل الفرضية ممكنة الدمج بالنظرية؟ وهذا ما استنتجناه مراراً خلال العقود الأخيرة. وفي إطار شرطي - استنباطي جدّي، فإننا نوفّر بالضرورة كل الفرص لما تقتضيه هذه الفرضية، وذلك على حساب كل ما يمكن أن يعارضها. وحيث إننا، انطلاقاً من الفرضية، ننتهي إلى صنع الآلات، يمكن لفقدان الاشتغالية أن يطغى في الفرضية أو أن يبطلها.

وإذا سمحتم لي بإدخال مفردة حديثة بعض الشيء: «فقدان اشتغالية الآلات» (dysfonctionnement des machines)، وبصورة أخرى، إذا لم تعمل الآلات أبداً، فالنظرية يمكن أن تُستبعد. ليس القصد أبداً في الشأن اللغوي أن نصنع آلات ما، إننا نستخدم أحياناً آلات في نطاق عملنا، لا يمكن للتطبيقات أن تبطل النظرية اللسانيّة إلا بعد استحقاق طويل الأجل، وذلك حين يُحتمل ألا تكون هذه الفرضية مجارية لأذواق العصر. واأسفاه! فالدُّرجة تلعب بهذا الصدد دوراً ملحوظاً، والبعض الذي يوافقني الرأي يرغب فعلاً في التقليل من أهميتها.

إن هذه الاعتبارات العامة هي التي دفعتنا، في نطاق اللسانيّات الوظيفية، إلى إقصاء الفرضية حيث هي ضرورية. ينبغي ألا نَخدع أنفسنا بمفردة اللسانيّات العمومية هذه. لقد كنا بهذا الصدد على صلة بحقول مختلفة لحدٍّ ما. وإذا كان المقصود لسانيّةً وصفية، فنحن بمواجهة شيء هو «لسانٌ ما» (*une* Langue). لاحظوا أنني ألحّ من جديد على استعمال أداة التنكير. لقد كنا على صلة بلسانٍ ما يمكننا معاينته مباشرة، ونحن نملك حالياً الأداة التي تفسح لنا في المجال للقيام بمعاينة صحيحة، وضمن هذه الشروط، نحن لا نرى أبداً الحاجة إلى الفرضية. ولكن ثمّة حقولاً أخرى للسانيّات حيث الفرضية ضرورية، وهذا على سبيل المثال ضمن ما دعوناه بـ «اللسانيّات التاريخية»، ففي اللسانيّات التاريخية نكون على صلة بظواهر نستنتج منها بضع نتائج، وعندما نسعى إلى فهم ما أفضى بنا إلى النتائج، نعجز غالباً عن تحديد، بالمعاينة، السوابق التي سبّبت التطور.

وضمن هذه الشروط فنحن نُدفعُ إلى القيام بفرضيات. إننا نُدفعُ كذلك إلى القيام بفرضيات عندما نفترض ـ وعلى صعيدٍ أكثرَ عموميةً، وعلى صعيدِ نظرية التطور اللغوي تحديداً ـ قيامَ بضعة

عوامل وبضعة إشراطات للتطور. لنأخذ كمثال على ذلك نظرية المردود الوظيفي، النظرية التي يُحدَّد في ضوئها تطور نظام لغوي من خلال أهمية محققة لبضعة تضادات في هذا اللسان، أهمية يمكن أن تثمّن بواسطة مفردات إحصائية مثل: تواتر استخدام تضاد فونولوجي ما. ولدينا في هذا الشأن فرضيةٌ سيحدِّد المردودُ الوظيفي ـ أي الأهمية الناشئة لتضادٌ ما في حالة لغوية معينة ـ بقاءها أو استبعادها. ومعلوم جيداً ـ وهذا ما يغفل عنه كثير من الأشخاص ـ أن ما هو ماثل هنا ليس إلا واحداً من عناصر الاشتغالية، ثمّة عشرون أُخر علينا أخذها في الحسبان، وليس علينا أن نطرح فرضية المردود الوظيفي، بسبب أنها لا تتحقق في إحدى الحالات. ثمّة تكييفات عديدة، والعوامل التي يمكن إسنادها إلى المردود الوظيفي لم ترجح تجاه إشراطات أشدّ وأقوى.

ومن الضروري في هذه الحقول أن نقدّم فرضيات، وأن نجِدَّ ـ في نطاق الإمكانيات المتوفرة ـ في تحقيقها، وفي تثبيت الحدود التي يمكن لفرضية ما في إطارها أن تفضي إلى شرح للوقائع. إنني مقتنع، من جهتي، بأن فرضية المردود الوظيفي هي فرضية مشروعة، لأنها مثبتة في كل مكان، حيث لا يقوم تعارض على فرضها. ويعتبر التطور الذي أصاب فونولوجيا اللسان الفرنسي المعاصر حقلاً يلعب فيه تحديداً المردودُ الوظيفي دوراً هاماً، وإذا كان الذين طوّروا نظرية المردود الوظيفي هذه هم على الأغلب فرنسيين، فمردّ ذلك إلى أنهم استندوا إلى التجربة المباشرة التي تأتّت لهم عن لسانهم، حيث استنتجوا أن تمييزات غير ذات قيمة بالنسبة إلى اشتغالية اللسان تختفي، بينما تبقى تمييزات من النمط نفسه، ولكنها تكتسب ـ على العكس من سابقاتها ـ أهمية فائقة.

أنتم تعلمون أن التضاد المعروف في الفرنسية بين الصائتين /ɛ̃/œ̃/،

أو التضاد بين *in/un*، إذا لم يختف بعد (مازلنا إلى الآن نسمع تلفظات لِـ *ã̃*) فهو لم يعد ساريَ المفعول في باريس. إنني أميّز حتى الآن بين *œ̃* وɛ̃ لأنني ريفي. ولو كنت باريسياً بالولادة، لما قمت بهذا الأمر إطلاقاً. وتجاه التضاد بين œ̃ وɛ̃، يثبت آخر بصعوبة بين ɔ̃/ *ã*، وهو من نفس النمط فيزيائياً. ولكنه مع ذلك يثبت بإحكام، وذلك لأنه يستخدم لتمييز عدد كبير جداً من العناصر المعجمية أو النحوية بعضها عن بعض.

ولكن فلندع حقل التطور اللغوي ولنعد إلى ذلك الذي كان، خلال سنوات عديدة، الحقلَ المفضَّلَ للسانيّين: الوصف التزامني. ولنذكّر بشكل عابر أن اللسانيّات كانت في ما مضى تستثني التقديمات التزامنية. لقد تركنا ذلك لواضعي النحو. إن الثورة الكبرى للسانيّات البنيوية تمثلت تحديداً في التشديد على وصف الألسن. وفي ما يتعلق بالوصف، فإننا نمتلك حالياً معيار الاستبدال، ذلك الذي يعتبر الاكتشاف الكبير للحركة الفونولوجية. ومفردة «الاستبدال» نفسها اقترحت من قبل اللسانيّ لويس هيلمسليف (Louis Hjelmslev)، ولكن الأمر كان قد برز قبله، ذلك أن مدرسة براغ هي المسؤولة عن برهنة العملية الاستبدالية بوصفها الأساس للمعاينة اللغوية. تقضي العملية الاستبدالية بتقريب العبارات اللغوية التي ليست كذلك في واقع الحياة، وعلى هذا الأساس، فهي تقضي كذلك بالتأكد من أهمية عدة تمييزات إضافة إلى الملاءمة ونقيضها، تتمثل في أن نقيم على أساس الاستبدال تراتبيةً للوقائع اللغوية التي لم تكن تتوفر لأسلافنا إلى حدّ كبير. إن العملية الاستبدالية هي التي تتيح لنا مقاربة الوقائع اللغوية دونما حاجة للجوء إلى الفرضية والاستبطان. إنه لأمر طبيعي أن يصلح الاستبطان دائماً في التطبيق، ولكنه لم يعد يعتبر أبداً بمثابة برهان،

فالبرهان الذي يحمله الاستبدال، بواقع أن تغييراً متمثلاً بالتقريب بين عبارتين يفضي إلى اختلاف في الرسالة، لا يستدعي حدسَ اللسانيّ، ولكن بالأحرى معاينة سلوك المتكلمين.

لدينا بتصرفنا إذاً هذه الأداة النفيسة، الضرورية للاستبدال كي تقوم بالانتخاب في الواقع الفيزيائي الذي يظهره لنا الكلام. وليس الموضوع هو أن نقوم بجمعٍ للوقائع دون الاستناد إلى مبادئ موجّهة، أي بشكل استقرائي. وباستطاعتنا أن نقول لأنفسنا: «إننا لسانيّون، ونحن نملك الوسائل لمعاينة اللسان، سنقوم إذاً بمعاينة الألسن وجمعِ الوقائع». وعلى كل، فاستناداً إلى هذه الأسس الاختبارية لحدٍّ ما، نخاطر في أن نخلص إلى عمومية وقائع معينة، لأننا ببساطة وقعنا عليها ثانية في لسانين أو ثلاثة ألسن. وهذا خطر معتبر جداً، فكل اللسانيّين معرّضون، في لحظة معينة، كي يستخلصوا بسرعة كبيرة، ويستقرئوا من معايناتهم توخياً للعمومية.

إنها واحدة من مآسي اللسانيّات المعاصرة حيث لم نعد نقتصر على الألسن الواسعة الانتشار.

قبل قيام لسانيّات علمية، لم نكن نهتم مطلقاً إلا بالألسن الواسعة الانتشار. وكذلك فنحن عندما كنا ندرس علم اللهجات، كان ذلك بغرض تفسير ما يحدث في هذه الألسن. عندما بدأ جول جيلييرون (Jules Gilliéron) وآخرون غيره دراسة علم اللهجات وتنظيم أطالس لغوية، لم يكن مردّ ذلك الاهتمام بوجه خاص بـ «الباتوا»(*) (patois) الفرنسية، ولكن لاعتقادنا بأننا سنجد، من خلال دراسة الباتوات الفرنسيات، تفسيرات لظواهر تطور الألسن

(*) لهجة إقليمية ريفية.

الرومانيّة(*) الواسعة الانتشار، وللفرنسية، والإيطالية والإسبانية، والتي كانت غير مفسّرة لحينه. وقد توافق مجيء اللسانيّات المعاصرة والبنيوية مع قيام نظرة مخالفة بعض الشيء للمشكلة. إننا نهتم بالألسن، بكل الألسن، بذواتها ولذواتها.

والصيغة هذه مدرجة في ختام كتاب **دروس اللسانيات العامة** (*Cours de linguistique générale*) لِـ فرديناند دو سوسّير (Ferdinand de Saussure). إننا نهتم بلسان ما بذاته ولذاته، وليس لأنه حامل لثقافة معينة. إن دراسة لهجة ما إذاً، من وجهة نظر لسانيّة بحصر المعنى، مشوّقة تماماً كدراسة لسان واسع الانتشار. ونحن منذ أولينا الألسن الكبرى اهتمامنا، بوجه عام، اعتمدنا الاستقراءَ منهجاً، منتقلين من دراسة مجموعة من الوقائع اللغوية ـ في الألسن التي درسناها ـ إلى تعميم ما استخلصناه عنها. إن نظرية الكليات اللغوية، التي تأكدتم من رواجها قد قامت بالضبط على أسس استقرائية، على الرغم من أن الأشخاص الذين يمارسون هذه النظرية ينقضون الاستقراء مع ذلك. ومن المؤكد أن هذه النظرية ذات أساس استقرائي إلى درجة وجوب طرحها جانباً من قبل أولئك الذين يظنون أننا لا يمكن أن نحسن صنيعاً إلا إذا اتبعنا المنهج الاستنباطي.

ومادمنا نستخلص وجوب اتخاذ الطريقة الاستنباطية وسيلة في عملنا، فلن يكون بإمكاننا أن نثق تمام الثقة في معاينتنا الوقائع، لأنها بالضرورة محدودة في ألسن معينة. وأنا لا أعلم كم هي الألسن الموجودة في عالم اليوم. وإذا رغبنا في الأخذ بعين الاعتبار التنوعات

(*) Romanes: صفة تطلق على مجموعة اللغات التي انحدرت من اللغة اللاتينية في أوروبا.

الفرعية لهذه الألسن كلاً على حدة، فهناك منها الألوف. إلى ذلك، ثمّة ألسن قد اختفت دون أن تترك آثاراً تذكر. كما ينبغي التفكير في الألسن التي لم تظهر بعد. ومن ثمّ، إذا أردنا أن نغطي مجموع الوقائع اللغوية لَما أتيح لنا أن نتصرّف أو نعمل عن طريق الاستقراء. يفترض بنا في لحظة معينة أن نعتمد الاستنباط، وذلك انطلاقاً من أسس معينة. وكي نحدّد هذه الأسس، تُرى هل يجب علينا القيام بفرضيات كما يروم منا البعض ذلك؟ مطلقاً. إن علينا أن نؤسّس استنباطاً على أساس تجريبي، على أساس المعاينة. وما علينا القيام به، هو أن نتفق على ما ينبغي أن يشتمل عليه موضوع ما كي يمكننا أن نسميه لساناً ما. واعتقد أن أغلب اللسانيين يمكن أن يتفقوا على ما هو ضروري ولازم لكي يكون ثمّة لسان ما. وهذا التعريف هو ما يعود للسان ما. وأنا ألحّ كثيراً على واقع أنني أقول (لسان ما) ولا أقول («الـ» لسان). ليس ثمّة شيء نستطيع أن نشير إليه على أنه («الـ» لسان). إن اللسان غير موجود على الإطلاق. هناك اللغة الإنسانية، وهذه الأخيرة تتمثل في الألسن، بصيغة الجمع. إن الموضوع الذي يجب علينا دراسته، هو لسانٌ ما، *une* langue.

تختلف الألسن بعضها عن بعض. وهذا الاختلاف هو بالتحديد أحد العناصر التي علينا دمجها في تعريفنا للسان ما. ومن خلال هذا التعريف، فنحن ملزمون بالتسليم بوجود برج بابل، أي ألسن مختلفة. وهو واقع أساسي. وإذا تابعنا الدراسة اللغوية، فسندرك جيداً أنه ليس بمقدور لسانٍ ما أن يثبت على حاله عبر الزمن، فهو يتطوّر لا محالة. إن بمقدور الألسن أن تتقارب بالتأكيد، ولكن التباعدات اضطرارية، وعليها أن تُضَمَّنَ إذاً في تعريفنا للسان. وعندما يصبح التعريف معطى، يمكننا العمل بطريقة استنباطية، دون أن ننشغل بمعرفة إذا ما كانت السّمات التي بمقدورنا أن نستنبطها من تعريفنا

مؤكدة بشكل حقيقي في موضوع ما. اعتقد أن هذا الأمر محتم. وأنا ألحّ عليه كثيراً، لأنه يصدم البعض. إننا نقدم أنفسنا على أننا اختباريون، ومع ذلك، وفي لحظة معينة، نقرر أنه انطلاقاً من هذا الأساس الاختباري فإن استنباطاتنا ستؤدي بنا إلى أن نطرح احتمالية وجود سمات لغوية ليس علينا أن ننشغلَ بمعرفة إذا ما كانت توجد في موضع ما أم لا. عندما تكون إزاء لسانٍ ما، ولا يحيط عقلك بكل الاحتمالات، التي يوفرها لك تعريفك للغة الإنسانية، فانت ستخاطر، وعلى أساس القياسات التي ستخطر في ذهنك، في أن تطابق بين أشياء مختلفة للغاية، فنحن نعمل جميعاً بواسطة مفرداتٍ تقليدية مثل: اسم، صفة، فعل، وهي جميعها كلمات توافق ـ في الألسن التي نعرفها بشكل جيد ـ وقائع موجودة، حقيقية، وبيّنة، ويمكن التحقق منها. ونحن نسعى إلى الاعتقاد بأنها ذات طابع عالمي. وعلى الأساس نفسه للترجمات التي سنقوم بها للسان المدروس، عبر اللسان الذي نستخدمه في دراستنا، فإننا سنفترض فيه ـ براحة بالٍ ـ وجود هذه التصنيفات. والحق يّقال، فهذا ما ينبغي علينا تجنّبه، بأي ثمن. إن لنموذجنا الاستنباطي مزية تهيئتنا للتعامل مع البنى الأكثر اختلافاً.

وإذ انتهيت من قولي هذا، فها أنا أصل إلى التعريف الذي اقترحه لكم للسانٍ ما. هو ليس بجديد، ويمكننا الوقوع عليه في كتابي **مبادئ اللسانيات العامة** (*Éléments de linguistique générale*). لقد عرضته منذ ما يقرب من عشرين عاماً. وقد غيّرت فيه كلمة، سأعيّنها لكم سريعاً: «**إن لساناً ما هو أداة للتواصل تُحَلّلُ الخبرة الإنسانية من خلالها بطريقة تختلف من لسانٍ إلى آخر، في كل متحد اجتماعي، تُحَلّلُ إلى وحدات ذات مضمون دلالي وتعبير صوتي...** (وحول هذه النقطة بالذات تختلف رؤيتي الحالية عن تلك العائدة

للعام 1960. لقد استخدمت آنذاك لفظة صوتي(*) (phonique)، وأفضّل اليوم لفظة «تصويتي» (vocale) بدلاً منها. ستقولون لي إن الأمر سيّان. هذا صحيح، إنه كذلك، ولكن لفظة «تصويتي» تملك تضمينات حضورية من الأهمية بمكان أن نقرّ بها). **المونيمات، هذا التعبير الصوتي، ينبني بدوره وحداتٍ تمييزيةً ومتتابعة هي الفونيمات. وعدد هذه الفونيمات محدود في كل لسان، وهي تختلف أيضاً من حيث النوع والعلاقات المتبادلة في ما بينها من لسان إلى آخر**». إنها صياغة طويلة، ولكني أعتقد أن ليس بمقدوري حذف شيء منها. لقد لاحظتم كم يتمتع هذا التعريف بشيء من التشاكلية (= التماثل المورفيمي). من هنا، أريد القول بأنني لا أبحث على الإطلاق في إثبات توازٍ في جزأي العبارة (الجزء الأول الذي يعالج الوحدات البليغة = المونيمات، والثاني الذي يعالج الوحدات التمييزية = الفونيمات). إن التشاكلية هي ـ كما تعلمون ـ في أساس غلوسماتيكية، أو لغاوة (la glossématique) لويس هيلمسليف بمخططيها، اللذين ينبغي علينا أن نسترجع في كل منها الظواهر عينها. وهنا، ننتهي بلا قيد ولا شرط إلى المطابقة بين أشياء لا يجدر بنا أن نضعها على نفس الصعيد، لأنها مختلفة للغاية، ولأننا سنُستدرج، في حالة إلحاحنا على التشاكلية، إلى إضفاء أهمية متساوية لسمات هي عوارض من جهة وتأسيسات للواقع غير المنقطع من جهة أخرى .

سأستعيد مفردات هذا التعريف واحدةً واحدة:

(*) في الطبعة الخامسة لكتاب **مبادئ اللسانيات العامة** (*Éléments de linguistique générale*) الصادرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2008 عن دار أرمان كولان (Armand Colin)، يرد في الصفحة 44 مصطلح phonique في التعريف المعتمد للغة؛ أي ذاك الذي أدرجه مارتينه في الطبعات الأربع لكتابه والتي صدرت تباعاً خلال الأعوام 1960، 1970، 1980 و1996.

أداة تواصل:

لقد أخذوا عليّ استخدامي لهذا المصطلح، مبيّنين أن استخدامي له مجازي. أقول والحالة هذه: «الأداة» تعني لمعظم الناس مطرقة، أو منشاراً، ولا يمكن أن يسمّى لسانٌ ما «أداةً»، إنه أكثر تعقيداً بكثير من ذلك. إنني أعترف عن طيب خاطر بأن هناك توسّعاً مجازياً لاستعمال مصطلح «أداة». أما «تواصل»، فهي بدورها مصطلح ملتبس قليلاً. ثمّة وسائط تواصل هي: الحافلات الكهربائية والأوتوبيسات والقطارات، وعلينا بالطبع أن نحدّد بدقة أن «تواصل» هنا تتضمن آلات التواصل الإبلاغي.

«. . . الخبرة الإنسانية من خلالها. . .»:

إن خبرة تتطلب بدورها تفسيراً، وقد تردّدت هنا في استعمال مصطلح خبرة. لقد وعيته وأعيه أيضاً بوصفة سمة إنجليزية. لقد درّست لمدة عشرة أعوام في أميركا، وكنت في عام 1960، بَعْدُ شِبْهَ متأثر بتدريسي في أميركا. لا جَرمَ في أن مفردة «تجربة» في الفرنسية لا تستقصي أبداً وكلياً القيمة التي أسبغها عليها هنا، والأحرى القول إن مصطلح خبرة الإنجليزي هو الذي يوافق ما أرغبُ تحديداً في قوله. إن التجربة الإنسانية هي كل ما يمكن أن يشعر به المرء ويدركه. وهذه التجربة لا تهمنا نحن اللسانيّين، إلا في نطاق قدرتنا على نقلها. ويمكن لها أن تجذب ـ وسوف تفعل ـ اهتمام باحثين آخرين، العالم النفسي والعالم الإثنولوجي. وينبغي كذلك أن تجذب اهتمام الفيزيائي أيضاً. اتفقنا، فدروس الفيزياء، أو علم الطبيعة كما يقال في الألمانية، موجودة بمعزل عنا، ومفروضة من الطبيعة، منظوراً إليها من خلال عيون الإنسان. إنها طبيعة تفرض الملاءمات الإنسانية فيها. التجربة الإنسانية، مساوية إذاً للعالم، ما نطلق عليه العالم، أي العالم الذي نعيشه. ونحن لسنا على يقين أن تجربتنا عن

العالم هي العالم بما هو عالم. ولكن العالم بما هو عالم مفهوم فلسفي ينبغي ألا يسترعي انتباهنا.

والميل إلى الفلسفة ينبغي ألاّ يقودنا إلى الاعتقاد بأننا على صلة بالفلسفة حينما نمارس اللسانيّات بوصفنا لسانيّين، فالفلسفة تبحث العالم بما هو عالم، ولكن العلم لا يهتم بالعالم بما هو عالم، إنه يهتم بالعالم كما هو مُدرك، العالم الناشئ عن تجربتنا. واللسانيّات لا تشكل استثناءً لهذه القاعدة. إن التجربة الإنسانية هي ما يهمنا، وما ننطلق بدءاً منه، ولكنها التجربة الإنسانية، كما يمكن أن ننقل من خلالها بضعة عناصر إلى الآخرين. وعندما نقول «نقل تجربة بواسطة اللسان»، فلا يعني ذلك أن علينا أن نأخذ الأمر بالمعنى الحرفي، فنحن لا ننقل التجربة أبداً. إن نقل التجربة يتضمن - في حال إصابتنا بصداع في الرأس - أننا ننقل صداع الرأس إلى الآخرين. ومن حسن الحظ أننا لا نستطيع القيام بهذا الأمر. ليس بعد! إن نقل التجربة إذاً جزئي بالضرورة. هناك بالتأكيد أشخاص يرغبون في نقل خبراتهم كلها. وهؤلاء الأشخاص يسمّون الشعراء. وهم الذين يسعون إلى نقل ما عاشوه من تجربتهم على الأقل، إن لم يكن بإمكانهم نقل التجربة برمّتها، فالشاعر إذا عانى، فإنه سيرغب في نقل معاناته إليكم، ذلك أن المثل الأعلى بالنسبة إليه يكمن في انسجامكم معه. الانسجام يعني «المعاناة مع الآخرين». وفي الاستعمال العادي للغة الإنسانية. نكتفي بالقيام بتقريبات في عملية التواصل. وهذا لا يعني أن ترتبط دراسة الشعر بطيبة خاطر بحقل اللسانيّات. إننا ندع الشعر للسيميائيين، ولكننا لن نفهم الوقائع الشعرية إلاّ عبر اللسانيّات.

ولكي ننقل هذه التجربة الإنسانية بواسطة اللسان، علينا أن نعمد إلى تحليلها، وهذا التحليل سيتم وفق انبناء خاص بكل لسان. وستكون لكل لسان صيغته لتحليل التجربة. وثمّة مثل بسيط جداً،

فحيث تقول في الفرنسية: «اجتاز النهر سباحة» (il a traversé la rivière à la nage)، سنقول في الإنجليزية: «إنه يسبح عبر النهر» (he sawm across the river). إن تنظيم العبارة مختلف كلياً. إننا لا نحلّل التجربة أبداً بالطريقة عينها، فالتجربة هي نفسها، ولكن في حال كان مستمعيَّ ناطقين بالإنجليزية، فسأنقلها لهم بلسانهم، وإذا كانوا ناطقين بالفرنسية فسأنقلها لهم بلسانهم أيضاً، متكلماً والحالة هذه، في كل مرة بلسان مختلف كلياً عن الآخر. وما هو فعل في لسانٍ ما، يستحيل ظرفاً في اللسان الثاني ... إلخ، ولو قاربنا بين اللسانين التركي والفرنسي، لأمكننا من دون شك أن نقع على كثير من المماثلة.

«تُحَلَّل... بطريقة تختلف من لسان إلى آخر، في كل متحد اجتماعي...»:

«متحد اجتماعي» هو مصطلح ملتبس عمداً، فهو مما يصعب حصره. وتأتي لحظة في الدراسة اللغوية تطرح فيها التساؤلات: ما المتحد الاجتماعي؟ أين يبدأ؟ أين ينتهي؟ ومن المؤكد أننا عاجزون عن الإجابة عليها. ستقولون لي إن المتحد الاجتماعي هو عبارة عن أشخاص يتفاهمون في ما بينهم بلا ريب، ولكن ثمّة أشخاص لا يتفاهمون من الوهلة الأولى. إذا نقلتم فلاحاً دانماركياً إلى النروج، فهو في فترة أولى لن يفهمَ أبداً ما يُقال له، ولكن بعد مضي يومين، سيفهم الآخرين ويُفهمهم. تُرى أنواجه المتحد الاجتماعي نفسه؟ نعم ولا. لا، لأن للنروج لوناً معيناً على الخارطة، كما إن للدانمارك لوناً آخر. علينا والحالة هذه، أن نقرّر أن المقصود متحدان اجتماعيان مختلفان. ولكن أين تبدا الثنائية اللهجية في فرنسا نفسها؟ ها هنا مسألة لم يطرحها أناس مثل جيلييرون، الذي وضع أطلساً لغوياً لفرنسا. أوفد جيلييرون رجلاً يدعى إدمونت (Edmont) على دراجة

إلى عدة نقاط محدّدة سلفاً. كان إدمونت في منطقة فريار لو بويسّون (Verrières le Buisson) التي تبعد عشرة كيلومترات عن باريس، حيث وجد فيها راوياً لغوياً فسأله: «كيف تقول طاولة؟»، أجابه الآخر: «طاولة». لم يكن الراوي اللغوي يتكلم في تلك الناحية مثلما يتكلم الناس في باريس، ولكنه كان يعتقد أنه يتكلم في تلك الناحية مثلما يتكلم الناس في باريس، ولكنه كان يعتقد أنه يتكلم الفرنسية. وليس ثمّة سبب لكي ننكر القيمة الفرنسية على الفرنسية المنطوقة من قبل راوي إدمونت في فريار لو بويسّون. ولكن عندما وصل إدمونت إلى غاسكونيا (Gascogne)، خاطب بالفرنسية الراوي اللغوي الذي ردّ عليه، بالفرنسية: «نعم، صباح الخير، هل الحال على ما يرام؟ جيد جداً، نعم، هل بإمكانك أن تقوم بدور الراوي اللغوي؟»، ـ «بالتأكيد يا سيدي» (بالفرنسية). ومن ثمّ، وفي لحظة معينة، يسأل إدمونت: «كيف تقول طاولة؟»، ويقدم الآخر الشكل الغاسكوني للمفردة. وهذا ما كان يبغيه إدمونت. ولكن ترى أين تقوم الحدود بين موقف فريار لو بويسّون وبين ذلك العائد لغاسكونيا. أنتم تفتحون الأطلس اللغوي لِ جيلييرون، وتبحثون فيه عن الحدود التي تقوم بين الأشخاص أحاديِّ اللغة وبين الآخرين ثنائيّيها. ليس ثمّة حدود. أين يبدأ إذاً المتحد الاجتماعي الفرنسي؟ وأين ينتهي؟

«... إلى وحدات ذات مضمون دلالي وتعبير صوتي»:

أعود إليها، هذه الوحدات هي وحدات مزدوجة الوجه، وهي تدعى «علامات» في المصطلحية السوسّيريّة، والمونيم هو العلامة ذات الحد الأدنى. لاحظوا أنه بالنسبة إلى هذه العلامات ذات الحدّ الأدنى، أنا لا أقول أبداً إنها متتابعة. واللذين يقدّرون من بينكم التقديمات المتوازية جيداً كان باستطاعتهم أن يُصدموا لدقتي الواعية في إبراز تقديم مختلف للانبناء مونيماتٍ، وفونيماتٍ. أنا لم أقل إن

المونيمات متتابعة، لأنها ليست بالفعل كذلك دوماً، فعندما أقول: «يجب **أن** أفعل» (il faut que je fasse)، قد يُسأل (أين يقع فعل العمل (faire) في صيغة (fasse) «أفعل»؟)، و(أين تقع الصيغة الاحتمالية (subjonctif)؟)، ولكن من بإمكانه الإجابة؟ إن الأمر صعب. عندما أقول في الإنجليزية: (he sang) (هو غنّى)، أين يقع العنصر الذي يعني «غنّى» (chanter)؟ وأين يقع العنصر الذي يتضمن صيغة الماضي (le prétérit)؟ يمكننا من دون شك تشريحها، ولكن أين تكمن التتابعية (successivité) حتى هذه اللحظة؟ إذا لفظت بالعربية مفردة «مكتوب» ((هو) + مكتوب)(*)، أين المونيمات هنا؟ أين اسم المفعول؟ وأين الجذر؟ وهذا الأخير نحن نعرفه، ولكن كل شيء ممتزج. وليس ثمّةَ تتابعيةُ مونيمات.

« . . . مضمون دلالي وتعبير تصويتي. . .»:

«دلالي» يعني أن ثمّة إحالة إلى الواقع المُدْرَك، وهذا ما دعاه سوسّير بـ «المدلول» (le signifié). ولدينا مقابله «تعبير تصويتي». ولكن لماذا «تصويتي» بدل «صوتي»؟ إن الأخير أكثر اتساعاً، وهو يعني صوتاً إجمالاً، وبصورة عامة يعني صوتاً يعود للغة الإنسانية، ولكن الأمر ليس دائماً بيّناً. أما «تصويتي»، فهو أكثر دقة، ويُرجعُ إلى التشويش الناشئ عن الذبذبات المزمارية.

« . . . ينبني بدوره. . .»:

«بدوره» تذكّر أن ثمّة نطقاً سابقاً، ولكنه نطقٌ لم أشأ أن ألحّ على طابعه التتابعي.

(*) يقصد مارتينه أن كلمة «مكتوب» تتضمن عنصرين معاً: **أولاً** الصيغة الصرفية (اسم مفعول من كتب «مكتوب»)، وثانياً الضمير «هو» المضمر في الصيغة نفسها.

«... إلى وحدات تمييزية ومتتابعة...»:

«تمييزية» تعني العناصر التي تسمح بتمييز المونيمات تماماً، أي الوحدات البليغة، بعضها عن بعض، ولكن يجدر بنا أن ننظر في ما يتضمنه هذا الأمر: إنه يتضمن أن فونيماً في المعنى المستخدَم هنا ليس أبداً «الفونيم» العائد للمؤلفين الأميركيين الذي يتداولون فونيمات فوقطعية «suprasegemental phonemes» هي: التنغيم، النغمات... إلخ، أي السمات التي تتخلص من عملية التقطيع إلى فونيمات. عندما أقول «متتابعة»، فأنا استبعد «الفونيمات الفوقطعية». «الفونيمات» تعني لي «الفونيمات القطعية» «segmental phonemes».

«... وعدد هذه الفونيمات محدود في كل لسان ...»:

إننا هنا أيضاً خاضعون لما سنسمّيه «لغة»، فلو قلت لي فجأة: «كم فونيماً في الفرنسية؟»، سأجيب «في أيّها؟»، «تلك التي لديّ أم تلك التي لدى امرأتي؟»، فأنا أمتلك من جهتي ستة وثلاثين منها، أما هي، فتكتفي باثنين وثلاثين. أنا أميّز بين /*a*/ و/a/[*]، وهي لا تفعل أبداً. وصدقاً لا حاجة لذلك. إذا كان هذا الأمر يضجركم فلا تقوموا به.

وهنا يستوقفك بضعة لسانيّين: «هل أنت واثق تمام الثقة من أننا نعلم تماماً عدد الفونيمات التي نمتلكها؟». في الواقع، ثمّة لحظات لا نكون فيها على ثقة من ذلك، ذلك لأنني بين سِنَّي الـ 24 والـ 34 عاماً فقدتُ بضعة تمييزات فونولوجية في الفرنسية، فلو طرحتم عليَّ السؤال (أين كنت منها وأنت في الثلاثين؟) لربما كنتُ متردداً. ومع ذلك، فهذا لا يعني أبداً أن علينا أن نطرح السمة القائمة ذاتها

(*) يقصد مارتينه أنه يميز بين الصائت الأمامي المفتوح [a] كما في المفردة الفرنسية *patte* (قائمة)، وبين الصائت الخلفي [*a*] كما في المفردة *pâte* (عجين).

للفونيمات، مع احتمال الاعتراف أن هناك في بعض الحالات انطماسات وحالات محددة.

«... تختلف أيضاً من حيث النوع والعلاقات المتبادلة... من لسان إلى آخر...»:

الفونيمات التي تمتلكها من لسان إلى آخر ليست واحدة، ولا يحق لك القول إن الفونيم /P/ قائم في اللسانين الفرنسي والتركي، فلدينا فونيم /p/ في التركية وآخر في الفرنسية، ومردّ ذلك إلى أن كل فونيم يتحدّد بالنسبة إلى غيره من الفونيمات تبعاً للتضادات المثبتة داخل النظام، ولو لم تكن هذه التضادات هي نفسها، فنحن نواجه فونيمات مختلفة، فالنوع والعلاقات المتبادلة ستختلف إذاً من لسان إلى آخر. يتضمن هذا التعريف تقديم ما دعوته بالانبناء اللغوي المزدوج: انبناء أول للتجربة إلى مونيمات، وانبناء للشكل المدرك للمونيمات إلى فونيماتٍ متتابعة. لماذا تُظهر الألسن البشرية انبناءً مزدوجاً؟ لأنها ببساطة، مبدئياً، ألسنٌ بمختصر القول، فالإنسانية قد وجدت على هذا النحو، بامتلاكها أداةً تسمح مبدئياً بقول كل شيء، قول كل شيء! مع كل التحديدات التي أشرت إليها منذ قليل، فإنفاذ التجربة ليس طبعاً مستوفى بتاتاً، ولكنه ينبغي أن يسمح حتماً بإنفاذ أي تجربة كانت. وبالطبع، فالتجارب الإنسانية لامتناهية، وينتج عن ذلك أن هذا الانبناء المزدوج هو ضرورة إحصائية. ويجدر بنا، من حيث المبدأ، أن ننتج لامتناهياً من الرسائل المتميّزة. وبفضل أعضائنا، كما هي عليه، وبفضل قدرتنا على إدراك التمييزات مثلما هي عليه، سنصبح مهتمين بإصدار لامتناهٍ من الصرخات والدمدمات المميّزة لكل نموذج من التجارب. فلنقابل بين حالتي البشر والغربان: هناك في لغة الغربان عدد محدّد من الصرخات، صرخات مميزة جداً تعني: «انتبه! هذا خطر»، «انتبه! الخطر يظهر من فوق»، «انتبه!

الخطر يظهر من تحت»، انتبه! هذا» أو «انتبه! ذلك». إننا نواجه إذاً جدول صرخات. ولندوّن من دون توقف أن الغربان جميعها لا تمتلك الجدول نفسه. بمقدورنا الافتراض أن أميركا، التي دُرست فيها هذه المسألة، تعرف نوعين من الغربان: واحداً مستورداً من أوروبا وآخر محلياً، ومن هنا ظهور الاختلافات. إن للغربان أداة تواصل لن نسمّيها لساناً، ذلك لأننا نعتبر أن لساناً ما هو الذي ينبني بشكل مزدوج، ونحن لا نسجّل هنا أي انبناء. أما وقد فرض ذلك، فلنفترض أن الغراب ووجه بخطرٍ ذي طبيعة غير متوقعة. ماذا بإمكانه أن يفعل؟ لا شيء، بوسعه ـ لأنه لا يستطيع أن يتصرّف بوجه آخر ـ إطلاق صرخةٍ تشير إلى خطرٍ ما أمكنه مطابقته بخطر آخر اختبره سابقاً.

إن تفوّق الإنسان على الغراب يُعزى إلى أن الإنسان قادر على الجمع بين صرختين مختلفتين، وعلى تفريد واحدة من الأخرى (أو الثانية من الأولى، ولا طائل في أمر ترتيبهما، فهذا عائد إلى الألسن). وهذا ما نطلق عليه معاينة التجربة. إن معاينة هذه التجربة في نطاق ما، هي من دون ريب أصلية، وربما ستجعل التواصل ملتبساً، فلنفترض أن غرابنا أطلق صرختين بالتتالي ليفرّق الأولى عن الثانية، هل نعتقد أن غراباً آخر سيفهم؟ لكي نفهم، ينبغي أن نوجِد، إذا صحّ القول، القاسمَ المشترك للصرختين. الشاعر هو الذي يسعى إلى التقريب بين صرختين، إنه يدرج معاً كلماتٍ لم يعتدِ الناس وضعها في سياق واحد، خشية ألاّ تُفهم. إذا قرأتم قصيدة يجدر بكم أن تُجهدوا أنفسكم قليلاً لكي تتبينوا ما تتضمنه التقريبات غير المتوقعة.

وعندما يجد الإنسان نفسه إزاء تجربة جديدة، فإن بمقدوره أن يحاول نقلها، وهذا ما يتيحه الانبناء الأول، وهذا في الحقيقة ما

يخلق اللغة الإنسانية. واللغة الإنسانية لغة يمكنها التلاؤم. إن مفتاح تقدّم البشرية هو في هذه الإمكانية التي نملكها في خلق صرخة جديدة بتنسيقنا صرختين سابقتين. وأيّاً كان اكتشاف ما، فهو يقضي بتقريب شيئين لم يُقرّبا قط، أو كلمتين، وكي نكون أكثر دقة، مونيمين لم يُقرّب واحدهما من الآخر قط.

ويبدو الانبناء الثاني أقل إثارة وخصوصية للبشرية، رغم أنه يكون قطعاً كذلك، وربما أكثر من الانبناء الأول. على كل حال، مَن يقول لنا إن الغربان لا تستطيع الجمع بين صرختين؟ إن الانبناء الثاني، انبناء الشكل المُدرك للمونيم إلى وحدات متتابعة، إلى فونيمات، هو بدوره في غاية الأهمية. إنه الضمانة لثبات الدوالّ. إنه الضمانة على أن قيمة المونيم لن تؤثر في الشكل المُدرك الذي نسبغه عليه. وعندما تقول «ريح»، «رَدَمَ»، «رَفَضَ»(*)، فلديك بدءاً عادة نطقية (فونيم) هي /ر/. ولا يقال إنك حتماً تلفظها بطريقة متطابقة في كل الحالات، فهناك السياق الذي يؤثر ولكنها دائماً العادة النطقية /ر/. إن النتاج المُدرك لهذه العادة النطقية سيعدّل حتماً في بضع حالات، فإذا قلت: «الريح تعصف هذا الصباح»، من الممكن أن تبدّل قليلاً الـ /ر/ الخاصة بك، ولكن هذا الأمر لن يصبح مطلقاً، فأنت ستقع دائماً في المرة التالية على /ر/ عادية، أي على الفونيم /ر/. وبعبارات أخرى، إن قيمة العلامة لن تبدّل هذا الدالّ بطريقة نهائية. وإذا أمكن لشكل الدالّ أن يتغير من جرّاء القيمة التي يسبغها المرء في كل لحظة على المدلول، فإننا سننتهي إلى سديم. وسنتعرض للاإدراكات أكثر بكثير من تلك التي نصادفها في الحياة

(*) استعمل المؤلف في الأصل مفردات «vouloir», «venir», «vent» التي تبدأ بالصامت /v/، وقد استبدلت بها مفردات أخرى عربية أكثر تلاؤماً.

اليومية. وعلى الرغم من جودة هذه الأداة التي هي اللغة الإنسانية، فنحن نعلم جيداً أننا لا نتفاهم على ما يرام في بعض الأحيان.

إن هذا التعريف الذي أصوغه للغة الإنسانية هو إذاً لازم وكافٍ، «لازم» بمعنى أن أي سمة لو اندرجت أو ضُمِّنت فيه، فغيابها سيعني أن التعريف لا يقصد به لسان ما هاهنا.

توضيح: يذكّرونني غالباً بأنني أخطئ في الإلحاح على الطابع الصوتي، لأن هناك ألسناً لم نعد نتكلمها. لا شك في هذا، ولكن هذه الألسن، هذه الأشكال المكتوبة التي نعرفها عنها، تحمل أثر الطابع الصوتي(*)، فالطابع الصوتي للسان يحدّد خطية الكلام. وخطية الكلام تتضمن النحو. والنحو هو الذي يتيح لنا إخضاع الخطية. وتتضمن خطية الكلام أن عناصر التجربة جميعها التي تشكل كلاًّ إجمالياً ستجزّأ إلى عناصر متتابعة. ولكن كي نفهم هذا الكل الذي تؤلفه هذه العناصر المتتابعة، ينبغي عليها أن تُربط ثانية بعضها ببعض. وهنا بالضبط يوجد النحو، فالنحو ليس بحدّ ذاته تتابع العناصر في السلسلة. إنه دراسة السبل التي نقع عليها في كل لسان، والآيلة لربط عنصر بآخر بغية توضيح الطبيعة الصحيحة لعلاقتهما.

ويتضمن تحديدنا كذلك أن الموضوع الذي لن يُظهرَ الانبناء الثاني لن يُعدَّ لساناً، إذ ينبغي توفّر الانبناءين الأول والثاني. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون الانبناء الثاني ذا طابع تصويتي، لأن هذا الطابع التصويتي ـ الاستهلالي تحديداً ـ ، وفي حال لم يعد اللسان منطوقاً، سيتضمن خطية النصّ، أي تتابع مونيمات تعترض الإدراك

(*) إن هذا الرأي ليس دقيقاً تماماً، خصوصاً في ما يتعلق باللسان العربي؛ ذلك أن الرموز الكتابية العربية لا تستطيع أن تعكس التلوينات الصوتية - كالنبر والتنغيم - التي من شأنها نقل صورة دقيقة عن الطريقة المعتمدة في النطق عند العرب.

الإجمالي للتجربة وتقاومه. وينبغي أن نقتنع بأن التجربة نفسها ليست مجزّأة إلى قطع (شذرات) تكون مجملة ونجزّئها إلى قطع، في اللحظة التي يتوجب فيها إعطاؤها شكلاً لغوياً، نجزئها إلى قطع مختلفة حسبما يكون الشكل اللغوي، تركياً أو فرنسياً، إنجليزياً أو صينياً.

لقد أوردنا أن هذا التعريف كافٍ، وهذا يعني أنه لو صادفنا سمة لا تندرج فيه، فلا شيء يمنع أن نكون إزاء لسان ما، فإذا صادفت على سبيل المثال لساناً لا يفرّق بين الأفعال والأسماء، فلا يحق لك القول بأنه ليس لساناً، إذ لا شيء في تعريفنا يتضمن أن لساناً ما ينبغي أن يميّز الأفعال من الأسماء. لقد صادفنا ألسناً لا تمييز فيها بين الفعل والاسم، ولكننا لم نكن نجرؤ على الاعتراف بهذا الواقع لو لم نكن قد عملنا بالطريقة الاستنباطية التي بينّاها هنا. وإذا كان لواقعية مماثلة أن تفوت المراقب، فذلك لأنه يترجم بلسانه العبارات المنطوقة «للسان» المدروس. ويحدث في لسان من هذا النموذج أن قطعة (segment) قد تُرجمت إلى «اليد» في مقام معين، تترجم بواسطة عبارة «هو يأخذ» في موضع آخر. نحن معتادون في الفرنسية والإنجليزية أن تتخذ أفعالٌ وأسماءٌ الشكلَ نفسه، كـ: (*la table*) «الطاولة» و(*je table*) «أنا أعتمد على»، وكـ: (*je mesure*) «أنا أقيس» و(*la mesure*) «القياس»(*). ولكن الانتقال من طبقة إلى أخرى هو نتاج مسلك قديم في الاشتقاق يتواصل من خلال استبداله السابقة الجديدة باللاحقة المنعدمة: فتمييز الاسم من الفعل في الإنجليزية القديمة (*fisc- fiscian*) يؤول إلى الإنجليزية الحديثة (*(a) fish-(to)*) (*fisch*. وفي الواقع، فنحن نؤول إلى مجانساتٍ من طبقة إلى أخرى.

(*) المثال متوافر في العربية حول هذه الظاهرة الاشتقاقية مثل: الأكل وأَكَلَ، الدرس ودَرَسَ. . . إلخ.

ليس المقصود هو المشتركات اللفظية، بل إن المقصود هو الشكل نفسه بقيم دلالية مختلفة، يحددها السياق، لقد عرض كلود تشيخوف (Claude Tchékhoff)، أحد زملائنا، في أطروحته لساناً من المجموعة الميلانيزية(*) (Mélanézsie) حيث لا تمييز فعلياً بين الأسماء والأفعال. إننا نلاحظ جيداً، عند دراستنا بضعة ألسن أميركية، كيف يمكن للسانٍ مماثل أن يعمل. لديكم، على سبيل المثال، ألسن أميركية، كيف نصادف فيها ما ينبغي أن نسميه أفعالاً، ذلك أنها تتضمن مبدأ الفعلية، أي ما يخضع له الفعل من إعراب ـ أقول نصادف «طريق» و«غابة» و«بحيرة» و«شجرة» التي تتوافق تماماً مع مظاهر مثل «أَكَلَ» أو «جَرَى». وبخلاف ذلك، فإن «رجالاً» و«سلةً» و«بيتاً» تمتلك تصريفات اسمية. ويعني كل ذلك أن الأهمية التي يسبغها البعض، اليوم، على الموقع الخاص بالفعل والفاعل والمفعول هي ـ من وجهة نظر اللسانيّات العامة ـ مثيرة للسخرية تماماً. مَنْ يبلغنا أن لساناً ما يملك بالضرورة فاعلين ومفعولات وأفعالاً؟ هناك طوائف من الألسن لا تملكها، ومنها ألسن معروفة كالباسك (مثلاً)، فإذا كنت من سكان باريس وركبت القطار، فستصل بعد ذلك بساعات إلى مجال لا يملك فيه الناس لا مفاعيل ولا مفعولات. إن ما سنصادفه هناك هو محدد ما من دون ميزة شكلية يمكن أن يماثل إما فاعلنا أو مفعولنا، وأحياناً ستصادف محدّداً آخر هو عامل الفعل الحقيقي (في صيغة المجهول)... إن البنى النحوية ليست متوقعة أبعد مما هو متضمن في تعريفنا، فمن

(*) ألسن منتشرة وسط المحيط الهادي شمال شرق أستراليا وتنتمي إلى العائلة الملايية البولينيزية. ومن صفات هذه الألسن أنها تستعمل أربعة أعداد للاسم هي المفرد والمثنى والمثلث والجمع. انظر: **معجم علم اللغة النظري (إنجليزي - عربي)**، محمد علي الخولي (بيروت: مكتبة لبنان، 1982)، ص 167.

الواضح أنه لو كنت مقتنعاً أن هناك، في كل لسانٍ، بالضرورة، فعلاً وفاعلاً ومفعولاً، ولو وُضَعْتَ إزاء اللسان الباسكي، فإنك ستسعى إلى إقرار أن ما يُترجم إلى فاعل في الفرنسية أو في الإسبانية هو الفاعل، وأن ما يترجم إلى مفعول في الفرنسية أو الإسبانية هو المفعول. إننا أحرار في القيام بما نشاء وأيضاً في أن نستخدم النحو الروماني في ما يخص الباسكية.

لقد أُخِذَ عليَّ أنني لم ألحظ في تعريفي أن اللسان هو أداة الفكر. وجوابي هو أن هذا الأمر متضمَّن فيه، وذلك لدى التنويه بانبناء التجربة. والفكر هو تنظيم للتجربة. وتظهر ردّة فعل ثانية لآخرين يعتبرون أن خطية الكلام ليست واقعاً لغوياً. وهؤلاء أسأل: لِمَ تقوم حاجة للنحو إذا لم تكن بالضبط لتأسيس التجربة بدءاً من خطيّة ما.

فلنفترض أننا نملك بدل لسانٍ ما لوحاً أسود وسيلةً للاتصال، فسنتخلص بسهولة من الخطية. ولكي نبلغ (جملة) «الرجل قتل الأسد»، سنرسم سهماً أو بندقية، ثمّ أسداً قبالتهما. ويمكن أن يكون الأسد لجهة اليمين أو لجهة اليسار، من فوق أو من تحت. والذين سينظرون إلى الرسم سيرون ربما الأسد قبل رؤيتهم السهم، أو السهم قبل الأسد، أو ربما الكل معاً: الرجل والسهم والأسد. ليس ثمّة أي إلزام لنا لنخضع لخطية ما، فالخطيّة تتعلق بالطبيعة التصويتية للرسالة، وليس بمقدورنا أن ننتج، بواسطة الجهاز التصويتي، في الوقت عينه، كل الوحدات التي نحتاجها.

مع ذلك، فالمأخذ الأكثر تواتراً الذي وجّه إليّ هو أنني لم أدخل التنغيم في تحديدي للغة، جوابي هو أنه مندرج فيه: فنحن لا يمكننا استخدام الصوت دون أن نعمد إلى ذبذبة الأوتار الصوتية.

ولما كانت هذه الأوتار، حال تذبذبها، تتذبذب بتواتر متغيّر، فإننا نحصل بالضرورة على منحنى تناغمي. هذا هو الشيء المهم، ولكن ينبغي أن نعرفَ كيف نستنبط، فالتنغيم، ضمنياً كان أو بينياً، هو شديد الهامشية من وجهة النظر اللغوية. إنه ينتمي إلى نظام سيميائي موازٍ للكلام. وبهذا فنحن نفهمه بشكل أفضل. إنه إشارة صوتية. ولما كانت هذه الإشارة تحدث، في كل لسان، بواسطة المزمار، فإننا ننسبها ببراءة إلى اللسان وما نرى إليه في الواقع، هو إحدى تلك الترابطات الثابتة التي نقع عليها في اللغة، والتي من واجبنا مطابقتها بواسطة تحليل ما. لا يتضمن تعريفي هذا تنويهاً ولا تضميناً لوجود الكلمة. إن مصطلح الكلمة لا يظهر أبداً. وسكوتنا عن هذه النقطة يعني أنه لا حاجة بنا لكي نطرحَ وجود زمرة مونيمات تتوافق مع ما يماثله التقليديون على أنه «كلمات». إذا رغبنا في الاحتفاظ بهذا المصطلح لتعيين بضعة مقاطع من الكلام، تتطابق في بضعة ألسن، فبإمكاننا القيام بذلك. ولكن هذا لن يظل منتمياً إلى اللسانيّات العامة. إنها اللسانيّات المختصة بكل لسان. لاحظوا من جهة أخرى، أننا لا ننوّه أبداً ـ في التعريف ـ بوجود أبواب مختلفة من المونيمات، مثل باب المونيمات النحوية المقابلة للمونيمات المعجمية. إن التجربة التي نملكها عن الاحتياجات التواصلية للبشرية تحثّنا على الاعتقاد بأننا سنقع على تمييزات نوعية لبعض المونيمات بقيمة نحوية، فبعض المونيمات ستتخذ قيمة عامة جداً: فعنصر سيتضمن «حركة ابتعاد» وآخر «حركة اقتراب». وهذه كانت في ما مضى، في الفرنسية، قيمة حرفَي الجر: *(de)* «من» و*(à)* «إلى». ولكن تمييزاً بين نحوي ومعجمي لا يدخل في التعريف، ولا في ما يمكن استنباطه منه. إننا نفهم بالطبع أن تقومَ في عديد من الألسن مصطلحات تدل على حالات أو أحداث، وتقوم من جهة ثانية، مصطلحات تدل على سلوك آخر وتوافقات أخرى، وتشير إلى مواضيع أو إلى مفاهيم ما.

ولكن ليس من المستحيل أن نصوغَ تعريفاً دلالياً للأفعال وللأسماء، للتركية أو للفرنسية، فـ «سباق الخيل» و«جرى الحصان» هو الأمر نفسه. هي التجربة نفسها! فلو قلت «جرى الحصان» فأنت لا تربط هذه التجربة بغيرها، ولو قلت «سباق الخيل»، فإنها التجربة نفسها، ولكنك تتهيأ لربط هذا القول بعناصر أخرى. هذا كل ما في الأمر. أين الاختلاف الدلالي إذاً؟ نحن في اللسانيّات الوظيفية لا نتكلم أبداً عن اختلاف دلالي، بل نقول إن ثمّة توافقات مختلفة للأسماء وللأفعال.

هناك الأفعال والأسماء، لأننا نرغب في أن يجاز لنا التعبير عن الأشياء عينها في عدد من السياقات على غير ما هو قائم في سياقات أخرى.

ما يمكن استبقاؤه من المناقشة

جواباً على مستمع، السيد يوسل (Yücel) الذي قدّر أن جملة «... تُحَلّلُ بطريقة مختلفة في كل لسان» تفيد أننا تكلمنا عن («الـ» ـلسان)، وليس عن (لسان ما):

إذا قلت «كل لسان»، فهذا لأنني أميّز لساناً من آخر، من ألسنة أخر. ولا أرى أبداً ما يوافق هذا «الـ» ـلسان. كيف يكون «الـ» ـلسان؟ إنني لا أعلم عنه شيئاً. «الـ» ـلسان لا أعرفه. لسانٌ ما، نعم! أنا أعتذر لكوني بمثل هذه الواقعية، فأنا أتهم بالواقعية وأُحمد عليها، ولكنني فعلاً واقعي. ينبغي عليَّ معرفة أين يوجد هذا «الـ» ـلسان. لسانٌ ما، أنا أعرف المقصود، «الـ» ـلسان، أنا لا أعرف أبداً ما المقصود.

شخصياً، أنا استبعد التقابل السوسّيري بين لسان/ كلام. إننا نواجه ظاهرة مُدركة هي الكلام، إضافة إلى سلوك الكائنات الحية التي تتبادل الكلام. وهنا عنصر مُدرك يجدر بنا الانطلاق بدءاً منه.

والاستبطان ليس مسلكاً جديراً بالاحترام في البحث العلمي. لقد حظينا بامتلاك أداة الاستبدال التي تسمح لنا بتحليل هذه العبارات التي جمعناها في الكلام. ليس ثمّة اللسان والكلام. ثمّة الكلام، ومن ثمّ العناصر التي لها في الكلام ملاءمة للّسان موضوع البحث. هذه العناصر التي تمتلك ملاءمة لا تمتلك ملاءمة للغة الإنسانية كلها، إن لها ملاءمة لِلسان مخصّص. إن التمييز الذي يمكن إقامته بين الصائتين /u/ و/y/ في الفرنسية أو التركية، هو تمييز يصلح للفرنسية وللتركية. وهذا لا يعني أن هذه الأصوات ليست موجودة في غير ألسن: ففي الروسية، مثلاً، لديك أصوات [y] وأصوات [u]، ولكنها تماثل الفونيم نفسه، وانطلاقاً من اللحظة التي نطبق فيها على موضوعنا، أي الكلام وردات فعل الكائنات الحية إزاءه، مسلك الاستبدال، فإننا نقع مباشرة، لا على وقائع عمومية، بل على وقائع تميّز لساناً خاصاً.

* * *

أجيب عن سؤال مستمعتي، السيدة بايراف (Payrav)، التي أشارت بأنه لو كانت في فعل *(fasse)* (فَعَلَ) وحدتان: معجمية ونحوية، فسيمكننا أن نلحظ بطريقة مماثلة أن في كلمة *(poussin)* (صوص) وحدتين دلاليتين.

إن لدينا فعلاً الإمكانية لتفسير كلمة (صوص) على أنها مماثلة على صعيد المعنى لـ: (poule) (دجاجة) + (jeune) (فتيّة). ولكن إذا كانت *(fasse)* تماثل اختيارين متميزين ((faire)(*) (فَعَلَ) و(subjonctif) (صيغة النصب)، فإن كلمة (صوص) تماثل اختياراً وحيداً، وهذا ما سيكون عليه أيضاً حال (poulet) (فرخ الدجاجة)،

(*) صيغة النصب لفعل (Faire).

الذي يحضّ مع ذلك على تحليل شكلي إلى: *poul (e) + - et* بعلامتين متميزتين. إننا لا نستطيع الكلام عن مزيج دوالّ لمونيمين اثنين إلا في حال تركيب (*syntagme*) مثل (*fasse*)، لا في حال مونيم مثل صوص (*poussin*)، أو مونيم مركَّب مثل فرخ الدجاجة (*poulet*) عناصرهما جامدة.

❋ ❋ ❋

وجواباً على المستمعة نفسها، التي ذكرت أن صيغة النصب في (*il faut qu'il fasse*) (ينبغي أن يفعل)، على سبيل المثال، قد اقتضاها السياق:

إنها مسالة صيغة التمني في الفرنسية. هل صيغة النصب مونيم أم لا؟

الجواب: نعم، إنها مونيم، لأنني أستطيع أن أقول: «إنني أبحث عن منزل **ذي** مصاريع خضراء» (*a* des volets verts ...) و«أبحث عن منزل **كان ذا** مصاريع خضراء» (*ait* des volets ... verts). بإمكاني إذاً أن أقوم بالاستبدال. ثمّة بضعة مقاماتٍ من هذا النوع، حيث بإمكاننا عند الاقتضاء أن نقوم بالاستبدال. إننا نكثر من استخدام صيغة النصب، وذلك مرده أن أغلب الأفعال لا تميز بين هذه الصيغة وبين الصيغة الإخبارية (indicative). إننا سنتحيّر جداً لو تعين علينا أن نعتمدها للإفهام. سيقول أغلب الناس: «إنني أبحث عن منزلٍ **سيكون ذا** مصاريع خضراء» (*aurait* des volets verts ...). نستخدم صيغة الشرط لأننا حينئذٍ سنطمئن، بسبب أن صيغة الشرط هي دائماً متميزة عن الصيغة الإخبارية. ونقع على صيغة الشرط في إعلان ما: «أبحث عن رجل ليعمل في حديقتي» (travaillerait ... dans mon jardin)، فهنا لا نستطيع استخدام الصيغة الإخبارية

(travaille) «هو يعمل»، لأنها يمكن أن تتضمن أن ثمّة في الواقع رجلاً في الحديقة. ولو كان يعمل في الحديقة لأمكنني السعي في طلبه، لعلمي بوجوده هنا. إنك على حق: فصيغة الشرط في الفرنسية تميل في الواقع إلى الزوال كمونيم، هي تميل إلى التحوّل إلى عنصر محض شكلي.

جواباً على مستمع، السيد إشيك (Işik)، الذي طرح مسألة قيمة الدراسات التقابلية:

إن الناس الذين ينتقدون المناهج التقابلية، إنما ينتقدون بالفعل التطبيقات السيئة فيها. أظن أنها قطعاً ضرورية. عندما تكون أنتَ بصدد تعليم لسان ما، فليس المقصود أبداً أن تقوم بتحليل اللسان الذي تدرسه فحسب، بل عليك الالتفات نحو لسان الأشخاص الذين تقوم بتدريسهم، فلنتمثل بشاهد فونولوجي: أنت تعلّم الإنجليزية لشخص فرنسي، هناك نبرٌ في الإنجليزية، بمعنى أنك لدى تلفظك بعبارات إنجليزية فسيكون لديك، تلقائياً بروزٌ لمقاطع ما، وإذا ما تغاضيت عن هذا البروز فلن يَمُتَّ تلفُّظُكَ إلى الإنجليزية بصلة، والناس لن يفهموك أبداً! بمقدورك أن تقول في الفرنسية *(impossible)* «مستحيل» بتعليقك أهمية على المقاطع الثلاثة: *(im)*، *(pos)*، أو *(sible)*، وهذا يمتُّ دائماً إلى الفرنسية بصلة. ولكن ينبغي ألا نقول /impəssible/ (بإبدال الصائت الأصلي / o/ بالصائت المحايد(*) [ə]، لأن ذلك لا يُعدُّ من الفرنسية). ينبغي ألا نقول /travəiller/

(*) يعرّف مارتينه في مبادئه الصائت المحايد [ə] (voyelle neutre) بأنه ذلك الذي نسمعه عندما نتردد في ما نود قوله (heu...heu)! أو في آخر الكلمتين الإنجليزية (villa) والألمانية (gabe). والصائت الذي يميل نحو نطق هذا الصائت يقال له «صائت مركّز» (centralisé). انظر: Martinet, *Éléments de linguistique générale*, p. 43.

«عَمِلَ»(*)، بل بالأحرى /travailler/. بعبارة أخرى، فالفرنسيون لا يعرفون ما هو النبر، فلو عرضت كتابة فونولوجية بالإنجليزية على أشخاص فرنسيين وكنت قد وَسَمْت (مواضع) النبر بواسطة نقطة صغيرة، فلن يلاحظها الفرنسيون أبداً. وكي تتأكد من ملاحظة الفرنسيين للنبر، عليك ـ على سبيل المثال ـ أن تكتب (***satisfaction***) «رِضى» بواسطة (- *Fac* -) ضخمة، و(*Sat*-) متوسطة، و(- *is* -) و(- *tion* -) بحروف في غاية الصغر. سيصادفك، والحالة هذه، شيء من الحظ في أن تُفْهَمَ من قبل شخص إنجليزي. على الفرنسيين أن يقولوا في أنفسهم «ثمّة أمر ما، انتبه! لا يسعني أن أستسلم ها هنا!» أنتم تعرضون نصّاً إنجليزياً على شخص ألماني، وهذا الأخير يمتلك الشروط نفسها التي للإنجليزي: إنه لا يستطيع أن يتلفظ كلمة من دون أن ينبرها. أنت تعرض له كلمة ما، وسيبحث هو عن الموضع المناسب لإحلال النبر. وتكفي نقطة يسيرة لإرشاده إلى ذلك. ليس بمقدوركم على الإطلاق أن تعلّموا لساناً ما لشخص ما دون أن تأخذوا بعين الاعتبار سوابقه اللغوية.

والمسألة الهامة بهذا الصدد، هي في معرفة إلى أي حدّ سيخطئ الشخص الذي يُلَقَّنُ لساناً ثانياً، ألأنّه يتكلم بداية لساناً آخر، أم لأن اللسان الذي يتعلمه يوحي بأخطاء. إن الطفل الفرنسي الذي يُلَقَّنُ الفرنسية يخطئ ابتداءً من سن الرابعة. لماذا في هذه السن بالذات؟ ذلك لأنه يصبح أكثر ذكاءً، ولأنه يسعى بنفسه إلى تأليف جمل، لا لتكرار جمل تناهت إلى سمعه. وهو عندما يؤلف جملة ـ وإذا كان المقصود قيمة دلالية محكمة التحديد ـ، فلن يتخيل أن بمقدوره أن يمتلك أشكالاً مختلفة تستعمل حسب السياقات. إنه

(*) أي بإبدال الصائت المحايد [ə] بالصائت / a /.

يعرف شكلاً ذا معنى معين، وهو سيستخدمه في كل مرة يكون هذا المعنى ـ دون غيره ـ ما يرغب في التعبير عنه. ولكن، فلنتنبه إلى أن الأمر لا يجري دائماً على هذا المنوال، ربما في اللسان التركي بشكل أقل منه في ألسن أخرى، ولكن ثمّة ألسناً أكثر تعقيداً، فاللسان الفرنسي ـ كغيره من الألسن ـ مليء بالأحابيل في هذا الشأن، واللسان الإنجليزي لا يختلف عن سابقه لجهة أفعاله الشاذة، ففعل مثل (*bring*) «يأخذ» سيصرّفه الولد، بعد أن نُبِّهَ إليه سابقاً، حسب النموذج المعروف لبضع شواذاتٍ متواترة، مثل (*sing*) «يغني»، ولكن هذا الفعل، ومن خلال اسم المفعول العائد له (*brought*)، هو أكثر شواذاً من الشواذات العامة. إنه من الخطر بمكان لولد ما أن يكونَ في هذا المجال مبكِّر النضج، فلو كان فرنسياً، فإن له بعضَ الحظ في أن لا يعتاد على الأشكال الشاذة لفعلي التملك (*avoir*)، والوجود (*être*)، قبل المرحلة التي سيرتئي فيها أن يتكلم بطريقة مستقلة، أي أن يستند في كلامه إلى قياس. لقد عرفت ولداً، هو اليوم أستاذ للفيزياء النووية، كان لغاية سن الثانية عشرة يقول: (*J'es grand*) بدل (*je suis grand*) «أنا كبير»، و(*j'as faim*) بدل (*j'ai faim*) «أنا جائع». والسبب في ذلك كان يعود إلى أن الأشخاص المتكلمين الثلاثة في الفرنسية المحكية متشابهون، باستثناء أفعال الذهاب (*aller*)، والوجود (*être*)، والتملك (*avoir*)، إضافة إلى صيغة المستقبل (*futur*). إن هذا الولد، الذي كان قد استدل على هذا الأمر مبكراً جداً، بطريقة لاواعية بالتأكيد، يُخضعُ الأشكال الشاذة للقياس. لقد مرت فترة كان خلالها كل الأطفال الفرنسيين، وبخاصة الأقل نبوغاً من بينهم، يقولون: (*je vas*)، (*je mangera*) - (*j'ira*) - لأن الأشكال الثابتة (Je vais) «أنا ذاهب»، (*j'irai*) «سأذهب»، (*je managerai*) «سآكل»، الأقل تواتراً من (*je suis*) «أنا أكون»، (j'ai) «أنا أملك»، لم يتسنَّ لها الوقت كي تتحول إلى عادات.

جواباً على الرئيس، السيد فاردار (Vardar)، الذي طرح مسألة أساس تجريبي للنظرية:

إن الأمر يبدو لي بديهياً لدرجة أنني، ولفترة طويلة جداً، لم أشعر بالحاجة إلى قوله. لقد مرت فترة بيّنتُ خلالها أن ثمّة أشخاصاً لم يتوضح لهم الأمر كفاية. وقد بدا لي مسلَّماً به أننا، الذين ندّعي بأننا باحثون، موجودون هنا كي نبرّر الحقيقة، أي التجربة التي يملكها الناس عن العالم، وهذا يبدو لي بديهياً لدرجة أن مفهوم فرض إطارات معينة مسبقاً على هذه الحقيقة يبدو شذوذاً تاماً. بإمكاننا أن نفترض، ولكن على هذا الافتراض أن يُدرك دائماً كافتراض وليس كدليل مؤكد، إن ما نقضته هو الفرضية المصوغة على أنها الإطار اللازم للبحث. وفي هذه الحالة، فلا شيء على الإطلاق يمكن أن يبطله، حتى ولو لم يماثل شيئاً ما. إذا كنتم مقتنعين أنه ينبغي أن يكون كذلك، فأنتم سترونه كذلك. إننا نجد ما نبحث عنه، حتى ولو كان ما نبحث عنه ليس موجوداً.

جواباً على المستمعة السيدة غوزلسن (Güzelşen) التي سألت عن موقف الوظيفانيين إزاء معيار اللسان المُعَلَّم:

ليس ثمّة معيارٌ واحدٌ في لسان ما، بل ثمّة معايير. لو أنك فتاة صغيرة في سن الثانية عشرة، موجودة في ملعب المدرسة، وأشرتِ في أثناء تبادلك الحديث مع زملائك إلى المعلم على أنه (Monsieur le professeur) «السيد الأستاذ»، فأنت خارج المعيار. إن معيارَ ملعبِ المدرسة هو قول (le prof.)(*)، وإذا لم تقولي (le prof.) فأنت شاذة. إنكم تمتلكون من المعايير بقدر ما تمتلكون من البيئات. لو قلتم، في الحياة اليومية بالفرنسية: [il i ja (de ʒãki...)] «يوجد...»،

(*) اختصار شائع للفظة (Professeur).

فلستم في نطاق المعيار. إن معيار اللسان الفرنسي هو [...ja][*].

ولكن ثمّة معيار آخر هو ذاك الكتابي الذي يتطلب (*il-y-a*). وثمّة أيضاً معيار آخر، هو معيار المحاضرات الشكلية، التي ليست على الإطلاق محاضرتي الآن، إذ إن كلامي الحالي هو بالأحرى مألوف. ثمّة بطبيعة الحال ظروفٌ يكون فيها من الشاذ القول (*le prof.*) أو [ja] بدل من [il i a]. إن إحدى صعوبات تعليم الألسن، هي أن لديكم في الواقع معايير مختلفة، وليس بمقدوركم أن تتركوا جمهوركم جاهلاً بعضها. إذا كنتم بصدد تعليم الفرنسية، فعليكم في لحظة معينة أن تعلموا الذين تلقّنونهم هذا اللسان، أنهم سيسمعون بشكل متواتر [jaka] (*il n'y a qu'à...*) «لا يوجد إلا. . .» التي تعادل التعبير الشكلي (on peut se dispenser de toute autre chose que...) «يمكننا أن نمتنع عن كل شيء آخر ما عدا. . .».

ليس من النادر أن كثيراً من الأشخاص الذين أتقنوا الفرنسية المعيارية المدرسية فحسب، يصابون بالحيرة لدى وصولهم إلى فرنسا وسماعهم الفرنسيين يقولون [jaka]، فليس المقصود فقط أن نعلّم الأرغة[**] (l'argot)، والأرغة لا غير، بل المقصود هو أن نهيِّئ الناس لما سيسمعونه، ما سيبقى متميزاً بكثرة عما سيستخدمونه. وبقدر ما تُبقون نطقكم في الفرنسية بطيئاً نسبياً، سيكون من الخطأ أن تقولوا /jaka/ بدل [il ni ja ka]. ولكن عندما نتكلم الفرنسية بطلاقة، وهو ما تفعلين أيتها السيدة، فالمسألة ليست في أن نقول: (*il y a*)، فينبغي أن نقول (*y a*)[***]. ليس ثمّة - والحالة هذه -

---

(*) أي بإسقاط شبه الصائت /y/ من الكلام المنطوق.

(**) لهجة فئة اجتماعية.

(***) الاختصار نادر في اللسان العربي، في شكله المكتوب، بسبب طبيعة التكوين الصوتي للكلمة العربية المعروفة بمقطعيتها. والمثل المعروف هو في اختصار تعبير «إلى آخره» بـ«إلخ».

معيار، بل معايير، وهذا يعقّد العمل. من الأفضل لكم عندما تعلّمون الإنجليزية، مثلاً، أن تسمعوا ـ بضع أسطوانات على الأقل ـ لأشخاص يتكلمون اللهجة اللندنية (cockney)(*). حينما وصلت لندن للمرة الأولى، لم أفقه شيئاً على الإطلاق مما قاله لي بواب الفندق، ورغم ذلك فقد كنت أتكلم الإنجليزية جيداً. لم يكن ثمّة مشاكل مع أصدقائي الطلاب، ولكن ماذا بإمكانكم أن تفعلوا عندما تلتقطون (*to die*) «يموت» حينما لا يقال لكم (*today*) «اليوم»؟

لقد قمنا بجهد في مؤلفنا **النحو الوظيفي للفرنسية** (*Grammaire fonctionnelle du Français*) كي نظهر الاستخدامات المختلفة. وأظن أننا أنجزناه من دون ديماغوجية، أي دون أن نسرف بكثرة في إيراد الأشكال المألوفة. وعلى الرغم من ذلك سيصدم كثير من الفرنسيين الذين سيقرأونه.

أنتم تعرفون اسم بول باسّي (Paul Passy)، اللسانيّ الفرنسي الذي أورد قضايا ممتازة لم تقدَّر حقَّ التقدير خلال حياته. لقد كان على درب تأسيس اللسانيّات الوظيفية. لم يكن أبوه فريدريك باسّي (Frédéric Passy) لسانيّاً على الإطلاق، بل كان سياسياً، وله اليوم شارع باسمه في ضاحية نايي (Neuilly) الباريسية. أما بول باسّي فلا شارع باسمه، لأن الشوارع لا تسمى باسم اللسانيّين(**). كان فريدريك باسّي يستقبل بمحبة بالغة أصدقاء ابنه في منزله نايي، وكان في عدادهم لسانيّون مثل أوتو ياسبرسن (Otto Jespersen) وهنري

(*) لهجة لندن الكوكنيّة أو لهجة أفقر أحيائها، انظر: **معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي-عربي)**، رمزي بعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1990)، ص 95.

(**) يشير إلى المسألة نفسها الباحث اللساني الفرنسي ميشال أرّيفيه (Michel Arrivé) في: Michel Arrivé, *À la Recherche de Ferdinand de Saussure* (Paris: PUF, 2007), p. 19, وذلك لدى الكلام عن «شارع دو سوسّير» الذي يرتبط باسم نيكولا ـ تيودور دو سوسّير جدّ فرديناند دو سوسّير.

سويت (Henry Sweet) الذي انتزع لنفسه مجداً في علم اللسانيّات. يصل أوتو ياسبرسن يوماً إلى منزل فريدريك باسّي ويطرح عليه السؤال: «ما تظن يا سيدي بالناس الذين يقولون إن الحرف /l/ في الضمير (*il*) «هو»، لا يلفظ مطلقاً في الفرنسية؟ يتعجب باسّي قائلاً: (i savent pas ce qu'i dissent) «إن هؤلاء الناس لا يعرفون أبداً ما يقولون» (ولكنه هنا يورد جملة خالية من حروف /*l*/).

* * *

جواباً عن السؤال الذي وجّهه إليّ مستمع ويتعلق بعلاقات الفرضية بالحقيقة المرئية، أذكر بدايةً أن تعريفي ليس فرضية، إنه بديهية أسّست على التجربة، وأقدّر أن أندادي سيوافقونني الرأي إجمالاً إذا قلتُ إن لساناً ما لم يظهر بهذا المظهر. ويمكن بالتأكيد أن يجري الحديث لتغيير بضع مفردات لهذا التقديم البديهي. لو قابلتُ أناساً يقولون لي في ما يخصّ هذه النقطة أو تلك: «... أتعتقد حقاً... أنه من الضروري أن ندرج هذا في تعريفنا لماهية لسان ما»، سأفكر، وربما سأصل إلى استخلاص أن سمةً مثيلةً هي في الواقع متضمنة في مفردة مثيلةٍ من تعريفي. أستطيع إذاً أن أحوِّرَ تحديدي. لقد تأسّس هذا التعريف على تجربتي كلسانيّ لا غير، تلك التجربة التي كانت كافية جداً منذ الستينيات. ومن دون أن أبالغ القولَ عن الألسن، فإن لدي معارف عن بنية الكثير منها. ومن ثم، فهذا التقديم البديهي يتأسس على انطباع بأن حدود الإمكانيات اللغوية واسع جداً.

إن حالة الفرضية هي شأنٌ آخر، فلنأخذ تلك التي تعود لأهمية المردود الوظيفي في التطور الفونولوجي. من المحتمل أن إسهامَ مواد جديدة يقنعني بأن المردود الوظيفي كعامل للتطور اللغوي، هو على نحو واضح أقل أهمية، حتى أنني لم أكن قد سلّمت به. وعندها بالذات سأعدّل في اتجاه فرضيتي.

هذه إبانةٌ لفرضية طُعِنَ فيها بكثرة، فلنأخذ حالة ناطقٍ بالعربية يتكلم الفرنسية بطلاقة، ولكنه يبقى أيضاً بعيداً بعض الشيء عن المعيار: سأفكّر أن الأخطاء التي اكتشفت لديه، والانحرافاتُ نسبة إلى المعيار، ستتحدّد بكثرة بناءً على بنية اللغة العربية. أما والحالة هذه، فالبحث المفصّل والمتنبّه لحالة من هذا النوع قد كشف أن تسعين في المئة من الانحرافات هي تلك التي بمقدورنا أن نقع عليها في محكية الأطفال الفرنسيين، أي الأشخاص الذين لم يكونوا قد تأثروا بمعرفة سابقة للسان آخر. لقد دفعتني هذه النتائج إلى تعديل فرضية كان بإمكاني الإتيان بها، وتعود الانحرافات الملاحظة عند شخص أجنبي ما، بموجبها، بشكل أساسي، إلى تأثير اللسان الآخر. ولكنني ألحّ على أن تعريفي للسان ما ليس تعريفاً افتراضياً. إنه تعريف بديهي، الأمر الذي هو في غاية الاختلاف.

* * *

جواباً عن السيد غوزلسن (Güzelşen) الذي يرغب في إيجاد نسق كوني، أبعد من ذلك المختص، بكل لسان، يكون هو المعنى:

ما هو المعنى؟ أواثق أنتَ من كون المعنى كونياً؟ يشكل المعنى بالنسبة إليّ الطريقة التي تنتظم فيها لكل منا تجربة العالم. من المؤكد أننا نعيش جميعاً في العالم نفسه، ولكن من الواضح أن تجربتنا عن العالم تتحدد عبر صلاتنا بالجزء من العالم الذي عشنا فيه. إن تجاربنا عن العالم مختلفة إذاً تلقائياً وأساسياً، ومن المؤكد أن تجربتي عن العالم قريبة جداً من تجربة كثير من الفرنسيين الذين يتمتعون بالدرجة ذاتها من الثقافة التي أتمتع بها. وذلك مردّه ببساطة إلى أن هؤلاء الناس قد أُخضعوا للمراحل التعليمية نفسها، للقراءات نفسها، أي للتجارب نفسها إجمالاً. ولكن هذه التجربة مختلفة تمام الاختلاف عن تجربة فرنسيين آخرين يتكلمون اللسان نفسه الذي أتكلمه، ولو

أنهم سيستدلون في تحليلهم كما في تصوّرهم لها بالبنى الأولية نفسها التي للسان الفرنسي، كما هو حالي. إن الشخص الذي لم يتمتع بالتكوين نفسه، والذي تلقّى ـ على سبيل المثال ـ ثقافةً تقنية أجهلها كلياً، ستكون له بالضرورة نظرة مختلفة للعالم. أنا لا أرى أبداً في هذه الشروط ما يمكن أن يكونه معنى يصبح كونياً. كان لي ولك بالطبع تجارب مختلفة، تتحدد بالنسبة إليك بتعلمك التركية عندما كنتَ ولداً، وبالنسبة إليّ بتعلمي الفرنسية: أنت تعرف التركية، أنا لا أعرفها أبداً، لقد نشأتَ في بيئة ليست هي البيئة التي نشأتُ أنا فيها، لقد مررتَ بمراحل تعليمية لم تكن أبداً مراحلي، من المؤكد أن لدينا بدءاً اختلافات. ومع ذلك، فما أن تقوم صلات بين الكائنات البشرية حتى يبدأ التقارب، تقارب ينتهي إلى مطابقة (جزئية على الدوام) لطبيعة التجربة، وللإطار الذي تُدرك فيه هذه التجربة. وبعبارة أخرى: إن تصوري لما تدعوه معنى هو تصور دينامي. لدينا هنا دينامية تتعدل في كل لحظة، وقد تعدلت ديناميتي هذا الصباح بالأسئلة التي طرحت عليّ، فهذه هي المرة الأولى التي تطرح عليّ فيها هذه الأسئلة تحديداً. وانطلاقاً من هذا الواقع، فإن طريقتي في إدراك الأمور قد تغيرت. وهذا ما يحدث، وأتمنى حدوثه في محاضرة أو في حلقة دراسية. ونحن هنا تحديداً لكي نغْني تفكيرنا، ولكي نرى الأمور بعض الشيء، بوجه آخر.

2.1 ـ وظيفة وملاءمة تواصلية[2]

بعد مرور أكثر من قرن على اللسانيّات المقارنة التي اعتقد أنها تاريخانية، قُدمَت اللسانيّات الوصفية نفسُها بوصفها تزامنية. وبإيحاء

(2) نُشرت في: *Linguistique et sémiologie fonctionnelles*, Istanbul, pp. 45 - 60.

سوسّيري في أوروبا، فُهمت هذه اللسانيّات التزامنية على أنها سكونية. لقد طابقَتْ بين الواقع اللغوي والقطع (coupe) السوسّيري للشجرة. طَابَقَ سوسّير بين التزامنية اللغوية والشريحة التي تظهر لدى قطعنا لشجرةٍ ما، فنحن نرى الأوعية التي تبدو أمامنا، والدراسة التزامنية تصبح دراسة سطح شبيه. بالطبع، فإن دراسة مثيلة لا يمكن إلا أن تكون سكونية بحصر المعنى. وليس الموضوع أن تجبيَ منها النُسْغَ الذي يسري، بل أن نتحقق ببساطة من وجود الأوعية التي سرى فيها النُسْغُ حين كانت الشجرة تنمو. عندما رغبنا، على سبيل المثال، في إقامة أنظمة للفونيمات، قمنا بها بالطبع من خلال دراستنا العلاقات المتبادلة للفونيمات، إنه الأساس عينه للسانيّات البنيوية. ولكن كل هذه الفونيمات وضعت على الصعيد نفسه، دونما التفات إلى التواتر أو التوسّع الذي تعرفه في المتحد الاجتماعي.

ثمّة بالتأكيد، في كثير من الدراسات الفونولوجية، اعتبارات إحصائية هامة، ولكن النظام وضع في الأصل تبعاً لمبدأ قوامه أن الفونيم الذي يظهر مرة واحدة في اللسان له الوضع نفسه الذي للفونيمات الأخر، حتى ولو أمكن لندرته أن توحي بتقلبه. ولا أظن أبداً أن بمقدورنا أن نلوم الفونولوجيين الأوائل لأنهم فعلوا كذلك، لقد كان المقصودُ القيام برد فعل، بدفع التزامنية بعيداً جداً وبتجميدها. قبل سوسّير وبُنْيَوِيِّي (structuralistes) براغ، كان الوصف التزامني للألسن يعتبر بمثابة تمرين قاصر كلياً، وغير جدير باهتمام العلماء. في الواقع، وعلى الرغم من تحذيرات فيلهلم فون همبولت (Wilhelm von Humboldt)، فقد تصرفنا كما لو كان اللسان وضعاً واقعياً مادياً، نتاجاً، وليس حدثاً. قال همبولت إن اللسان ليس عملاً (ergon)، أي نتاجاً، ولكنه نشاط (energeia) أي طاقة، شيء ما علينا تصوره في انتشاره.

أقولُ ببساطةٍ أكثر، وربما بوضوح أكثر، إنه ليس نتاجاً متناهياً، بل هو نشاط، إنه حدث، لم تفهم رسالة همبولت فهماً كلياً لأنه لم يكن دائماً واضحاً. على أي حال، حول هذه النقطة بالذات، وفي القرن العشرين، عندما اهتم الناس باللسان لذاته وبذاته وفقاً لصيغة **دروس** (*Cours*) سوسّير، لم نعد نحتفظ بهذا المظهر على الإطلاق. ينبغي الاعتراف أنه على الرغم مما مثلته الحركة الفونولوجية، فتأثير صورة الخط بقيت ملحوظة. لماذا نمتلك جميعاً الانطباع بأن اللسان نتاج وليس حدثاً أساسياً؟ لأننا نمثله بشكل نصّ مكتوب عامة. وكي تتم دراسته، فنحن نثبته ونجمده، لا بواسطة صورة الخط التقليدية، الاملاء، ولكن عندما نوفر له كذلك كتابة فونولوجية تفضي بدقة إلى القطع العرضي لِ سوسّير. أمامنا شكل جامد، وهذا يعطيك الانطباع بأننا نعمل بواسطة نتاج متناه. وعلى الأرجح، لم يكن لزاماً علينا أن نلح بشدة كي يعترف مستمعوكم بأن لساناً ما يظهر من خلال الاشتغالية. وقد أظهر سوسّير نفسه، الذي ندين له بإبانة المقطع العرضي، اشتغاليةَ اللغة الإنسانية. إنكم تتذكرون على الأرجح الرأسين اللذين يتبادلان الرسائل اللغوية في **دروس** سوسّير. إن اللسان يعمل، وهذه الاشتغالية هي التي تبدو لنا ـ كوظيفانيين ـ واجبة الإبراز.

إنني ألحّ كي نضفي عمقاً على التزامنية، فهي ليست مسطحة. لدينا انطباع بالسطحية، لأن اللسان الذي نعمل عليه يظهر مكتوباً على سطح (= مستوى). ومع ذلك، ينبغي أن نفهم جيداً أن الاشتغالية اللغوية ـ كأي اشتغالية ـ هي تتابع عللٍ ومعلولات. ولكنّ أغلب الناس لا يستشفّون المشكلة، لدى وعيهم إياها على هذا النحو. إنهم يرغبون فوراً في صيغة غائيةٍ(*) (finaliste)، غائيةِ الوقائع.

(*) Finaliste: قائل بمذهب الغائية الذي يفسّر الكون في ضوء الأسباب الغائية.

والكل يعترف بأن المتكلمين، وعلى الأقل في بضع حالات، يتكلمون كي يفهموا الآخرين، وهناك أيضاً أناس يتكلمون في بعض الأحيان كي لا يقولوا شيئاً ما. ولكن لنكن متفائلين، فقد يحدث لنا أن نتكلم أحياناً كي نُفْهِمَ الآخرين. ونستخلص من ذلك أن في الاستخدام اللغوي غائية (finalité) هي التفاهم المتبادل. وعلى هذا الأساس، تنضاف اعتبارات فلسفية، لا علاقة لها قطعاً برأيي بما يعنينا. لقد حضرتُ مؤتمر الفونولوجيا (*phonologeitagung*) المنعقد في فيينا بداية صيف 1988. وقد حفل بعدد ملحوظ من المداخلات التي قُدّمت على شكل مناقشات فلسفية بحصر المعنى حول غائية اللغة. وقد بدت لي على جانب من البطلان. في الواقع، لو أراد المتكلمون أن يُفْهِموا الآخرين، فذلك مردّه أنهم يخضعون لحاجة ما. ليس المقصود أبداً، في أول الأمر، أن نقررَ رغبتنا في أن نُفْهَمَ من قبل الآخرين. لماذا نرغب في أن نُفهم؟ لأننا نحتاج إلى أن نُفهم. أحياناً تكون الحاجة جلية وأحياناً أخرى تكون أقل جلاء، ولكننا في كل مرة نرغب أن نُفهم فيها يكون ذلك لأننا نحتاج إلى أن نُفهم. وبمجرد أن نتكلم عن الحاجة فسَنُرَدُّ إلى الحتمية بلا شرط: هناك علل ومعلولات.

بعبارة أخرى: هذه المناقشات الفلسفية التي تتذرّع بالحتمية تضيع في الماورائيات، ولا تفيدنا مطلقاً في شيء. كل ذلك في الواقع هو مسألة صياغة، فإذا انطلقنا من الرغبة، فالصياغة غائية، وإذا انطلقنا من الحاجة للإشباع، فسنحصل على صياغة حتمية. ولما كان دأب العلم أن يعمل من خلال مفردات حتمية، فأنا أفضّل، من جهتي، صياغةً حتمية.

غير أننا ينبغي أن نحذر وأن لا نخضع إلى إغراء التبسيط

المفرط للأمور: وعندما نتكلم عن علةٍ ما ومعلولٍ ما، فليس المقصود ابداً علة ما أو معلولاً ما (بالتنكير)، في الحقيقة، ثمّة، دائماً، مركّبُ عللٍ ومعلولات، ومن السهل علينا عموماً أن نعزل المعلول، لأنه هو الذي نركز انتباهنا عليه. وينتج كل معلول عن عدد كبير من علل مختلفة ويقينية، وقد يكون بمقدرونا أن نضع بعضاً منها جانباً تحت اسم «دوافع»، وبضعاً آخر ـ تقريباً ـ تحت اسم «جوامد»، يكون ظروفاً. سيكون هناك دافع، هو في حالة اللغة إشباعُ حاجات المتكلم. وهنا العلة الحتمية لمعلول سيصير إنتاجاً للعبارة اللغوية. ولكن هناك أيضاً أمر آخر: فالاعتبار لن يكون فقط لحاجات التكلم، بل لمعارف الشخص الذي يصغي، فلو رغب المتكلم في إيفاء غاياته، وبعبارات أخرى: لو أراد إشباع حاجته، لوجب على الآخر أن يتعاونَ، ولوجب عليه فهْمُ ما سيقال، أن إقناعه هو المقصود.

ثمّة إذاً دافع في كل تبادل لغوي، وفي بداية كل عبارة، ولكن ربما كانت هناك جملة دوافع كذلك، فنحن حين نتكلم، حتى ولو نوينا الاتصال، يمكن أن تكون لدينا غالباً الرغبة في شفاء غلتنا باستخدامنا اللغة، في هذه اللحظة أنا، إزاء الجمهور الظريف الموجود أمامي، مسرور لأنني أتكلم، وأشعر بارتياح، لأنني أعبّر عمّا في نفسي، وهذا يكون بغضّ النظر عن رغبتي في إبلاغكم معلومات ما. اعتقد أنه ينبغي على الأستاذ الجيد أن يحب الكلام، أن يستخدم اللغة بذاتها، ولحسابه الشخصي، بغضّ النظر عن الرسالة التي يرغب في تمريرها. أنتم ترون إذاً أن الدوافع ليست سهلة، ومن خلال عرضي ببساطة الدافعين الرئيسيين لكم، فأنا أفرط في اختزال الأمور، فهناك الكثير غيرهما، وهناك الأشد اختلافاً عنهما. ثمّة إذاً، دافع أو دوافع مترابطة، ومن ثمّ، ثمّة كميات من

الشروط السابقة الوجود، المستقلة عن الدوافع، والتي تدخل في الحسبان.

فلنفترض أنكم شاهدتم حادثاً يقع في الطريق، وصادفتم شخصاً تعرفونه فتقررون إبلاغه تجربتكم. وتبعاً لدرجة الحميمية التي تربطكم به، وتبعاً لما تعرفونه عن معارفه واهتماماته، فأنتم لن تقصّوا حكايتكم عليه بالطريقة نفسها. ينبغي أولاً أن نعرف ما إذا كان هذا الشخص يتكلم التركية، أو الفرنسية، أو الإنجليزية، أو الألمانية، ومن ثمّ علينا أن نعرف أيضاً هل يهتم بعلم الميكانيكا، أم أن الموضوع يصيبه بالملل، وهل هو ذو قلب نبيل وحنون، وسيتأثر ويتعاطف مع المصابين، أو ربما سيضطرب... إلخ. على أي حال، وفي حالة اللغة، فمن الواضح أن الدافعَ الأكثر ثباتاً هو الحاجة للاتصال.

عندما نقول «تواصل»، فنحن لا نحيل بالضرورة إلى عبارات إثباتية. والحاجة للاتصال بالآخرين يمكن أن تتخذَ شكل أمر. وغالباً ما تكون حاجة الاتصال الأكثر إلحاحاً هي نفسها التي تنتقل بواسطة الأوامر. ويمكن للحاجة إلى الاستعلام أن تتخذ شكل سؤال أيضاً، وذلك أن نقل تجربة ما يعني إعلام الغير بشيء موجود في داخلنا. أما والحالة هذه، فبمقدور كل من الإثبات والأمر والسؤال، كلها أن تكون نقلاً للتجربة.

ومن بين الشروط المحققة، هناك الشروط التي تحدد اختيار أداة الاتصال. ويُفتقَد هذا الاختيار لدى الكثير من الأشخاص بسبب عدم معرفتهم إلا بلسانٍ واحد، ولكن هؤلاء يمارسون في الأعم الأغلب مستويات لغوية مختلفة. بناءً عليه، سيتعلق الأمر بتحديد أي مستوى سنختار، مع الأخذ بعين الاعتبار بالطبع الجمهور الذي نرغب في الوصول إليه. وتدخل في جملة الشروط شخصية ذلك، أو أولئك

الذين نتوجه إليهم، ومعرفتهم باللسان المستخدَم. ولكي نعرض التجربة نفسها، فلن نتوجه بالكيفية ذاتها إلى شخص أدرك الجامعة وإلى آخر لم يعرف المدرسة يوماً.

عندما عدت إلى فرنسا بعد غياب عشر سنين في أميركا، قمت في هذا الصدد باستنتاجات يمكن أن تكون ذات فائدة، فلديّ انطباع عندما أكون اليوم إزاء شبان فرنسيين دون الخامسة والعشرين، أن باستطاعتي غضّ النظر عن الفروقات المتعلقة بمستوى ثقافي معين. بعبارات أخرى: هناك نوع من تأحيد للثقافة، مما يؤدي إلى أنني لا أُعنى، لدى توجهي إلى شبان فرنسيين، بتمييز كلامي حسب الطبقات الاجتماعية. عليَّ على الأرجح أن أعتبر، بسبب أنهم لن يعرفوا ولن يطابقوا أبداً ما كان بالنسبة إليّ عملة رائجة عندما كنت ولداً. ولكن هناك، فضلاً عن ذلك، كثيراً من الأمور التي يعرفونها والتي لم يكن بمقدروي الإلمام بها في ذلك اللسان. إنني أتحقق من وضع واقعي، نصفه أحياناً، على أنه تعميم للاّثقافة، ولكنني أصفه بالأحرى على أنه نشر للديمقراطية في المجتمع. كل هذا يوضح، إلى حدٍّ ما، شروط استخدام اللسان: إنني أرغب في نقل تجربتي إلى فلان من الناس: ماذا عليّ أن أقول له؟ كيف سأتوجّه إليه نظراً إلى ثقافته، وإلى المفردات التي بتصرفه... إلخ؟

بالإضافة إلى ذلك هناك المقام كله، في المعنى الأعمّ للمفردة، فالعبارة لن تكون ذاتها حسبما نتكلم في الشارع وسط الأوتوبيسات التي تمر حولك في كل برهة، أو لو كنا نتكلم بهدوء في غرفة استقبال منفردين، من دون ضجة، ودون تدخل من أي نوع كان، ودون أيّ شيء يمكن أن يعكّر تبادل التواصل. ألخص إذاً: إن مجموعَ الدوافع والشروط الخاصة، الشخصية أو المقامية، ينبغي أن يعدّل بالضرورة في اتجاه الطريقة التي ستستخدم بموجبها أداة

التواصل(*)، اختيار مفردات لسان ما، اختيار الأشكال النحوية، نقاء النطق عموماً، تحسين خاص، كل هذا يمكن أن يبدو مبتذلاً جداً، ولكنني اعتقد أن من الضرورة بمكان التذكير به، فمن دونه لن نفهم أبداً ما هي اشتغالية لسان ما. إنه ليس نتاجاً متناهياً، بل إنه شرط.

إن كل الشروط التي عددتها للتوّ يمكن، والحالة هذه، أن تتغير من لحظة إلى أخرى، يمكن أن تعدلَ إذاً السلوك اللغوي للمتكلم نفسه؟ ولكن هذه التعديلات عموماً، لن تؤثر بطريقة دائمة باللسان المستخدَم، فصحيح أنه إذا ما توغلنا جداً وتذكرنا صيغة نظرية التواصل، التي تتعلق بموجبها قيمة المفردة وإبلاغيتها بتواترها، يمكننا القول إنه عندما نستعمل كلمة، مرةً، فنحن نعدّل اللسان، لأننا، بهذا الاستعمال عدّلنا، بالتأكيد، بطريقة محدودة جداً، تواترَ هذه الكلمة(**). ربما يبدو هذا دعابة، ولكنه ليس كذلك، إننا نعلم جيداً أننا لا نولي اهتماماً لكلمة تُرَدَّد غالباً جداً، وإنه لو أردتم أن تحركوا انتباه الآخرين فسينبغي عليكم إيجاد مفردة أخرى. هناك إذاً تعديل لكمية الإبلاغ. ولكن هذا التغيير قابل للانعكاس: ففي مقام آخر، بمقدورنا أن نستخدم هذه الكلمة بإبلاغها الأوليّ. وواضح مع ذلك أن تعديلاً للحاجات العامة للمجتمع، وتعديلاً للمستوى الثقافي - وهو ما بينته لكم بصدد شبّاني الفرنسيين دون الخامسة والعشرين من أعمارهم، كل هذا يمكن أن يعممَ التعديلات الإبلاغية التي أشرت إليها للتو. لن يكون هناك مطلقاً واقع منعزل خاص، قابل للانعكاس، يصلح لمقام ولا يصلح له بعد قليل. هذه التعديلات متواترة بوجه خاص، في أحد الاتجاهات عندما يكون المجتمع قد

(*) هي الوسيلة التي يتم بها التواصل.

(**) كرّر مارتينه هذا الرأي خلال الحوار الذي أجريته معه، انظر: **الفكر العربي**، العدد 66 (تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر 1991)، ص 218.

تغير، لأن حاجته تغيرت، لأن الشروط العامة للحياة قد تغيرت. مذذاك، سنستنتج ما يمكن أن ندعوه إبدالات لاتراجعية. لن يكونَ بإمكاننا مطلقاً الرجوع إلى الوراء. بمقدورنا عندئذ القول إن اللسان تغير. عند ذلك، نترك ميدان التزامنية كي ندخلَ ميدان التعاقبية.

إن الواقع الذي نبتغيه، عندما نكون في نطاق التزامنية، وهو العمل بدينامية، لا ينبغي أن يعني أننا نستبعد التضاد بين التعاقبية والتزامنية، فالتعاقبية تظهر منذ اللحظة التي يقوم فيها إبدال لاتراجعي. وتستغرق الإبدالات وقتاً كي تصبح لاتراجعية كلياً. هوذا مثلٌ: فليكن الصائت /j/ الفرنسي في كلمة (paille) «قش»، على سبيل المثال. إنه ينتج في جزء كبير من تطورٍ ما، انطلاقاً من لام حنكية (-ill) palatal /*ł̣*/، مثل (*gli*) في الإيطالية، ومثل (*ll*) في الإسبانية، ومثل /*lh*/ في البرتغالية. يمكننا القول إن التغيير الذي أدى، أو حوّل هذه الـ /*ł̣*/ إلى /j/ هو اليوم لاتراجعي. في الواقع، نحن لا نتبين أبداً كيف بمقدورنا أن نحيي هذا الفونيم الذي لا يمكن لفظه من قبل فرنسيّي اليوم. إن بإمكان لسانيّ مثلي أن يحدثه، ولكن فرنسياً عادياً لا يقدر كلياً على ذلك. بمقدورنا أن نبرهن أنه لو بحثنا جيداً، لربما أمكننا العثور، في الأقاليم النائية، على فرنسيين يحسنون نطقه. ولكن بإمكاننا غض النظر عنه، لأن المقصود بالتأكيد بواق وآثار غير قابلة لأن تُقلدُ مطلقاً.

وبالمقابل، ففي الإسبانية، حيث تحولت /*ł̣*/ (= ll)، عند العديد من المتكلمين، إلى /j/، يوجد إلى الآن كثير من الأشخاص الذين يحتفظون بالنطق التقليدي، ولن نستبعد إمكانية انعكاس الميل إلى تحويل /l/ إلى /j/، فاللاارتدادية ليست إذاً مكتسبة.

حالة أخرى يمكن أن تستحوذَ على انتباهنا: تَحَوُّل /ki/ السويدية إلى /çi/. وهو اليوم تحوّلٌ لاتراجعي، فالبرهان هو أن السويديين حينما يقترضون كلمة تحتوي /ki/، فهم يحتفظون بـ /ki/. ومن الآن فصاعداً، فالسويدي يملك فونيم /ç/ الذين لا تربطه أي

علاقة بـ /ki/. لقد حدث انفصال وظهور لإمكانية جديدة جعلت من تحوّل الـ /ki/ القديمة إلى /çi/ واقعاً تاريخياً. وإزاء هذا الانفكاك حدث ترابط. وقد أثيرت الظاهرة نفسها في الدانماركية، حيث يقوم تغويرٌ (palatalisation) لـ /k/ الواقعة قرب كل الصوائت الأمامية. ولفترة طويلة، دُوِّن اسم مدينة كوبنهاغن (*kjøbenhavn*) بدل الشكل الحالي (*københavn*). نحن اليوم نقول /...kø/، ولكن في زمان ماض كنا نلفظ /...tø/. ومع ذلك، فإن هذا التغيّر بقي قابلاً للانعكاس، واستبعد في نهاية الأمر. ولا يوجد اليوم دانماركي يقول شيئاً مخالفاً لـ /...kø/ إلا في عداد الأشخاص الذين يتكلمون بلهجات تتماهى باعتبار أنها شيء مغاير للدانماركية الثابتة.

لقد غوَّرت أغلبُ المحكيات المتحدّرة من اللاتينية الـ /k/ الواقعة قرب الصوائت الأمامية. وقد تمثل النتاج في فرنسا في الـ /s/، كما في (*cité*) «مدينة» أو (*cent*) «مئة». ولكن الفرنسية عرفت في ما بعد تغويراً جديداً نتج عنه اليوم الـ /š/ كما في «حصان» (*cheval*) (>) (*caballum*) حيث كان الصائت الأول /a/ يلفظ /æ/، أو «صُلب» (*échine*) (> *skina*). وعندما ننظر إلى خرائط الأطالس اللغوية، نستنتج أن منطقة هامة من شمال فرنسا يبدو أنها لم تتأثر بهذا التغوير الجديد، وهذا يلائم جزءاً من النورماندي والبيكاردي. إلا أننا نعلم أن التغوير كان قد أثّر مع ذلك بالبيكاردي، ولكنه ما لبث أن تراجع. لدي نظرية مفادها أن هذا التغوير ذو منشأ فريزيّ(*) (*frisonne*)، فالتسرّبات الفرنجية الأولى يبدو أنها تحققت مع جيوش كان قوادها من الفرنجة الذين جُنّدوا ـ في ما هو اليوم

(*) اللسان الفريزي: أحد الألسن الجرمانية الغربية الدنيا، وهو بذلك ينتمي إلى العائلة الهندو ـ أوروبية، وهو شديد الشبه بالإنجليزية القديمة، كما إنه مستخدم في شمالي هولندا، انظر: **معجم علم اللغة النظري (إنجليزي - عربي)**، ص 99.

هولندا ـ جنوداً فريزيّين. وقد تفرنجت هذه الجيوش في ما بعد. بعبارة أخرى: تنامى عدد الجنود ذوي الأصل الفرنجي وذوي المحكية الفرنجية، حيث لا يقوم تغوير. وقد حتّم هذا تراجعاً للتغوير بلغ مناطق حيث كثافة الفرنجة هي الأكبر، ولاسيما البيكارد (Picard) التي كانت على تماسّ مع المحكيات الجرمانية للفلاندر (Flandre) والبرابان[*] (Brabant). أرجو أن تعذورا هذا الخروج التعاقبي عن الموضوع.

وفي مجال آخر، نصادف في الفرنسية تغيراً لاتراجعياً يتمثل في استحالة استخدام الأفعال في صيغ فعلية للمعلوم دون إضافة الضمائر الشخصية إليها. وسبب هذه اللاتراجعية بيِّنٌ: فلو لم نضع قط الضمير، فلن نتفاهم مطلقاً، ذلك أن ضمائر المفرد الثلاثة متطابقة شفهياً عموماً. ويعني كل هذا في النهاية أن التغيرات اللغوية تنتج عن اشتغالية اللسان موضوع البحث. أُوضحُ الأمر قائلاً: إن لساناً ما يتغير لأنه يعمل، وفي المرة الأولى التي استخدمت فيها هذه الصيغة تولد لدي شعور بارتكاب تناقض، ولكنني مقتنع اليوم بأنها تصلح مئة في المئة. إنه قطعاً نقيض ما تخيله سابقونا وأكدوه، فبالنسبة إليهم كان لسان ما غير ممكن التحديد على نحو باهر. بعد ذلك، ولأسباب نجهلها، بدأ هذا اللسان بغتةً يتشوّش بتغيّرات وإبدالات. وقد تلت بعد ذلك فترة قمنا خلالها بمجهود لإصلاح لاتحدّده. كل هذا لا يستمر أبداً، فاللسان يتغير باستمرار، إنه يتغير ربما بشكل أسرع في أوقات معينة، لأن المجتمع يتطور بشكل أسرع. وعلى سبيل المثال، فالتغيرات تتم حالياً بوتيرة عاجلة وعاجلة جداً، لأن التغيرات الاجتماعية عاجلة. إن إيقاع هذه التغيرات ليس له مقاس مشترك مع ذلك الذي كان لثلاثين، ولخمسين سنة خلت، أما والحالة هذه، فإن

(*) مقاطعة في بلجيكا.

لساناً ما يتغير لأنه يتلاءم باستمرار مع احتياجات مستخدميه، إنه يتغير دون أن يتوقف عن العمل ولأنه ينبغي أن يعمل بشكل جيد. وهذا يعني أن وصفاً تزامنياً، وتزامنياً خالصاً لو رُغِبَ فعلياً في أن يكون مرضياً، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار دينامية اللسان.

كيف نقوم بهذا العمل؟ لقد ذكرتُ منذ قليل أنه لو رأينا في اللسان نتاجاً، فهذا مردّه بشكل أساسي إلى أننا لكي نعمل على لسانٍ ما، فنحن نسجله ونكتبه كتابة فونولوجية. كيف ننقض هذا الحكم السبقي ونعرض للدينامية؟ ليس من السهل أن نعرض لها مباشرة، فعبارة ما بحدّ ذاتها لا تعطي توجيهاً حول الدينامية، حول التغيرات الجارية. وهنا أيضاً، ينبغي أن نلجأ إلى مجابهة العبارات المختلفة. يمكننا القيام بهذا الأمر بطرق مختلفة. بإمكاننا دراسة استخدامات فرد بذاته خلال فترات مختلفة: سنسجّل استخدامات فرد بذاته خلال فترات مختلفة: سنسجّل الاستخدامات هذه السنة، والسنة المقبلة، وفي غضون عشر سنين، وسنبيّن الاختلافات. يمكنكم أن تأخذوا عليّ أننا نعمد إلى ذلك بطريقة تعاقبية. سأجيب بأنها ليست من التعاقبية مادامت التغيرات المثبتة هي تغيرات قابلة للانعكاس. وما دمتم تتحققون من تطور جارٍ بشكل أنّ لا شيء يمنع أن يكون بمقدوره الانعكاس، فهاكم مثلاً: كلمة طبيب (*médecin*). تعلمون أن الكلمة كانت في ما مضى تلفظ /med = sɛ̃/ مع الصائت المحايد /ə/، ومن ثمّ فقد ضعفت الـ (e muet) (الصائت غير الملفوظ)، فقلنا / medsɛ̃/ ، ومن ثمّ في النهاية قلنا /metsɛ̃/. وهذا يعني أنه كان هناك توقّع تدريجي لهمسية (sourdité) الصامت /s/، مؤثّراً أولاً بالصائت /ə/، ومن ثمّ بالصامت /d/ الذي تحول إلى [d̥]، ومن ثمّ تحول، متعززاً، إلى الصامت /t/.

في الفترة التي درّستُ فيها بانتظام في كلية الآداب بباريس،

تسليت بالقيام باستقصاء محدود بين مستمعيَّ: سألتهم إذا كانوا يعتقدون أنهم يتلفظون بكلمة (*médecin*) مع /d/ أو مع /t/. وقد أظهر منحنى بياني موضوع خلال عشر سنين تناقصاً ثابتاً في عدد أولئك الذين ادّعوا التلفظ بـ /d/. وكانت العينة، بأجوبتها السنوية التي فاقت المئتين، كافية لتأكيد قيمة ما للاستقصاء. ولكن كل ذلك قابل للانعكاس. ثمّة ردةُ فعلٍ ممكنة في فترة «تراجع» نعيشها حالياً، حيث نبحث مجدداً الحداثات. ومن الممكن أن تكون قد حدثت عودة إلى تلفظات تستند إلى الرسم الإملائي. لو جددنا اليوم هذا التحقيق الصغير، ألن نتحقق من تراجع، إن لم يكن على الأقل تبطئة؟ لن أبدي رأيي أبداً حتى أوضح ببساطة ما أدعوه إمكانية المعكوسية. مادام هناك أشخاص يتلفظون بـ (*médecin*) بالطريقة التي أتلفظ بها، ومادام هناك أشخاص يحتسبون حساب ضبط الكتابة، فثمّة إمكانية للعودة إلى الوراء. إن ما يمكننا القيام به إذاً بهذه الطريقة، هو السعي إلى تعيين ما إذا كان هناك تطور جارٍ. وبإمكاننا القيام به لدى فرد ما. ولقد تحققت من أنني قمت في سن الرابعة والعشرين باختلافات لم أعد أقوم بها في سن الرابعة والثلاثين، ففي الرابعة والعشرين كنت أميّز من حيث الطول بين (*sûr*) «أكيد» و(*sure*) «أكيدة»، وبين (*filleul*) «ابن بالمعمودية» و(*filleule*) «ابنة بالمعمودية». وفي الرابعة والثلاثين لم يعد هناك أثر لاختلاف نظير. إن الطريقة الأخرى الأكثر بساطة، وربما الأكثر مباشرة في إثبات دينامية اللسان، هي في جمع المعلومات من خلال جمهور متجانس لجهة اللسان المستخدَم، ولجهة المستوى الاجتماعي والثقافي، ولكنه متغير لجهة السن. لقد أجريت، مع زميلتي وصديقتي هنرييت فالتير (Henriette Walter)، تحقيقاً بمساعدة كثير من الزملاء الشبان، إضافة إلى طلاب متقدمين ورواة لغويين مخلصين، حول التلفّظ بالفرنسية. كان لدينا لتاريخه قواميس تتعلق بنطق الفرنسية، ولكن هذه

القواميس كانت تعرض التلفظات دون أن تبين مصدر المعلومة. لو أخذتم واحداً من هذه القواميس وأصغيتم إلى الفرنسيين وهم يتكلمون، ستتحققون فوراً أن نسبة واحد إلى خمسة أشخاص لا يتوافقون رأياً مع نطق القاموس.

في عام 1934، كنت في كوبنهاغن وطُلب إليّ إلقاء محاضرة في «جمعية دراسات الفرنسية» في جامعة المدينة. ولما كنت آنذاك أقرأ كتاب **الرجال ذوو الإرادة الطيبة** (*Les hommes de bonne volonté*) لجول رومان (Jules Romains)، فقد عرضْتُ لهم محاضرة حول فن جول رومان، تَرَكَ موضوعُها برودة لدى قسم من الحضور. في كل الأحوال، تسنى لي أن أقابل لاحقاً اثنين من مستمعيَّ اللذين لم يكونا مهتمَّيْن بشغف بما قلته حول جول رومان، بل كانا قد بيَّنَا خمسة وثمانين خطأً نطقٍ خلال محاضرتي. وأنتم، من تستمعون إليّ، افعلوها كذلك لو رغبتم. «أخطاء النطق» هذه كانت بالتأكيد تلفظات لا تتوافق أبداً مع تلك التي كانت قد لُقِّنت لهم في المدرسة، وقَلَّدَتْ من دون شك تلك العائدة لبضعة قواميس. لقد اقترفتُ إذاً خمسة وثمانين «خطأً» في خمس وأربعين دقيقة.

وكي نعرف أي «أخطاء» اقترف الناس، جمعنا معلومات من سبعة عشر راوياً لغوياً. كنا قد نتوقّع ستة وعشرين منهم، كعدد حروف الأبجدية، ولكن تخلفات حدثت، فكانوا سبعة عشر. تراوحت الأعمار بين الواحد والعشرين والثمانين ونيف، وكان لدينا عينةُ عمرٍ مناسبة بشكل كاف. عرضنا في القاموس تقديماً سكونياً للأحداث: لقد أشرنا فيه بواسطة حرف صغير إلى «مَنْ» (qui) نطق بـ «ماذا» (quoi)؟. ولكننا لم نستخلص منه أي شأن في ما يتعلق بدينامية اللسان. أما هنرييت فالتير، التي استعادت الوثائق نفسها، فقد أبرزت فيها الدينامية، إنه لأمر سهل جداً، نأخذ الأصغر سناً، ومن

ثمّ الأكبر سناً، ونرى ما تفعل أغلبية صغار السن وأغلبية كبار السن. تكون الفروقات في بعض الحالات ضعيفة نسبياً وغير بليغة، وفي حالات أخرى، يكون الأمر واضحاً، جليّاً ودقيقا. ثمّة وجود لظاهرة من جهة وغياب من جهة أخرى.

دراسة أخرى حققتها إحدى زميلاتنا الشابات، كارولين بيريتز (Caroline Peretz)، حول التلفظات الباريسية، بواسطة عدد كاف جدّاً من الرواة اللغويين من طبقات اجتماعية مختلفة. لقد توفر لنا هنا توافق لعاملين، أو لثابتين، كما نقول بلطف مبالغ، وانتهينا إلى نتائج هامة جداً. عندما يكون المقصود التباساً فونولوجياً ـ وأشدّد على فونولوجي ـ فطليعيّو التغيير هم سكان الضاحية الشبان، أما أولئك الذين في المؤخرة فإنهم البورجوازيون المسنّون. إنه جليّ، إنه واضح، وأشدد على حقيقة أن المقصود هو ترك التمييزات الفونولوجية. وهذا لا تكون له مع التحقيقات الصوتية أي علاقة، لأنها بالمقابل تبدو مفروضة من قبل الاستخدامات البورجوازية. التلفظات الرّبضية زالت، أو هي في طريق الزوال، وثمّة تقابلٌ، والحالة هذه، موسوم جداً، بين التحقيقات الصوتية للطبقات المعروفة بحظوتها والتي نميل إلى تقليدها، لأن ذلك «يشعرنا بالأفضل» من جهة، وبين القبول اللاواعي لالتباس محضّر بهدوء من خلال تقريبٍ لنطقين لا يلحظهما أيّ كان فعلياً، لأن هذا القبول لا يحدث إلا إذا استُبعد أي خطر التباسي، وسكان الضاحية الشبان، الأقل إحاطة من قبل ذويهم، والأقل إنجازاً دراسياً، يكتسبون متأخرين، أكثر فأكثر، التمييزات ذات المنفعة الضئيلة، وفي النهاية هم لا يكتسبونها مطلقاً.

باستطاعتنا أن نوضحَ الأمرَ أيضاً على مستويات أخرى. إن تجربتي الطويلة نسبياً، نظراً إلى سنّي، تحثني على التفكير أن هناك

اليوم في المعجم الفرنسي بقايا لا يمكن استعادتها، لم تكن على هذه الحال خلال طفولتي. هناك بالطبع كلمات لم تعد تُسمعُ أبداً ولن تظهر ثانية مطلقاً. إنه دوماً أقل سهولة أن يكون المرء حازماً في صدد مفردات اللغة، لأن هناك القواميس والأدب، ولأنه طبيعي أن يكون بإمكاننا، بعد قراءة أثر أدبي قديم بعض الشيء، أن نعرض للتداول ثانية مصطلحاً زال من الاستخدام. وهنا بالذات تبدو التعقيدات التي تنشأ عن وجود تواصل ثقافي. فلنأخذ مصطلحاً كـ «الخوذة» (*heaume*) للإشارة إلى نوع من القلنسوات: إنه لا ينتمي أبداً إلى اللغة اليومية، ويمكننا تقريباً القول إنه زال من الفرنسية، ولكنه يبقى ممكن الاستعادة.

اعتقد أنكم تستشفّون كيف تعمل المعلومة في صدد دينامية لسانٍ ما: فمصطلحٌ ما يكون لديه وفرة من المعلومات هو مصطلحٌ نادر، ومصطلحٌ ما تقلّ لديه المعلومات هو مصطلح متواتر. هذه العلاقات آلية، ولكن ما هو أقل آلية يتمثل في العلاقات التضمينية لهذه المعلومة على شكل الكلمة، عندما تصير كلمة ما في المعنى الأكثر بساطة للمصطلح متواترةً، فالشكل نفسه للكلمة يميل إلى أن يصغر. ليس بمقدوره أن يصغر محتقراً ما دعوناه في الماضي «القوانين الصوتية» إن بإمكانه أن يُختَزَلَ بطريقة أو بأخرى، ومن البديهي القول إن التلامذة الذين يعيشون باستمرار بحضور أساتذة لن يستخدموا ثلاثة مقاطع للإشارة إليهم، بل سيقولون (prof) بالضرورة، وسيكون هذا الأمر آلياً. ولكن بالمقابل، عندما تصبح الكلمة أكثر ندرة، فهي لن تتعرض للإطالة، إنها ستختفي حتف أنفها. ولا أعرف أي مثال حول كلمة قلَّتْ كثافتها وتعزّزت فعلياً. في عهد الثورة الفرنسية، أحيلت مواطنة باريسية إلى المحكمة الثورية، وقد اتهمت بأنها قالت بوجوب «وجود» ملك [rwɛ]، فدافعت عن

نفسها، مظهرة أن ما اعتبرته ضرورياً ليس أبداً [rwɛ]، مثل (Capet)، بل بالأحرى (rouet) «دولاب المغزل» اللازم لغزل الصوف. وتعلمون بأننا كنا في الماضي نقول [rwɛ] للملك، لم يكن هنا سوى الباريسي السوقي يلفظ [rwa].

أودّ العودة إلى الطريقة التي ننظم بموجبها وثائقنا من وجهة نظر دينامية. إنه موضوع يختلف قليلاً عن ذلك الذي عالجته لتاريخه، ولكنني لا اعتقد دائماً بإمكانية إعفاء نفسي من أن أقولَ بضعَ كلمات حول تراتبية الأحداث في اللسانيّات الوظيفية. تقوم هذه التراتبية طبعاً على قاعدة الوظيفة، إنها تلك التي باشرت بإقامة تمييز بين علم الأصوات والفونولوجيا. هنا، الأمر بسيط وجليّ. لديكم ملاءمة تمييزية تسمح لكم بتوضيح حدثٍ ما، على أنه ينتمي إلى الفونولوجيا، وما لا يخضع لهذه الملاءمة التمايزية، وما ليس مَحْبياً بهذه الملاءمة التمايزية يبقى في ميدان علم الأصوات. ولكننا سنفيض في الأمر إلى ميادين أخرى، مثل ميدان الوحدات المعنوية. إن ما هو حاسم وملائم في هذا الميدان هو إسهام الوحدة في فهم الرسالة، أي مدلولها. ومن ناحية أخرى، نقع فيها على عناصر ليست ملائمة بالنسبة إلى الرسالة: إنها بدائل الشكل العائد لكل وحدة. بعبارة أخرى: ما إن تكون الوحدات المعنوية (المونيمات) متطابقة، فما هو ملائم بالنسبة إليها إنما هي قيمتها المدلولة. هناك بالطبع فترات عديدة في العملية التي ينبغي تنفيذها انطلاقاً من المدونة. هناك فترة أولى من الضروري خلالها أن نحسب حساب الشكل، لأنه ضامن وجود المونيم، فليس لبدائله الشكلية أي فائدة بالنسبة إلى الاتصال. إنها، على العكس، تمثل تعقيداً غير ذي فائدة.

خذوا الحالة المغالية لصيغة المضارع المنصوب الفرنسية (subjonctif). لماذا لا تصلح صيغة المضارع المنصوب عملياً لشيء

في الفرنسية؟ لأنها بالطبع ليست مختلفة إلاّ عرضياً جداً عن الصيغة الفعلية الإخبارية (indicatif)، وبالتالي، ليس بإمكاننا الاعتماد عليها. وسبب هذا يعود بكثرة إلى أن الأطفال كان لديهم، على مرّ العصور، صعوبات جسيمة لتمييز صيغة المضارع المنصوب من الصيغة الفعلية الإخبارية، لأن أشكالها كانت غالباً شاذة وغير قياسية. وقلما يقوم الأطفال الصغار جداً إلا بالتقليد بطريقة ناقصة للأقوال التي سمعوها. وفي سنٍّ لاحقة، يميل الأطفال إلى تشكيل أقوالهم بأنفسهم لأنهم انتهوا بواسطة استبدالات لاواعية إلى استخلاصٍ للمونيمات، ولكنهم حينئذ لا يعلمون أبداً بعد متى ينبغي لهم استعمال هذا الشكل أو ذاك بالنسبة إلى المونيم نفسه: لماذا نقول بعد الضمير الشخصي الأول (Je): (vais)، بينما نقول للمعنى نفسه، وبعد الضمير الشخصي الثالث للمذكر (il): (va)؟ سيكون طبيعياً أن يمتلك كل رمز دالاً ثابتاً. غير إنه ليس هناك في التطبيق لسان يتحقق ذلك فيه بشكل كامل.

وتقترب الصينية بالتأكيد إلى حدٍّ كبير من هذا المثال. والتركية التي تملك سمعة جيدة في هذا الصدد، تُظهر مع ذلك بدائل للدالّ. تُرى ألا ينتج ذلك من واقع تناسق الصوائت؟ لقد بدا الأمر طبيعياً للناس الذين كانوا يتكلمون ألسناً هندو ـ أوروبية، بحيث إننا جعلنا الضرورة فضيلة. عندما أقمنا التقسيم الثلاثي المعروف جيداً بين الألسن التصريفية والألسن الالتصاقية والألسن العازلة، مع تدرّج منحدرٍ في هذا الترتيب. كان ذلك ببساطة لأن الناس الذين كانوا يتكلمون ألسناً يقال لها تصريفيةً، حافظوا، بعرقيةٍ(*) (ethnocentrisme) محضة على افتتانٍ بهذا الركام المرعب الذين تمثله الإعرابات الهندو ـ أوروبية.

(*) نزعة في الإنسان لرفع شأن قومه وبلده.

فكِّروا بما جرى في الألسن الرومانية: إن إعراب الاسم في اللاتينية غير متناسق قطعاً، لدرجة أنه انهار. وقد تماسك الفعل بشكل أفضل، لأن الأشكال الفعلية كانت نسبياً بسيطة. وحيث لم تكن الأفعال المختلفة موافقةً وجدنا غالباً وسيلة لتوحيد ميزان التصريف، ففي صيغة المستقبل، على سبيل المثال، تم ذلك بواسطة الشكل الجديد المشتمل على الراء (r). وقد حذت الألسن الفردية هذا الحذو، ففي الفرنسية مثلاً، سرعان ما بسّطنا إعراب صيغة الاستمرار (l'imparfait). ولكن صيغة الماضي البسيط (le passé simple) بقيت بأشكالها المتغيرة إلى: (a)، وإلى (ai)، وإلى (i)، وإلى (u)، وإلى (in)، لم نعد نعرف كيف نصرّفها. وفي كل أطروحات دكتوراه الدولة التي تسنت لي قراءتها، عندما يظن المرشح المسكين نفسه ملزماً باستخدام ماضٍ بسيط، فهو يحظى ببعضِ نصيبٍ في الخروج عن المعيار. وحتى بلوغي سن الخامسة والعشرين، لم أكن على معرفة بصيغة الماضي البسيط لفعل (coudre) «خَاطَ». ولو كان عليَّ أن استخدمه لقلت (cousus)، منطلقاً من اسم الفاعل (أو المفعول) (le participe). ولكن والدتي التي تخيط بكثرة، زودتني بناءً على طلبي بالشكل الثابت (*cousis*). ولا تتأتى لنا الفرصة مطلقاً لاستخدام الماضي البسيط لفعلٍ يشير إلى مهنة على شيء قليل من الاعتبارية مثل الخياطة المنزلية.

أعنى بـ «علم الصرف» (la morphologie) دراسة الانحرافات الشكلية. ومن جهة أخرى، تكمن هنا القيمة الحقيقية لكلمة «علم الصرف»، فلو ظهر علم الصرف عند كلامنا عن اللاتينية، على سبيل المثال، بوصفه دراسة للتصريفات وللإعرابات، فهذا يعني ببساطة أننا لم نجد شيئاً أفضل، في اللاتينية وفي اليونانية، لإبراز هذه الانحرافات سوى في إدراجها في ما نسميه الإعرابات والتصريفات.

عند التروي، لا نرى مطلقاً ما يمكننا أن نقوم به بصورة أفضل. لاحظوا أن هذا لا يتضمن أن علم الصرف سيكون دراسة الأحداث النحوية وحسب، علمُ نحو لاتيني يُظهر لكم بحق، في علم الصرف أشكالاً أصلية مكمّلة، مثل: (*fero*)، (*tuli*)، (*latum*). علم الصرف هو إذاً بقايا، أو أَفْضَلُ، هو اختبار البقايا المتروكة في اللسان من خلال الإشباع الناقص للاحتياجات المتناقضة، والتي منعت ضغوطات التقليد إزالتها من قبل الأجيال المتلاحقة للمتكلمين الشبان.

وبصدد الوحدات البليغة، فإن ما هو أساسي، يتمثل في علم النحو، حيث نجد فعلاً اللسان في عمله، فالنحو هو كيف نعبر من خطية النص إلى شمولية المعنى. أنتم تفهمون، اعتقد، كم هو مثير للحزن أن نمذج كل شيء لدى استخدامنا المصطلح الكسول لـ «علم تراكيب البنى» (morpho -syntaxe). لا شيء أشد تخالفاً كمثل علمي الصرف (morphologie) والنحو (syntaxe): فمن جهة هناك البقايا، ومن الأخرى هناك الحياة.

نصل الآن إلى مشكلة المعنى. وهنا اعتقد أنه ينبغي التمييز بين فرعين دراسيين، فكما نميّز بين علم الأصوات والفونولوجيا، ينبغي علينا التمييز بين «علم الدلالة» وشيء آخر، فالفونولوجيا هي دراسة الوحدات التمييزية التي تتقابل. على صعيد الدلالة، ينبغي أن يتوفر لنا فرع دراسي يعالج القيم الناشئة عن التقابلات. وقد أوجدت مفردة (*axiologie*) أو «قيميّة» انطلاقاً من المفردة اليونانية (*axia*) التي تعني «قيمة»، فالقيمية هي إذاً دراسة القيم المدلولة التي تتقابل.

وعلى النقيض مما يخاله البعض للوهلة الأولى، فالقيمية لا تصفي علم الدلالة. وسيوضح مثلٌ لكم الفرق: فالزمن الذي ندعوه

في النحو المدرسي الماضي المركَّب (passé composé)، يوافق نمطين من المقامات، فإذا قلت: *j'ai fini* (أنا أنهيت)، فهذا منجز الحاضر présent، ولكن في جملة *j'ai fini heir à cinq heures* (أنهيتُ بالأمس عند الساعة الخامسة)، فعندي ماضٍ. إن جملة *il est mort* (هو مات) تدل على الحاضر، بينما جملة *il est mort le 12 avril* (هو مات في 12 نيسان/ أبريل) تدل على ماضٍ. والأمر الهام للغاية، هو أنه ليس للمتكلمين الفرنسيين أي فكرة عن ثنائية الماضي المركَّب الفرنسي هذه، فهو الشكل نفسه بالنسبة إليهم. وعندما نظهر لهم الفرق يقولون: «آه، نعم، إنه أمر عجيب، إنه أمر غريب، بالفعل، نعم!» لاحظوا أن الفرنسي ليس منفرداً. وما قلته للتوّ عن الماضي المركَّب يصحّ بالنسبة إلى المنجز parfait اللاتيني: فهو قد كان حاضراً منجزاً وكان ماضياً. لو كان كل ذلك ممكناً، فذلك لأن الحاضر المنجَز والماضي القريب passé proche، هما، تطبيقياً، الشيء ذاته. وأتمثل على ذلك: ذات صباح، خرجت نحو باب المنزل. سألت زوجتي: هل ينبغي لي أن أضع قماشاً صوفياً؟ فأجبتها ببساطة «المِسْتَرَال هدأت» (*le mistral est tombé*) (وتعلمون أن المِسْتَرَال ريح باردة). أطرح إذاً على نفسي السؤال: ماذا أردت القول هل إن المِسْتَرَال توقف عن العصف في برهة معينة خلال الليل، أم أن فكرتي كانت تعني غياب المِسْتَرَال حالياً؟ كنت عاجزاً عن الجزم، لأن ذلك لم يكن يشكل أي نوع من الأهمية، ولأنني، اعتدت منذ نعومة أظفاري، على أن لا أقوم بتمييزات في هذه الحالة. إن كل الاعتبارات التي سبقت هي دلالية وليست قيمية، فالماضي المركَّب هو وحدة منفردة قيمية. ثمّة مونيم، أشير إليه على أنه المنجز، ويمتلك شكلاً في غاية الدقة(*)، فالمونيم الفعلي والمونيم المظهري

(*) insaisissable: لا يُرى أو لا يقدّر أو لا يُدْرَك.

يتقاسمان - ولا نعلم الكثير عن الكيفية - المركَّب *est tombé* (هدأت). إن تساوق اسم المفعول هو دعابة مبتذلة. عن تساوق اسم المفعول مع فعل التملك avoir ربما يوافق حقيقة اللاتينية في القرن الثالث لعصرنا. وعندما تقولون(*) «la lettre que j'ai écrite» المقصود ببساطة هو الصواب أو الرشاد. وعندما قال شيشرون *habeo litteras scriptas*، كان يبغي القول: (رسالتي هنا، منجزة، فوق مكتبي) «ma lettre est là terminée sur mon bureau». وهذا سيوافق في الفرنسية، لديّ رسالتي مكتوبة، *j'ai ma lettre écrite*، وهو يختلف تماماً عن *j'ai écrit ma lettre (hier soir)* كتبت رسالتي (بالأمس مساءً). ليس ثمّة سبب للقيام بتساوق، في الحالة الأخيرة، لأن الماضي المركَّب يشكّل كلاًّ مؤلفاً من جذر فعلي ومن مونيم منجز. والمعنى يتغير بين منجز الحاضر والماضي.

تلاحظون، عبر الأمثلة التي وردت، أن ثمّة إمكانيةً، بصدد المعنى، للعمل بالقيمية حيث نقابل وحداتٍ موضوعةً جيداً، كما للعمل بعلم الدلالة، الميدان الذين ندرس فيه فعلاً التأثيرات المختلفة للمعنى، والتي بإمكاننا أن نبينها لدى الوحدة نفسها. إن المبدأ الذي تستند إليه كل هذه الدرجات هو مبدأ الملاءمة الذي عُرض من قبل كارل بيهلر (Karl Bühler)، في فيينا في العشرينيات، ومبدأ الملاءمة هو الذي تستند إليه اللسانيّات الوظيفية كلها. ولكنه هو الذي أشرف أيضاً، لاشعورياً، على قيام كل علوم الطبيعة أو العلوم الإنسانية. يتميز كل علم من خلال اختيار بضع ميزات لمواضيعه، وبدرجة أقل لجهة اختيار هذه المواضيع. ويتأسس كل علم على ملاءمة. ونقدّر،

(*) أي إننا لا نولي موضوع التساوق اهتمامنا، فنسقط بالتالي الصائت /e-/ في آخر اسم المفعول écrit.

نحن في اللسانيّات الوظيفية، أن الملاءمة هي الملاءمة التواصلية. هذا لا يعني أنه لن يكون بإمكاننا أن ننظر في وقائع اللغة من وجهة نظر ملاءمةٍ مغايرة. إنني أتخذ دائماً حالة مغالية ساخرة إلى حدٍّ ما. ببساطة، كي أعيّن جيداً ماذا يمكن أن يكون هذا الأمر. إن بإمكانكم أن تعتبروا الألسن، لا من وجهة نظر الاتصال، ولكن من وجهة نظر استخدامها من قبل مغنيّ الأوبرا. سيمكنكم إذاً القيام بدراسة حيث ستصنفون الألسن تبعاً لقيمتها نسبة إلى مغنيّ الأوبرا. ستحلّ الإيطالية، بوجه الاحتمال، في أعلى مرتبة. إن للإيطالية خصائص صوتية يبدو أنها معينة، خصوصاً، لمغنيّ الأوبرا: نظام صوائت غني، وعدد من السمات التي ينبغي بدقة تحديدها. بإمكاننا إذاً اختيار ملاءمة أخرى غير الاتصال، ولن يكون الأمر سخيفاً. ولكن بالطبع ليس هذا النوع من الأمور هو الذي يبدو لنا مهماً من وجهة نظر اللغة. لقد قررنا اعتباطياً أن الملاءمة التواصلية هي التي ستهمّنا، ببساطة، لأننا نعلم، على أساس تجربتنا، أنها هي التي تحدد اشتغالية اللسان وتطوره.

ما يمكن استبقاؤه من المناقشة

إلى الرئيس، السيد فاردار (Vardar)، الذي ذكّر بأن القيمية كانت قد عُرضت كدراسة للتضادات في لسان معين، بينما يبحث علم الدلالة في المعنى بشكل عام ـ كما هو حال الفونولوجيا التي تعالج الوحدات التمييزية للسانٍ مخصوص، بينما يهتم علم الأصوات بأصوات اللغة بشكل عام ـ والذي سأل إذا ما كان باستطاعتنا أن نتبصّر في قيمية عامة.

إن بإمكاننا بالطبع التكلم عن قيمية عامة كما عن فونولوجيا عامة، عن مبادئ عامة للقيمية كما نتكلم عن مبادئ عامة

للفونولوجيا. ومن جهة أخرى، ثمّة بلا ريب علُم دلالةٍ عام حيث نقع على المبادئ التي جلاها واضعو علم الدلالة. وقد سعى علم الدلالة، منذ انطلاقه، بكثرة ملحوظة إلى إيجاد سيرورات عامة لتطور المعنى. بطبيعة الحال، لا شيءَ يمنع من إدخال اعتبارات قيمية في علم الدلالة هذا، أي الاعتبار، من خلال التطور، للعبة التضادات بين المونيمات وبين مفهوم النظام. إنه بعض الشيء الموقف في علم الأصوات. إن مفهوم علم أصوات عام هو أكثر وضوحاً بهذا المعنى لجهة أننا نقع فيه على دراسة طرق النطق الممكنة بغض النظر عن كل لسان خاص. بينما يمكننا بصدد الدلالة القول إن علم الدلالة، هو العالم بأسره، فهو مجمل تجربتنا عن العالم. اعتقد أن ثمّة موضعاً لدراسة عامة للسيرورات التطورية، فلو بحثنا، على سبيل المثال، في تحديد كيف تحدث تسميات الأشياء. عندما تتوفر أصول كلمات تعود إلى زمن غابر، نتأكد من أن الشيء، غالباً يُسمى وفق إحدى وظائفه: الحجر، مثلاً، هو ما يوقف دولاب العربة. والأمر كذلك، عندما نراقب الإشارات التي يبتكرها الصمّ والبكم للدلالة على الأشياء، فالبقرة هي ما يُحلب، والإشارة هي تلك التي ليدين تحلبان بالتناوب ضرعين مفترضين. عندما تكلمت عن القيمية، أعطيت الانطباع باستنفاد علم الدلالة. إننا نطلق فكرة جديدة ونشدد بالطبع على ما حصرناه، لا على الباقي. ولكنني اعتقد أنه كما تكلمت عن علم أصواتٍ تمييزي، ذلك الذي دُشّن من قبل بيك (pike) في كتابه (*Phonetics*)، حيث استعرض كل الإمكانيات النطقية مشيراً إلى تلك العائدة لنفس العضو والتي تتميز كفايةً كي يمكن استخدامها لغوياً، فكذلك الأمر، يمكن قيام دراسات تتعلق بعلم الدلالة القيمي، يمكنكم، بغضّ النظر عن كل لسان، أن تطرحوا عدة سمات: أولاً الشخص الذي يتكلم (المتكلم)، الشخص الذي نكلمه (المخاطَب) وشخص آخر (الغائب)، إذاً ثلاثة أشخاص. ومن

ثمّ المفرد والجمع (وكي لا نعقّد، لا أضع المثنى). ستطرحون على أنفسكم من ثمّ السؤال لمعرفة كم يمكن أن يكون هناك ضمائر فيما لو نفذنا التنظيمات المحتملة؟ لقد قمت بالعمل. ثمّة سبعة عشر. ستقولون لي لماذا سبعة عشر؟ لأن «نحن» ليست جمع «أنا»: نحن ليست **أنا** + **أنا**، ولكنها **أنا** + **أنت**، **أنا** + **هو**، **أنا** + **أنت** + **أنت**، **أنا** + **هو** + **هو**، **أنا** + **هو** + **أنت**، **أنا**+ **هو** +**هو** + **أنت**، **أنا** +**هو** + **أنت** + **أنت**، **أنا** + **أنت** + **أنت** + **هو** + **هو**. نفهم هنا أن التكرار للسمة نفسها يوافق «الجمع»، ليس المقصود القيمية بحصر المعنى، لأننا لا نعالج لساناً معيناً، ولكننا نعمل مع ذلك بواسطة كميات ممكنة التقابل.

* * *

إلى الرئيس، السيد فاردار، الذي بيّن الطابع الاستنباطي للعملية وذلك بأن ابتكار مفهوم القيمية سمح بملء، الخانات الشواغر لترسيمه العلوم اللسانيّة المقدمة في اللسانيّات التزامنية[3] (*La linguistique sychronique*): إننا نعطي لأنفسنا في الواقع نقطة انطلاق، ننكَبُّ على تمرين استنباط سيتيح لنا، بشكل أسهل، قبول بنًى غير متوقعة كالتضاد بين عازل **أنا** + **أنت** وبين استيعابي **أنا** + **هو**. لقد تخيلت التضاد بين علم الدلالة/ القيمية انطلاقاً في الواقع من التضاد بين علم الأصوات/ الفونولوجيا. وقد عارضني البعض: «لماذا القيميّة، علم القيم؟ فالفونيمات أيضاً هي قيم». هذا صحيح، ولكن فلنعترف أننا لدى كلامنا عن القيم، فالقيم التي نعني هي بالأحرى عموماً القيم المدلولة. إن إحدى المآخذ التي وجهّت إلى قيمية هو في أن المصطلح مستخدم في الفلسفة. ثمّة

André Martinet, *La Linguistique synchronique* (Paris: PUF, 1965), p. 25. (3)

مدرسة فلسفية لدراسة القيم الأخلاقية... إلخ، ليست لها أي علاقة بقيميتنا. ليس هناك أي خطر للبس... لقد كنت مستعداً لتبديل المصطلح فيما لو أظهروا لي آخر يماثله سهولة في الاستعمال. ولكن من الآن، استعمل أناسٌ قيمية، وقد ارتبطنا بالاستخدام الذي قام به آخرون لمصطلحاتكم. عندما عدت من أميركا عام 1955، فكرت أنه كان من اللازم ابتكار مصطلح: مونيم (*monème*) لتعيين الوحدة الدنيا ذات الدلالة، ولكي أحدّد بعدي إزاء المورفيم (*morphème*) البلومفيلدي(*) (*bloomfieldien*). ولكنني كنت أتوجّه إلى فرنسيين، ودون أن أفكر ملياً بترجمات متوقعة، وخشيت أن يكون هؤلاء الفرنسيون قد تأثروا بالمصطلحية التقليدية التي تميّز بين **المورفيمات** أو الوحدات النحوية الدنيا، والمداليل (*sémantèmes*)، أو الوحدات المُعجمية. وبما أن هذه المصطلحية بدت أنها تتضمن أن المورفيمات النحوية لا معنى لها، وهذا أمر سخيفٌ، لم أستطع الاحتفاظ بـ «مدلل» (*sémantème*)، واقترحت إذاً (*lexème*) لكسيم/ مفردة مجرّدة للوحدة المُعجمية واحتفظت بمورفيم للوحدة النحوية. لقد احتفظ اللسانيون الذين قاموا بدراسات وصفية تحت إشرافي، ولا سيما العلماء المُستَفْرقين(**) بهذا التقابل بين مورفيم ولكسيم، وأقاموا عليه تقريباً أساس وصفهم. وقد أزعجني كثيراً هذا الأمر، لأنه من جهتي، فالسنوات مرت متتابعة، ووجدتُ أنه لا ينبغي التمييز باكراً جداً بين النحو والمعجم، فلم استخدم مطلقاً «مورفيم». ولكنني بطبيعة الحال، سأنتقد، على مضض، مستفرقيّ الذين كان لديهم أسباب وجيهة جداً للقيام بما قاموا به: وعندما نكون اختصاصيّي لسانٍ ما، تكون لدينا احتياجات مصطلحية خاصة متعلقة

(*) نسبة إلى بلومفيلد.

(**) africaniste: مُسْتَفْرِق (عالِم بالألسن أو الثقافات الأفريقية).

بالبنية ذاتها للألسن التي ندرس، فنحن نسعى، انطلاقاً من مصطلحية تُعرض عليكم، إلى القيام باختيارات خاصة وبتقديم أفضليات، وبالتأكيد على بعض السمات. انطلاقاً من هذه اللحظة ليس هناك من تساوق مع الآخرين الذي كانوا قد قاموا بخيارات أخرى، وذلك لأنهم يعالجون ألسناً مختلفة.

إلى السيد جوكسو (Göksu) الذي سأل ألم يكن مناسباً، في تعريف اللسان، أن نضيف بعد «مونيمات»، «التي تتعلق قيمها بعلاقاتها المتبادلة»، وسأل من ناحية أخرى، إذا كان باستطاعتنا الكلام عن قيمية أو عن علم دلالة وظيفيين:

فعلاً، إن مفهوم القيمة سيكمّل بشكل نافع ما قيل عن «المحتوى الدلالي». ولكن علينا أيضاً التذكير بأن الفونيمات تشكل قيماً، الأمر الذي يثقل التعريف ويجعله أقل سهولة بلوغ بالنسبة إلى المبتدئين: والمقصود بالتأكيد هو قيمية وظيفية، فانطلاقاً من اللحظة التي تحدّد فيها أن الملاءمة الوظيفية التواصلية هي التي توجّهك في اختياراتك وفي تصنيفاتك، فأنت في الميدان الوظيفي. وتعلمون بأن مصطلح وظيفيّ استعمل أولاً من قبل لسانيّي براغ، فهم قد أظهروا الفونولوجيا كدراسة وظيفية وبنيوية. بنيوية، نعلم لماذا. هذا يتضمن ببساطة أن الوحدات يساوي بعضها البعض الآخر من جرّاء العلاقات الاستبدالية. وهي وظيفية تحديداً، لأنها تعمل بواسطة الملاءمة. فقط، في تاريخ الفونولوجيا، كان الناس يسعون إلى التأكيد على بنيويّ (structural)، وعندما أبتكر هيلمسليف نظريته الغلوسماتيكية أو اللغاوة(*)، والتي كانت بمثابة اتخاذ موقف بالنسبة إلى براغ، فإن «بنيويّ» هي التي زادت قيمتها نهائياً.

(*) دراسة شكلي التعبير والمستوى.

إلى السيدة بايراف (Bayrav) التي تساءلت إذا كان التقابل بين جملتي *il est mort naturellement* (هو مات بشكل طبيعي)، و*naturellement, it est mort* (طبيعياً، لقد مات) مسألة قيمية:

يبدو لي أن المقصود بالأحرى، هو مسألة نحوية، وقد نوقشت المسألة في كتابنا **النحو الوظيفي للفرنسية**(4). طُرح السؤال لمعرفة إذا كان علينا إحداث بابين مختلفين على قاعدة التوافقات، أي النحو، بين الظرف (*soudain*) (فجائي)، والظرف (*soudainement*) (فجأة)، ذلك أن ما يفرّق واحدهما عن الآخر لا يتخلى صراحة للظروف الأخرى من مثل (*naturellement*) (طبيعياً). لقد عدلت من إيجاد بابين مختلفين على أساس التمييزين: فجائي - فجأةً. لقد حدّدت ببساطة أنه كان هناك بدائل شكلية. صحيح أنه بإمكاننا الاختيار بين تقديمين: «ثمّة، ظرف يضطلع بالشكل فجائي أن بالشكل فجأةً، حسب السياق الذي يظهر فيه» أو «ثمّة طبقة ظروف تحدد الجملة وأخرى تحدّد المسند». لقد فضّلت إذاً التقديم الأول. ليست القيمة الخاصة بـ «فجائي» أو بِـ «طبيعياً» هي موضوع الخلاف، إنها نقطة اعتراضها.

3.1 ـ المتكلم يواجه التطور(5)

إن كل الذين فكروا طويلاً في ماهية اللغة الإنسانية والألسن قد

---

(4) *Grammaire fonctionnelle du français*, École normale supérieure de Saint-Cloud, centre de recherche et d'étude pour la diffusion du français, sous la direction d'André Martinet; rédaction d'André Martinet et Jeanne Martinet à partir des recherches de Fernand Bentolila et Colette Feuillard (Paris: Didier, 1979), parags. 3-44.

(5) «Le Locuteur face à l'évolution,» dans: *Special issue of IRAM, on the Occasion of Bertil Malmberg's 60th birthday*, 1973, pp. 103 - 111.

اصطدموا بالتناقض الذي يبدو أنه ناشئ من واقع مفاده أن لساناً ما يتغير في كل اللحظات دون أن يتوقف أبداً عن العمل بهدف التواصل. وواضح فعلاً أن تغييرات ما تنضاف يمكن لها أن تؤول إلى جعل اللسان لا يُعرف بسهولةٍ وغيرَ مفهوم: مَنْ يفكر في مطابقة لاتينية شيشرون والفرنسية اليوم، وأي فرنسي سيفهم اللاتينية من دون تدرّب سابق؟ ومن جهة أخرى، يبدو أن الابقاء على التواصل اللغوي يقتضي أن يبقى المتكلمون على توافق حول قواعد النطق والنحو، وحول معنى الكلمات وقيمة توافقاتها.

لقد أمكننا التفكير في إخضاع التناقض بترويجنا أن اللسان يتغير ببطء، بالتدريج، وأن التطور لن يؤثر على الفهم. إنه ليس خطأً، ولكنه لا يصيب قلب المسألة، في الحقيقة، إذا لم يجد المتكلمون أنفسهم وجهاً لوجه مع ما يبدو لهم تغييراً للسان الذي يتكلمون، فمردّ ذلك أن التغيير لا يُفرض عليهم من الخارج، فهم أنفسهم الفاعلون اللاشعوريون. إن تطور البنى اللغوية لا يفعل سوى أن يعكس تطور احتياجات المستخدمين. ليس ثمّة تناقض بين اشتغالية اللسان وتطوره، بل ثمّة توافق. وليس تناقضاً القول إن لساناً ما يتغير لأنه يعمل.

حينما يوضع مستخدمو لسانٍ وطني، كالفرنسية، محكيّ من قبل أناس ذوي تمركزات اجتماعية أو جغرافية مختلفة لا تتوافق احتياجاتهم بالضرورة، حينما يوضعون، في لسانهم، تجاه حصيلة تغيير ما ليسوا مسؤولين عنه، ويبدو لهم، من هذا الواقع، أمراً غير متوقع، فإنهم لا يقومون بردة فعلٍ تجاهه مثلما يقومون تجاه تجديدٍ ما. إنها ستكون هنا ردة فعل مراقب علمي مدرّب على السيطرة على اندفاعاته الأولى. أما المستخدم المتوسط، وحسبما يعتبر نفسه مستسلماً أم لا لمعيار اللسان، فهو سيدين الشكل على أنه لفظة

ريفية(*) أو سوقية(**)، أو أنه سيعتبره جديراً بالتقليد. سيكون التعاقب في الزمن إذاً مُدركاً بشكل آلي في إطار سلم القيم الاجتماعية.

ويستتبع هذا كله أن ردع كل تجديد من قبل المدرسة، كما من قبل الصفائيين والبالغين، يتم على حساب إشباع أولئك الذي جدّدوا. وفي النطاق حيث يكون أولئك أولاداً، يمكن للقمع أن يبدو مبرّراً، ليس فقط للبالغين الرادعين، ولكن لأغلب ضحاياهم، من جرّاء أن الأولاد سيصبحون كذلك يوماً بالغين، وبحكم كونهم أسياد اللعبة، فإنهم سينظمون العالم تبعاً لاحتياجاتهم الخاصة.

وبصدد اللسان، فاحتياجات البالغين تتلاءم تماماً والعادات المكتسبة والمرسّخة جيداً. وفي لسان كالفرنسي، حيث يعبّر عن أشخاصٍ (فاعلين) الأفعال بواسطة ضمائر مستقلةٍ، وحيث يُلفظ، طبيعياً، الفعل بالطريقة عينها لدى الأشخاص الثلاثة للمفرد، ليس من المنطقي أن نصرّف(***) (*je suis, tu es, il est*) (أنا، أنت، هو). ولكن العادة ترسّخت جيداً، عند البالغين، في قول *je suis*، حتى صاروا غير قادرين أبداً على استخدام الشكل *j'es* محلها. هذا الشكل يرضي تماماً احتياجات بعض الأولاد الذين عرفوا أن يقوموا بردات فعل باكراً جداً إزاء الهوية المطلقة لأشكال المفرد كي لا يتهاونوا في فرض *je suis* (أنا أذهب) تقليداً لما يسمعونه.

عندما تقاوم احتياجات المجدّدين احتياجات المحافظين، فإن هؤلاء الآخرين عادة هم الذين يبزّون، على الأقل في المجتمعات ذات الإطار المثبت جيداً: فالشكل (*je vas*)، التماثلي لـ (*tu vas, il va*)

(*) provincialisme: اصطلاح أو تعبير ريفي.

(**) vulgarisme: اصطلاح أو تعبير سوقي أو ابتذالي (عامي).

(***) فعل الكون être.

(أنت تذهب، هو يذهب)، المثبت في محكية بضعة بالغين ـ والذي يجدّده ثانية كل جيل من الشبان الفرنسيين ـ ليس له حالياً أي حظ في أن يفرض نفسه في الاستعمال العام. وفي مجتمع محافظ بقدر ما هو المجتمع الفرنسي المعاصر، لا حظ للتجديدات بالانتشار إلا بطريقة خدّاعة. وبصدد مفردات اللغة، فجدّة الأمر قلما تجعلنا نقوم بردة فعل تجاه جدّة المفردة، إلا إذا كان التكامل اللفظي لهذه المفردة يشكل صعوبة. ويبدو أن التوافقات غير المتوقعة للمفردات التقليدية، والتي غالباً ما تتحقق بتقليد النماذج الأجنبية، لا تصدم طويلاً، كما يدل تعميم عبارات مثل (*la décision interviendra*) (سيتخذ القرار) أو (*il a pris des risques*) (هو غَامَرَ)، وبما أن مكوناتها متطابقة جيداً والوصلات النحوية فيها صحيحة، فسرعان ما تُكتسب العاداتُ الجديدة.

تكون اللعبة هي الأكثر أهمية على صعيد الأشكال وعلى صعيد الفونيمات. وقد مرّ، من دون شك، زمان كان فيه صغار الفرنسيين يحاولون أن يستخدموا، كي يشبعوا احتياجاتهم التواصلية، مختلف أشكال فعل (*mouvoir*) (حرَّك)، ومثلما يفعله اليوم صغار الإنجليز لأشكال فعل (*move*) المعادل والمطابق اشتقاقياً. ولكن بينما يستطيع هؤلاء الأخيرون القيام بهذا الأمر دون خوف من التعرض للتوبيخ لأنهم لن يخطئوا باتباعهم قياس الأفعال المطردة للسانهم، فستكون لصغار الفرنسيين كل الحظوظ، عند تصريفهم فعل حرّك، في أن لا يشاركوا التقليد في الرأي وأن يروا أنفسهم قد استرعوا للنظام. لقد دُربوا، على مرّ العصور، على إبدال أفعال (*remuer*) (حرَّك) و(*déménager*) (نَقَلَ) بفعل (*mouvoir*)، وكلها أفعال مطردة لا تطرح أي مسألة إعرابية، ولن تثير أبداً هذا الانقطاع في سيرورة التواصل الذي يمثله التصحيح أو السخرية، والتي ينضاف إليها طبعاً إذلال الولد الذي نسترعيه للنظام.

مع فعل (*émouvoir*) (أثارَ الشفقة)، كان التطور مختلفاً قليلاً. لم يكن ثمّة معادل تقليدي قط لتصريفٍ مطرد. اشتققنا إذاً من الاسم (*émotion*) (انفعال) فعلاً ذا موضوع وحيد (*émotionner*) (أثّر في). ولكن هذا الفعل كَدَّرَ الصفائيين، فتخلصوا من ورطته باستعمال أشكال مساعدة، بتصريف الفعل، على سبيل المثال، بصيغة المجهول، أو بالاستعمال المعقد المجهول، أو باستعمال المعقد (*être émouvant*) (كان مؤثراً)، أي، واقعاً، باعتماد الأشكال الثلاثة المتداولة أو المطردة كفاية كي تكون معروفة جيداً *émouvoir, ému et émouvant*. إنه بأجمعه مركّب لأبواب التخلص من الترتيب نفسه الذي سبّب زوال الماضي البسيط في الفرنسية المحكية الموحّدة، وحصر الماضي المبهم للصيغة الشرطية *imparfait du subjonctif* في استعمالات متكلفة، وحتى معيَّنة. وقد حلت لحظة فاصلة، في تطور الفرنسية، حوالي نهاية القرن الخامس عشر، وذلك عندما زالت الصوامت الختامية من التلفظ الباريسي، وعندما اختلطت صيغ (*je dore, tu dores, Il dore*) من فعل *dorer* (أَذْهَبَ)، في المحكية مع صيغ *je dore, tu dors, il dort* من فَعل (*dormir*) (نام). هذا يعني أنه بالنسبة إلى هؤلاء الأشخاص الثلاثة العائدة لحاضر الصيغة الدلالية، والتي تبدو وحدها، في المحكية العامة، كذلك متواترة مثل كل الأشكال الفعلية الأخرى في الصيغ الفعلية للمعلوم. يعني هذا أن التمييز بين التصريفين قد زال. وقد انضاف هذا إلى تطابقٍ، أكثر قدماً سابقاً، للاّحقات العائدة لصيغة المستقبل، ولصيغة النصب، وللماضي المبهم، وللحاضر العائدة للصيغة الشرطية، وأيضاً إلى تعميم للأشكال المنتهية بـ *ez* ـ والعائدة للشخص الثاني في صيغة الجمع لحاضر الصيغة الدلالية لثلاثة استثناءات (*faites, êtes, dites*). وقد خلصت سيرورة توحيد الإعرابات هذه إلى نتيجة أوحت إلى المستخدمين، وبخاصة إلى المتكلمين الشبان، بأن الشذوذات، في

إعراب الفعل، تتركز حول جذر الكلمة، وأن علامات الإعراب(*) كانت هي نفسها بالنسبة إلى كل الأفعال. وما أعاق، بالمقابل، تبسيط موازين التصريف، وجود الماضي البسيط والماضي المبهم العائد للصيغة الشرطية، تلك، التي تُظهر من فعل لآخر، ختاميات متغيرة إلى (*-a*، *-ât*، *-it*، *-ît*، *-ut*، *-ût*، *-int*، *înt*). ومن دون شك فقد كان هناك غالباً توافق للصائت الخصوصي لهذه الأزمنة وتلك العائدة لاسم المفعول، بشكل متواتر ومعروف في وقت مبكر. ولكن الوثوق بهذا القياس كان بمثابة التعرض لقول (*je battus*)، و(*je cousus*) بَدَلَ (*je cousis* و*je battis*)، أي التعرّض للتوبيخ أو للسخرية.

وكي نتخلص من مأزقٍ، في حالة الماضي المبهم للصيغة الشرطية، كان يكفي أن نهمل توافق الأزمنة، وأن نستبدله بالحاضر من الصيغة نفسها، مما كان يمكن ومما يمكن أيضاً أن يهين بضعة صفائيين، ولكنه لا يؤثر بالطبع في التواصل. ذلك أن التعيينات الزمنية اللازمة للتطابق الصحيح للرسالة توجدُ في الجملة الأساسية التي لا تظهر، في الفرنسية المعاصرة، الصيغة الشرطية قطعاً، وكي نتجنب الماضي البسيط والاختيار، الخطر غالباً، لصائته الخصوصي، يمكننا الاستعانة بالشكل ذي المساعدة (La forme à auxiliaire)، المسمّى اليوم «ماضياً مركّباً»، فالمنجز القديم هذا، منجز الحاضر (الموجود) حتى هذا اليوم في صيغة (*j'ai fini*) (أنا أنهيتُ)، كان يستعمل منذ فترةٍ طويلةٍ بالإحالة إلى وقائع نُظِرَ فيها على أنها حدثت في ماضٍ يمتد حتى اللحظة الحاضرة. وكان يكفي أن يكون هناك حالات لا يمكننا فيها التردّد بين صيغتي (*je fis* و *j'ai fait...*) (أنا

(*) désinences: علامات الإعراب، وهي العلامات اللاحقة بأواخر الكلمات خاصّة، والدالة على حالة إعرابية.

فعلت)... كي نقترح استخداماً للزمن المركَّب، ما إن برز شك من جهة الشكل المقبول للماضي البسيط المناظر. إن استعمال الماضي البسيط، اليوم، في المحكية، يكشف المتكلم القروي أو الغريب. وفي الاستخدام الكتابي للسانيّين، أسهم مثل أنطوان ميّيه (Antoine Meillet) في استبعاده. وتشهد حالات الماضي البسيط المغلوطة التي نبيّنها حتى في أطروحات دكتوراه الدولة، بالصعوبة المتنامية التي يُبديها الفرنسيون المثقفون في استخدامهم إياه.

سنلاحظُ أن شروط استخدام الزمنين موضوع البحث وقيمتهما الدلالية مختلفة كلياً، وأن البقايا التي خلّفاها في الاستخدامات المعاصرة لا تظهر بالضرورة لدى الأشخاص عينهم أو في ظروف تشابهية. بالنسبة إليّ، سيكون لديّ انطباع بأنني أشوه حقيقة نحو الفرنسية باستعمالي، في المحكية، شكلاً من الماضي البسيط. سيكون ثمّة خطأ لا أسعى مطلقاً إلى ارتكابه. وبخلاف ذلك، يمكن أن يحدثَ لي أن استعمل، في الخطاب، ماضياً مبهماً لصيغة الشرطية، إما بصدد الدعابة في الاستخدامات المألوفة، وإما في إنشاءٍ أكثر رَفعاً، وذلك لأنني أستسلمُ للكسل العقلي الذي هو أساس ما نسميه توافق الأزمنة. إنها إذاً أسباب محض شكلية تلك التي سبّبت نفوراً متزامناً لكليهما: وأيّاً مَنْ تردد حول شكل الماضي البسيط (*il vint*) (هو جَاءَ) ينبغي أن يتردد حول ذلك العائد لماضي الشرطية المبهم والمتجانس لفظياً (*il vînt*). وعلى الصعيد الشكلي، فقد تكاتف الزمنان بالتبادل، ولما لم يكن مستحيلاً تجنب كليهما، فقد استُبعدا من الاستخدام الحدثيّ والفعّال لملايين الناطقين بالفرنسية. إننا بلا ريب نطابقهما في القراءة أو في السمع. ولكن أشخاص المتكلّم من نمط (*je donnai*) (أنا أعطيتُ)، الذي يلتبسُ في نطق أغلب الأشخاص مع الماضي المبهم (*je donnais*)، أسهمت في

إيجاد لبسٍ في العقول بين ماضٍ بسيطٍ وآخر مبهم، الأمر الذي يعني بالنسبة إلينا، في التعليقات الإذاعية للوقائع الرياضية، الاستخدام المتواتر لماضٍ مبهم غريب للسرد: *(il marquait un but à quelques secondes de la fin du match)* (سجّل هدفاً قبيل لحظاتٍ قليلةٍ من اختتام المباراة)، ماضٍ صالحٍ لتحديد التأثير المحضِ والبسيط للحدث لا لتحديد تزامنٍ ما.

وقد قضى حلٌ آخرُ للمسألة المطروحة من خلال تكاثر لواحق هذين الزمنين بتوحيدهما بالطبع، وذلك من خلال اتساع نمطٍ واحدٍ على حساب الآخر. وقد كان المرشح الأفضل بلا ريب النمط ذا -i- كما في *(dormit)* (هو نَامَ)، الأكثر تواتراً من النمط ذي -u- كما في *(résolut)* (هو حَلَّ) والأقل نزوة، في نظام صوائته، من ذلك الذي لأفعال صيغة المصدر المنتهية بـ -er-، مع تناوباتها ai-، a-، è- كما في *(donnai، donna، donnèrent)* (من فعل *donner* أعطى). لقد كان بإمكان هذا التطور الملحوظ في عدة أقاليم[6]، وأن يحافظ على الماضي البسيط في الاستعمال العام. ولكننا نفهم لماذا لم يستطع الناس المثقفون، أصحاب التقليد، أن يتقبلوا تشويهات الحقائق العنيفة للاستعمال الذي كان يمكن أن تمثله *je donnis*، *(je mangis)*. من الثابت أن الصفائية(*) الصرفية تؤدي، من خلال صدمة معاكسة، إلى إفقار اللسان: لقد كان بإمكان استخدام *(il donnit)* بَدَل *(il donna)* أن يعاكس عادات بضعة أجيال من المتكلمين، ولكن لم يكن بإمكانه أن يؤثر في شيء بحسن اشتغالية اللسان، فقد كان

(6) «Dans l'Ouest, de la Gironde au Calvados,» *l'Atlas linguistique de la France*, vol. 13, fasc., 25, carte 1150. «Quand il rentra», montre une bande de passés simples en -i- bien conservés, alors que les régions voisines, vers l'est, donnent, comme équivalents de «rentra», des passés composés.

(*) Purisme: حرص مفرط على صفاء اللغة والأسلوب.

بالإمكان أن نتلافى استبعاد الماضي البسيط وأن نتبنّى أشكالاً مناظرة، وهذا يمثل، بخلاف ذلك، إضراراً جدياً بالاحتمالية التواصلية للفرنسية.

بالطبع، يجدُ المستخدمون بشكل عام الوسائلَ لمعالجة النواقص الناشئة عن استبعاد أشكالٍ شاذةٍ جداً، أو، بشكل أكثر دقة، تظهر صيغ استبدال تتابعياً عندما تتراجع هذه الأشكال. وقد تسنّى للاستبعاد التدريجي للماضي المركَّب أن يكون له أثر تمثل في اتساع حقل حاضر السرد أبعد من الاستخدامات الأسلوبية التقليدية، فالحاضر اليوم هو زمن التخيّل المنطوق، هذا الذي نستخدمه، مثلاً، لرواية فيلم أو مسرحية: (*le jour de l'assaut arrive...on donne à chaque soldat une pièce d'or...ils défilent el chacum jette sa pièce dans un plateau*)[7] (حلَّ يوم الهجوم... أعطينا لكل جندي قطعة ذهبية... ساروا في رتلٍ وألقى كل منهم قطعته في طبق...)، في حين أن الماضي المعيوش، في الشروط عينها، خاضع للماضي المركَّب، ويحافظُ حاضرُ السردِ، في هذه الحالة، على قيمته الأسلوبية التقليدية: (*Nous nous sommes trouvés place des Vosges. On a fait le tour de la place...On cherche, pas de musé!*) (قد وُجِدنا في ساحة الفوج. جلنا حول الساحة... نبحث. ليس من متحف!) وقد كان لاستبعاد الماضي البسيط محصّلة أخرى تمثلت في اتساع الأشكال المضاعفة التركيب والناشئة عن استبدالنا بـ *eut* *a eu*، فأصبحت (*quand it eut fini*) (عندما انتهى) طبيعياً (*quand il a eu*

---

(7) هذان المثلان الموضّحان مستعاران من مدوّنة جمعها إيفانكا سيندرييه (Ivanka Cindrié)، من مدوّنة في العام 1960، في صفوف أشخاص باريسيين؛ المثل الأول يتناول علاقة فيلم بشاب في الثاني والعشرين من عمره، والمثل الثاني مستخرج من عرض لتجربة معيوشة لفتاة في الثانية عشرة من عمرها.

(*fini*، ملتبسة إذاً مع الشكل المنبثق من الحاجة لأن نقابل ماضياً بالشكل (*quand il a fini*)، المُدْرَك مثل حاضر.

من الواضح أن كلَّ السيرورات المختصة باستبعاد الماضي البسيط وماضي الشرطية المبهم لم تستطع مطلقاً التأثيرَ في المستخدِمين بوصفها مناظرةً لتجديدات ما، في الأكثر، استطاع عدة مراقبين أن يُظهروا ضيقاً غامضاً ما لسماع عدةِ صيغ للماضي المركَّب كما لحاضر الشرطية حيث كانوا يتوقعون ماضياً مبهماً. ولكن هذه ربما هي، في حالة الشرطية، ردّة صفائيٍّ معاصر سيتظاهر بتجاهل أنها هنا استعمالات سمعها دائماً من حوله، ولكنه يقوم، في الحقيقة، بردةِ فعلٍ تجاه هذه الأشكال، كما يقوم تجاه سوقيّاتٍ، وليس مثلما تجاه مُبتكرات.

في ميدان الفونولوجيا، تَمَسَّك بضعة لسانيّين، كانوا قد حرصوا على تحسين السمة المنفصلة للوحدات التمييزية، بوجود حل للتتابعية في إرسال تمييزٍ ما من جيلٍ لآخر: يمارس الأهل تمييزاً لا يكتسبه الأولاد مطلقاً. وقد أثبتت المعاينة أن الأمور غالباً ما تحدث كذلك[8] ولكن لو تحقق الاستبعاد الكلي بضربة، فسيسبق طبيعياً بإضعاف تدريجي للاختلاف بين الفونيمات موضوع البحث، فالشبان الباريسيون الذين لم يكتسبوا قط التمييز بين *a* الأمامية و*a* الخلفية لُقِّنوا لسانهم بفعل احتكاكهم بالناس، الذين إما إنهم لا يعرفون هم

(8) مع ذلك هناك أمثلة على اختفاء تمييزات مكتسبة لدى الشخص نفسه: فكاتب هذه السطور، وفي مقالة له بعنوان: «Remarques sur le système phonologique du français», *Bulletin de la société de linguistique de Paris*, 34, pp. 191-202,

طرح، بالنسبة إلى فرنسيّته، وجودَ تضادّ يتعلق بالطول بالنسبة إلى جَرس [y]، هذا التضادّ الملحوظ ضمن معاينة متيقّظة، والمنجز بعد عشرة أعوام، كشف لديه اختفاءه.

أنفسهم هذا التمييز، أو أنهم يحققونه بواسطة جَرَسين متجاورين لدرجة أن الذين يستمعون إليهم لا يدركونه مطلقاً. إن فقدان تقابل فونولوجي يُسبق غالباً بفترة يتغير فيها توزيع تمييز ما من خلال مجموع مفردات اللغة من شخص لآخر. نفهم أن ولداً يسمع كلمة âge (سنّ) أحياناً [aʒ](*) أو (*ɑʒ*)(**)، ولكلمة *sable* «رمل»، أحياناً [sabl] أو [s*ɑ*bl]، يحسُّ ببعض الصعوبات كي يدرك [a] و[*ɑ*] كحقائق لغوية متميزة[9].

بناءً عليه، إذا لم تبطل المعاينة، التي تتتابع منذ عدة عقود، تصوّر الفونيم كوحدة منفصلة، فإنها تميل إلى الإشارة بأن استبعاد تقابلٍ ما لا يتحقق مطلقاً قبل أن يكون التطور قد آل إلى تشويش الإدراك لديه. وعندما لا تتميز وحدتان تمييزيتان إلا بواسطة سمة لا تقوم إلا هنا، أو في شروط خاصة كفاية، ولا ينشأ من إبهامهما الاتفاقي أي اضطراب جدّي في التواصل، فإن تحقيقاتهما يمكن أن تميل إلى الاقتراب لدرجة أن مستمعاً، ولداً كان أم غريباً، لا يمارس هذا التمييز في البدء يصبح عاجزاً عن إدراكه.

هنا، وأيضاً أكثر مما في شأن المونيمات النحوية، فالتطور بما هو عليه، يملك كل الحظ في عبورٍ غير منظور. ليس هناك أبداً سوى لسانيّين محترفين كي يسجلوا التقلبات التي أثّرت بالتقابل بين صائتَي الـ *a* الفرنسيين منذ مطلع القرن، والتي تمثلت باندفاعة [a] نحو الأمام حتى الحرب العالمية الأولى، واندفاعة [*ɑ*] نحو الخلف

(*) مع a أمامية/ مفتوحة وتكتب [a] كما في patte (قائمة).

(**) مع a خلفية/ مغلقة وتكتب [*ɑ*] كما في Pâte (عجين).

(9) حول دينامية النسق الفونولوجي في الفرنسية المعاصرة، انظر: André Martinet, *Le Français sans fard* (Paris: PUF, 1969), pp. 168-208.

خلال فترة ما بين الحربين، وميل إلى اللبس منذ ربع قرن. يقوم رجل الشارع بردّة فعلٍ حالاً، وفق معايير يمكن لتطور البيئة أن يبدلها، ولكنها ستحدّد، بالتقريب دائماً، أحكاماً تقويمية لن تتمكن من أن تتنوع عن النسبوية التي غالباً ما تتضمنها رؤيةٌ تطورية للعالم.

إن الفرنسية هي في طور تصفيةِ آخرِ تضادٌ لها من حيث الطول، دون أن يتوهم مستخدموها من ذلك ـ تضادٌ كان يسمح بتمييز (*maître*) (معلّم) من فعل (*mettre*) (وَضَعَ) ـ ، وبتضحية التمييز المعروف لدى الجنوبيين (Méridionaux) ما بين نمطي الـ *a*، بالاكتفاء بصائت أنفيّ أمامي، وبخلط صائتها المركزي والصوائت الأمامية المستديرة، وكذلك بتطابق صامتها الأنفي الحنكي والتركيبة من *n* + *i* اللامقطعية. تبقى نقاط ساخنة حيث اللعبة لم تتمّ: ترى هل يختلط صائت *poche* (جيب)، والصائت *o* في (*joli*) (جميل) مع (*eu*) في (*seul*) (وحيد)، أم ترى هل ستهتدي الـ *o* المفتوحة التقليدية إلى مكانها في سلسلة الصوائت الخلفية، مع كل صيغ التمام العائدة لها أو بتركها عدة زاحفين في معسكر الـ *eu*؟ إن ضرورة تمييز (*blanc*) (أبيض) من (*blond*) (أشقر)، و(*lent*) (بطيء) من (*long*) (طويل) إضافة إلى مئة غيرها سمحت، لتاريخه، للتضاد بين [*ɑ̃*] و[ɔ̃] أن يمكث في فرنسيّة باريس. ولكن من تنوع استخدام لآخر، فاللبس ليس نادراً، وهذا التقابل بين أنفيّ غير مستدير وآخر مستدير ألن يجد نفسه مهدداً أكثر أيضاً حينما يصبحُ مصيرُ الزوج الآخر من النمط نفسه [æ̃] ـ [œ̃] مقفلاً نهائياً؟

بعد زمن طويل من اختفاء (e muet) أو الـ e غير الملفوظة في (*médecin*) في المحكية العادية، حافظ المتكلمون على هوية [d] بوصفه صامتاً انسدادياً ليناً، حتى ولو أفقده [s] التالي صوته، وبقي هذا الصامت متميزاً عن المجهور القوي [t] في (*jette ça*) (ارمِ هذا).

وليس مستبعداً أن الأداء الكلاسيكي الذي كان يتطلب، في القراءة أو في إنشاء الاشعارِ، الإبقاء على الـ «e غير الملفوظة» أو، على الأقل، على أثرٍ من الصائت الساقط، قد أسهم في الإبقاء على التمييز بين لينةٍ وقوية. ولكن رغبة المدرّسين في رؤية أداءٍ أكثر «طبيعية» يتوطد، أي أكثر اقتراباً من النطق العادي فذلك، لم يحدث دون تفضيلٍ لإدغام تام بين المجهور اللين والمهموس القوي التالي. وبالنسبة إلى كثير من الشبان الفرنسيين اليوم، فكلمة *médecin* تحوي الفونيم [t]. من جهة أخرى، من الصعب أن نقع على أقوالٍ سيرجعها التعميم لتطور مماثل إلى أن تكون غامضة(10).

لا يبدو أن هناك، في فرنسيّة اليوم، أي تطور جارٍ سيؤدي إلى إيجاد وحدات تمييزية جديدة، من النمط الذي أدّى في القرون الوسطى إلى إيجاد نمط الوحدات المصوّتة الأنفية. والمرشح الوحيد للاقتباس اللفظي هو الـ [ŋ] للاحقة *ing*- ذات الأصل الإنجليزي. ويبدو أنه موضوع سيرورة بطيئة للتأقلم تشجعها، على سبيل الاحتمال، الأهمية المتنامية المعقودة لتعلم الألسن الأجنبية.

* * *

في زمان مضى، كان أولئك الذين يرغبون بتدريس اللسان الفرنسي للشبان الفرنسيين كما للأجانب في فرنسا أو في موضع آخر، يطلبون من لسانيّين أن يوجّهوهم في عملهم، أو على الأقل أن يبدوا النصح لهم. ولكن مجموع الحالات المذكورة أعلاه كانت تطرح مسألة عامة لم يكن الاختصاصيون يملكون لها حلاً جاهزاً ووحيداً. هل ينبغي علينا في مجال تعليم اللسان أن نرضخ لضغط

(10) «De l'assimilation de sonorité en français,» *Form and Substance* (Mélanges Fischer- Jorgensen), Copenhague (1971), pp. 233-237.

التطور، أم بالعكس، وأن نسعى للقيام بردة فعل كي نثبت ما يعتبره كثيرون بمثابة قيم تقليدية؟ ينبغي بالتأكيد أن لا نكتم عن أنفسنا أن الجواب عن هذا السؤال هو بخاصة مسألة مزاج وأفضليات شخصية. ولكننا على يقين من العثور على كثير من العقول المتجرّدة، بين المدرّسين، والراغبة في أن لا تتبنى منهجاً إلا بعد اختبار كل الاستتباعات العائدة لكل حل، فلنأخذ المسألة الخاصة باللبس الحاصل بين [œ̃] و[æ̃] في (*brin* ~ *brun*) على سبيل المثال. تُرى، هل علينا أن نجهد أنفسنا كي نرسّخها لدى الأولاد الذين لا يمارسونها؟ سيقدر البعض أن هذا ضروري لأن مَنْ يعرف تمييزاً هنا، فهو لن يسعى إلى كتابة (*brin*) بدل (*brun*) وبالعكس. سيفكر آخرون، ونحاول إيفاءهم حقهم، في ضرورة بذل وقت وجهود أكبر بكثير لتلقين الأولاد تمييزاً فونولوجياً يجهلونه، كما لتعريفهم بالكلمات، وهي على كل حال قليلة العدد، واحدة، تلك التي نكتب فيها بضبط بواسطة (*un*، *um*) أو (*eun*) ما يلفظونه [*œ̃*]. ينبغي أن نضيف إلى هذا أن كثيراً من المعلمين ستكون لديهم مصاعب كبيرة في تعليم تمييز لا يمارسونه بأنفسهم.

إن ردّة فعل اللسانيّ، بما هو لسانيّ وفي النطاق الذي يعرف فيه المسائل المعالجة جيداً، ستكون بالطبع أنه إذا كانت الاشتغالية نفسها للسان قد آلت إلى إزالة بضع سمات أو بضعة أشكال، فإننا سنخاطر من خلال رغبتنا في إعادتها بالقوة، في التسبّب بتباعدات داخل اللسان، فالعناصر الموضوعة ثانية ستثبَّت على حساب أشياء أخرى لم يؤثر التطور الطبيعي بها. ومن ناحية أخرى، عندما يكون القصد سيرورة حديثة لم تنجح كلياً كما هو الحال في استبعاد التضاد بين [æ̃] ~ [œ̃]، يبقى أشخاص يعرفون ما ينصّ عليه التضاد، ويمكنهم أن يصلحوا كشهود أو كمدرّسين، ولكن إذا كانت الحالة كما هي بالنسبة إلى التمييز بين الماضي البسيط والأزمنة الأخرى،

فلن يكون هناك، حقاً، شخص، يعرف، في مستوى بعينه من اللسان، استخدام الماضي البسيط والماضي المركّب، بتنافس وبدراية حسنة. إننا لا نرى جيداً كيف يمكن لمحاولة إدخال الماضي البسيط ثانية في المحكية العامة أن تُكلل بالنجاح. وما يمكن أن نسعى إليه في هذا الشأن، هو أن نحافظ لدى الطلاب كافة، على معرفة سلبية بهذا الزمن، وأن نعهد إلى أدباء المستقبل في المحافظة عليه كزمن للسرد وللتخيّل المكتوب أو استبداله بأشكال أكثر توافقاً مع الاحتياجات المستقبلية للمتّحدات الاجتماعية الناطقة بالفرنسية.

4.1 ـ من التزامنية الدينامية إلى التعاقبية[11]

لخمسين سنة خلت، ليس إلا، فرض الوصف التزامني للألسن نفسه على اهتمام الباحثين بوصفه مؤسسة جديرة بالاحترام، وكانت اللسانيّات قد انحصرت خلال أكثر من قرن في مقارنة الألسن النسيبة تكوينياً. وعلم اللهجات نفسه، الذي تأخر ظهوراً، لم يسع في مبادئه إلا إلى إسناد نظريات اللسانيين المقارنين. بحث الأكثر جرأة من بين هؤلاء الآخرين، وأبعد من المقابلات وصياغات نظريات التوافقات الساعية نحو تأكيد النسيبية التكوينية، في ترسيس «اللغة الأم». وقد اشتمل ذلك بالضرورة على فرضيات متعلقةٍ بالطريقة التي تطورت فيها الألسن في الماضي، وللشروط التي يستطيع لسانٌ بموجبها، على مرّ العصور، أن يختلف عن كثير من الألسن المتميزة. لم تنقُص هذه الفرضيات بالتأكيد، ولكن يبدو أننا كنا قليلي الميل إلى فحصها عن طريق معاينة متيقظةٍ للأحداث.

(11) «De la synchronie dynamique à la diachronie», *Diachronica*, vol. I, no. 1 (1984), pp. 53-64.

وقد أدركنا أسباب هذا العجز: فالألسن التي انطلقنا منها، في شأن المقارنة الهندو ـ أوروبية، كانت، منطلقاً، ألسناً «كلاسيكية»، أي مفهومة طوعاً على أنها نهائية ومتفلتة من أي تطور. ومن دون شك، فالاختلافات بين يونانية أتيكا(*) العائدة للعصر الكبير واللغة الهوميرية(**)، كما بين السنسكريتية الكلاسيكية ولغة (*Rigveda*)(***) ريجفادا لم يكن بإمكانها أن تفوت الباحثين. ولكنهم مالوا إلى أن يروا فيها ـ دون تبريرات عديدة ـ أشكالاً متوازية أكثر منها أطواراً متتابعة. وحيث لم تثر التتابعية شكّاً، لم يكن باستطاعة الاختصاصيّ أن يتجنب اعتبار التباعدات المسجلة بمثابة تنوعات داخلية للسان، باختياره، أكثر من كونها معالم لسيرورة مؤدية نحو ذلك، انطلاقاً من لسان ثابت أو مرسّس(****) أكثر قدماً. وفي كل الأحوال، فالمنفذ إلى الحقيقة اللسانيّة كان يتم بشكل غير مباشر، عبر نصوصٍ، الأمر الذي استتبع مجموعة فرضيات أولية كي نصل إلى الحقيقة الصوتية. وحتى لو كنا نهتمُّ باللهجات اليونانية أو بتنوعات اللاتينية في الماضي، فالتوثيق لم يكن يوفر المتصل(*****) الذي يسمح بمعاينة الظواهر التطورية. من هنا ضرورة الفرضيات الجديدة كي نفسر تحوّل شكلٍ إلى آخر، أو لنعرض تباعد لهجة من أخرى، في الواقع، كنا على الأغلب

(*) Attique: منطقة أثينا في اليونان القديم.

(**) homérique: لغة منسوبة إلى الشاعر هوميروس.

(***) أحد الفيدا الأربعة (وهي كتب الهندوس الدينية) للهند القديمة، ويعتبر المصنف الأكثر قدماً، يحوي ألف ترتيلة دينية تختص بشكل أساسي بالتعليمات الطقسية للعبادة الفيداوية.

(****) reconstruite: هي صفة مشتقة من المصدر ترسيس (reconstruction).

(*****) continuum: كمية أو سلسلة متصلة.

ننحصر في تقريرات، دون أن ندخل الاحتمال العقلي الصوتي: كنا نبين مثلاً أن اليونانية القديمة تُظهر الهائية(*) بأغلبية في الكلمات التي بإمكاننا أن نجعل فيها ـ [j] أولية، كنا إذاً نجعل تماثلاً بين [j] [h] ←(12)، استبقيناه من الآن فصاعداً بوصفه إمكانية تطورية ويمكن أن يَصلحُ في موضع آخر. والحالة هذه، فهذا التماثل لا يمكن تفسيره إلا بوصفه مشروطاً بالسياق (*s* ـ متقدمة في علم الأصوات النحوي) ومُعمماً، بالتنافس مع المعالجة الأخرى ([ـ dz]) المشروطة بدورها بالسياق(13) إن التصحيحات المبذولة لاحقاً من قبل علماء الأصوات، وفي ما بعد، في إطار وظيفي وبنيوي، لمّا تعرف بعد اليوم رواجاً عموماً.

وفي حالة الألسن الرومانية، حيث كنا نعرف جيداً نقطة الانطلاق اللاتينية، ونقاط الوصول، بواسطة توثيق ذي فجوات بالتأكيد، خلال خمسة قرون، ولكنه مرضٍ كفاية قبل وبعد، كان بإمكاننا أن نأمل، رأساً، بجهدٍ لترسيس المتّصل. وفي الواقع، فقد فضلنا بتواضع بلا ريب، أن نعمل بواسطة لاتينية كلاسيكية، مُفترضٍ بها أن تكون معروفة جيداً، كما بواسطة الوقائع اللسانيّة المعاصرة والمنفذة مباشرة إلى المعاينة، دون أن نهتم كثيراً، في البدء، بالأطوار الوسطية، حتى عندما كانت مؤكدة جيداً. وهكذا نثبت، على سبيل المثال، أن /:u/ اللاتينية، متماهية أيضاً من خلال مقارنة الألسن السليلة، توافق [y] في الفرنسية المعاصرة. وانطلاقاً من

(*) aspiration: نطق بملء النفس للفظة الهاء.

(12) نشرت في: *Diachronica*, vol. 1, no. 1 (1984), pp. 53-64.

(13) André Martinet, «Phonetics and Lingusitic Evolution,» in: Louise Kaiser, ed., *Manual of Phonetics* (Amsterdam: North Holland Publication Co., 1967), parags. 1-3, 1-4.

معطيات تبسيطية كهذه، فكل ما يمكننا القيام به هو تركيب فرضية كتلك، معروفة جيداً، للغة متنحيّة(*) غوليّة (gaulois). إن فكرة قدرتنا على البحث، في العالم المعاصر، عن ظواهر تشابهية سهلة المنال للمعاينة مسَّت على الأرجح بضعة باحثين، ولكن لا يبدو أنها تركت أثراً يذكر. لقد رضينا إلى حدٍّ كبير، حتى يومنا هذا، بفرضية اللغة المتنحّية دون أن نشغل كثيراً بكل ما يعوق احتمالها العقلي، أكان هذا تواتر المعالجات الغالية ـ الرومانية لـ ūn بوصفها /õ/[14]، أو كان للعبور الحديث بالضرورة في الطوبونيما(**) (toponymie) النورمندية لـ *ū* الإسكندينافية، إلى [y]، أو كان أيضاً لإمكانية قيام علاقة بين العبور من [u] إلى [y] وبين تقديم الصائت المزدوج الروماني *uo* إلى *ue*.

لم نخاطر إلا أخيراً، في ميادين كان تطور اللسان فيها غالباً مرقّماً من خلال نصوص، في تقديم وصف مفصّل للسيرورة التطورية في المادة الصوتية. نفكر خاصة في المؤلَّف الكلاسيكي من

(*) substrat: لغة كانت سائدة في مجتمع ما، ثمّ حلت محلها لغة أخرى لأسباب اقتصادية أو دينية أو ثقافية أو عسكرية، انظر **معجم علم اللغة النظري (إنجليزي - عربي)**، وهي تدعى أيضاً «لغة المنشأ» باعتبارها صفة اللغة الأولى المستعملة في منطقة معنية والمستبدلة بأخرى لأسباب مختلفة، غير أن تأثيرها يبقى جلياً في اللغة التي خلفتها، انظر: **المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات (إنجليزي - فرنسي - عربي)** (الدار البيضاء: إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2002)، ص 143.

(14) Notamment en franco - provençal, à Hauteville, par exemple, *iõ* «un» *ñõ* «personne» (- necũnu, Wilhelm Meyer-Lubke, *Romanisches etymologisches, Wörterbuck*, Heidelberg, C. Winter), 1935, dans: André Martinet, *La Description phonologique avec application au parler franco-provençal d'Hauteville (Savoie)*, publications romanes et françaises; 56 (Genève: Droz; Paris: J. Minard, 1956), pp. 79 et 103-104.

(**) دراسة أسماء المواقع الجغرافية وأصلها.

اللاتينية إلى الفرنسية الحديثة (*From Latin to Modern French*) لمؤلفه ميلدرد ك. بوب[15] (Mildred K. Pope). وحتى في شروط مؤاتية كهذه، فإن أشكالاً عديدة قُدّمت لكل تطور خصوصي بقيت فرضية، ونميل للاعتقاد بأن قابلية كبيرة جداً لمعاينة الحقائق اللسانيّة المعاصرة كان بإمكانها أن تؤول إلى تحليلات أكثر إقناعاً.

إن ما ينقص، فعلاً، عند أغلب اللسانيّين، هو الاعتقاد الراسخ بأن تطور الألسن يمكن أن يكون موضوعاً للمعاينة، فكل منهم يتصرف، بوعي أو من دون وعي، تبعاً للطريقة التي يقوم من خلالها بردّة فعل تجاه لسانه الخاص، فهذا الأخير هو بالنسبة إليه أداة تواصل وتفكير تتعلق فعاليته بتناسقه وبدوامه في الزمان والمكان الاجتماعي منه أو التاريخي، فالمثل الأعلى بالنسبة إلى لسان وطني وثقافي يبدو للسانيّ أنه يكون دوامية اللسان التي تؤمن التقاطاً فورياً للرسائل. ولن يتولد لديه الانطباع - ليس أكثر من معظم الناس - قبل التفكير، بأنه لم يعد يتكلم، وبأننا لم نعد نتكلم، تماماً حوله، اللسان نفسه الذي كان قد تعلمه في طفولته. وبعد تفكير، عليه أن يقتنع بأمرين: فإما أن يكون لسانه مرتبطاً بالسيرورة التطورية الثابتة والتي ينبغي افتراضها جيداً كي نفسّر التغيرات التي نسجلها على نطاق واسع، وإما أن يكون هذا اللسان لمتحدٍ اجتماعي، مستقر استثنائياً، لا احتكاك له مع بقية العالم، ويبدي الناس فيه محافظة تامة. أشك، من جهتي، بأن لسانيّاً مُبيناً يمكنه الانتماء إلى متحد اجتماعي نظير، فيما لو كان قائماً، اليوم، في هذا العالم. سأضيفُ، فوق ذلك، بأنه حتى في

(15) Mildred K. Pope, *From Latin to Modern French* (Manchester: Manchester University Press, 1934).

مجتمع سكوني على الوجه الأكمل، فالتضاربات الداخلية لكل بنية لغوية ستجعل بالتأكيد من المستحيل وجود جمودية كلية[16].

ولكن حتى ولو اقتنع اللسانيّ بأن كل لسانٍ يتغير في كل لحظة، فبإمكانه التساؤل كيف يمكنه أن يعاين تغيراً جارياً. وعند التفكير، فهذه الإمكانية لا تُقصى شرطَ أن نقتنع، بالطبع، بأن التغيرات التي ستؤثر، في النهاية، بالمتحد الاجتماعي برمته يمكنها أن تتجلى قبل كل شيء في الاستخدامات الفردية. ستقوم المعاينة على لحظ التباعدات التي بإمكاننا تسجيلها بين الاستخدام العام وبضعة انحرافات نسبةً إلى هذا الاستخدام. إن كل انحراف ليس بالضرورة أماراتياً لتطورٍ جارٍ؛ إذ يمكنه أن يتعلق ببساطة باستخدام موازٍ، قرويّ مثلاً. هذا الاستخدام يدعنا، بلا ريب، نفترض، بتاريخ سابق، تطورات تباعديةً، ولكنه لا يسجّل سيرورةً معاصرة. والأمر نفسه، عندما يكون الانحراف، نسبة إلى الاستخدام العام، مؤشراً لتطور حدث سابقاً في هذا الاستخدام، سيكون الانحراف إذاً لفظاً قديماً ثابتاً لدى شخص لم تتأثر ممارسته اللغوية بالتطور. وهذا ما يمكن أن نشخصه، مثلاً، عندما يتلفظ شخص ناطق بالفرنسية (*travailler*) (اشتغل) بواسطة *l* مُليّنة، بدل [j] المستعملة عادة اليوم.

فلنذكر أنه ينبغي التمييز هنا بين نمطين من التطور: قبل كل

(16) حول التناقضات الداخلية انظر: André Martinet: *Économie des changements phonétiques, traité de phonologie diachronique*, Bibliotheca romanica. (Prima, Manualia et commentationes; 10) (Berne: A. Francke, 1955), (3ème édition, 1970), and, *Sprachökonomie und Lautwandel: eine Abhandlung uber die, diachronische Phonologie*, traduit par Claudia Fuch (Stuttgart: Klett-Cotta, 1981), parags. 4-1 à 4-4.

شيء ما هو بالضبط فونولوجي، ويؤدي إلى إفقاد بضعة أشخاص إمكانية أن ينطقوا [ʎ] متميزة عن [j]، ومن جهة أخرى، ما هو غير فونولوجي، أي غير مؤثر بنسق الوحدات التمييزية، ونصّ، نسبة إلى أولئك الذين استمروا في تمييز /ʎ/ من /j/، على استبدال الواحدة بالأخرى في عددٍ متزايد من الكلمات.

ليس لنا الحق أن نرى في الانحراف المسجّل مظهراً لسيرورة تطورية جارية، إلا عندما نكون على ثقة بأنه ليس بقية لاستخدام قديم، بل هو تجديد، فلنتمثل بالتلفظ [-nj] في ختام peigne (مشط) بدل الصوت الأنفي الحنكي التقليدي، والمدون *-gn-* في الكتابة، والذي يتميز في البدء عن تتابع [n+j] في (*panier*) (سلة) أو في (*donnions*)[17] (نحن أعطينا). يجب التمييز، هنا أيضاً، بين نمطين تطوريين: فمن جهة ما هو بالضبط فونولوجي، حيث ينتج ظهور [-nj] في (*peigne*) (مشط) عن استبعاد كل صوت أفقي حنكي من الختام (وحسب كل احتمال عقلي، في مواضع أخرى كذلك)، ومن جهة أخرى، النمط غير الفونولوجي. حيث تبقى [-nj] والصوت الأفقي الحنكي متنافسين في (*piegne*)، وبصورة عامة، في ختام الكلمة، من هنا فإما أن يمكن لنفس الشخص التردّد بين [pɛnj] و[pɛɳ] وإما أن يكون هذان التلفظان صنيع أشخاصٍ مختلفين.

من الواضح أن معاينة من النمط المأخوذ هنا بعين الاعتبار لا يمكن أن تؤتي ثماراً إلا إذا تمّت من قبل شخص مطلع كلياً على التزامنية المعاصرة للسان ولسوابقه. وهذا بالذات ما يمكن أن ننتظره

---

(17) André Martinet, «Le Sort de n mouillé en français,» in: *World Papers in Phonetics* (Tokyo: [n. pb.], 1975), pp. 341-351, et Henriette Walter, *La Dynamique des phonèmes dans le lexique français contemporain*, préf. par André Martinet (Paris: France expansion, 1976).

من الاختصاصي الذي يقارب هذه المسائل. مع ذلك فمن المتواتر أن نُعلَم بشكل غير تام حول الوضع الفعلي في لسان معاصر. والسبب في ذلك أن تعليمات النحويين، التي تعكس غالباً الحالات اللغوية السابقة، إذا هي لم تستلهم من حكم مسبق مختلف، فإنها تجعل من الصعب إدراك السلوكات الحقيقية للمتكلمين. لهذا، فإن دراسة التغير اللغوي في التزامنية لم يقم إلا بمناسبة الاستقصاءات التي استندت إلى سلوك عدد ملحوظ كفاية من الأشخاص وسمحت بتحديد ماهية هذا الاستخدام العام، في حال وجوده، والذي يمكننا، نسبةً إليه، أن نقول الكلمة الفصل حول ما هو تجديدٌ أو ما هو مهجور. وبالفعل، فإن استخداماً أكثرياً، نسعى من خلاله إلى رؤية استخدام عام، يمكن تماماً أن يعتبر بمثابة تجل لسيرورة جارية، ولهذا فهو على وشك استبعاد منافسيه، أليس باستطاعتنا القول أن سيرورة اللبس، في الفرنسية، للفونيمين /λ/ و/j/ تبقى جارية أيضاً فترة طويلة مادام هناك، في أقاليم منزوية، شيوخٌ لم يتخلوا عن هذا التمييز؟

ينبغي إذاً، وتجنباً لأي ذاتية، أن توفر عملية البحث كل المعطيات الضرورية للحكم على الموقف الخاص بالاستخدامات التباعدية في طور معين من أطور اللسان.

إن بإمكاننا أن نشكّ بوجود سيرورة تطوّرية بمجرد أن تتباعد ردّاتُ فعل مختلف الأشخاص الخاضعين للاستقصاء حول عدة نقاط. سنفترض، في هذه الحالة، أنه إذا كان نمط من ردات الفعل متواتراً لدرجة أن الأشخاص هم أكثر صغراً في السن، فهو يدل على الاتجاه أو على نقطة انتهاء السيرورة؟ وكي نطابق السيرورة، ينبغي إذاً أن نقابل بين سلوك الأصغر سناً وبين سلوك الأكبر سناً، أو بطريقة أكثر تهذيباً ـ بهدف تحديد إيقاعه ـ أن نحدّد ذلك العائد لمختلف أشطار العمر المتتابعة. فلنأخذ مثلاً سكاناً متجانسين كفايةً

اجتماعياً وجغرافياً، يتألفون من أشخاص تتراوح أعمارهم بين عشرين وستين عاماً. سنوزع الرواة اللغويين على ثلاث مجموعات من الصغار، ومتوسطي السن، والكبار، وفق ما تكون عليه سنهم: أقل من ثلاثين عاماً، من ثلاثين إلى أربعين، أكثر من أربعين عاماً[18]. وسيُكشف عن وجود سيرورة تطورية من خلال تعاظم أو نقصان النسب المتوفرة في ما يتعلق بثبوت تقابلٍ ما أو غيابه، وذلك عندما نعبر من الكبار إلى متوسطي السن، ومن هؤلاء إلى الصغار. سنحصل، في هذه الحالة، على منحنى ذي انحدار واضح تقريباً وفق إيقاع السيرورة. إن ظهور تغير في اتجاه المنحنى، مثلاً، هابط من الكبار نحو متوسطي السّن، وصاعد من متوسطي السّن نحو الصغار[19]، لا يتضمن أن السيرورة غير قائمة، ولكن ببساطة أن إيقاعها، المتسارع في فترة أولى، قد شوهد بالنتيجة يخفف السرعة. علينا أيضاً أن ننظر في الحالة التي تقف فيها السيرورة، وبفعل القِدَم، فهي ستتجلى أكثر فأكثر بطريقة أقلوية.

إن بإمكاننا أيضاً، بدل أن نعين اعتباطياً شطور العمر، أن ننطلق من معطيات الاستقصاء، وأن نجمع الأشخاص الذين يقومون بردات فعلٍ بالطريقة نفسها حول نقطة معلومة وتحديد متوسط السن لكل فريق[20]، فإذا كان متوسط عمر الذين تختلط عليهم الوحدتان

(18) ما يُعرض هنا بشكل مبسّط بعض الشيء، هو ما اندرج في: André Martinet, *La Prononciation du français contemporain, témoignages recueillis en 1941 dans un camp d'officiers prisonniers*, société de publications romanes et françaises; 23 (Paris: E. Droz, 1945), pp. 33-34.

(19) سنجد بعض الأمثلة الموضّحة لتغيّر الاتجاه هذا في: Ibid., p. 129 et 34 un essai d'explication.

(20) Walter, *La Dynamique des phonèmes dans le lexique français contemporain*, pp. 38-41.

المعنيتان هو 32 عاماً، على سبيل المثال، وذلك العائد لأشخاصٍ يحافظون على التمييز هو 48 عاماً، فهناك حظوظ ما كي يكون اللبس في وضع جيد للتقدم.

على واقع هذا المثل الأخير، سنحاول أن نسعى إلى التفكير بأن التجديدات تقوم بالضرورة في اتجاه اللبس بين وحدتين سابقتي الوجود، الأمر الذي لا مبرر له. وكذلك الأمر على الصعيد الفونولوجي، فإن ظهور وحدات جديدة، في السلسلة، عن طريق نقل الوحدات الملاءمة (مثلاً: /an/ →/ã/; /ti/ → /t'/) أو عن طريق الاقتراض (/ŋ/ الإنجليزية في الفرنسية)[21] ليس أمراً نادراً. والأولى أن يحدث هذا الظهور في ميدان الوحدات التمييزية المُعرّفة بشكل أكثر مباشرة لضغط الاحتياجات التواصلية الجديدة.

لا نلحُّ هنا على الاحتياطات الضرورية عندما نجري استقصاءات من هذا النمط. سنذكر فقط بأنه لو رغبنا في الحصول على نتائج جديرة بالثقة، في شأن الدينامية اللغوية، ينبغي تحييد المتغيرات غير المتلائمة، وذلك بالتأكد من أن السكان المستقصين، مثلاً، متجانسون، إن بما يتعلق بالأصل الجغرافي أو بالانتماء إلى مجموعة اجتماعية وثقافية.

ليس من الممكن إنكار أن العمليات التي قمنا بوصفها تؤول إلى إعطاء رؤية دينامية لما هو السلوك اللغوي لمتحد اجتماعي ما، في لحظة محدّدة من تطوره، أي ما يمكن أن نعيّنه بوصفه تزامنية. ترى هل سنخرج من التزامنية الدينامية، حينما نستقصي، على مدى بضع سنوات، مَنْ يمكن أن نسمّيهم السكان أنفسهم؟ الجواب من

(21) المصدر نفسه، ص 401-406.

حيث المبدأ، نعم، لأن تسلسل الأحداث سيظهر عندها، فلو قارنّا، في نهاية استقصائنا الثاني، نتائجنا بتلك التي حصلنا عليها بالنسبة إلى الأول، ألا نترك عندها التزامنية نحو التعاقبية؟

سنقول: أي أهمية للأمر مادمنا نرقّي المعرفة. ربما، ولكن يبقى من النافع أن نحدّد ضمن أي علاقة نحن إذاً مع العمليات المقارنة التقليدية التي نواجه فيها وقائع اللسان منفصلةً بقرونٍ أو بألوف السنين عن التطور المباشر أو المتباعد.

وفي التطبيق، سيكون انحرافاً أن نجتاز الحدود بين تزامنية وتعاقبية، بين الاستقصاءات المحققة في صفوف الأشخاص ذوي الأعمار المختلفة وتلك التي تسمح بدراسة السلوكات اللغوية لسكان على مدى عدة سنوات فلنأخذ استقصاء حُقِّق عام 1940، وسمح برسم منحنى تأشيري لتطور ظاهرةٍ ما لدى تحققنا من أشخاص مولودين، في المتوسط، عام 1985، وعام 1905، وعام 1915. وسيعطي استقصاء، من النمط نفسه، أُجري عام 1960 في صفوف أشخاص ولدوا، في المتوسط، عام 1925 وعام 1935، للظاهرة نفسها، منحنى سيخلف السابق[22]. وهذا ما نتحقق منه، في الواقع، عندما نغضّ النظر عن المتغيرات التي يصعب استبعادها في كل الحالات.

ولكن، أليس بمقدورنا الافتراض أنه، من بين هذه المتغيرات، ينبغي أن تذكر الحالات التي استطاع فيها استخدام شخصٍ معين أن يتغير عبر الزمن؟ الأمر محتمل جداً من وجهة النظر العقلية، عندما يكون المعجم هو المقصود، ولكنه ليس قطعاً مستبعداً على الصعد

---

(22) هذه الأرقام المدرجة هنا لا تتوافق مع تلك العائدة للتحقيقات المنجزة فعلياً ابتداء من العام 1941، ولكنها تستوحي منها بشكل مباشر، انظر الهامش التالي.

الأخرى، وحتى في الفونولوجيا. وعندما يكون المقصود السنين العشرين الأولى من الحياة، فقد أكدت استطلاعات الرأي على المطاوعة اللغوية للأشخاص: إن إبهاماً ثابتاً بنسبة 51 في المئة عند راوايات لغويات متوسط أعمارهن في الرابعة عشرة يظهر مختزلاً إلى 13 في المئة عند السكان أنفسهم بعد تسع سنوات(23). وبعبارات أخرى، فتعلمُ اللسان الأول يمكن أن يستمر لوقت أطول مما بإمكاننا أن نظنه، وحتى عندما يكون المقصود نواة كذلك مركزية ومتبنينة كالفونولوجيا. وبالمقابل يمكننا أن نغضّ النظر عن فترة التعلم التي تنتهي، في المتوسط، في سن العشرين، ولكننا لاحظنا تغيرات فردية أكثر تأخراً، خاصة، وهذا صحيح، عند الأشخاص الذين غيّروا سكنهم. وبعباراتٍ أخرى، وحتى في مدة بضع سنوات، فيمكن للتعاقبية أن تتدخّل تحت شكل تغيّر متحقّق خلال الزمن لدى شخص معين. والمنحنى المحقّق على أثر الاستقصاء الأول المحقق عام

(23) انظر: Ruth Reichstein, «Études des variations sociales et géographiques des faits linguistiques,» *Word*, vol. 16 (1960), pp. 55-95; Guiti Deyhime: «Enquête sur la phonologie du français contemporain,» *La Linguistique*, vol. 3, no. 1 (1967), pp. 97-102, et no. 2, pp. 57- 84, et Martinet, *Le Français sans fard*, pp. 172-173 et, surtout, 184-185.

نستبقي الأرقام العائدة إلى الزوج /patte-pâte/، وحيث تثبته التجربة، فالتمييز يتماسك حتى ولو أزيل في مواضع أخرى، وفي الواقع فإن الراوي اللغوي المتوسّط لدى Deyhime، المولود في العام 1940، شارك في التحقيق في العام 1963، وهو في سنّ الثالثة والعشرين، أما الراوي اللغوي المتوسط لدى Reichstein، المولود في العام 1943، فقد شارك في التحقيق في العام 1957، وهو في سن الرّابعة عشر. هناك إذاً ما معدّله سنتان تفرّقان عمرَي الراويين اللغويين للباحثين. وكي تكون الأرقام المدرجة هنا مقبولة كما يجب، أي أن تكون جماعة Dyhime مطابقة تماماً لجماعة Reichstein، كان يفترض أن يكون معدّل تاريخ الولادة، بعد مرور تسعة أعوام، هو نفسه، أي العام 1943، وأن يكون تحقيق Deyhime قد أنجز بعد ثلاثين سنة أي في العام 1966.

1940 لن يكون سهلاً تمديده على أساس النتائج المتوفرة عام 1960. المقصود منحنيان متميزان مع قطع (solution de continuité) بين الواحد والآخر، حتى ولو ظهرا مترابطين، على الورق، تماماً بهذا المعنى بحيث يوافق الثاني تماماً التقدير الاستقرائي الذي كان بإمكاننا تحقيقه انطلاقاً من الأول.

وفي الواقع، فالتزامنية الدينامية تفضي بنا مباشرة إلى التعاقبية. ولكنها تعاقبية متجدّدة من خلال أنها تسمح باختزال النصيب المعدّ للفرضية وذلك بإعلامنا بدقة حول وجهات الظاهرة التطورية. وليس متاحاً لنا، من دون شك، أن نكتشف كل حلقات سببية التغيرات، ولكن المعاينة التزامنية بعرضها بنى بالفعل مترابطة على أنها معاصرة تكشف لنا أن إبدال الواحدة بالأخرى لا يؤثر إلا بطريقة أدنى بالتواصل بين الأشخاص، الأمر الذي يشكل إحدى التكييفات المركزية للتطور اللغوي.

إن تصوراً دينامياً للدراسة التزامنية ينشأ، بالضرورة، عن تطبيق لوصف وقائع اللسان حيث التشكيل البنيوي مُعرقل بعناية من خلال الهم الثابت والمتمثل بعدم تشويه الحقيقة اللغوية، لأن اللسان، في الحقيقة، يتغير في كل لحظة، وكل وصف لا يقيم وزناً للتطور هو بالضرورة مشوّه. إن تصوراً سكونياً للوصف، يستبعد - من دون تأنيبات ضميرٍ - كل ما تشير إليه رؤية شمولية على أنه هامشي، يمكن أن يكون ضرورياً كي يفضي إلى نماذجية تُستخدمُ في بنى الألسن. ولكن عندما يكون الفهمُ بالعمق للظاهرة اللغوية مقصوداً، فينبغي على الهوامش كلها، المتطابقة بعناية مثل إجابات أو مثل الإعلان عن بنى قادمة، أن تجد لها موضعاً في الوصف.

إن التبنّي الاختياري لمناهج التزامنية الدينامية سمح لنا حتى

الآن أن نرى بطريقة أكثر دقة كيف تعمل الفرنسية المعاصرة. وقد وجّه الاهتمام، لتاريخه، إلى فونولوجيا هذه اللهجة الفرعية(*) (idiome) خصوصياً، ولكن لا حصراً. وسيكون مأمولاً أن تطبق هذه المناهج على صُعد اللسان كلها وعلى ألسن أخرى غير الفرنسي. ويمكننا أن نأمل أن تعميم هذه المناهج سيطور، عند أولئك الذين كانوا سابقاً يلتفتون نحو التعاقبية على نطاق واسع، وبمعنى أكثر دقة مما يمكن أن نتوقعه من لسان يتطور، بمراعاة بنيةٍ هي بنيته في الفترة التي حدث فيها التطور. ودون أن نحكم بإلغاء التفرّع الثنائي السوسّيري تزامنية ـ تعاقبية، ينبغي لنظرةٍ وظيفية، أي دينامية، لوقائع اللغة، أن تسمحَ بتعزيز ـ من بين كل أولئك الذين يعالجونها ـ وحدةً كانت قد أثّرت بها مقاربة شكلية جداً بحصر المعنى للحقيقة اللغوية على حساب الجميع، مقارنين كانوا أو وصفيين.

5.1 ـ وجهة النظر الوظيفية في النحو[24]

إن مفردات «وظيفة»، «وظيفيّ»، «وظيفية» يمكنها أن تفيد اللسانيّين ليوضحوا اتساع الميدان الذي بمقدور تعدّد الدلالات أن يغطيه بالنسبة إلى مصطلح ما. وهذا صحيح لجهة استخدامهم العام. ثمّة فرق كبير بين وظيفة الوظيفويّ ووظائف عالم الرياضيات. لكن

(*) اعتبر مارتينه، في حوار سابق، أن idiome مفردة لا تعني شيئاً محدداً إذ يمكنها أن تكون لساناً، ولهجة إقليمية، ومحكية... إلخ. وفي أوروبا، فهي تعني عاميّة في طور الاهتزاز والاضطراب.

(24) نشرت في: *Actes du 9è colloque international de linguistique fonctionnelle* (Fribourg-en-Brisgau, Juin 1982) (Paris: SILF, 1982), pp. 19-34.

ينبغي ببساطة، أن نميز، في التطبيق اللغوي، وحتى في ذلك العائد للوظيفانيين أنفسهم، بين الوظيفة بالمعنى الأعمّ للمفردة، وظيفة الوحدات التمييزية في سياق ما، بوصفها متميزة عمّا يمكن أن نشير إليه على أنه طبيعتها. وانطلاقاً من هذه القيمة الأخيرة، استطاع لويس هيلمسليف أن يقدّم الغلوسماتيكية أو اللغاوة بوصفها لسانيّات وظيفية. وحديثاً جداً، أمكننا أن نقرأ أو نسمع مصطلح «وظيفيّ» بالإحالة إلى عدة تطبيقات تحويلية توليدية، أو لنعت شكلٍ لغوي زالت علامته من هذه التطبيقات، دون أن نغضّ بعزم النظر عنها. إن اللسانيّات الوظيفية التي نقدمها هنا تأخذ مكانها في خط الفونولوجيا البراغية(*)، وقد سميت كذلك، كي تميّز عن الميول البنيوية الأخرى، وقد أكدتُ على هذا الأمر في فترات مختلفة: بعد الحرب العالمية الثانية، عام 1946، في لندن، **الفونولوجيا كعلم أصوات وظيفي**[25] (*Phonology as Functional Phonetics*)، وفي عام 1961، في أكسفورد، **رؤية وظيفية للغة**[26] (*A Functional View of Language*)، وحديثاً جداً في **النحو الوظيفي للفرنسية** (*La Grammaire fonctionnelle du français*).

وقد استخدمت مصطلح «وظيفيّ» فيها بالمعنى الأكثر رواجاً للمصطلح، وتضمّن أن الأقوال اللغوية تُحلل بالعودة إلى الطريقة التي تؤدي بواسطتها إلى سيرورة التواصل. إن اختيار وجهة النظر

(*) نسبة إلى مدرسة براغ اللغوية.

(25) André Martinet, *Phonology as Functional Phonetics; Three Lectures Delivered Before the University of London in 1946* (London: Oxford University Press, 1949).

(26) André Martinet, *A Functional View of Language* (Oxford: Clarendon Press, 1962).

الوظيفية يستمدُّ من الاعتقاد الراسخ بأن كل بحث علمي يتأسّس على إثباتِ ملاءمةٍ ما، وأن الملاءمة التواصلية هي التي تسمح، بشكل أفضل، فهم طبيعة دينامية اللغة. ستصبح كل السمات اللغوية، إذاً، قبل سواها، مبرّزة ومصنّفة استناداً إلى الدور الذي تلعبه في إيصال الخبر. وإذا كان على لسانٍ ما أن يرضي دوماً احتياجات التواصل، وكما إن هذه الاحتياجات تخضع لتغيرات مستمرة، فينبغي على أداة التواصل ـ التي هي لسانٌ ما ـ أن تتلاءم مع شروط جديدة. وهذا لا يعارض مفهوم لسانٍ ما بوصفه بنية، ولكنه يتضمن أن هذه البنية تُطرحُ باستمرار على البحث ثانية، ويثبت توازنٌ على الدوام بين الاحتياجات التواصلية والعادات المتوارثة، وقد رأينا أنه ليس تناقضاً قطعاً القول إن لساناً ما يتغير لأنه يشتغل.

إن الاستتباعات، من وجهة النظر الوظيفية، في الفونولوجيا معروفة جيداً إلى حدٍّ ما، ولا تهمنا مباشرة هنا. ومع ذلك، فمن المستحسن أن نذكّر بها، ذلك أنها توضح جيداً الطريقة التي يستخدم فيها كل لسان، لمبتغياته الخاصة، المعطيات التشريحية والفيزيولوجية للأعضاء المختصّة «بالكلام»، ناسبين اعتباطياً ـ بالمعنى السوسّيريّ للمصطلح ـ قيمة مثيلة لسمة مثيلة، ومقصين سمةً أخرى إلى دراسة اللغة المصاحِبة، أي إلى فصل له أهميته في فترة محدّدة من البحث، ولكن علينا بالتالي أن نغضّ الطرف، طوعاً وعمداً، عنه وسنصادف هذا في ما بعد، عندما يصير الكلام عن علم الصرف. ونجد في عداد السمات الصوتية بعضاً يمتلك قيمة تمييزية أو تقابلية. ويمتلك بعض آخر قيماً تباينية. ويمكن لحقيقة فيزيائية بنفسها، مثل تناغم الخطاب، أن تضّطلع من لسان إلى آخر ـ في نفس اللسان ـ ومن نقطة لأخرى في الخطاب، بوظائف عديدة، تمييزية، وتباينية، وتبليغية، وحتى بليغة مباشرة.

عندما ندع حقل الوحدات التمييزية (مونيمات، نغمات، موضع النبر) كي نقارب حقل الوحدات البليغة، علينا أن لا ننسى أن ما يهم من الآن فصاعداً يتمثل بالطريقة التي ستبقى فيها هذه الوحدات متميزة بعضها عن بعض أكثر منه في فرديتها وهويتها على الصعيد الدلالي. وبعبارات سوسّيريّة، فإن ما يعتبر في التحليل الأخير، ليس الدالّ، بل المدلول. ينبغي إذاً أن نتحرّر من مفهوم العلامة الذي بموجبه يوضع الدال والمدلول على الصعيد نفسه، وأن نذكّر ببداهة ما، تلك التي تقضي بأن الدالّ ماثل هنا كي يجلي أو يبرز المدلول، وأن المدلول غاية والدالّ وسيلة. وليس أمراً مستصعباً أن ندرك لماذا لم يقدّم سوسّير مطلقاً العلامة في هذه المصطلحات. لقد كان، في الواقع، أسيرَ ثنائيته (لسان ـ كلام)، فالقول إن الدالّ يجلي المدلول هو إنما تصوّره على صعيد الكلام. إنه العدول عن التعريف العقلي للعلامة التي تعتبر الدالّ بموجبها صورة صوتية. إنه تدمير للعلامة بما هي وحدة أساسية للسان، وبما هي حقيقة متميزة عن التجلي المحسوس لهذا اللسان: الكلام.

تُفهمُ اللغة الإنسانية، من وجهة النظر الوظيفانية، كأنها تسعى إلى نقل التجربة بواسطة تجلٍّ مُدرك عن طريق الحواس وقابل للتحليل إلى وحدات يوافق كل منها عنصراً من التجربة موضوع النقل. لن يكون الفاصل، في التحليل الأخير، هو الشكل المُدرك بواسطة الحواس لكلٍّ من هذه الوحدات، بل تطابقها، أي إمكانيتها في أن تتوافق مع كذا مظهر معيّن للتجربة، فالإنسان الذي يظهر للسلطات الرسمية بطاقة هويته يشهد بوجوده المتميز عن الوجودات العائدة لأفراد المتَحد الاجتماعي الآخرين، فشكل أنفه، وذلك الذي لوجهه، ولون عينيه وشعره، كلها تُعين بشكل ملحوظ في هذا الشأن، ولكنها إذا أجلت هذه الهوية، فهي لا تختلط أبداً بها. ويعني

هذا، على الصعيد اللغوي، أن الشكل الخاص الذي يضطلع به الدالّ ليس له أهمية في النهاية. ولأسباب اقتصادية مستخلصة لمرات عديدة، فهو سيجد نفسه مُنبنياً وحداتٍ متتابعة، فونيمات، مع سمات متميزة فوقطعية بالمصادفة. وهذا بالطبع، من واجب اللسانيّ أن يحدّد ما هي هذه الوحدات التقطيعية والفوقطعية في اللسان موضع الدرس. ولكن متى أنجز هذا العمل وسجِّل في فصل الفونولوجيا، فليس بالإمكان أن يكون الموضوع إقحامه ثانية في ما بعد. ننتقل إلى موضوع اختيار الوحدات البليغة، وبشكل أساسي تلك التي نشير إليها على أنها ذات «انبناء أول»، أي ـ بعد التفكير ـ المونيمات. إن بإمكاننا من الآن فصاعداً أن نحلل كل دالّ عائد لمونيم، إلى فونيماته وعند الاقتضاء إلى نغماته، وهذا سيسهم في تعريف المونيم. ولكن ينبغي أن يكون واضحاً، قبل كل شيء، أن استخدام فونيم مثيل أو غيره أو نغم مثيل أو غيره، هو، من حيث المبدأ، مستقل عن القيمة الدالة للمونيم ـ وهذه بالاختصار هي نتيجة الاعتباطية السوسّيرية للعلامة. ثمّ، إنه يمكن للمونيم نفسه، للعلامة نفسها، أن يضطلع بأشكال متغيرة، ولا سيما وفق السياق الذي يُدرج فيه، وفي هذه الحالة، فالأشكال التي تكون في توزيع تكاملي، مثل *i -* في *ira* (هو سيذهب)، *va* في *il va* (هو ذهب)، *all-* في *all - ons* (نحن ذهبنا)... إلخ سيعترف بها باعتبارها موافقة للمونيم نفسه.

سنلاحظ أننا نتردّد هنا في الكلام عن i-، *va*، و *all-*، من ناحية، ومن ناحية أخرى، رؤية المونيم الوظيفاني المُدرك بالحواس بوضوح كوحدة بليغة تثبت هويتها من خلال تجسدات الشكل.

إن الاعتقاد الراسخ بأن ما يُعتبر في النهاية، في حالة وحدةٍ بليغة ما، هو المدلول، ولا يكون الدالّ هنا إلا للإسهام في التعريف

به في القول، وله محصلات حاسمة في التطبيق الوظيفيّ: ففي الفترة الأولى لتحليل المخطط المونيماني، سنبين بالضرورة كل الحالات التي ستنكشف فيها أشكال مختلفة شبيهة بالدالّ (أو بالدوال) للمونيم نفسه. وهذا، الذي كان في عداد معيار اللسان، سيسجّلُ، بالطبع، بعناية. ولكن، كما إنه لا ينبغي لفونولوجيا اللسان أن تُطرح ثانية للبحث أبداً حالما نقارب بواسطتها المونمياتية، كذلك، فإن بيان التنوعات الشكلية للدالات ينبغي أن يُنسى كلياً حالما نقاربُ المسألة الأساسية العائدة للطريقة التي بموجبها يمكننا أن نَعْبر من التتابع الخطير للمونيمات إلى تأويل الرسالة. هذا التأويل يتضمن، في فترة أولى مركزية حاسمة، تجاوز خطيّة القول كي نستعيد تعدد الأبعاد المتعلق بالتجربة المنقولة. وتظهر تبدلية الدوال ـ حيث أبصرت أجيال من اللسانيّين أفضل ما في النوع من البنى اللغوية ـ من وجهة النظر الوظيفانية، كـ معوّقٍ وظيفي ستنزع أجيال متتابعة من المتكلمين الشبّان إلى استبعاده. نفهم لماذا يجرّب الولد دوماً، بمجرد أن يطابق مونيمات لسانه، أن يستعمل لكل منها شكلاً وحيداً، دائماً نفسه، على الرغم من ضغط التقليد المتمثِّل باستخدام اللغة من قبل البالغين وتدخلاتهم الواعية في استخدام الولد اللغة.

وليست الإعرابات والتصريفات المختلفة لقواعد النحو الكلاسيكية سوى الطريقة الأكثر إيفاءً بالمرام لبذل شيء من الوضوح في الرُّكام المبهم، حيث سينهض مونيم ذو قيمةٍ موصوفةٍ تماماً مثل الإضافة، وفق السياقات، بأكثر من عشرة أشكالٍ مختلفةٍ، يمكن عزلها أو مزجها. هذه الإعرابات والتصريفاتُ تشكل أساس ما نسمّيه علمَ صرف اللاتينية، مثلاً، ونحن لا نبتعدُ عن التقليد الأكثر احتراماً عندما نحددُ هذا الفصل من قواعد النحو على أنه ذاك الذي نعالجُ فيه البدائل الشكلية لدوالّ المونيم.

إذا كان هذا التعريف لم يخفق، للوهلة الأولى، في الادهاش بعض الشيء، فذلك لأننا أرتكبنا الخطأ الذي يعدّ اليوم عالمياً تقريباً، وهو أن نرى في علم الصرف اختباراً للعلاقات المتبادلة للعناصر الدّوال داخل «الكلمة»، بينما سيعالج النحو علاقات الكلمات داخل القول. إن إبطال هذا الخطأ يتضمن ضرورة إقحام مفهوم «الكلمة» ثانية، ذلك الذي يتراجع برعب أمامه أغلب اللسانيّين، وحتى الأكثر جرأة من بينهم. إن ما ندعوه كلمة هو على الأغلب، وبتعابير وظيفانية، مونيم وحيد أو مصحوبٌ بكيفياته (أي بمحدّداته التي لا يمكن تحديدها) وبميزات وظيفته، إذا تأخرت هذه الكيفياتُ وهذه العناصر الوظيفية عنه في السلسلة. إن المجموعة المؤلفة من تتابع نواة ـ كيفية ـ عنصر وظيفي، تخضعُ في هذه الحالة إلى قولبة شكلية تستبعدُ إدخال عناصر أخرى، وغالباً ما تكون في الواقع وحدة نبرية. وتشرح قوانين الاخبار تماماً أن كيفيات وعناصر وظيفية ذات موقع مقدَّم لا تؤدي عموماً إلى التجمّد الذي نسجله عندما تكون مؤخّرة. نحن إذاً نواجه في ما نسميه الكلمة، مجموعة ضغوطات شكلية ستسّبب كل أنواع الإعاقات للتعبير الحر عن المفهومات موضوع البحث، ولكنها لن تؤثر بالضرورة بقيمتها: إن لحالة الإضافة الروسية، بشكل ملموس، القيم نفسها التي لحرف الجرّ الفرنسي *de*، بما في ذلك التبعيض، وحتى إذا تغير شكلها حسب انتماء الاسم الذي تعمل فيه (جرّاً أو نصباً) إلى إعراب أو آخر وحسب وجود كيفية الجمع أو غيابها. إذا كانت علاقات حالة الإضافة الروسية باسمها تتعلق بحقل «علم الصرف»، بينما علاقات de بالاسم الذي يسبقُها تتعلق بـ «النحو»، فهذا مؤكد، لأن استخدام حالة الإضافة الروسية يسبّبُ تنوعات شكليةً لا تسمحُ بتعيينها بواسطة دالّها، بينما لا شيء من هذا القبيل يقوم في حالة de لو رغبنا في مطابقتها شكلياً على أنها الفونيم /d/، والـ *e* ليست سوى المُزلّق

الذي يأتي ليندرج آلياً بعد الصامت الثاني للمجموعة المركزية لـ [patdəmuš] (*patte de mouche*) (كتابة رفيعة مخربشة). ولا يعني هذا أنه ليس بإمكان حروف الجرّ أن يُؤثّر فيها بواسطة عوارض صرفية، كما تشهد حالة au حيث يندمج حرفُ الجر مع الأداة، وحالةُ ***du*** حيث تُمثّلُ /l/ العائدة للأداة بواسطة /y/.

إن لنا مصلحة إذاً في ايجاد القيمة الأصلية لـ «علم الصرف»، المتضمنّة من جهة أخرى في (-*morpho*) التي توحي بـ «شكل»، فالمقصود هو اختبارُ وعرض التنوعات الشكلية التي يمكن لدالات المونيم أن تخضع لها، وكذلك، وبطريقة أكثر فهماً، كل عوارض الشكل أو تنويعاته، تلك التي لا انعكاسات لها على القيمة المدلولة للوحدات موضوع البحث. وبإمكاننا أن نذكُر على سبيل المثال، الموقع الخاص للمونيمات في القول، عندما تتغير دون أن تؤثر بطبيعة علاقاتها المتبادلة: (صخرة هائلة) (*un énome rocher, un rocher énorme*). ويوافق ذلك أن نُشدد على ضرورة غض النظر كلياً عن التنويعات الصرفية، أي مجموعة علم الصرف، بمجرد أن تكون هذه التنويعاتُ قد سُجّلت، وصيغَتْ وصُنّفت كما ينبغي، وأن تكون كيفيتُها قد حُدِّدتْ بالتفصيل. بهذا، فنحن لا نفعل شيئاً سوى الاقتداء بقواعد النحو الكلاسيكية: عندما تنشئ موازين الصرف الإعرابي، في قواعد نحو لاتينية، الأشكال الممكنة للمفعول فيه، كما ينبغي، فبإمكاننا أن نعبر إلى نحوِ هذه الحالة ـ حيث تفصّل شروط استخداماته وقيمها المختلفة دون أن يُصار أبداً إلى الرجوع لمختلف الأشكال التي بمقدوره أن يضطلع بها.

إن الطبيعة نفسها للسان المدروس هي التي ستحدّد الطريقة التي سيُقدّمُ فيها علمُ الصرف في قواعد النحو. هناك في بداءة الأمر ألسن، كالصينيّ، حيثُ لا يوجدُ عملياً علمُ صرفٍ في المواضع التي

يتوقعها أولئك الذين تعوّدوا على الألسن الهندو ـ أوروبية، أي في فصل الكيفيات والعناصر الوظيفية. سنعهدُ إلى الاختصاصيين في تسجيل التنويعات الشكلية التي ينبغي أن تقوم في الصينية عندما يفقد مونيم حرّ وضعه وذلك حينما يصبح المُكوِّنَ لمونيم مركَّب. إن لنا مصلحةً من دون ريبٍ، في أن نجمع، في لسان كاللاتيني، وكما نقوم تقليدياً به، كل أحوال علم الصرف في فصل خاص، وفي موضع آخر، في الفرنسية، مثلاً، فمن الأفضل أن نعالج علم الصرف بصرف النظر عن كل باب من المونيمات.

في ما يتعلق بمعالجة التنويعات التي يمتلك كل منها تواتراً نادراً في اللسان، والتي نسميها تناوباتٍ، ستكونُ لنا مصلحة في معالجتها على حدة، في الفصل الأول من علم الصرف. وهي ستكون، على سبيل المثال، حالة (*Umlaut*) تغير الصائت الألماني الذي يتضمن تعديلات عديدة شكلية، وتكييفاً نحوياً مشابهاً. تتلاقى كلُّها في باب الاسماء، وفي باب الصفات وفي ذلك الذي للأفعال. وعلى أي حالة، ينبغي أن نحذر من الكلام في هذه الحالة على «علم الفونيمات الصرفي»(*) (morpho(pho)nologie)، إنها مفردة مزعجة لجهة أنها تترك افتراضاً بأن ثمّة علاقة تزامنية بين وقائع التناوب والوقائع الفونولوجية. إن الخطر هو بالأحرى كبير لدرجة أنه من الثابت أن ما كان تنويعاً لفونيم في طور قديم يصبح فونيماً تناوبياً في مرحلة لاحقة: ففي اللسان الفصيح القديم لألمانيا، كان يمكن لـ /y/ أن تكون تنويعاً للفونيم /u/ قبل أن تصبح، بعد استبعاد التكييف الحنكي، فونيماً مستقلاً يتناوب مع /u/ في الشروط الموصوفة في علم الصرف العائد للألمانية المعاصرة في فئة (*Umlaut*) (تغيّر

(*) دراسة العلاقة بين علم الصرف وعلم وظائف الأصوات (الفونولوجيا)، انظر: **معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي - عربي)**، ص 318.

الصائت). عندما يكون للتناوبات، في اللسان المعني بالدرس، امتداد ملحوظ، فمن البيّن أن نعالجها في قسم بدئي من أقسام علم الصرف، بطريقة تسمح لنا بالاستناد لاحقاً إلى الخلاصات المستنتجة بخصوصها، دونما حاجة ـ في كل مرة تظهر فيها هذه التناوبات ـ إلى تكرار ما تنصُّ عليه. وما إن يبرهن مفهوم (*Umlaut*) (تغيّر الصائت)، حتى يمكننا أن نكتفي، عندما نعالج مونيم الجمع، بالإشارة إلى أنه يتجلى في هذه الحالة أو تلك، دونما حاجة تذكر، إلى تكرار أنه يتضمن استبدالاً لـ *ä*، *ö*، *ä*، بـ *a*، *o*، *u*، *au* على التعاقب. إن السلوك الاقتصادي نفسه هو المقصود هنا أيضاً، وهو أيضاً الذي نعالج بموجبه المسألة نهائياً كي لا نعود إليها: الفونولوجيا في مرحلة أولى، وعلم الصرف في الثانية: وداخل علم الصرف، ظواهر عامة في بداءة الأمر، وتفاصيل في ما بعد.

إننا نفهم بطيبة خاطر اللسانيّات التي يُقالُ لها «بنيوية»، تلك التي شغلت واجهة المسرح العالمي في الثلاثينيات والستينيات، على أنها موسومة برغبة في ترسيخِ أفضل للسمة العلمية لهذا الفرع الدراسي وذلك من خلال إلحاحٍ على الشكل: فلا يمكن لشيء ما أن يكون بحصر المعنى لغوياً إذا لَم يوفّق بين اختلاف للمعنى وبين آخر ممكن الإدراك. ولم ينس البعض إظهار اندهاشهم لأن اللسانيّات الوظيفية ـ التي تظل في الخط الذي دُشّن في براغ ـ قد استطاعت الوصول إلى إبعاد السمات الشكلية المنسقة في باب «علم الصرف» بعزم. وينسى هؤلاء أننا نظل دوماً أوفياء لمبدأ الملاءمة، وأننا نطبقه، لا بشكل نهائي فحسب، بل من خلال أطوار متتابعة للبحث. وعلينا في فترة ما من هذا البحث أن نغضّ النظر عن الاختلافات الشكلية، لأنها تنكشف كأنها غير ملائمة. ولكن هذا لا يعني أن علينا من الآن فصاعداً أن ننهج بصرامة على أساس سيميائي. إننا لا نبالي بالشكل انطلاقاً من اللحظة التي تطابقت تماماً فيها وحداتنا، لأنها ماثلت

اختلافاً في المعنى على اختلاف في الشكل: ولكوننا أمناء، هنا، للتعليم السوسّيريّ، فنحن نعمل من الآن فصاعداً بواسطة علامات لم يعد لأي من وجهتيها أي فردية. لأجل ذلك فنحن لا نتردد ـ كي نشير إليها ـ في أن نستخدم إما الدالّ حيث لا قابلية له للتنوع، وحيث لا يعرف المجانسات اللفظية، كما يحصل مثلاً في حالة المونيم /avek/ «مع»، وإما مصطلحاً يستند إلى مدلوله، الذي يكون غالباً مصطلحاً تقليدياً، مثل «حالة الجر» أو «صيغة الشرطية»، اللتين لا تصلحان إلا كبطاقة موافقة لقيمة مدلولية سيليقُ أن نحدّدها في ما بعد.

من الواضح إذاً أن وجود اختلاف شكلي موازٍ لاختلاف في المعنى أمرٌ لا يُنسى أبداً، ولكن ما نضعه بتصميم جانباً، هو الطبيعة الدقيقة لهذا الاختلاف الشكلي، كما ميزته المتّسقة أو المتغيرة. وينبغي أن لا نرى في هذا القرار إشارة لنقص اهتمام، وحتى لسخرية، تتعلق بمسائل تعليم الألسن: فمن الواضح أن استعمال لهجة فرعية ما بشكلٍ مرضٍ يقضي أن نخضع لكل شواذاتها الصرفية.

ومن المهم، في هذا الصدد، أن نلاحظ أن الانحرافات، نسبة إلى المعيار الصرفي، هي تلك التي تجذب فوراً اهتمام السليقيين، كما يمكن لها أن تُعاقبَ بقسوة عن طريق السخرية. ونحن نستشفُّ لماذا عندما يقول الغريبُ ـ أو الولد ـ (*il venira*) بَدَلَ (*il viendra*) (هو سيأتي)، فقوله سيُفهمُ مباشرة، ولكن الانحراف سيبيّنُ حالاً، وسيَستتبع ذلك ابتسامٌ وتهكم، ولكن لو أعلن شخص دانماركي، مثلاً، بأنه: (*il sera recteur dans dix ans*) (سيصبح رئيساً للجامعة خلال عشر سنوات)، حيث يريد القول (*il sera recteur pendant dix ans*)، (سيصبح رئيساً للجامعة في غضون عشر سنوات)، فنحن إما لا نفهم مُراده، وإما سيوحي النزاع بين ما يشير القول به وبين السياق (فالشخص موضوع الحديث سُمّي للحال رئيساً للجامعة)، إلا أن ثمّة

اختياراً خاطئاً لحرف الجرّ *dans* «خلال». وضمن هذه الشروط، فإن الجهد المبذول لتجاوز التناقض، لن يدع مجالاً لابتسامة أو لملاحظة فظّة تُطلق سراً.

إن ما سيمكننا تفسيره، بطريقة مغلوطة، على أنه لامبالاة تجاه الشكل، لا يقود إطلاقاً إلى أن ترتيب المونيمات، في النحو، ينبغي أن يقوم على قاعدة سيميائية، أي أن ننسق جَماعياً ما يوافق عنصراً بذاته من عناصر التجربة، فأنا عندما أقولَ: (***le cheval court***) أو (***la course du cheval***) (ركض الحصان أو سِبَاق الخيل)، أحيل بالضبط تماماً إلى الحقيقة المُدركة نفسِها، فـ (***danse***) (رقص)، في (***elle danse***) (هي رَقَصَت) أو في (***la danse***) (الرّقص) تحيل إلى العمل نفسه. ولا يختلف اسم وفعل ما في هاتين الحالتين، إلا في السياقات التي يمكن لهما أن يردا فيها. ولكن لا يمكن أن يكون القصد، في اللسانيّات، غضّ الطرف عن الاختلافات الشكلية كتلك التي نبينها بين (***court***) (هو ركض) وبين (***course***) (سباق) مطابقين ما يوافق نموذج التجربة ذاته. إن ما ينبغي علينا القيام به هو تقريب الوحدات التي تحافظ، في الأقوال اللغوية، على النماذج نفسها للعلاقة. إن علينا، والحالة هذه، أن ننسق بين (***court***) (هو ركض) و(***danse***) (هو رقص) في الباب عينه للأفعال، وكذلك الأمر بالنسبة إلى (course) (سباق) و(***la danse***) (الرقص) في باب الأسماء نفسه.

وفي هذا الصدد، فالنظرية اللسانيّة الوظيفية والنظريات اللسانيّة البنيوية لم تجدّد في شيء: إننا نعيش تقليداً نميّز فيه بين «أقسام الكلام» التي تتأسس، في التحليل الأخير، على الانسجام القائم في الوحدات البليغة في القول. وحتى إذا كان الأصل منسياً، فسنجرّبُ التفكير في أن «أقسام الكلام» تصلح لذاتها، ولكل تنوعات اللغة الإنسانية، منذ الأزل. إن وطأة التنظيم الشكلي على قاعدة

الانسجامات من القوة بمكان، حتى أننا نواجه صعوبات كي نقتنع بأن (*danse*) (رَقَصَ) في (*elle danse*) (هي رَقَصَت) وفي (*la danse*) (الرقص)، يمكن أن تتواءم تماماً مع الحقيقة المعيوشة ذاتها.

وقليلاً ما يوصف لسان ما بقدرته على الإحالة إلى هذا أو ذاك، بل يتم التركيز على طريقته الخاصة بتنظيم إحالاته، وهذا ما يبينه لنا اختبار انسجامات المونيمات في العبارة. إننا نفضل «تساوقات» على «توافقيات»، لأن بإمكان هذا المصطلح الأخير أن يحملنا على الاعتقاد بأن المقصود هو إمكانية البقاء على اتصال. وحين نكون بصدد تحديد العلاقات في الفرنسية ـ مثلاً ـ بين أداة التعريف وبين الاسم، فليست هناك فائدة كبرى في أن ننطلق من مثل (*le livre*) (الكتاب) حيث يتصل المونيمان، أو مثل (*le joli petit livre*) (الكتاب الجميل الصغير)، حيث يفصل بينهما نعتان. وهنا أيضاً، ينبغي غضّ النظر عن الظروف الشكلية، حيث لا تتمتع بالملاءمة.

إن تعرّض مونيم من باب ما لاختبار انسجاماتٍ ـ بما فيها الإمكانيات ـ في ما يخصّ تعلق ظهوره أو عدمه، بوجود مونيم عائد لنوع آخر، يبيّن في الألسن المدروسة لتاريخه، ثلاثة نماذج متميزة من المونيمات. سنقول إن مونيماً من بين مونيمين اثنين متوافقين، هو من يستطيع أن يتواجد بمعزل عن الآخر يسمى النواة، وأن ما يستلزم النواة هو المحدِّد (*déterminant*) أو التابع. وهذا يسمح لنا بأن نقابل المونيمات التي يمكن لها أن تكون نوى، وتستقبل بناءً عليه تحديدات، بتلك التي لا تكون مطلقاً إلاّ تحديدات. وهذه الأخيرة نسمّيها كيفيات. وعند الحاجة، يمكن الإشارة إلى الأولى على أنها نووية. أما النموذج الثالث المعتبر هنا فهو الذي لا يقوم إلا بوصفه عنصر علاقةٍ بين مونيمات أخرى، ويمكن أن يعرف بالتالي بكونه يقتضي وجود مونيمين آخرين، كي يدرج في القول... وهذه ما

نشير إليها، في خط تقليد مدرسيّ، على أنها «عناصر وظيفية»، (*fonctionnels*) في حين أن «ترابطيات» «*relateurs*» أو «*relationnels*» ستكون أكثر وضوحاً. وما سنستبقيه في الوقت الحالي فهو «ترابطي».

إن العلاقة التي تقوم بين مونيمين يمكن أن تكون علاقة تواجد. وفي هذه الحالة فنحن نتكلم عن تنسيق. ويمكن لهذه العلاقة ألا تكون موضحة بواسطة مونيم، كما في تعداد مثل: *femmes,* (*vieillards, enfant*) (نساء، شيوخ، طفل). وحينما تكون العلاقة على هذا النحو، يُشار إلى الترابطي تقليدياً على أنه «عاطف نسقي».

كما يمكن للعلاقة أن تكون اتباعية وذلك عندما تقوم بين نواة ومحدّدها. ويمكن لهذه العلاقة ألا توضّح. وهي لا تكون على هذا النحو مطلقاً حينما تكون من الطبيعة نفسها، أي ببساطة، عندما تكون علاقة اتباعية. وفي هذه الحالة، فالطبيعة الدقيقة للعلاقة تنتج عن القيمة الخاصة بالعنصرين المتواجهين، مثلاً: أداة التعريف والاسم في (*la danse*) (الرقص). وحيث يمكن للعلاقة بين مونيمات صنفين مختلفين أن تكون ذات نموذج متغير، مثل العلاقة بين الاسم (*souris*) (فأر)، والفعل (*mange*) (هو أكل)، فنحن نتوقع أن تعيّن بواسطة ترابطي يشار إليه تقليدياً ـ حسب الألسن ـ على أنه حرف جرّ، أو إرداف، أو علامة إعراب، وعلينا بالطبع أن ننظر في إمكانية استخدام نغمة متميزة من أجل هذا.

ومن أجل تعيين طبيعة العلاقة، لهذا العمل، فإن وسيلة اقتصادية، بوجه خاص، تقضي باستخدام الموضع الخاص بالمونيمات المذكورة. وعلى سبيل المثال، فتقدّم الاسم على الفعل يعيّن العلاقة (أو الوظيفة) التي يقال لها «فاعل»(*)، بينما في حالة

(*) تنصّ قواعد النحو العربي على أن الاسم الذي يسبق الفعل يكون مبتدأً، وهذه العلاقة تتناقض بالتالي مع علاقة (الفاعل) المذكورة أعلاه.

إرداف اسم على اسم، فالعلاقة «تسمّى مفعولاً». إن هذه الملاءمة لموضع الاسم، نسبة إلى الفعل في اللسان الإنجليزي، هي التي دفعت أغلب اللسانيّين الإنجليز إلى أن يروا فيها مقياساً حاسماً لتصنيف الألسن، في حين أنه لا يمكننا أن نضع على الصعيد نفسه موضعاً وجوبياً ذا معنى، وآخر تفضيلياً مصاحباً بترابطي يسمح بكل الانحرافات الموضعية. سنغض النظر، والحالة هذه، عن كل محاولة نموذجية بمصطلحات لـ (OSV ،SVO). . . إلخ.

إنها العرقيّة عينها التي تقود إلى إدراك النحو على أنه اختبار لتوافق الوحدات البليغة. والواقع، فالنحو ـ وقد رأيناه جيداً من قبل ظهور اللسانيّات البنيوية ـ هو اختبار الطريقة التي بمقدورنا أن نعزّز بواسطتها التجربة موضوع الرسالة، في إجماليتها كما في تعدد أبعادها، وذلك انطلاقاً من خطية العبارة. ترى هل علينا، من وجهة النظر هذه، أن ندرج، في النحو، العملية التي تسعى إلى إقامة أبواب من المونيمات على قاعدة توافقياتها؟ هل علينا أن نقصر النحو على دراسة ما نسميه تقليدياً الوظائف، أي طريقة تعيين النماذج المختلفة للعلاقة التي تقوم بين مونيمات بابين اثنين؟ قد لا يكون من الأهمية بمكان أن نقطع في هذا الشأن. وما يمكن أن يكون نحواً في إقامة الأبواب، فهو ينتج بالضرورة من اختبار التوافقيات. وفي النطاق الذي نقدّر فيه أن يشكل جرد التصنيفات موضوعاً لفصل متميز، فالنحو سيختزلُ، بشكل آلي، إلى دراسة «الوظائف»، أي مختلف نماذج العلاقة التي تُسجّل بين مختلف الأبواب ولكن هذا الأمر قد لا يكون جديراً بالاحترام.

ونحن لا نذكر هنا الصعوبات المختلفة التي نواجهها حينما نرغب في القيام بدراسة لنحوِ لسانٍ ما. ولكنا سنذكّر، ببساطة، بأنه

يمكن أن يُعبّر، عن النموذج نفسه للعلاقة، بطريقة تتبدّل، تبعاً للسياقات، معجميةً كانت أو نحوية: فالوظيفة المفعولية في الإسبانية لا توضّح بواسطة a إلا إذا كان الاسم يعني كياناً يمكن أن يكون له حظ في الاضطلاع بوظيفة فاعل، وظيفة لا تُعيّن، بشكل آلي، وبوضوح بواسطة التقديم (antiposition). ومن ناحية أخرى، فثمّة وظائف مجانسة لفظياً، مما يصلح في الإسبانية لوظائف المفعولية والإضافة التي بإمكانها أن تستقبل التعبير a نفسه. ومن المتواتر أن تكون وظيفتان اثنتان متجانستين لفظياً نسبة إلى الاسم، ومتميزتين بواسطة ضمير، أو العكس: (*je vais à Paris* ،*Je le donne à Jean*) (أنا أعطيه لجان، أنا أذهبُ إلى باريس)، ولكن (*Je le lui donne*، *j'y vais*) (أنا أعطيه إياه، أنا أذهبُ إليها)، (*il nous le donne*، *il nous voit*) (هو يُعطينا إياه، هو يرانا)، ولكن (*il le donne à Jean*، *il voit* Jean) (هو يعطيه لِجان، هو يَرَى جان)، ويضطلعُ عادةً مفعولان، غير متناسقين أدخلا بواسطة العنصر الوظيفي نفسه، بوظائف مختلفة:

(لقد أتقن، مع أصدقائه، العمل بالأدوات المهيّأة الحاضرة) (*Avec ses amis, il a réussi l'opéation avec les outils disponibles*). ويمكن، مع ذلك، أن يكون المقصود تخصيصات متتابعة من الطبيعة نفسها: (لقد التقيا بباريس، في السوربون، عند مدخل مدرج دوركهايم) (*Ils se sont rencontrés à Paris, à la Sorbonne, à l'entrée de l'Amphithéâtre Durkheim*).

وفي العادة، فإن قواعد اللغة تمتنع عن متابعة اختبار الوظائف أكثر من تلك التي تثيرها المسائل الصرفية. وهذا يوضحُ جيداً واقعاً مفاده أن الأغلب من بين هذه الوظائف، وحتى حينما لا يبدو أن واضعيها لم يحصروا أنفسهم باحتياجات التلاميذ، تسعى، خاصةً إلى

السماح لأولئك الذين يستشيرونها، بـ «تنظيم الرسم الإملائي». ولن يقتنع اللسانيّون بالطبع بوجهة نظر مجملة إلى هذا الحدّ للواقع اللغوي.

إن ما يميّز النحو من المعجم هو أننا في الحقيقة نعالج في النحو مظاهر لغوية نستطيع أن نأمل منها أن تكون شمولية، كما إننا نعهد إلى مؤلف القاموس بجمع مفردات اللغة من دون حدّ معين، وفي الواقع، ما يمكنه إدراجه في الإطار الذي يوفره له الناشر. ومن الواضح أنه لو كان على تقدّم تحليل المكوّنات أن يؤول إلى اختزال مفردات اللغة إلى ائتلاف لعددٍ متناهٍ من سمات المعنى، لأمكننا أن ننظر في إدراج لائحة هذه السمات في النحو. ونحن بالطبع غائبون عن الحساب في ما يتعلق بالمعجم باستثناء الأدوات النحوية، ويفهم الأمر على نحو جيد: فالمعجم موجود هنا كي يجرّب تغطية كل احتياجات التواصل البشري، أي كل ما يرغب الإنسان بنقله إلى الآخرين حول تجربته عن العالم. وعليه إذاً أن يتوسّع باستمرار، إما باغتنائه بوحدات جديدة، وإما باستخدامه موارد تعدّد الدلالات التي تعمل، في ديناميتها، مدرجةً الوحدات القائمة في سياقات جديدة، فالمعجم محكوم عليه وظيفياً بالتوسّع، بعكس عناصر النحو التي تؤمن ثباتاً ما للمجموع، وذلك بدمجها الحداثات المعجمية في الأطر المعدّة مسبقاً. سيعهد عالِم النحو، والحالة هذه، إلى المعجميّ بتسجيل وعرض الطريقة التي توضع فيها كل وحدة عائدة لمجموع مفردات اللغة، بتساوٍ ومع بضع عناصر من التجربة. وهو لن يعالج، من جهته، لا سماتِ المعنى التي تميز وحدات الباب النحوي بعينه، أي تلك التي تتواجد ـ من حيث المبدأ ـ بعددٍ محدودٍ فيها. إن التحديد الذي تتضمنه هنا عبارة «من حيث المبدأ» اقترح بفعل أن تَوَسُّع عدد المونيمات ليس محدّداً بالمناطق التي يقال لها معجمية،

لأن عبارات جارية يمكنها أن تظهر باستمرار، مثل: *au cours de*) (في غضون)، (*dans l'espace de*) (في مدة) عن طريق قولبة التركيب. وظهور كيفيات جديدة ليس بطبيعة الحال أمراً مستبعداً، ففي كتابنا **النحو الوظيفي للفرنسية**، أثرنا وجود كيفيةٍ فعلية يقال لها «قريبةِ عهدٍ»، وتتجلى بالتركيبة: (فعل **أتى** + حرف الجر **مِنْ** + فعل بصيغة المصدر) (venir + de + un verbe à la forme infinitive) وقد أثرنا على قاعدة بداية لقولبة ما (راجع 3.11)، ومن الواضح أن هذه الوحدة التي يصعب شكلياً حصرها، اختراع حديث العهد نسبياً، ومازال في طور الإنشاء، وهو ميسّر لجهة وجود متجانس، الـ «القريب»، المؤلف من (فعل ذَهَبَ + المصدر): *aller* + *l'infinitif*) وبصورة عامة يكفي أن نذكّر بأن الأنظمة النحوية تتغير بمرور الزمن دون أن يتوقف اللسان، الذي يقوم فيه التغير، عن العمل. إلا أن التحويرات التي تطرأ على البنية النحوية هي أقل سرعة بكثير من تلك التي تؤثر بالمعجم، ويمكننا بسهولة إلى حدٍّ ما أن نغضّ الطرف عنها.

إن عالِم النحو الوظيفاني، وإزاء أصناف المونيمات التي يستخلصها، يمتنعُ عن أن يخصَّ سيميائياً كلَّ صنف منها: فهو يعرف جيداً جداً أن تَقَابُل أفعال بأسماء، والقول بأن البعض يدل على حالات أو أحداث، والآخر يدل على أشخاص أو أشياء، هو تأكيد يحتقر أسماء مثل: (حال) (*état*)، (رِضى) (*satisfaction*)، (هدوء) (*calme*)، أو (حَدَث) (*action*) نفسها. وهو بإمكانه، في الأكثر، التذكير بأن الفعل منفرداً لا يؤلف على الإطلاق موضوعاً. ولو قدم (أي العالم)، مثلاً، (le kalispel) (الكُسبيّة) (راجع: Hans Vogt، *The Kalispel Language*، Oslo، 1940) لأمكنه الإشارة، بشكل مفيد، إلى أن الأسماء ـ في النطاق الذي لا تكون فيه قولبات لمواضٍ قديمة ـ تعني عنده كائنات حية وحسب. وسيشعر هذا العالم

بالمقابل، أن واجبه الأول ليس في إبداء رأي حول ما يفرق، دلالياً، أصنافاً متماثلة تماماً بتساوقاتها، بل عليه أن يَسِمَ ما هو متقابل داخل كل صنف، من وحدات التساوقات المتماثلة بعضها مع بعض.
وحينما بيّنا، مثلاً، أن أداة التعريف *le*، واسم الإشارة (للمفرد المذكر) *ce* (هذا)، والصفة الملكية للمفرد المذكّر *mon*، ترد في الفرنسية في الجدول الاستبدالي نفسه، وتنتمي من جرّاء هذا إلى الصنف نفسه لمحقّقي الاسم، فليس بإمكاننا مطلقاً أن نمسك عن استخلاص ما يميزها، يعني ما نشير إليه على أن قيمتها، مثل سِمة défini nu (المُعرَّف المجرّد) لـ le، وسمة (*démonstrative*) (اسم إشارة)، وسمة (*possessif*) (مِلكي) + سمة الضمير الأول لـ (*mon*).
لقد اقترحنا مصطلح القيمية (*axiologie*) واستخدمناه للإشارة إلى دراسة قيم تقابلية مماثلة. وبالطبع ينبغي أن يكون واضحاً أن القيمية تمتد أيضاً إلى أبواب المعجميات. ومن المؤكد أننا نستخلص ـ عن طريق التقابل ـ سمات المعنى التي تدرج في المعجم بشكل تعريفٍ قاموسيّ مخفف إلى حدّ ما، فعالِم النحو لا يستأثر إذاً، على الإطلاق، بالقيمية. ولكن علينا ألاّ نخفي عن أنفسنا أننا بالتزامنا ـ في القاموس ـ بالسمات المُستخلصة بواسطة التضاد، فنحن نجازف كثيراً بأن لا ينال مستخدمُ القاموس ما كان يتوقعه، فنحن عند تقريبنا الموزة من أصناف الفواكه الأخرى التي تتناوب وإياها في تغذيتنا، فسنلاحظ بأننا نميل، بالضرورة، إلى افتراض سِمة «موزة» التي ستجعل ـ على صعيد تحليل اللسانيّ ـ السمتين «صفراء» و«طويلة»، اللتين اعتقدنا بإمكانية استخلاصهما من بضعة تقريبات، مُسهبتين وغير مجديتين. ولغوياً، فتحديد الموزة هو «موزة»، وكي نُعَلِم من لا يعرف ـ بالصدفة ـ ما الموزة، فلن يبقى لدينا سوى وصفٍ مفصلٍ، وربما الأفضل، صورة ملونة قد نكملها يوماً بعدة إرسالات شمية.

وفي ما يخصُّ المونيمات التي يقال لها نحوية من نموذج (*le*، *ce*، *mon*) في الفرنسية، فبإمكاننا، بلا ريب، أن نستنتج أن هذه الوحدات ـ وبسبب اندراجها في القاموس ـ فإن باستطاعتنا أن نمسك عن تحديدها قيمياً في النحو. ولن يُنظر مطلقاً في هذا الحلّ في حالة المونيمات التي لا تستطيع أن تخضع للنظام الألفبائي للمعجم، لجهة أن دالّها متغير وفق السياقات، وهو على الأغلب مندمج وغالباً متقطع: ويمكن لمونيم الجمع في الفرنسية أو الإنجليزية أن يتمثل بشكله الكتابي الأكثر تواتراً: *s*-. ولكن ما العمل في حالة الجمع لدى الألسن الألمانية، والروسية، واللاتينية، وبصورة عامة، ما العمل في حالة المونيمات جميعها التي علينا أن نصمِّم على تعيينها بواسطة مصطلح يذكّر، بمواضعة سمةٍ معنى ما؟

وبصدد نقطة أخيرة، فالاستخدام الوظيفاني يتفاضل، من جديد، وبوضوح، عن التقليد، فالمقصود هو إدخال اختبار الشروط ـ التي يمكن بموجبها للمتكلمين أن يقوموا بتشكيل وحدات جديدة بليغة ـ إلى النحو. إن بإمكاننا أن نتزوّد، بشكل طبيعي، بوحداتٍ شبيهة وذلك باقتراضها من لسان آخر، ولن نستبعد، من اهتمامات اللسانيّ، الشروط التي تجري فيها هذه المقترضات، فاختبار الطريقة التي يمكن لعناصر دخيلة شبيهة أن تتلاءم فونولوجياً وتركيبياً، مع بداية اللسان، يقدر أن يندرج شرعاً في تقديم هذا اللسان. ولكن من الطبيعي أن توليد وحدات جديدة، بواسطة الموارد الخاصة باللسان هو ما ينبغي أن يلفت الاهتمام بشكل خاص. فاختبار الظروف التي تحدّد هذا الإنتاج، وظهور نتاجات أو مفاهيم جديدة، والرغبة في إحلال مصطلحات غريبة، تبقى إلى حدّ ما هامشية، فإيجاد فونيم ما، غير معلل بطريقة أو بأخرى، دفعة واحدة، يدخل في باب الاستثناء. ويحفظ التاريخ اللسانيّ المحدود حالة المفردتين الفرنسية

gaz (غاز) والإنجليزية *(quizz)* (شخص غريب الأطوار، امتحان موجز). والمهمُّ في هذا الصدد ينتج مما نشير إليه على أنه *(la synthématique*، أو المونيمية التركيبية، أي التقريب بين المونيمات السابقة في الوجود بهدف تشكيل وحدات لها نفس السلوك النحوي المعروف لبضعة مونيمات في اللسان. وتغطي المونيمية التركيبية ميداناً هاماً يدخل في عداده: الاشتقاق، والنحت، وائتلاف العناصر(*) (confixation) (ائتلاف عناصر مثل ـ *télé* أو ـ *phone*، لم يكن لها انطلاقاً، كأي من الزوائد الأخرى، أيُّ وجود مستقلٍّ في اللسان)، إضافة إلى قولبات التراكيب التي تفقد عناصرها المكونة الخيارَ في أن تتحدد بشكل إرادي، فتكوين صدر الكلمة الذي بمقدورنا أن نسميه ـ حسب نموذج إنجليزي ـ «اقتطاعاً هجائياً» (acronymie)، ليس سوى طريقة اقتصادية للتوفيق بين المونيمات المركَّبة المتسعة جداً.

ويبدو جلياً أن الوصف الشامل للسانٍ ما، يشتمل على نحوٍ ومعجم، لن يكون بإمكانه القيام باقتصاد المونيمية التركيبية. وما يمكن إدراجه في القاموس هو من المونيمات المركَّبة المثبتة تماماً في اللسان، ولكننا لا ندرج على الإطلاق ـ في متن المؤلف ـ الأساليب القائمة لتشكيل المونيمات المركَّبة، تلك التي يستخدمها أكثر فأكثر الفرنسيون أنفسهم، المعتبَرون لغوياً محافظين جدّاً. وعلى النحو، بالتأكيد، أن يحملَ إلينا المعلومات اللازمة في هذا الصدد.

ومن اليوم، فثمّة عدد هام من الدراسات اللسانيّة الوصفية المستلهمة من تعليم اللسانيّات الوظيفية. ومنذ عام 1960، فإن أغلب

(*) مصطلح من ابتكار مارتينه، لا مرادف له في العربية لذا، ارتأيت أن أجد له مقابلاً عربياً مركّباً «ائتلاف عناصر».

تحليلات الألسن «الدخيلة» «exotiques» التي تحققت في فرنسا، قد قامت وفق المبادئ التي تضمُّ المناهج التي أجملنا للتو. وسنقعُ في هذه المناهج على تطبيقٍ أمين جداً، ولكنه قطعاً حَرْفيّ، وذلك في التقديم الذي أورده بيار مارتان (Pierre Martin) للسان الـ (Montagnais)(*)، أو اللسان الكونكيّ(**) (algonquien) للكيبك. إن كل جهد لمواجهة هذه المناهج بلسان حضاري، غير الفرنسي، سيكون له، بالتأكيد أثر في تحسينها وفي إثرائها. ولمثل هذا الجهد أحثّ كل الذين استطعتُ من بينكم أن أعرف السبيل إلى إقناعهم بخصب وجهة النظر الوظيفية.

* * *

(*) لسان هندي أميركي دُرِسَ من قبل اللسانيّ الكندي بيار مارتان.

(**) هنود حمر استقروا في منطقة البحيرات الكبرى، وتحديداً في شمال غرب سان لوران.

الفصل الثاني
تعلُّم الكلام وتعلُّم القراءة

يذكّرُ هذا العنوان، بالطبع، بأنه يمكن للتواصل اللغوي أن يتم وفق شكلين: منطوق ومقروء. ولكنه يرغب كذلك ـ من خلال النظام المختار لعرض الاستخدامين ـ في أن يحدّد بأن الشكل المنطوق، في عملية الاكتساب، يسبق الشكل المكتوب، وأنه يبقى اليوم أيضاً، في عديد من المتحدات الاجتماعية، الشكل الوحيد القائم. ويعود القسمان (1) و(2) من هذا الفصل إلى هذه البداهات التي تقضي بأن الاعتبار المعقود للكتابة يميل دائماً إلى إهمال المنطوق، ولن يكون بمقدورنا مطلقاً أن نعفي أنفسنا من تصفّحهما بسرعة قبل أن نتصدى للبقية.

لقد استُعير النصّان الأولان ـ تماماً كما القسم الخامس ـ من نشرة موجّهة إلى معلمي مرحلتَي الأمومة والتعليم الابتدائي، الذين يدرّبون الأولاد الصغار على الكتابة والقراءة، في فترة أولى (في هذا النظام) بواسطة ألفباء خصوصية عرفت بـ ألفونيك (*alfonic*).

أما القسم الثالث، فهو يشكل الفصل الأول من كتاب **نحو الكتابة بواسطة الألفونيك**[1]، الذي يصلحُ كمقدمةٍ للتطبيق

(1) Jeanne Villard, André Martinet et Jeanne Martinet, *Vers l'écrit avec* =

المدرسي لهذه الألفباء، ويعلم عن طبيعتها كما عن مصدرها.

ويستعيد القسم الرابع نصّ الرسالة التي تُسلَّم لأولياء التلاميذ الذين يستخدمون الألفونيك. وهو يسعى خاصة إلى تهدئة مخاوفهم إزاء هذا النظام الكتابي المخالف للمألوف. وإذا كنا نستعيدُه هنا، فذلك لأنه يُعلم بفائدة عن السمات التي تميّزه عن الاستخدام الاملائي.

ويقيمُ القسم الخامس مقايسة بين استخدام الألفونيك في فترة أولى، والعبور اللاحق إلى نظام الكتابة، وتعليم دراسة الخطوط في اليابان. ففي هذا البلد، نُلقن الأطفال، قبل كل شيء، أبجدية مقطعية (*le hiragana*)، حيث توافق كل علامةٍ قيمة صوتيّة معينة، مثل *do*، *ka*، *mi*. ويتيح لهم هذا الأمر أن يكتبوا كما يرغبون ويوصلهم إلى النصوص المقدّمة في هذا النظام الكتابي. وما أن يُلقّن هذا النظام، حتى يبدأ تعليم النظام الكتابي النهائي الذي، يستخدم - في الأصل - حروفاً تصويرية صينية.

1.2 ـ لسانٌ منطوق ولسانٌ مكتوب[2]

عندما يعلن لسانيّ أنه كي نفهم ما اللغة الإنسانية، ينبغي علينا أن ندرس، قبل كل شيء، الألسنَ كما ننطق بها، وعندما يذكّر بأن الأولاد يتكلمون اللسان قبل أن يكتبوه ويقرؤوه، وأن كثيرين من البالغين في العالم لا يحسنون لا القراءة ولا الكتابة، وأنه كانت، ومازالت، هناك شعوب تتكلمُ بالطبع، ولكنها لا تملك نظام كتابةٍ،

Alfonic: Écoles maternelles et cours préparatoire, avec la collaboration de Denise = Boyer, Albert Dominici et Gilberte Dominici (Paris: Hachette, 1983).

(2) نشر في: «Langue parlée et langue écrite,» *Liaison alfonic*, fasc. 3 (1986), pp. 9-17.

فنحن نصغي إليه بتهذيب، ولكنه تهذيب يُعرف في أغلب الأحيان بشعور يزرع التناقض، فكل ما يقوله لا يمكن إنكارُه بالتأكيد، ولكنه لا يقنعُ أن اللسان كما ننطق به يملك وجوداً مستقلاً عن الحقيقة التي يصفها. وكي نبدأ بالإحاطة بها على أنها متميزة ينبغي على اللسان أن يظهر بشكل كلمات مكتوبة، تفصل بياضات بعضها عن بعض.

فكرسيّ هي بالنسبة إلى فرنسيّ ما شيء معروف جيداً. وثمّة تطابق كامل بين هذا الشيء والمصطلح الذي يدل عليه. حاولوا أن تفرقوا بين الشيء والمصطلح، إنها ممارسة الفلسفة، هي ليست أبداً أن يعيش المرء العالم. ولو طلبنا إليه بشكل مباغت: «ما كرسي؟» يجيب بعد لحظة اندهاش: «كرسيّ... إنه كرسيّ ما!» إلا إذا أظهر السائل ـ من خلال نبرةٍ، مثل غريبٍ ـ نوعاً من العجز. وفي هذه الحالة، فنحن سنوفر له، وليس من دون تسامح، شرحاً ما.

وكي يتذكّر اللسانيّ باستمرار الموضوع الذي يتكلم فيه، فهو يرى نفسه مرغماً على التفريق بين الشيء نفسه، الكرسيّ الذي ينتصب هنا على أقدامه، والفكرة التي يكوّنها عنه الشخص الذي يتكلم، إضافة إلى الأصوات التي تسمح له بالإشارة إلى الكرسيّ. وفي أرغيّته (Jargon)، فالشيء هو المرجع (*référent*)، والفكرة هي المدلول (*signifié*)، والأصوات هي الدّال (*signifiant*). وما يبدو أنه، في كل الحالات، هاماً، هو في ألاّ يخلط بين الواقع ـ مستقلاً عن الطريقة التي يشير بواسطتها لسان معين إلى العناصر ـ وبين اللسان، موضوع البحث، الذي ينظم هذا الواقع وفق طريقته.

وإزاء اللسانيّ، فلدينا ذلك الشخص الذي يتكلم لسانه (*sa* langue) باستثناء أي لسان آخر، أو الذي يعالج كل لسان غريب على أنه نسخ عن لسانه. وبالنسبة إليه، فالمسألة لا يمكن أن تكون في الفصل بين الشيء وبين الأصوات التي توافقه في المنطوق، إذ ينبغي

على الكلمة والشيء أن يختلطا، والكلمة ينبغي ألاّ تترجم الشيء (*traduire*)، بل أن تكونه (*être*)، بحيث إن فعل تكلم لن يختلف عن فعل يعيش في المجتمع.

وتتغير وجهة النظر فجأة منذ أن تدخل الكتابة، فالعبارة المنطوقة كانت كلاً قُصِدَ منه، بخاصة، أن لا يطابق العناصر المكوِّنة لكي يحمل الرسالة. وها هو الشخص الآن إزاء تتابعات أحرف يسهل تطابقها، وتجتمع في كلمات تفصل بياضات بعضها عن بعض. وهنا أيضاً، فالرسالة ستمر، من دون شك، بشكل أفضل في ما لو كنا سنتجرّد من هذه الأحرف والكلمات، لنصل مباشرة إلى المعنى. ولكن لن يبقى منها، على الأقل، سوى أحرف ذات شكل ظاهر هنا، نستطيع أيضاً إيجادها دائماً في حالة التوقف خلال قراءة سريعة: فكلمة كرسيّ، مثلما هي مكتوبة، تكتسب واقعاً دائماً، وتصبح شيئاً لذاته، متميزة عن الشيء كرسيّ. وما إن يُكتبَ، فاللسان يمكن أن يظهر بسهولة بمثابة واقع ثابت، يمكن إدراكه بمعزل عن الأشياء التي يحيل إليها. ومذذاك، نفهم أن يكون المستخدم المتوسط جاهزاً كي ينفي ميزة اللسان عن كل لهجة فرعية لا تملك قابلية كي تنتج من جديد بشكل كتابي.

ويمكننا الاعتقاد أن التوسع الخارق للكلام المبثوث والمسجّل قد غيّر بعض الشيء ردة الفعل الممكن جداً تفسيرها هذه. وبإمكاننا أن نعزل ـ على شريط صوتي أو على أسطوانة ـ كلمة. . *chaise* . . . (كرسيّ) عن سياقها وندركها كحقيقة فيزيائية متميزة عن الشيء المعيّن. ولكن من يقوم بهذا الأمر غير محترفين؟ يبدو أن منحرفين إلى حدّ ما أو علمانيين، قد قرروا أن يعالجوا الكلام على أنه حقيقة فيزيائية بحصر المعنى؟ إن مجيء التلفزيون وتعميمه قد عززا، في

المجتمع، شروطاً لا تتلاءم كلياً مع وعي الجمهور الواسع للاستقلالية الذاتية للسان المنطوق: فاللغة تتطابق مع الحياة، على الشاشة الصغيرة كما على الكبيرة.

ينبغي ألاّ نستخلص مما سبق أن برهنة اللسانيّين المتعلقة بأسبقية المنطوق على المكتوب خادعة، وعلى أيّ حال، مستبعدة ذرائعياً لأنها قابلة لكبح التعبير الحر وللتأثير على عفوية التبادلات اللغوية اليومية.

إن الفتح الأكثر حسماً من فتوحات اللسانيّات في القرن العشرين يتمثل في الاكتشاف ـ المستشَفّ بالطبع من قبل الأسلاف، ولكنه غير موضح حقيقةً على الإطلاق ـ الذي لم يقم الانبناء المزدوج (*la double articulation*) حروفاً وكلماتٍ، عائدة للسان المكتوب، إلا بإبداء انبناء العبارات المنطوقة للعيان، وحداتٍ متميزة هي الفونيمات، ووحداتٍ بليغة هي المونيمات. ولو أمكن لهذا الإبداء للعيان ـ الذي يمثله اللسان المكتوب بواسطة ألفباء ـ رأساً أو بمرور الزمن، أن يظهر بضعة انحرافات نسبة إلى النموذج، أي إلى ذلك العائد للمنطوق.

ولا يعي أغلب الناس، على الإطلاق، وجود انبناء المنطوق إلى فونيماتٍ ومونيمات. ولا يمنع هذا أنهم لم يتمكّنوا مطلقاً من تعلم كيفية التواصل باللغة، إذا لم تكن محكيّتهم ـ شكل اللغة الذي يتعلمونه خلال طفولتهم ـ مؤلفة من وحدات للمعنى يمكن تطابقها هي المونيمات، تتميز في الأذن بعضها من بعض مثل الائتلافات الخاصة للأصوات المتميزة، أي الفونيمات. ومن يسمع صيغة الأمر: (*Faut pas marcher sur le gazon*) (علينا أن لا نمشي على الأرض المُعشبة)، فهو لن يعي أنها تتضمن التعبير عن فرض (*faut*)، علينا، وعن نفي (*pas*)، وعن تعيين شيء ما (*gazon*) الأرض المعشبة،

مقدّم بواسطة أداة تعريف (*le*)، وعن توضيح علاقة بين المشي والأرض المعشبة (*sur*). وهو سيُنَمْذِجُ، ببساطة ـ وفقاً لمزاجه وللظروف ـ أو هو لن يُنَمْذِجُ سلوكه حسب ما سمعه للتوّ. وستصبح الحياة مستحيلة إذا توجّب علينا القيام بتحليل منطقي لكل ما يقال لنا. فالفعالية تتطلب أن نقوم بردات فعل مباشرة، تجاه ما نسمعه دون أي تحليل واع، فإن حذف *pas* في العبارة السابقة، التي ستصبح: (*Faut marcher sur le gazon*) (يجب علينا أن نمشي على الأرض المعشبة)، ستحدّدُ، طبيعياً، سلوكاً مختلفاً كلياً. وهذا يبرّر تأكيد اللسانيّ أن في الفرنسية المنطوقة مونيماً سلبياً pas، وأنه يتميّز عن المونيم *pont* (جسر) بفونيمه الثاني *a* بدلَ *on*، وعن المونيم *mât* (سارية) بفونيمه الأول *p* بدل *m*. ولا ريب في أنه يمكننا تكلم الفرنسية تماماً دون أن نشكّ في أن هذه التحليلات ممكنة، ولكن لا ريب أيضاً في أن فرنسياً ـ في أثناء تعلمه اللسان ـ قد دُرِّب، بطريقة أو بأخرى، على القيام بردة فعلٍ تجاه. . *pas* . . . . كما تجاه نفي، وعلى إدراك a على أنها متميّزة عن *on*، وp على أنها متميّزة عن *m*. وقد سبقت فترة طويلة من التعلم، بالضرورة، هذا التملك اللاواعي. ونحن لا نعرف حقيقة أن نقود سيارة إلا إذا تصرّفنا بمختلف أجهزة الآلة، دون أن نشعر بها. وقد توجّب، في الفترة الأولى، أن يصار إلى التمييز بين دواسة البنزين وقابض المحرّك(*).

وهنا حالة مَرَضِيَّة قد وُضِعت جانباً، فكل الناس يتكلمون، ولكن الوحيدين الذين يحسنون القراءة والكتابة هم أولئك الذين أُخضعوا لتدريب نفِّذ بانتباه في المدارس أو ضمن العائلات. ونحن لم ننظر مطلقاً، حتى يومنا هذا، في أن نضبط مناهج خاصة كي

(*) Embrayage: ما يصل أو ما يعشّق المحرك بالآلة التي يتعين عليه أن يحركها.

نكتسب تملكاً للسان المنطوق. ونحن على اقتناع بأنه «يحصل من تلقاء نفسه»، والدليل هو في أن كل الناس يتكلمون، وبخلاف ذلك، فتعلم الكتابة والقراءة يطرح مشكلات لم يتوقف التربويون عن السعي في طلب الحلول لها. ونحن سنجرّب تقريباً القول بأنه من الطبيعي أن يتكلم المرء، بيد أن القراءة والكتابة شأن ثقافي. ولكن سيكون ثمّة تأكيد لوجهة نظر خاطئة للوقائع: فقد يمكننا القول بأن استعمال اللغة هو من طبيعة الإنسان. ولكن الولد حينما يتعلم الكلام، فهو لا يكتسب تملكاً للغة، بل تملكاً للسان مخصوص هو أداة التواصل والثقافة لمتحدٍ اجتماعي معيّن. ونستبقي من كل ذلك أن المنطوق يسبقُ دائماً المكتوب، وأن النظام الكتابي للسانٍ ما، هو دائماً نسخ مطور تقريباً لبنية المنطوق.

وكي نفهم بشكل أفضل العلاقات بين المنطوق والمكتوب، قد يبدو من المفيد أن نجرب ترسيس كيفياتها المتتابعة عبر تاريخ البشرية. ولو عمدنا إلى موافقة بدايات البشرية، بحصر المعنى، وتلك العائدة للغة الملفوظة، لأمكننا أن نؤرخ المنطوق بحدود ملايين السنوات. ولكننا لم نبدأ إلا منذ بضعة آلاف من السنوات في استخدام أشكال خطية متطابقة، تقريباً، مع بضع سمات عائدة للألسن.

سننطلق من نتاجات يدوية: صور على صخرٍ عالٍ لا يمكننا القول إذا ما كانت تؤلف رسالة موجّهة إلى بشر آخرين، أو إلى قوى فوقْطَبيعية، وفي ما بعد، نقوش بارزة تخلد عدة أحداث، وفي تاريخ أكثر تأخراً أيضاً، تتابعات من الرسوم تمثل أحداثاً متتابعة في الزمن، تكاد تشبه الشرائط المصورة المعاصرة، ولكن من دون «فقاعات»، إذاً «قصص من دون تعليقات». وفي كل هذه الحالات، كانت ثمّة رغبة في الاتصال، وقد أمكن لهذه الرسائل أن توازي الرسائل

المنطوقة التي تنقل الوقائع نفسها للتجربة. ولكن لا شيء يحملنا على الاعتقاد بأننا نواجه شيئاً آخر غير صور، إن نتاجات للنشاط البشري تعلم، دون عودة إلى وحدات المعنى، ما تشتمل عليه اللغة: فلو تفحّصت نقشاً بارزاً حيث يقتل ملك آشوري أسداً، فبإمكاني، كما أفعل للتوّ، أن أترجم محتوى الرسالة إلى عبارات (مكتوبة هنا)، ولكن المصطلحَيْن اللغويَّيْن المشيرَيْن إلى «قَتَلَ»: (*mettre à mort*) أو (*tuer*)، ليسا في النقش البارز متميزين عن الملك وعن الأسد. وما تقوم به جملتي يتمثل في أنها تفسّر ـ محللة شعوري ـ المشهد الإجمالي المنحوت في الحجر. ولا يعتبر نقشنا البارز الآشوري كتابة، بل تمثيلاً جمالياً بإمكاني أن أفهمه وأن أقدّره بنظرة خاطفة واحدة، أو أن أفصّله، مركزاً انتباهي على هذا التفصيل أو ذاك وضمن نظام ما، في حين أنه لو كانت ثمّة كتابة، فسينبغي علي أن ألزم نفسي باتباع سياق الكلام.

عندما يكون المقصود «قصة من دون تعليقات» من دون ادعاء جمالي، يمكن أن يحدث أن كل صورة من الصور توافق، في ذهن الرسام، محتوى لجملةٍ بسيطةٍ من اللسان، ويمكن للرسالة أن تدرك من قبل الجمهور. يمكننا، والحالة هذه، أن نقدّر أن ثمّة نواة كتابية، لأن الانبناء إلى صور منسوخ عن انبناء الخطاب إلى جمل، نواة أو بسيطة أو مركّبة. ولكن الرابط بين الانبناءين يمكن أن يقطع بسهولة حالماً نجرب أن نحلل رسالة كل صورة إلى عدة عبارات متميزة. ويمكننا الكلام، لو شئنا، عن رمزية صورية (*pictographie*)، حيث تبدو الوحدة الكتابية، الصورة، موافقة لجملة المعادل المنطوق. كل صورة هي إذاً رمز صوري (*pictogramme*).

سنتكلم عن الكتابة، دون تردّد، حيث يستعيد الشكل الكتابي الانبناء الأول للغة، أي انبناء وحدات المعنى أو المونيمات. وهذا

الأمر يفترض، في النظرية، أن رسماً خاصاً يقابل كل وحدة موصوفة، في المنطوق، بمعناها وشكلها. وفي التطبيق، ليس هناك صعوبة على الإطلاق في إيجاد معادل مرسوم لمونيم، مثل (*soleil*) (شمس) أو (*montagne*) (جبل)، يشير إلى واقع مُدرك عياناً، فدائرة تخرج منها الشعاعات، بالنسبة إلى الشمس، وخط منكسر بالنسبة إلى الجبل، يمكنها بداية أن تقيم العقبات، مع احتمال تبسيطها بمرور الزمن، كي تؤول على التوالي، في الصينية مثلاً إلى شكلي □ و山. إننا نواجه هنا ما نسميه «رموزاً فكرية»(*) (*idéogrammes*).

ويمكن لرموز فكرية شبيهة أن تستخدم لتدوين ألسن مختلفة، وأن توافق، في كل حالة، تلفظات مختلفة. ولو افترضنا أن الرمز الفكري山 مستخدم في أوروبا، فهو سيلفظ (*montagne*) في الفرنسية، و(*Berg*) في الألمانية، و(*gora*) في الروسية. وبإمكاننا القول إن أرقامنا هي رموزٌ فكرية، فالعدد (2) مثلاً يوافق (*deux*) في الفرنسية، و(*two*) في الإنجليزية، و(*zwei*) في الألمانية، والأمر كذلك بالنسبة إلى الرمز &(**) الذي يساوي *et* في الفرنسية، و*and* في الإنجليزية، وи في الروسية. ومن جهة أخرى، يمكن للرمز الفكري نفسه - في اللسان عينه - أن يوافق، حسب السياقات، مونيمات مختلفة تسمى مرادفات: ففي اليابانية، تلفظ حسب السياقات، (*yama*)، و(*san*)، و(*zan*). وقد فسّرها الغربيون، خطأً،

(*) الإيديوغرام: صورة (أو رمز) تستعمل في نظام كتابي ما (كالهيروغليفية والصينية) وتمثل شيئاً أو فكرة لا كلمة خاصة بهذا الشيء أو تلك الفكرة.

(**) يميز **معجم علم اللغة النظري**، ص 125، من خلال عرضه لمادة idiogram، بين (1) رمز فكري: وهو رمز كتابي، يدل على فكرة، كما في الكتابة الهيروغليفية والكتابة الصينية، وبين (2) رمز مفرداتي: وهو رمز أو حرف يمثل كلمة كاملة، مثل & التي تعني and، و$ التي تعني دولاراً.

على أنها (*yama*) بعد (*Fuji*)، في حين أن اليابانيين يسمّون (*Fujisan*) الجبل المعروف جيداً.

وعندما يكون القصد أن ندوّن، بواسطة الرسم، مفهوماً مجرّداً، فاختيار شكل خطي هو أكثر صعوبة للتنفيذ، وهنا تتدخل المجانسة اللفظية. ونعلم أن مونيمين اثنين ذوي قيمتين مختلفتين، ومتشابهين أصواتاً، يسمّيان مجانسين لفظيين. ولو رغب الفرنسيون في أن يوجدوا لأنفسهم رموزاً فكرية، لاستخدموا ربما تمثلاً مختصراً لـ خيمة (*tente*) كي يشيروا إلى الـ (*la tante*) (الخالة / العمة). ولو أراد الألمانيون، في ما بعد، أن يستخدموا النسق عينه، فاستخدام الرمز نفسه للمفهومين، لن يكون له أي معنى، لأن (*tente*) يقال لها (*Zelt*)، وأن (*tante*) هي (*Tante*). إن الاستعانة بتشكيل رمزي (rebus)، في الأنظمة الرمزية الفكرية ثابت: إذ يمكن لـ (*violence*) (عنف)، في الفرنسية، أن تُمثل بواسطة رسم لكمان أوسط مصحوب برسم لمقبض، وسنرى أن (*belief*) الإنجليزية، التي تعني (*croyance*) (إيمان)، والتي تلفظ مثل *bee* (*abeille*) (نحلة) متبوعة بـ (*feuille*) *leaf* (ورقة)، ستدوّن بواسطة نحلةٍ متبوعةٍ بورقة.

وكما نلجأُ غالباً إلى تجانساتٍ لفظية متقاربة جداً، ونخاف أن لا يكون السياق كافياً لازالة الإبهام، فنحن نضيفُ غالباً إلى الشكل الخطي علامة توجه نحو المعنى الذي يراد الإبقاء عليه، ففي الصينية، مثلاً، يشتمل الرمز الفكري لكثير من المفاهيم المجردة، بطريقةٍ مميزةٍ، على شكل مصغّر للرمز الفكري يشير إلى القلب المفترض به أن يكون لسان حال الفكرة.

وبالفعل، ففي كثير من الأنظمة الكتابية الرمزية التي ظهرت في غضون الأزمنة، انتهت أغلب العلامات إلى الإشارة ـ في أغلب الأوقات ـ إلى مقاطع غير ملفوظة، وليس أبداً إلى مفاهيم، دون أن

نتخلى مع ذلك عن مطابقتها في بضعة سياقات، كرموزٍ فكريةٍ حقيقيةٍ: فلنأخذ العدد (2) وهو، بالضبط، رمز فكري، ففي فرنسا، يمكننا استخدامه لتدوين (d'eux) (من هما) أو (*d'œufs*) (من البيض) اللتين تلفظان بالطريقة عينها، كما سنفعل في لغز رمزي؛ ولكن العدد (2) سيتابع تناظره مع المفهوم «اثنين». وسيسبّب هذا ظهور (*Syllabaires*)، أو أبجديات مقطعية، أي أنظمة كتابية حيث لكل مقطع ملفوظ علامته الخاصة به. وفي اليابان، حيث ينخفض عدد المقاطع الملفوظة والمتميزة بشكل ملحوظ، فنحن نستخدم بكثرة الأبجديات المقطعية، بالتنافس مع الأحرف الصينية، وذلك كي ندوّن الانبناءات النحوية، أو كي ننسخ الكلمات الدخيلة.

إن البحث السابق يوضح كفاية، وبلا ريب، الطابع الهجين إلى حدّ كبير الذي يضطلع به، بالضرورة، كل نظام رمزي فكري، عند التطبيق. وحتى لو كان بمقدرونا أن ننظر في إيجاد نظام مصطنع رمزي فكري كامل، أي حيث ستتلقى كلُّ وحدةٍ مفهوماً لا لبسَ فيه ومستقلاًّ تماماً عن الطريقة التي تلفظ بها، فسيبقى أننا سننتهي إلى أداة غير عملية، بشكل ملحوظ، تشتمل على ألوف الرموز الفكرية المميّزة. وهذه الأخيرة ستعقّد بشكل مخيف كلَّ نسخ طباعي أو استكتابي، وستجعل تعلم القراءة والكتابة يطاول كلَّ المرحلة الدراسية، وهذه هي حالة البلدان التي يحافظ فيها جمود التقاليد، حتى يومنا هذا، على استخدام الأحرف الصينية.

وإزاء الكتابات الرمزية ـ حيث يكتفي النظام الكتابي، من حيث المبدأ، بنسخ الانبناء الأول للغة ـ نجد الأنظمة الكتابية الألفبائية حيث لا توافق البتة كلَّ وحدة من النظام الكتابي، من حيث المبدأ، وحدة معنى أو مونيماً، بل وحدةً متميزة أو فونيماً، فكلمتا (شمس) و(جبل) لن توافقا بعد، على التوالي، رمزاً متميزاً، تمثيلاً منمنماً تقريبياً للشيء المعيّن، بل تتابع أحرفٍ يوافق كل منها ـ منطلقاً ـ

صوتاً نموذجاً خاصاً. وإذا كان النظام الكتابي للفرنسية ـ بحصر المعنى ـ ألفبائياً، فسينبغي وجود خمسة أحرف لكتابة *soleil* (شمس) بدل ستة، وكذلك خمسة أحرف بدل ثمانية لكتابة (*montagne*) (جبل). ونحن نكتب الفرنسية كما كانت تلفظ في ما مضى، أي في زمن كانت تلفظ فيه كل أحرف جملة (*ils aiment*) (يحبّون) i-l-z-a-i-m-e-n-t.

وقد تطلّب الأمر ظروفاً خاصة جداً، تتعلق ببنية الألسن السامية، كي يظهر ـ في العالم ـ نظام كتابي ألفبائي بحصر المعنى، فالصوامت هي التي تحمل المعنى الأساسي في الألسن السامية: فالصوامت الثلاثة *mlk* ـ مثلاً ـ في هذا النظام، لها قيمة «ملك» أو «حكم»، والصوامت التي يمكن أن تظهر بعد كل صامت، تحدد، في كل مرة، القيمة التي يأخذها «الجذر» في عبارة معينة، والسياق نفسه يقدم تأشيرات جيدة بهذا المعنى. وفي لسان شبيه، فاستخدام أبجدية مقطعية يُظهر ضرر تدمير الوحدة الكتابية للجذر، لأن الرمز البدئي للكلمة سيكون مختلفاً، وفقاً للصائت الذي يلي *m*، أكان *a* أو *i* أو *u*، فـ *ma* و*mi* و*mu* توافق أشكالاً كتابية متميزة حتماً. وقد بدا من الأفضل، في هذه الشروط، للفينيقيين وللكنعانيين، أن يحفظوا الوحدة الكتابية للجذر، عاهدين إلى السياق أن يوضح بشكل أكثر دقة هوية الكلمة. وقد دونوا إذاً بالطريقة نفسها *ma* و*mi* و*mu* وكذلك *m* التي لا يليها أي صائت، والنتيجة كانت في تثبيت اثنين وعشرين علامة يوافق كلّ منها صامتاً من صوامت اللسان. وكان لكل من هذه العلامات اسم كان يبدأ بالصامت موضوع البحث. وقد سمّي الأول alef? «ألف»، وكان يبدأ بـ ? (همزة)، وهو علامة تدل على صوت نظير لـ *p*، *t*، أو *k*، ولكنها تحدث على مستوى الحنجرة. وعندما اقترض اليونانيون هذه العلامات والأصوات التي تدل عليها، لم يكن باستطاعتهم أن يقلدوا هذا الصوت الحنجري الذي لا يوجد

في لسانهم. أما والحالة هذه، فهم قد نسخوا *alef* مثل *?alef* التي أصبحت في وقت متأخر *alpha* واستخدمت الرمز الموافق لتدوين صائتهم *a*. وقد ظهر حرفانا *e* و*o*، في اليابانية، في شروط مماثلة، أما بالنسبة إلى *i* و*u*، فهما مشتقتان من الصامتين الفينيقيين *y* و*w*. وبواسطة عدة تطويعات إضافية، امتلك اليونانيون منذ ذلك الوقت نسقاً كتابياً سمح لهم بتدوين كل من الفونيمات والصوامت والصوائت العائدة للسانهم. وقد اتخذ هذا النسق اسمه من الحرفين الأولين للسلسلة: *alphabet (a)*. ولا تشكل الألفباءات الأخرى المستخدمة اليوم ـ وبخاصة الألفباء اللاتينية ـ سوى بدائل أنتجها التطويع عن أنظمة فونولوجية أخرى.

هذه الأداة الرائعة هي معجزة في البساطة حينما نقارنها بآلاف الرموز المختلفة للأنظمة الكتابية التي لا تصل إلى إرضاء كل الاحتياجات، إلا بفقدانٍ واسع لطابعها الخاص، وذلك من خلال استخدام اللغز الرمزي، أي اللجوء إلى التماثلات أو القياسات الصوتية. ولا جرم في أن هذه الأداة معرّضة بمرور الزمن إلى الفساد. فتطور الألسن التي تصلح لتدوينها تظهر فونيمات جديدة سنتردّد في إيجاد رموز جديدة لأجلها. وحينما ظهر، في مستهل كلمة (*champ*) (سهل) مثلاً، نموذجٌ نطقي جديد مختلف عن ذاك العائد لسابقه اللاتيني (*campus*)، ركّبنا ـ كي ندون هذا الصوت الجديد ـ الـ *c* اللاتينية مع الـ *h* التي كانت توافق، في موضع آخر، فونيماً مغايراً كلياً. وفي كلمة (*champ*) نفسها، انتهت الـ *P* في أن لا تُسمع، واختلط النطق الموافق لـ *m* مع الـ *a* الذي يسبقه في فونيم جديد. ولكن هذه الفونيمات بطيئة، فلمدّة طويلة، سمعت الـ *p* ـ تقريباً ـ وفق السياقات، وقد استطاعت غُنَّةُ الـ *m* أن تؤثر بـ الـ *a* السابق لها، دون أن يختفي الصامت كلياً. إن أولئك الذين يكتبون، هم بوجه الاحتمال إلى حدّ كبير أولئك الذين قرؤوا طويلاً. في النصوص القائمة، تكتب

(*champ*) بواسطة خمسة أحرف، وسيُستدرج الذين يكتبون إلى إعادة هذه الكتابة، حتى ولو لم تعد توافق ما ينطقونه. ومن جهة أخرى، كيف يمكنهم ـ وفي غياب كل مواضعة بين القراء وبينهم ـ أن يدونوا الـ *a* المؤنّفة وهي الصائت الذي يحققونه فعلياً في هذه الحالة؟ وربما حلل البعض منهم أنهم لا ينطقون، بشكل مختلف، كلمتي (*champ*) (حقل) و(*chant*) (غناء)، ولكن لماذا يرفضون أن يميزوا بينهما كتابةً، لأن التقليد يعطيهم الوسيلة للقيام بالأمر؟ إن الذي سيكتب (chan) للأولى وللثانية سيكتشف فجأة أنه لا يمتلك الحد الأدنى من الثقافة الأدبية التي يحق لنا أن نطالب بها من يحمل القلم. وهكذا توطدت الكتابة (*orthographe*)، أي اشتقاقياً، نظام كتابي صحيح، الوحيد الصحيح، وهو الذي ينبغي الخضوع له تحت طائلة النبذ الاجتماعي. وهذا، في نطاق معين، عودة إلى الرمز الفكري، فـ (*champ*) هي نوع من الرسم، متميز عن رسم آخر هو (*chant*)، وهكذا يدرك القارئ كلمات النصّ طالما أنه لا يصادف فيها إلا أشكالاً طابقها منذ أمد بعيد.

والتقابل الفعلي بين الكتابة الألفبائية وتلك الرمزية، لا يتم، والحالة هذه، على مستوى القراءة السريعة، ـ تلك التي تعرف عند البائع ـ فقط، بل على مستوى التعلم وتطابق الأشكال غير المصادفة لتاريخه. ومهما كان النهج المعتمد لتعليم الولد القراءة، فهو سيطابق يوماً *ch*، *an*، am على أنها النظائر المكتوبة لبضع وقائع صوتية، وسيسمح له هذا الأمر بمطابقة وتلفظ الكلمات التالية (*acharné*) (عنيد)، (*chipoter*) (سَاوَمَ)، (*déchiqueté*) (مقطع)، أو (*vantail*) (مصراع باب)، (*mantilla*) (خِمار) (*chambouler*) (خَرَبَ)، فيما لو صادفها في نصّ ما، حتى ولو لم يرها مكتوبة سابقاً. والقارئ الشاب الذي يعلم مَن الطبيب الجراح، والذي يصادف، للمرة الأولى، كلمة طبيب جراح (*chirurgien*) على الورقة البيضاء، في سياق مثل (كان

هنا طبيب جراح عظيم (*Il y avait là un grand chirurgien*)، سيدرك على الأرجح، الأحرف الستة الأولى من النصّ كما لو أنها رموز فكرية، أي دون أن يفصل الأحرف، ولكنه حالما يصل إلى السابع، ستحصل مطابقة للأشكال ch, i, r, u, r, gi, i en بوصفها موافقة للفونيمات المتتابعة للكلمة. وبعد عدة مصادفات، سيصبح هذا التحليل من غير فائدة، وسيدرك الشكل المكتوب (*chirurgien*)، بدوره، ككل، مستدعياً مباشرة الطبيب الممارس المسمّى كذلك. وسيتم تعلم «الرمز الفكري» لـ (*chirurgien*) دون تدخل أي مدرس، وانطلاقاً من نظام التساوي أصوات ـ حروف المكتَسَب سابقاً.

يسمحُ النظام الكتابي الألفبائي ـ تماماً كالنظام الكتابي الرمزي ـ إذاً بالتطابق الفوري للكلمة المكتوبة والمعروفة، دون عودة إلى التحليل لفونيمات، وإلى ذلك، فهو يسمح بالتطابق الفوري للأشكال غير المصادفة سابقاً، مما يقلص، بشكل حاسم، مدّة تعلم القراءة وصعوباتها.

وقس على ذلك بالنسبة إلى تعلم الكتابة، حيث لم يؤثر تطور اللسان واحترام التقاليد الكتابية بالنظام الأولي للتساويات أصوات ـ حروف: فبمجرّد معرفتنا بأن الفونيم /a/ يكتب *a*، وأن الفونيم /s/ يكتب *s*، وأن تتابع الفونيمات في الزمن يوافق، في الحيّز المكاني، تتابعاً من اليسار إلى اليمين(*)، فإن كتابه /sa/ مثل *sa* لن تطرح أي مشكلة تذكر. ولكن لو كان اللسان يعرف ـ إلى جانب كلمة *sa* (مثلاً في (*sa maison*) بيته) ـ كلمة *ça* التي تلفظ بطريقة مشابهة، ولكن التقليد يفرض لها شكلاً كتابياً مختلفاً، فالسؤال سيطرح، لكل وحدة معنى في اللسان، لمعرفة إذا ما كان شكلها الكتابي الصحيح ورسمها الاملائي يتطابقان وتتابعَ فونيماتها أو يختلفان؛ وفيمَ التطابق

(*) الملاحظة تعني بالطبع طرائق الكتابة باللغات الأجنبية، وهنا الفرنسية.

والاختلاف. وهذا يعني أن مسألة كتابة كل مونيمات اللسان تُطرح إذاً. وسينبغي، من حيث المبدأ، أن يُصار إلى تعليم كيفية استعادتها واحدة فواحدة. وأفضل طريقة للاعتياد على الشكل الكتابي لكل منها سيتمثل في تطبيق القراءة، وهكذا يستطيع الناطقون بالإنجليزية فعلياً أن يتعلموا كتابة لسانهم وفق المعايير، ودونما حاجة إلى الخضوع لتدريب مدرسيّ لا نهاية له. وبناءً للقاعدة العامة، فكلمة إنجليزية ما لا ترى شكلها الكتابي متغيراً إذا اختلف نطقها معاً، فلنأخذ النظير الفرنسي لفعل «rire» (ضحك)، فهو منذ نعومة أظفاره، يُلفظُ، من قبل كل إنجليزي وكل أميركي، كما لو كنا كتبناه *laf*، أما والحالة هذه، فهو يكتب (*laugh*)، ويوجد هذا الشكل غالباً جداً في النصوص التي تفرض على كل أولئك الذين لديهم التطبيق الأقل للقراءة، وكأكثرية الأفعال الإنجليزية، فإن (*laugh*) يتلقى *s* ـ لدى شخص الغائب المفرد في صيغة الحاضر الدلالية. . . و*ed* ـ لدى صيغة الماضي، ولكن كلاً من هذه الإضافات الكتابية يوافق إضافة فونيم في النطق، ومَنْ يقل *lafs* مقابل الفعل الفرنسي ـ (*il*) *rit* (هو يضحك) فلن ينسى أبداً عند الكتابة أن يضيف *s*- إلى (*laugh*).

والأمر بخلاف ذلك، وفي الفرنسية فعندما نعبر من اسم المفعول *ri* في *il a ri* (هو ضَحِكَ)، إلى شخص المخاطب *ris* في *tu ris* (أنت تضحك)، أو شخص الغائب *rit* في *il rit* (هو يضحك)، فالنطق لا يختلف، ولا شيء ينبّه، في البداية، الولد الذي يكتب أن عليه أن يكتفي بـ *ri* في الحالة الأولى، وأن يضيف *s* في الثانية و*t* في الثالثة. ينبغي والحالةُ هذه، أن نثبت في ذهنه أن الضمير *tu* (أنت) يسبّب إضافة *s* بعد الشكل الفعليّ، وأن الضميرين *il* (هو) و*elle* (هي)، أو أي اسم مفرد يسبّب t في صيغة الحاضر الدلالية، لهذا فالفعل ليس له صيغة مصدر تنتهي بـ *er*، ولا ينتهي جذره بـ *t* أو *d*. وكما إن المسألة ليست أبداً في إلقاء خطاب ذي

فائدة على طفل في السابعة من عمره، بهذا المستوى من التجريد، ينبغي أن نخضعه لتدريب مطوّل كي نصل به إلى «أن يقوم بمطابقاته» إرضاءً لمعلميه. إن وجود كتابة من هذا النموذج هو كارثة وطنية لفرنسا، وكارثة على المستوى العالمي للفرنكوفونية. إن المستفيدين الأساسيين غير واعين إطلاقاً لهذا الأمر، ذلك أنهم يجهلون الإمكانية المتوفرة، لدى متحد اجتماعي ما، كي يعمل دون أن يضحي بثلث الفترة الدراسية لتمارين قليلة الإغناء بهذا القدر كما هو الحال في تعلم قواعد ضبط الكتابة. أن نستنتج، كما نفعل أحياناً، أن الكتابة تشتمل على منطق ما يمكنه أن يكون مكوِّناً لذهن الولد، فهذا لا يعني أننا نرى أن ما يقصد به هو الوقوع في منطق يذكّر بذلك الذي للمعتوهين، لجهة أنه يبرهن على تناسق داخلي، ولكنه ليس على اتصال بالعالم الحقيقي.

لا تتمثّل غايتنا هنا، في اقتراح علاج للمرض الكتابي، فالإصلاحات التفصيلية المعدودة التي بمقدورنا أن ننظر فيها، ستسبّب لدى معاصرينا، اضطراباً لا تبرّره الفوائد الضئيلة التي ستجنيها الأجيال القادمة منها. وفي هذا الصدد، فالإجراء الوحيد الذي بإمكاننا أن نوصي به، سيكون بثّ معلومة لغوية ـ بتؤدة ـ يمكنها أن تحثّ متأخرينا على المطالبة بإصلاح جذري للعلاقات بين الكتابة والتصويت.

2.2 ـ الولدُ يتكلّم(3)

إن الولد الذي يدخل المدرسة في سنّ يمكن فيها أن نرغب بتعليمه القراءة والكتابة، يعرف كيف يتكلم منذ عدة سنوات. ويمكننا

(3) نشرت في: «L'enfant parle,» *Liaison alfonic*, fasc. 1 (1987), pp. 5-12.

بلا ريب أن نكشف، في استخدامه للسان ـ وبالمقارنة مع استخدامات البالغين ـ ما يمكن أن نسميه «شوائب». هذه الانحرافات ـ نسبة إلى الاستخدام العام ـ ستلغى، على الأغلب، في ما بعد. وفي سن الخامسة، يمكن أيضاً لبعض الأولاد أن تكون لديهم صعوبات في أن ينطقوا بشكل متميز (*mouche*) و(*mousse*) (زَبَدَ وذبابة)، و(*broche*) و(*brose*) (فرشاة وسيخ)، كما يمكن لآخرين يميزون تماماً بين (*tacher*) و(*cacher*) (خبّأ ولطّخ)، أن يهملوا تصحيح (*tamion*) إلى (*camion*) (شاحنة)، ويمكننا أن نسمع، لدى أفراد آخرين معزولين، (*j'es grand*) بدل (*je suis grand*) (أنا كبير)، و(*ils sontaient*) بدل (*ils étaient*) (هم كانوا). وهذه «الأخطاء» هي أحياناً تلك التي لا يصحّحها بعض البالغين أبداً: وقد عرفت باريس بضعة أجيال من الأولاد الذين لم يتعلموا فن التمييز بين *brun* و*brin*، ونقلوا لذريتهم الخاصة شكلاً من الفرنسية لا تميّز فيه *in* و*un*. ويتابع كثير من الفرنسيين، من كل الأعمار، تصريف فعل *aller* (ذَهَبَ)(*) *je vas*، *tu vas*، *il va* كما كانوا يفعلون في سنّهم الخامسة. وكي نفهم بشكل أفضل ما يمكن أن تكونه محكيّة ولدٍ بين الخامسة والسادسة من عمره، ليس مضراً ـ على سبيل الاحتمال ـ أن نجرب استخلاص الأطوار التي اجتازها قبل أن يصل إلى تملُّك للمحكيّة يتميز إلى حدّ ما، عن التملك الذي سيحتفظ به في ما بعد. وقد كُتب الكثير حول المسألة في العقود الأخيرة، وتكاثرت المعاينات في هذا الميدان. ومن المؤسف، مع ذلك، أن كثيرين من الذين عاينوا وكتبوا، كانوا بدايةً موسومين بعمقٍ بأوليّات، مما جعل شهاداتهم مشكوكة جداً، ويتعذر استعمالها غالباً.

(*) التصريف الصحيح هو: je vais, tu vas, il va.

والفكرة الأكثر حداثة، هي تلك التي يكون بموجبها، أساس بنية كل الألسن، في عداد التراث التكويني لكل الكائنات الحية. وينشأ عن ذلك أن مختلف الألسن لن تختلف إلا بطريقة سطحية جداً. وما يعنينا مباشرة هنا أن هذا سيتضمّن أن الولد، ومنذ نتاجاته اللغوية الأولى، سيخضع للنموذج الذي سيصبح خاصّته طوال حياته، على الرغم من أن ما يسمعه البالغون يبدو لهم مختلفاً جداً عمّا يطبقونه بأنفسهم. ويؤدي كل هذا ـ الذي يعتبر منطلقاً ـ محضَ تأمل، ولا يتأسّس على أي اختبار مطول ومعمق للحقائق المُدركة، لدى الذين يرون فيه كلاماً أكيداً، إلى تشويه كل معاينة لاحقة. هذه النظرية الفطرانية للوقائع، التي عُرضت منذ أواخر الخمسينيات من قبل أشخاص قدّموا أنفسهم على أنهم لسانيّون، أغوت بضعة علماء نفسيين لم يشكّوا بكفاءة أولئك الذين عرضوها. ومع ذلك، فإن هذه النظرية المرفوضة عموماً تُتابَعُ اليوم من قِبَل أولئك الذين يفضلون المعاينةَ على التأملات العشوائية، والتأثيرَ في الفكر المعاصر، والتحذيرُ منها على الأرجح ليس مضرّاً. وضمن نفس الذهنية القائمة على التعميم المفرط، أصبح الاستماع ممكناً لأشخاص ينعمون بجمهور ما، وينادون بأن الولد يتكلم منذ ولادته. وانطلاقاً ممّا يُقدّم، هل نقبل القول إن الولد يتواصل مبكراً جداً مع محيطه؟! ولكن الخلط بين «التكلم» و«التواصل»، هو استسلام للغموض. وقِسْ على ذلك عندما نعني بـ «التكلم» كل استخدام للأعضاء المختصّة «بالكلام»، والتي تسعى أو لا تسعى لنقل رسالة ما.

عندما نتحرّر من كل مصطلحية غير متوقّعة، ونمسك عن كل توسّع مجازي في غير موضعه، وعن كل تنظير مفرط، نتحقق من أن تقدماً قد لحق بسلوك الولد، وهو سيؤدي به ـ عبر مراحل ـ إلى إرسال نتاجات صورية بطيبة خاطر، موافقة لظروف معينة جداً، نتاجات تقترب شيئاً فشيئاً من تلك الخاصة بمحيطه، خاضعة مثلها

للانبناء المزدوج مونيماتٍ وفونيمات. وهذه المراحل متتابعة، بمعنى أن كلاً منها يوافق اكتساباً لموهبة جديدة، ولكن ينبغي ـ بخاصة ـ أن لا نتخيل أن ظهور هذه الموهبة الجديدة سيزيل كل السلوكات التي تميز الطَّوْر السابق. وهنا حالة يمكننا بموجبها القول بأن من استطاع الكثير أمكنه اليسير.

ونحن سنمسك هنا عن كل اعتبار متعلق بتواصلات احتمالية بين الأم وولدها خلال الفترة البيأُمومية (الرحمية)، فالمعاينة، في هذه الحالة، تفلتُ من إمكانيات اللسانيّ وكفاءته.

كل شيء يبدأ إذاً عند الولادة، حيث يطلق الولد «الصرخة الأولى»، وعندما يدخل الهواء الخارجي إلى رئتيه محرّكاً، بمروره، المزمار. والطفل لا «يطلق» بالطبع شيئاً ما، لأن الفعل في «يطلق صرخة» يوحي بالضغط اللازم لإخراج الهواء من الرئتين. ويبدأ المزمار ـ الذي يكون في عداد الأعضاء المختصّة «بالكلام» ـ العملَ فعلياً في هذه الصرخة الأولى، ولكن في ظروف تفلت، بداهةً وبشكل كليّ من رقابة الولد.

1.2.2 ـ القرقرة

إن الطور الأول الذي يبدأ إذاً بصرخة الولادة، يستمر خلال الفترة التي يُرسل الطفل فيها أصواتاً عميقة النطق تُدوّن، بطريقة تقريبية جداً، على أنها (جررر. . . جررر). وهذه المرة بالذات، ثمّة نشاط يعود للشخص، ولكن الأصوات الاحتكاكية أو التشويشات الناشئة عن مرور الهواء في بلعوم الولد، المستلقي على ظهره، بلعوم يكونُ ضمن هذه الشروط الجزءَ الأكثر سفلياً من «أعضاء الكلام»، وهنا أيضاً يمكن للعاب وللمادة المخاطية أن يركدا. وسيتابع، طوال الحياة، هذا النموذج من النتاج، في كل مرة

سيُسَعْوِلُ(*) فيها الشخص أو سيرقّق حلقه، ولن يكون ـ من دون تعسفٍ فاضح للمصطلح ـ بإمكاننا أن نرى ثمّة شكلاً للكلام، وأن يكون بمقدور الولد استخدام هذه النتاجات، بطيبة خاطر، كوسيلة للتواصل، فالأمر غير مستبعد. ويحتمل أيضاً أن كثيرين من الأولاد يلهون بهذا الأمر كي يلفتوا انتباه البالغين كما يلهون بإطلاق صرخاتٍ، نتاج صوتي آخر لا نفكّر، عموماً، في تقريبه من الكلام.

2.2.2 ـ الثغثغة

ويبدأ الطور الثاني انطلاقاً من اللحظة التي يلهو الولد خلالها بإحداث أصوات إذا ما كان المقصود، والحالة هذه، لعباً. فالصفة المجّانية لهذا النشاط تشير إليه، وليس الموضوع أن يُحرّر بلعومه من الترسّبات المزعجة، واللحظة التي يؤثر فيها بمحيطه لغايات محددة، لم تصل بعد. وهذا ما ندعوه بفترة الثغثغة. وتبدو النتاجات الصوتية إذاً أكثر تنويعاً، فالشفتان وطرف اللسان التي لم تتدخل قطّ في الطور السابق، تدخل غالباً العمل، ولكنها لا تستبعد عمليات نطق أكثر عمقاً. ونسمع غالباً أصواتاً من كل الأنواع، والبعض منها سيثبت أو سيعاود الظهور في أطوار لاحقة ولغوية على نحو ملائم. بينما أصوات أخرى لن تعرف إلا وجوداً زائلاً ويبدو أن نتاج الأصوات المتنوعة هذا، هو تقليد، من قبل الولد، لمحكية البالغين، ذلك أن النتاج لا يقوم مطلقاً عند الأولاد الصمّ. وليس من السهل أن نؤرّخ لبداية مرحلة الثغثغة. ولا شيء يمنعنا من استبعاد إمكانية أن الولد يتسلى بترقيق الحلق، حتى قبل إنتاجه، بحكم اللعب، لـ [ba ba ba] أو لـ [da da da]. ولنقل، ببساطة أن الثغثغة تثبت، في سن الأربعة أشهر، بشكل جيد. وقد تستمر أبعد من بدايات الكلام الحقيقي،

(*) Tossoter: سَعْوَل (سَعَلَ سُعَالاً خفيفاً).

فكثير من الأولاد يمارسون خلال فترة طولة الثغثغة، كي يخففوا من وحدتهم، في الوقت الذي يعرفون فيه استخدام اللغة كي يُعلموا الآخرين باحتياجاتهم. وتخلّف الثغثغة عند البالغين آثاراً في الأغنية، وذلك عندما يُحلّون العبارات التي سهوا عنها بـ la la la، tra la la.

وإذا كانت نوعية الثغثغة، كظاهرة غير لغوية، أو الأفضل ـ بلا ريب ـ قَبْلغوية (*prélinguistique*)، غالباً ما تكون مجهولة، فذلك لأن الأهل والبالغين عموماً ـ ومن خلال ترصّدهم «للكلمة» الأولى الملفوظة» من قبل الولد ـ سيضفون معنى على بضعة تكرارات: ففي كل مكان يُشار فيه إلى الابن بمحبة، كـ (*Papa*)، فكل [*pa pa pa*] أو [ba ba ba] ناشئة عن الثغثغة، ستطابق مباشرة تسمية الأب. وإذا عُرِفَ الأب في مجتمع ناطق بالإنجليزية، على أنه Daddy، فسيكون طبيعياً أن كل [da da da] محتملاً هو ما سيوافقه. إذا وجد الأب هنا، استنتجنا أن وجوده هو الذي حدّد الإرسال لدى الولد. وفي حال تغيبه، نشخّص رغبة في رؤيته حاضراً. ولن يكون لطيفاً أن نكدّر الأهل، مشيرين إلى أن الولد لو قدّم الشكل التقريبي عموماً، فالبالغون الحاضرون هم المسؤولون عن التفسير.

2.2.3 ـ المصاداة(*)

إن الطور التالي هو ذلك الذي يعود للمُصَادّاة. وليس القصد أبداً أن نفعل كما لو كنا نتكلم دون أن نرغم أنفسنا، في هذه اللحظة أو تلك، على إحداث صوت خاص أو مثيله، فيوماً ما، سيكرر الولد ثانيةً في المحاكاة منحنى تنغيمياً ما، تتابع فونيمات ما لمحكية البالغين: فحالما ينطق البالغ كلمة *quatre* (أربعة)، يستعيد الولد

(*) Echolalia: الترديد المرضي لما يقوله الآخرون.

مقطع [ka]، علماً أنه لا يتكلم اللسان بعد. ولهذا الغرض، ينبغي عليه أن يكون قادراً على إحداث قطع صوتي معين، لا كمحاكاة، ولكن ذو صلة بظرفٍ خاص أو بغرض معيّن. غير أن الضغط الذي يلزم الولد نفسه به في التكرار الترجيعي يمثل تقدماً ملحوظاً بالنسبة إلى التقليد الفوضوي المتمثل في الثغثغة. ولا تَظهَر المصادّاة بالضرورة عند كل الأولاد بوصفها طوراً متميزاً عن التالي، ذاك العائد للعلامة اللغوية، ويمكنها ألاّ تتجلى كذلك إلا بطريقة عرضية كلياً، دون أن تخص مرحلة بفترة ما. وقد سجّلنا لديها حالياً، اليوم نفسه، في الشهر الثامن، لدى طفلة لم تعد تقلد، محاكاة، حتى شهرها الحادي عشر، أي في الوقت الذي سيكون لنتاجاتها الصوتية معنى.

4.2.2 ـ «الكلمة الأولى»

حوالي نهاية السنة الأولى، أو بعدها بقليل، تظهر ما نسميها «الكلمة الأولى» والتشخيص سهل إلى حدّ ما، فثمّة تطابق مكرر لموقف ما ولنتاج صوتي ما للطفل. وغالباً ما يكون الموقف مساعداً، ولا نكون مهتمين بمطابقة الصوت المُحْدَث مع كلمة ما من المجموع العام لمفردات اللغة. ويقضي التقليد أن تكون الكلمة الأولى (*papa*) أو (*maman*)، وهذا ما يحدث فعلاً في أغلب الأحيان. ينبغي بالتأكيد أن يكون الطفل ذا مزاج مستقل إلى حدّ ما كي يستطيع مقاومة ضغط البالغين، الذين يوحون إليه منذ مرحلة الثغثغة بهذه الأشكال على أنها الأكثر جدارة للتقليد. وما إن تثبت كلمة [*papa*] كوحدة اختيار لمرحلة المصادّاة، حتى تُحيّي من الآن فصاعداً كل قدوم للأب، وتتطابق بسهولة، وقبل كل شيء، مع شخصه، وعلى الأقل لدى حضوره.

ولدى العائلات التي يكون فيها اكتساب الولد اللغة موضوعاً لمعاينة متيقظة، نحذر نحن من التدخل لإلزام الولد بشكل أو بمثيله عبر تكرار مكثف. وليس من النادر، ضمن هذه الشروط، أن تكون الكلمة الأولى شيئاً مغايراً كلياً لـ *papa* أو *maman*. وعلينا ألا نندهش للأمر، لأن الأب والأم ـ وهذه الأخيرة خاصّة ـ مسلّم بهما بالنسبة إلى الولد. وفعلياً فـ *papa* كـ «كلمة أولى»، هي أكثر تواتراً من *maman*.

وما سيُطلق «الكلمة الأولى» سيكون حدثاً غير متوقع، واكتساباً جديداً. ومن ضمن «الكلمات الأولى» سجّلنا ـ مثلاً ـ (*cochon*) (خنزير) (وتلفظ *lyalyan*) بالإحالة إلى كل تقليد تصويري لشخصية مرتدية ثيابها (في الأصل، على غلاف كتاب الخنازير الثلاثة الصغيرة لِ والت ديزني)، و(*doda*) (وهي تشويه أرغوي(*) لـ (*godasse*)، أو حذاء) بالإحالة إلى النعال الأولى الحقيقية، أو إلى العملية التي تقضي بانتعالها، وأخيراً (*carotte*) (جزرة) (على شكل [krat] للإشارة إلى نوع الخضار المعني، وامتداداً، لتحية بداية الوجبة.

5.2.2 ـ الانبناءان

إن لنا ملء الحق في اعتبار ظهور «الكلمة الأولى» بمثابة حدثٍ عظيم في حياة الولد. ويرى اللسانيّ هذا الأمر مؤشراً على أن الولد يعرف كيف يوفّق بين شكل صوتي ودلالة، أي يعمل بواسطة ما يسمه «العلامة»، بواسطة دالّ ومدلول. وكي يصل إلى استعمال اللغة، ينبغي له أيضاً أن يتعلم كيف ينسق العلامات في أقوال، وأن يحلل الدوالّ إلى عناصرها المميّزة الفونيمات. ولا شك في أنه يمكن

(*) Argotique: ذو علاقة بالأرغة.

لهذين الاكتسابين أن يبدوا ناتجين عن الإثراء المتدرّج لتجربة الولد ولمجموع مفردات اللغة اللازمة له. ولكن يبقى أن الطريق، الذي يوصل من «الكلمة الأولى» إلى استخدام المنطوق لدى الولد في السادسة من عمره طويل.

وعندما يسمع البالغ نتاجاً من الولد، يتحقّق فيه من تقليد ناجح تقريباً لعنصر قولٍ عائدٍ للسان، فهو لا يتردد أبداً في أن يطابق فيه وحدات المعنى والشكل، مونيماتٍ وفونيماتٍ، تلك التي يطبقها هو بنفسه.

في شهرها الرابع عشر، تقوم الطفلة .C.M ـ التي لم تنطق لتاريخه سوى بـ «كلمة» واحدة ـ بنزهة مع أهلها وبضعة ضيوف مرموقين. وفجأة تترجل من سيارتها الصغيرة، تتشبّث بركائزها، تدفعها إلى الأمام، وفخورةً جداً بما أنجزته تصرخ: [okèlègã]. وقد طابق أهلها فوراً هذه العبارة على أنها عبارة (وا! كم هي كبيرة) !Oh) Qu'elle est grande)، التي أكدوا فيها بإحكام العمل الباهر لابنتهم. ومن الواضح، مع ذلك، أن الولد سيكون غير قادر، في هذه السّن، على استخدام الأداة التعجبية *que* (كم) بدراية، وعلى استخدام الضمير *elle* (هي)، وعلى الرابطة *est*(*) (فعل الكينونة)، والنعت (grande) (كبيرة). إنها تستعيد إذاً، وبشكل كامل، [k] و[g]، اللذين سيتولد لديها في ما بعد صعوبات حقيقية لتمييزهما على التوالي من [t] و[d]. لقد كان هناك تقليد إجمالي، ناضج إلى حدّ ما، لعبارة تُسمعُ غالباً. وهذه العبارة ـ عند البالغ ـ مزدوجة الانبناء، ذلك أنه يستطيع استبدال *elle* بـ *il*، و*grande* بـ *belle* (جميلة)، لأنه لفظ، في

(*) Être: فعل الكينونة بصيغة الحاضر، لشخص الغائب المؤنث المفرد.

سياق [...è...rã...] الـ [g] التي ألزمته بما عليه أن يقوله بدل [p] التي كان عليه إحداثها لو كانت رسالته قد حوت التتابع . . .*mais*) *prendre*. . . ، [...(m) éprã...]، بـــدلاً مـــن . . (d'est grande) ...] [...égrã، وبالنسبة إلى الطفل، فصرخة النصر هذه غير قابلة للتحليل كلياً، فعليه أيضاً، كي يتمكن من بناء هذه العبارة عبر وحدات معنوية أن يدرك ويطابق (*Oh! Qu'elle est belle*) و(*Oh! Qu'il est grand*) (أوه كم هو كبير، وأوه كم هي جميلة)، مع أنهما متميزتان، من حيث شكلهما وقيمتهما، عن (*Oh! Qu'elle est grande*) (أوه كم هي كبيرة). ينبغي لها القيام بتلمّسات طويلة قبل ان تستطيع نطق [k] و[g] بشكل متميز في كل تركيباتهما التي يمكن أن يندرجا فيها، في الفرنسية، لا سيما في السياقات التي أنجزتها للتوّ مع محاكاة. وما ينجزه الولد مماثل لما نسجله عند البالغ لدى إطلاقه صرخة ألم، فهو يحدث أصواتاً سيكون محرجاً في إنجازها بدقة في لسانٍ ما تندرج فيه كفونيمات. ونحن نعرف جميعاً أن نفرقع مقدم اللسان في اتجاه الحنك كي نعبرّ عن استهجاننا، ولكننا عاجزون عن إحداث هذا الصوت في سياق صائتي، كما يفعل أحد أفراد الهوتنتوت(*) (Hottentot)، الذي يعني الفرقعة، بالنسبة إليه، فونيماً على نفس مستوى /p/ أو /k/.

والأمر الذي علينا تذكّره، هو أن الطفل الذي يتعلّم «لسانه»، فهذا اللسان ليس سهل البلوغ كمثل نتاج مُنجز، سيكون قصده، ببساطة، منه استخدام الموارد كي يرضي احتياجاته بناءً لتوسّعها تباعاً. وعلى الولد أن يوجد اللسان من خلال مواجهته المستمرة للعبارات التي يسمعها وللمواقف التي يدرك فيها تلك الأقوال. وإنه

(*) شعب جنوبي أفريقي ذو بشرة ضاربة إلى الصفرة.

لاستثناء أن ندله على غرضٍ ما مع نطقنا بالمصطلح الذي يدل عليه، فينبغي له، بصورة عامة، أن يحدّد، بتلمّسات متتابعة، المرجع المحدّد لقطعة القول هذه أو تلك، والتي انتهى إلى إدراكها بوصفها متميزة عن سياقاتِه. إنّ تعلم لسان أول هو عبارة عن سلسلة من الفرضيات اللاواعية التي تتأكد وتبطلُ، وفي النهاية تتحدّدُ بدقة على مستويي تفصيل الحقيقة المُدركة، وتقطيع العبارات، فلسانٌ ما هو طريقة لتحليل العالم المحسوس من خلال جعل كل من الانبناءات المعزولة موافقةً لتصويت يسمح باستدعائها. وفضلاً عن ذلك، فهذا التصويت لا يشكل صرخة بسيطة، ولكنه يظهر بدوره كتتابع انبناءات متطابقة بشكل جيد، فلو وجد الولد في متحد اجتماعي آخر، فبدل أن يتعلم الفرنسية، سيتوجب عليه أن يتآلف مع تحليل آخر للعالم المحسوس، سيكون كل انبناء فيه معتمداً تصويتاً مشكلاً من عناصر مختصّة باللسان موضوع البحث.

إن الأصالة العميقة لكل لسانٍ تهرب، في العادة، من أولئك الذين لم يُنبَّهوا إليها: ونفكر بسذاجة أن كلمة من لسان ما، توافق بالضرورة كلمة في لسان آخر، معتقدين بشكل راسخ أن الكلمة تدل على شيء متطابق منذ الأزل، فنحن نوافق كلمة (*toit*) (سَطْح) الفرنسية، بالكلمة الإنجليزية (*roof*)، دون أن نشك في أن (*roof*) تعني أيضاً قبة (السماء، أو القصر) **(la voûte) (du ciel, du palais)**، وأن (سطح البيت المقشَّش) **(le toit de chaume)** هي ***thatch*** (سقف البيت الذي يتخذ من قش ونحوه). إن استخدام الألفباء نفسها لتدوين ألسن مختلفة ينبغي ألا يخفي واقع أن كل لسان يمتلك نظامه التصويتي، وعاداته النطقية المختصة: فكلمتا ***ride*** (يركبُ) الإنجليزية و***ride*** (جعدة) الفرنسية هما، في كل نقاطهما، متعذرتا التبسيط الواحدة للأخرى.

3.2 ـ ألفباء الألفونيك[4]

هل بإمكاننا الاستغناء عن الإملاء كي نكتب الفرنسية؟ هذا السؤال طرحته على أندريه مارتينه مجموعة من المدرّسين المجتمعين في (Yerres) في مقاطعة (Essonne)، في حزيران/ يونيو 1970. وبناءً على جوابه الاثباتي، طُلب إليه أن يحضِّر نسقاً للكتابة يغضّ النظر عن كل التعقيدات الإملائية، أي مقتدياً بالاستخدام الشفهي للسان.

والنتاج، الذي سُلّم مع بدء السنة الدراسية في أيلول/ سبتمبر، استخدم في بضعة صفوف وإزاء أولاد على علم بتهجئة الحروف. ولم يتسنَّ للتجربة غير المنسّقة كفاية أن تتابع. ومع ذلك، فقد كشفت كم يمكن للتعبير المكتوب أن يزدهر ويغنى منذ اللحظة التي لم يعد الأولاد فيها مكبوحين بالخوف من ارتكاب أخطاء إملائية.

ولاحقاً أطلقت القضية، بعد سنتين، من قبل شارل بينيو (Charles Peignot) الرئيس الفخري لـ «الجمعية الطباعية الدولية» (L'Association typographique internationale ATI)، ومذهولاً بنجاح التعليم الألفبائي الأوّلي (*L'Initial Teaching Alphabet*) في البلدان ذات اللسان الإنجليزي، فهو قد تصوّر له ترجمة موافقة للفرنسية. وقد أدّى تدخله إلى انعقاد لجنة برئاسة رئيس الجامعة جيرالد أنطوان (Gérald Antoine)، الذي قال الكلمة الفصل لصالح تجريب تدريبي قبليّ للكتابة والقراءة على قاعدة مشروع مارتينه الذي أطلق عليه، من الآن فصاعداً، باقتراح من قبل شارل بينيو، الألفونيك (*alfonic*).

---

(4) نُشِرَت في: *Vers l'écrit avec Alfonic: Écoles maternelles et cours préparatoire*, par Jeanne Villard, André Martinet et Jeanne Martinet (Paris: Hachette, 1983), pp. 7-10.

توافق الألفونيك بين حرفٍ ما ـ ودائماً نفسه ـ وبين كلّ صوت نموذج يعود للسان. وقد ابتكرت لإرضاء احتياجات جمهور محدّد جيداً. وهي لا تسعى بأي طريقة إلى الكونية، كمثل الأبجدية الصوتية العالمية (*l'alphabet phonétique international*). إنها تتوجّه إلى ناطقين بالفرنسية، أي إلى أناس ذوي عادات نطقية مختصّة. والبعض من بينهم، ولا سيما البالغين، قد طابقوا بين بضع عادات نطقية وبضعة حروف، مثلاً ما ينطقونه في نهاية (*perdu*) (مفقود) والحرف *u*. وهم يملكون آلات كتابية تُظهرُ مجموعة محدّدة من الرموز. ولو كان بتصرفهم مشغل طباعي، فسيجدون فيه مجموعة مختصة من الحروف. ومن جهة أخرى، فهؤلاء الناطقون بالفرنسية ـ الذين يتشاركون في كثير من العادات ـ ليسوا متفقين حول كلّ النقاط: فالبعض منهم يميّز شفهياً بين *brin* و*brun*، والبعض الآخر لا يقوم بهذا الأمر على الإطلاق، ويلفظ البعض *buée* (بخار) في مقطعين، بينما يكتفي بعض آخر بمقطع واحد. وكل هذا أُخِذَ في الحسبان لدى اختيار المواضعات التي يؤول إليها إقامة نظام جديد للكتابة.

وخلال التجريب، جرت بضعة محاولات أو أبحاث متكرّرة. وقد أُسقطت بضعة تمييزات، واقترحت أخرى، إن لم تكن قد فُرضت. إن الألفونيك، كما تظهر اليوم مثلاً في **قاموس الإملاء**(*) (*Dictionnaire de l'orthographe*)، هي نتيجة ترويض متتابع على امتداد ثماني سنوات. وبعضٌ من الحلول التي أقرّت أخيراً، لا

(*) معجم يوفّر 6500 كلمة من تلك الأكثر تواتراً في استخدام الأولاد. المدخل، الموضوع بواسطة الألفونيك، أُتبع بمختلف الأشكال الإملائية الموافقة، انظر: André Martinet, *Dictionnaire de l'orthographe alfonic*, en collaboration avec Jeanne Martinet, société d'études linguistiques et anthropologiques de France (Paris: SELAF, 1980).

يقصّر، لدى الاحتكاك الأول في أن يدهش، وحتى يصدم البالغين، فما يقصد هو أقلّ من وضع w لـ *ou*، و *c* ـ التي تتخذ قيمة *k* ـ أمام *i*، أو *e*، منه لـ *h* من أجل *ch*، وخاصة لـ *x* من أجل الـ *eu* في *feu* (نار)، والـ e في *brebis* (نعجة). ويبدو للوهلة الأولى أن من غير المقبول أن ندوّن «صائتاً» بواسطة «صامت». ولكن هذا كله لا يعني شيئاً للمبتدئين الذين هم على استعداد للقبول، في هذا الشأن، بأي مواضعات كانت. وتبدو بعض الأحكام المسبقة، على كلٍّ، قابلةً للتخفيف، وذلك عندما يُصار إلى التذكير بتواتر *h* في *ch* عند التلاميذ، وعندما نسجّل أن *x* قد فرضت نفسها، في التطبيق، بوصفها بديلاً لـ *œ* غير الموجودة على ملامس الآلات الكاتبة.

إن الألفونيك ليست كتابة صوتية، بل هي ترميز فونولوجي. وتفترض كتابةٌ ما أننا ننطلق من نصّ مكتوب، ونقترح لكل من عناصره كتابة أخرى. ولا شيء من هذا القبيل مع الألفونيك: فالعلامة الألفونيكيّة *e* لا تظهر أبداً بوصفها معادلة لـ *in* أو *ain*، بل بوصفها معادلةً لنطقٍ شفهي مُمَارس من قبل كل المستخدمين. ولا يقصد هنا بعلم الأصوات اختبار الأصوات بما هي حقائق فيزيائية، ولكن المقصود هو الفونولوجيا، أي استخلاص العادات النطقية المختصة باستخدام لغوي معيّن، وهذه العادات هنا، هي التي تؤمّن الاتصال بين الناطقين بالفرنسية. وما يقصد ليس ما يمكن أن يتباين في تسجيل آلي، بل ما يسمحُ بتمييز كلمة من أخرى: فلكي نطابق ما قيل، فليس مهماً أن نلفظ *bouée* (عوّامة) أو *buée* (غيمة) في مقطع واحدٍ أو مقطعين. وعليه، فالألفونيك ستدونُ بشكل موحّد /bwe/ و/bue/، ولكننا نبالي في أن ننطق مقطعاً واحداً لـ *paye* (هو دَفَعَ)، ومقطعين لـ *pays* (بلد)، سندوّن إذاً /pey/ في حالة، و/pei/ في الأخرى، وأيضاً /abey/ لـ *abeille* (نحلة)، و/abei/ لـ *abbaye*

(دير). وسنميزُ كذلك بين /bani/ في *banni* (منفي)، وبين /bany/ في *bagne* (سِجْن).

والألفونيك ليست إملاءً: فالإملاء يفترض أن ليس ثمّة لكتابة كلمة ما إلا شكل واحد مقبول ومثبت من قبل التقليد، ومكرّس من قبل السلطات. واستخدام شكل آخر، يعني ارتكاب خطأ يعاقب عليه بواسطة علامة سيئة ورسوب في الامتحان. أما في ما يخصّ مستخدم الألفونيك، فالسلطة الوحيدة بالنسبة إليه هي نطقه الخاص: فمن يعرّف بـ *p* في *dompter* (رَوّضَ) سيدوّن /döpte/، وحسب الأشخاص، فإن *gageure* (مراهنة) ستظهر مثل /gajur/ أو مثل /gajxr/، وسيميّز الباريسون بين (marché - marcher) /marha/ (مشى) و(marchait) /marchè/، حيث سيدوّن جنوبيو فرنسا بشكل موحد /marhe/، ومن يقفّي تقفية بين *fosse* (حفرة) و*cosse* (قرن)، سيدوّن /fos/ و/cos/، ومن لا يميز في الأذن بين *fosse* و*fausse* (باطل)، فهو سينسخ الواحدة والأخرى على شكل /fôs/، وهكذا دواليك. ويمكننا أن نتساءل من دون شك ما إذا كانت اختلافات الكتابة هذه ستجازف بفهم ما هو مكتوب. وفي الواقع، ثمّة فرصة صغيرة لاختلاف ما لا يعوقُ الفهم عند التكلم، في أن لا يحول دون الفهم في حال تجسده كتابياً. وقد آلت التبادلات المستمرة بين الفرنسيين ذوي الأصول المختلفة، إلى عدم الابقاء إلا على الاختلافات التي لا توصل إلى محصّلة: فكل الناس ستفهم جملة (هو يمشي منذ خمس دقائق) حتى لو لُفظت *marchait* مثل *marché*. وبالمقابل، فمنذ أن توقف كثيرون عن التمييز، لدى تكلّمهم، بين *là* (هنا) وبين *las* (تَعِب)، استبدلت هذه الأخيرة، عموماً، بـ *fatigué* (تعب) (il est là, mais il est fatigué) (إنه هنا، ولكنه تَعِبٌ).

وكما يبدل، كثيرون ـ لدى الاحتكاك بالغير ـ نطقهم لبضع كلمات، فلا شيء سيمنع ممارس الألفونيك من اعتماد الكتابات التي يصادفها بقلم رفاقه: ويمكن بسهولة، لجنوبي صغير مستقرّ في باريس، يلفظ إلى الآن *la semelle* (النّعل) في أربعة مقاطع، أن يكتبه /la smel/(*) وفق نموذج أولئك المحيطين به، فما من أحد سيأخذ عليه بدايةَ التلاؤم هذه مع بيئته الجديدة. ولكن ما سيؤسف له هو أن هذه الكتابة ستُفرض عليه من قبل تعليم متعطّش للتأحيد. وكذلك، فباستطاعتنا أن نشكو من أن مدرّساً ـ ذا أصل ريفي ـ يصحّح (*lundi*) /lẽdi/ (يوم الإثنين) في كرّاسة تلميذ باريسي صغير، متذرعاً بأن على *in* و*un* أن يبقيا متميزين. ومن المرغوب فيه جداً أن الولد يباين بين الألفونيك بوصفها الميدان الذي لا حساب يقدم فيه إلا لنفسه، وبين الكتابة الإملائية الرسمية كممثلة للضغوطات الممارسة من قبل المجتمع. ولا شك في إنه بإمكاننا الادعاء بأن مبادرة الولد قد كبحت، رأساً، من قبل الألفونيك، لأننا فرضنا عليه مواضعةً معيّنة مقدّمة لترميز عاداته النطقية. أليس من الأفضل ترك الولد يعدّ بنفسه نظام تكافؤات صوت ـ شكل كتابي، انطلاقاً من إبداعاته الخاصة؟ ومع ذلك، فإن الأمر يعني أننا نسهى عن أن الكتابة، حتى ولو أحسّ بها الولد، بداءةً، وبخاصة وسيلةً للإبانة عن نفسه، هي التي ستثبت في النهاية بوصفها أداة اتصال مع الآخرين. وفي هذا المعنى، فالألفونيك التي سيلمُّ البالغ بها خلال لحظات معدودات، والتي سيفضي تملكه إياها، من دون جهد تقريباً، إلى قراءة الكتابة الإملائية، لن تحتجز الولد في عالم على حدةٍ كما تفعل، بالضرورة، الأنظمة المعدّة في إنبيقٍ وانطلاقاً من رموز فكرية.

(*) أي باختزال المقاطع الأربعة إلى اثنين، كما هو العرف السائد لدى الباريسيين.

إن إحدى التحفظات التي يعبّر غالباً عنها بالقياس إلى استخدام الألفونيك في تعلّم الكتابة والقراءة، هي أنه يثقل مهمة الولد بفرض تعليم متتابع عليه لشفرتين كتابيتين متميزتين. وتصبح الحجّة مقبولة في ما لو كانت الألفونيك كتابة مفروضة على الولد مع كل الضغوطات التي يتضمنها هذا الأمر، ولو قدّمت بشكل مختلف أساساً عن الكتابة الألفبائية. وفي الواقع، فاستخدام الألفونيك في مرحلة التلقّن يؤدي ببساطة إلى تفكيك الجهد الذي على الولد أن يبذله كي يتعلم أن يعبر من اللسان الشفهي الذي يمارسه، إلى شيفرة مكتوبة، وهذه تتطلب أكثر بكثير مما يتطلبه تعلم الرسم الإملائي. وطالما سيفرض المجتمع الفرنسي استخدام المعايير الكتابية الحالية، فسيكون هناك ـ من الفرنسية المنطوقة إلى الفرنسية المكتوبة ـ **من جهة**، رزمة كبيرة من التبادلات التي تفرض نفسها بشكل اضطراري على المستخدمين، رغماً عن أولئك الذي يرغبون في أن يقدّموا للأولاد الشكل المكتوب لكل كلمة بوصفه كلاًّ غير قابل للتحليل، **ومن جهة ثانية**، فإن طائفة من الابتعادات من ضمنها التطابق والاستذكار تتطلب سنوات من التدريبات إضافة إلى ترويض نحوي. وتقديم هذه التبادلات والابتعادات، بلا ترتيب، كما نفعله تقليدياً، للولد الذي يتعلم القراءة، إنما يعني إدخاله في غموض سيعوّده رأساً على تقريبات ملائمة بشكل محدود للتعلم اللاحق للدقّة الإملائية. وهذا ما يسمح الاستخدام الأولي للألفونيك بتجنّبه. وسيأتي تعلم الإملاء في حينه. ويمكن له أن يكون متدرّجاً بعناية وفق تدرّج مبني على تحليل دقيق وشامل لانحرافات الشكل المكتوب نسبة إلى التصويت. ولا شك في أن التداخلات، من شكل مكتوب إلى آخر، ليست نادرة، بداية، على الرغم من الاحتياطات المتعدّدة المأخوذة للتفريق بينها. ولكنها سرعان ما تمتصّ تحت الضغوط المترافقة للكتابات التي تتوسّع أكثر فأكثر، كما لتعليم كتابي منظم بشكل أكثر

وعياً. ومنذ اليوم، فاستخدامات الألفونيك لا تحدّ بتعليم القراءة والكتابة. ولكن الاستعمال الذي بإمكاننا القيام به من خلالها ـ من القطاع الواسع للأمومة إلى الصفوف التحضيرية وما بعد ـ يبقى من أولى اهتمامات أولئك الذي يعون كل الخدمات التي بإمكانها أن تسدّها.

4.2 ـ الألفونيك والأهل

رسالة إلى أهالي الأولاد الذين سيتمُّ تلقينهم الكتابة والقراءة بواسطة الكتابة المسمّاة «ألفونيك»:

أعزّاءنا الأهل، إن ولدكم لا يزال بعد في طور تعلم الكلام، فلا تعتقدُنّ أن هذا الأمر يحدث من تلقاء نفسه، فمن جرّاء الضغط الذي يتعرّض له ممن يحيطون به من أهل وأشقاء وشقيقات ورفاق لعب، سيصل في بضع سنوات إلى فهم ما نقول له وإلى إفهام الآخرين بواسطة كلمات ما. ويعني هذا أن عليه أن يكتسب عدداً مدهشاً من العادات النطقية، ومن طرق التعبير النحوية، إضافة إلى كلمات من كل الأنواع. ولن يصل، من المحاولة الأولى، إلى تقليد لغة الكبار إرضاءً للكل.

ـ فهو قد اعتقد، قبل كل شيء، أن كلمة «papa» تعني كل الرجال، ولكننا أفهمناه بأنه قد أخطأ الفهم، فأصلح غلطه واعتاد ألاّ يعني بذلك سوى شخص واحد بعينه، والده.

ويحدثُ له كذلك أن يقول(*) *vous disez*، حسب نموذج *nous disons* (نحن نقول)، ولكننا لن ندعه بسلام قبل أن يستخدم *vous dites* (أنتم تقولون)، الشكل الوحيد المعترف بصحته.

(*) استعمال خاطئ لفعل القول (dire) في شخص المخاطب الجمع، صيغة الحاضر.

ـ وقد مرت فترة كان ينطق فيها *casser* (كَسَرَ) مثل *tasser* (كوّم)، و*goûter* (تذوّقَ) مثل douter (شَكَّ)، وهو كذلك الآن، غيرُ واثقٍ من أنه سيتوصل إلى نطق *mouche* (ذبابة) بخلاف *mousse* (طُحلب).

ـ وفي الوقت الذي نباشر فيه بتعليمه القراءة والكتابة، فهو ينجز تعلُّم كيف يميّز وكيف يستعيد الأصوات التي تسمح لأولئك الذين يستخدمون الفرنسية بأن يتفاهموا بعضهم مع بعض حين يتكلمون. ويتألف المستوى اللغوي المكتوب، الذي يستعمله الكبار، من حروف. وفي أغلب الأحيان، يوافق أحدُ هذه الحروف أحدَ الأصوات التي تعلَّمَ الولد تمييز بعضها من بعض حال تكلمه.

وما يكتب بواسطة الحرف *t* يلفظ بالطريقة عينها في *toi* (أنت)، *tâche* (لطخة)، *tomber* (سقط)، sauter (قَفَزَ) أو *faite* (مُتعودة)، ولكن هذا الحرف *t* سيلفظ بشكل مختلف كلياً في *addition* (جمع) أو *national* (وطني)، ولن يسمع في lent (بطيء) أو في *plat* (منبسط).

ـ ونبيّن، بلا شك، للولد الذي يتعلّم القراءة، أن الـ *t* تلفظ في *ation*، و*ition*، مثل *s*، وأنها لا تلفظ في نهاية الكلمة، ولكن لو طُبِّقت القاعدة الأولى في كلمة *rations* الموجودة في عبارة *les rations de viande* (حِصَصُ اللحم)، فهي غير مقبولة في *pour un peu nous rations le train* (بسبب وقتٍ قصير تأخرناه، فاتنا القطار).

ـ وبالنسبة إلى القاعدة الثانية، فلا شك في أن *t* لا تلفظ في *rat* (جرد)، *lit* (سرير)، *éclat* (لمعان)، ولكنها تلفظ دائماً في *net* (واضح)، *sept* (سبعة)، *brut* (خشن)، وعلى الأغلب في *but* (هدف)، وغالباً في *soit* (فليكن).

ـ وعند القراءة، سينجحُ الولد في التعرّف إلى الكلمات التي

يستخدمها حين التكلم، ولكن المقصود بالنسبة إليه هو كتابة هذه الكلمات، سيمضي سنين طويلة كي يعرف هل عليه أن يكتب:

- *t*، *th*، *tt* حيث يلفظ *t*،
- *s*، *ss*، *t*، *c*، *sc* حيث يلفظ *s*،
- *t*، *s*-، *t*-، *ent*- حيث لا يلفظ شيئاً على الإطلاق،

ـ والباريسي الصغير الذي يرغب في أن يستعيد بقلمه ما يلفظه بانتظام *set* (ضربة ثأر)، يتوجّب عليه، حسب الحالات، أن يكتب *sept* (سبعة)، cet (هذا)، *set* (ضربة ثأر)، *cette* (هذه) أو *Sète* (سيت)(*).

ـ نستنتج أن أولاداً كثيرين لا يتجرأون على الكتابة خوفاً من التعرض للسخرية، كما للتصويبات.

وكي نؤلِّف(**)، تدريجياً، بين الأولاد والقراءة والكتابة، دون أن نراكم الصعوبات، منذ الانطلاق، فكّرنا في أن نعرض لهم، قبل كل شيء كتابة مبسطة، حيث سيوافق كل حدثٍ، الحرف نفسه دائماً. سيعتادُ الولد هكذا على العبور، بلا عائق، من الأصوات التي يعرفها جيداً، إلى الحروف التي ينبغي أن يتعلمها. وسيعتاد الأولاد، باكراً جداً، على الاستعادة الكتابية لما يعرفون التعبير عنه شفهياً، دونما خوف من انتقادات أولئك الذين يعرفون الإملاء ومن سخرياتهم. ولن يكون بإمكان الولد أن يصل إلى الشكل المكتوب العائد للبالغين ـ مع كل تنميقاته الكتابية ـ إلا بعد اكتساب ممارسة جيدة لكتابة بلا تعقيدات.

(*) مركز قضاء، ومرفأ Hérault، في فرنسا، بالقرب من مدينة مونبلييه (Montpellier).

(**) ألَّف: أوقعَ الألفة أي المحبة والتفاهم.

والذين لم يكتسبوا تجربة لهذا التعلم للقراءة وللكتابة، عبر مراحل متتابعة، يخشون أن يرتبك الأولاد، المعتادون قبل كل شيء على استعادة كلمة *calotte* (طاقية) بالشكل المبسّط لـ c-a-l-o-t، وكلمة *calot* (قبعة شرطي) بشكل c-a-l-o، أقول أن يرتبكوا لاحقاً في كتاباتهم. ولكنّ التطبيق أظهر أن الغموض لا يحدث مطلقاً حينما نحتاط دائماً في التفريق بين نموذجين للكتابة، إما باستخدامنا حبراً ذا لون مختص للكتابة المبسّطة، وإما باستعادتنا دائماً هذه الكتابة حرفاً بعد حرف، في حين أننا نستخدم الكتابة العادية السريعة المرتبطة للنصوص في الإملاء. وفضلاً عن ذلك، فنحن نسجّل، عند الأولاد الذين بدأوا بالكتابة المبسّطة، اهتماماً للأشكال المكتوبة بضبط، والتي تسمح لهم الاحتفاظ بشواذاتها على وجه أفضل.

ونذكّر هنا بأنه لا يقصد بتاتاً تعقيد مهمّة التلميذ بفرض تعليم مضاعف عليه، بل سلسلة المسائل وتدريج جهده، فلا يتملكّكم الخوف، والحالة هذه، من أن يعاني ولدكم لاحقاً من أنه، قبل كل شيء، قد تعرّض لشيء يغاير الفرنسية المكتوبة العادية. وليس بمقدوره أن يجني منها سوى منافع على كل الصعد: على صعيد تطور ذكائه كما على صعيد الثقة برسمه الإملائي.

هذه الكتابة المبسّطة التي سنستخدمها تسمى الألفونيك. وقد ضبطت من قبل اختصاصيين في نطق الفرنسية استلهموا من التجارب السابقة في فرنسا وفي إنجلترا وفي الولايات المتحدة الأميركية.

ولو رغبتم في متابعة تطور ولدكم فبإمكانكم أن تتدربوا على الألفونيك من خلال تطبيق النص التالي، حيث ستتعرفون على حكاية من حكايات لافونتين، كما من خلال القراءة المتأنية للشروحات التي أضفناها عليها.

زيز الحصاد والنملة

la sigal e la fwrmi
la sigal, eyä häte
tw l ete,
sx trwva for depwrvu
cä la bizx fu vxnu.
pa lx plu pxti morso
dx mwh w dx vermiso.
el ala criye famin,
he la fwrmi sa vwazin,
la priyä dx lui prete
celcx grë pwr subziste
jusca la sezö nwvel.
«jx vw perè, lui di t-el,
avä 1 w, fwa d animal,
ëterè e prësipal.»
la fwrmi n e pa pretxz.
s e la sö mwëdrx defo.
«ex fxzie vw o tä ho?»
di t-el a set äprxtxz
«nui t-e jwr, a tw vxnä,
jx hätè, nx vw deplze.»
«vw hätie? j ä sui for t-ez,
e bië däse mëtxnä.»

إن لأغلب الأحرف، في الألفونيك، القيمة التي تملكها عادة، فـ /b/ مثلما في *baba*، و/c/ مثلما في *calcul* (حساب)، و/d/ مثلما في*dur* (قاس)، و/f/ مثلما في *fil* (خيط)، و/g/ مثلما في *glu* (دبْق)، و/j/ مثلما في *joli* (جميل)، و/l/ مثلما في *lac* (بحيرة)، و/m/ مثلما في *miel* (عسل)، و/n/ مثلما في *nul* (لا أحد)، و/p/

مثلما في *papa*، و/*r*/ مثلما في *roc* (صخر)، و/*s*/ مثلما في *sol* (أرض)، و/*t*/ مثلما في *tel* (شبيه)، و/*v*/ مثلما في *vol* (طيران)، و/*z*/ مثلما في *zut* (صَهْ!). والأمر نفسه بالنسبة إلى الصوائت: فـ /*a*/ مثلما في *car* (سيارة)، و/*e*/ مثلما في *fer* (حديد)، و*i* مثلما في *vis* (برغي)، و/*o*/ مثلما في *moto* (دراجة بخارية)، و/*u*/ كما في *pur* (نقي). وكل الكلمات التي عددنا للآن، تكتب بالطريقة نفسها إملائياً وألفونيكياً. وها هي نقاط الاختلاف:

1 ـ الحروف التي تُلفظ في الألفونيك لا تكتب:

فـ /*il ba*/ = *il bat* (هو يضرب)، *tu bats* = /*tu ba*/ (أنت تضرب)، *ils battent* = /*il bat*/(*) (هم يضربون) (في التلفظ الباريسي).

2 ـ لا نستخدم في الألفونيك أحرف البداية *(majuscules)*:

فـ *Jacques* = /*jac*/، و*Paris* = /*pari*/، و*Tunis* = /*tunis*/.

3 ـ ما يُلفظ بالطريقة نفسها يُكتب بالطريقة نفسها:

فـ *sot* = /*so*/ (أحمق)، /*so*/ (قفزة = *saut*)، و*sceau* = /*so*/ (سطل)، و*Sceaux* (اسم علم) = /*so*/.

4 ـ في الألفونيك، كلٌّ يكتب ما يلفظه: فمن يشعرون بـ *t* في *but* (هدف) فليكتبوا /*but*/، وليكتب الآخرون /*bu*/.

5 ـ وتلفظ *c* و*g* دائماً بقساوةٍ، كما في *calcul* (حساب)، *roc* (صخر)، و*glu* (دبق)، حتى ولو أُتْبِعا بالصائتين *i* أو *e*، ولا

(*) التاء /t/ والتاء والسين /ts/ و /tent/ غير الملفوظة في نهاية الكلمات تسقط كتابياً.

نستخدم الحرفين *k* و*q* كذلك إلا بصورة *gu* لـ *g* «قاسية»: *qui* = */ci/* (مَنْ)، *quelque* = */celc/* (بضعة)، *kilo* = */cilo/*، *gui* = */gi/* (عارضة الصاري)، *guerre* = */ger/* (حرب)، *guère* = */ger/* (مطلقاً).

6 ـ في الألفونيك، */h/* توافق صوت *ch* في لفظة *char* (عربة)، وفي لفظة *cherche* (هو بَحَثَ) اللتين تكتبان */har/* و*/herh/*. وعندما لا تُسبق *h* بـ *c*، فإنها تختفي من الرسم الإملائي: فـ *haricot* = */arico/* (فاصولياء)، و*il habite* = */il abit/* (هو يسكن).

7 ـ إذا وجد صوت *c*، في الكتابة، أمام *i*، *e*، والأمر نفسه بالنسبة إلى صوت *c*، فهما يكتبان، عادة بواسطة */s/*: فـ *cigare* = */sigar/*، و*cérémonie* = */seremoni/* (احتفال)، و*maçonner* = */masone/* (بنى). ولاحظوا أن الـ *ss*- في الكتابة، تسهّل في الألفونيك: فـ *passage* = */pasaj/* (ممرّ)، و*missionnaire* = */missioner/* (مبشر)، وأما */lise/* فهي توافق *lisser* (هو صَقَلَ)، أو *lycée* (مدرسة ابتدائية ثانوية)، بينما تبدو *lisez* (اقرأوا) تظهر مثل */lize/*. ولاحظوا كذلك أن *addition* = */adisio/* (حساب)، و*calvitie* = */calvisi/* (صَلعٌ).

8 ـ وتكتب *g*، في الرسم الإملائي، أمام *e*، *i* بواسطة */j/*: فـ *Georges* = */jorj/*، و*gifle* = */jifl/* (صفعة).

9 ـ وتلفظ الـ *-ill*- والـ *-il*- في *veille* (سَهَر)، و*maille* (زردة)، *rail* (خط حديد)، مثل الـ *y* في *yoga*، *Bayonne*، وهما تدونان في الألفونيك */y/*، إذاً */vey/*، و*/may/*، و*/ray/*، و*/yoga/*، و*/bayon/*.

10 ـ أما الـ *-gn*- في *gagner* (هو رَبِحَ)، *grognard* (ناقم)، *Peigne* (مشط)، فهي في الألفونيك تُكتبُ بواسطة */ny/*، إذاً */ganye/*، و*/gronyar/*، و*/peny/*، وثمّة كثير من الفرنسيين لا يميزون

بـيـن *résigner* =/rezinye/ (هـو اسـتـقـال)، و*résinier* = /rezine/ (صمّاغ).

11 ـ إن الـصـائـت الـذي نـسـمـعُـه فـي *feu* (نـار)، و*heureux* (سـعـيـد)، كـمـا فـي *peur* (خـوف)، و*feuille* (ورقـة)، يـكـتـب فـي الألفونيك بواسطة /*x*/، وهذا بمثابة تسهيل لـ /*œ*/ المرتبطة التي كانت تستخدمُ بداية؛ تأخذ هذه الكلمات إذاً الشكل /*fx*/، و/*xrx*/، و/*pxr*/، و/*fxy*/. وبهذه الطريقة نفسها، ندوّن الـ *e* غير الملفوظة حينما تسمع، مثلاً، في *brebis* = /*brxbi*/ (نعجة)، أو في التلفظ الجنوبي لـ *petite* = /pxtitx/ (صغيرة)، و*tu te moques de lui* = /tu tx mocx dx lui/ (أنتَ تسخر منه) (في باريس: /*tu t moc dx lui*/).

12 ـ أما الصائت الأنفي في *vin* (خمر) فيكتب /*ẽ*/، أو /*ë*/ في النصوص المطبوعة على الآلة الكاتبة: *fin* (نهاية)، *faim* (جوع) = /*f*/ أو /*fë*/، *thym* (صعتر)، *teint* (سحنة)، و*tain* = /*tẽ*/ أو /*të*/ (قصدير المرآة)، و*bien* = /*bi*/ أو /*bië*/ (جيد). ويكتب الصائت الأنفي في *sans* (بدون) و*cent* (مئة) /*ã*/ أو /*ä*/: فـ *sans*، و*cent*، و*sang* (دماء) = /*sã*/ أو /*sä*/، و*fend* (هو فلق)، و*faon* (شادن) = /*fã*/ أو /*fä*/، و*chambre* (غرفة) = /*hãbr*/ أو /*häbr*/.

ويكتبُ الصائتُ الأنفي (la voyelle nazale) لـ *son* (صوت) /õ/ أو /ö/: *monde* (عالم) = /mõd/ أو /möd/، *plongeon* (غطس) = /*plõjõ*/ أو /*plöjö*/. أما الصائت الأنفي لـ *brun* (أسمر) فهو يوافق بالقافية ـ عند أغلب الفرنسيين ـ ذلك الذي لـ *crin* (عرف)، ويكتب إذاً /*ẽ*/ أو /*ë*/، وبناءً عليه /*brẽ*/ أو /*brë*/، ويلفظ كثير من الفرنسيين هذا الصائت بشكل مختلف، فندونه إذاً /*x̃*/ أو /*ẍ*/، أي /*brx̃*/ أو /*brẍ*/.

(وقد فضّلنا الحل بواسطة نقطة الفصل (tréma)[*] في هذا الكتاب).

وعندما نصادف، في الألفونيك، /can/، /mem/، /men/، /lam/، /son/، /com/، علينا أن نلفظ الصامتين n وm، كما نفعل في amen (آمين)، أو في rhum (مشروب الروم)، دون أن نخنّ الصائت، وتوافق هذه الأشكال الكلمات: mène (هو يؤدي)، وmême (أيضاً)، وcanne (قصبة)، وlame (شفرة)، وsonne (هو قَرَعَ)، وcomme (مثل).

13 ـ ولا نميّز في الألفونيك الـ w في tramway (تُرام) من ou في loup (ذئب). وفي nous (نحن)[**]، وفي zouave (زوّاوي)، فالاثنان يكتبان /w/: إذاً /tramwé/، /lw/، /nw/، /zwav/، وما هو oi في الرسم الإملائي ينقلب عادة /wa/ في الألفونيك: pois (قوم)، poids (وزن)، poix (زِفت) = /pwa/، droite (يمين) = /drwat/.

14 ـ ونكتب /o/، في الألفونيك، في /mo/ = mot (كلمة)، maux (آلام)، cor = /cor/، corps (جسم)، /sot/ = sotte (حمقاء)، /coli/ = colis (طرد)، /oroscop/ = horoscope (طالع فلكي): وتستخدم /ô/ حيث بمقدور الاختلاف بين «o» المفتوحة، العائدة لـ sotte (حمقاء)، وبين «o» المغلقة العائدة لـ saute (هو قَفَزَ)، أن يسمح بتمييز الكلمات: sotte= /sôt/، ولكن saute = /sôt/، وكذلك فـ sol (أرضى) وsole (صَحْن) = /sol/، ولكن saule (صفصاف) =

(*) علامة (..) توضع فوق الصوائت u، i، e للإشارة إلى أن الحرف الصوتي السابق يجب أن يلفظ منفصلاً.

(**) جندي فرنسي بلباس أهل مراكش والجزائر.

/sôl/، والأمر كذلك مع *robe* (ثوب) /*rob*/ = ، ولكن *aube* (الفجر) = /*ôb*/.

15 ـ ونكتب، في الألفونيك، /e/ بلا نبر، أكان ذلك بالنسبة إلى صوت *é* في *pré* (حقل)، و*été* (صيف)، أو بالنسبة إلى صوت *è* في *grève* (إضراب)، *perdre* (خَسِرَ)، إذاً /*pre*/، /*ete*/، /*grev*/، /*perdr*/. وسنجد /*e*/ أيضاً حيث لا أهمية للاختلاف بين الصوتين، لأن الناس غير متفقين، في هذه الحالة مع الآخرين ولا مع أنفسهم: فهناك فرنسيون يقولون /*ègza*/ لـ *exact* (صحيح)، وثمّة آخرون يقولون /*égza*/، والشخص نفسه سيقول لـ *maison* (منزل) /*mèzö*/ الآن، و/*mézö*/ بعد قليل، وفي كل الحالات، نكتب /*egza*/، و/*mèzö*/ بلا نبر. ولكن كثيراً من الفرنسيين يلتزمون، في آخر الكلمة، بالتمييز بين *cassé* (مكسور)، وبين *cassait* (هو قد كَسَرَ)، وهم سيكتبون إذاً /*case*/ بلا نبر بالنسبة إلى *cassé*، و/*casè*/ مع النبر الخفيض بالنسبة إلى *cassait*.

16 ـ وما يلفظه كثير من الفرنسيين في آخر كلمة *parking* (موقف)، سندوّنه أيضاً بواسطة /*g̃*/ أو /*ğ*/، مثل = /*parcig*/ أو /*parciğ*/.

17 ـ وعندما نلفظ، في الألفونيك، وصلةً ما، فنحن نلحق صامت الوصل بالكلمة التالية بواسطة شرطة: *lui dit - elle* (هو قال لها) = /*lui di t-el*/، *quand il fait beau* (عندما يكون الطقس جميلاً) /*cä t-il fè bo*/. ولا تُستخدم علامة الحذف، في الألفونيك، *l'enfant* (الولد) = /*läfã*/.

الألفباء الألفونيكية : الشبكة الفونولوجية

ALPHABET ALFONIC: GRILLE PHONOLOGIQUE

	P	f	t	s	h		c
1	papa	fil	tel	sol	har		calcul
2	patric	fernä	terez	sofi	harl		catrin
3	ponè	foc	tigr	serpä	hamo		cägwrw
	b	v	d	z	j	y	ğ
1	baba	vol	dur	zut	joli	yoga	glu
2	bernar	vivian	dxni	zoe	jä	yoläd	gi
3	balen	vizö	dôfë	zebu	jiraf	yen	gazel
	m		n			ny	g
1	miel		nul			peny	parciğ
2	miriam		nadin			anyes	
3	mäho		naja			sigony	
			l				
1			lac				
2			lusi				
3			leopar				
	i	u	w				r
1	vi	pur	hw				roc
2	iren	uber	rawl				rihar
3	ibw	urubu	wrs				rxnar
	c	x	ô				
1	case		sôl				
2	eliz	1. pxr	jerôm				
3	elefä	brxbi	ôtruh				
		fx					
	è	2. xlali	o	ẍ	ö		
1	casè	3. emx	sol	brẍ	pö		
2	jervè		odil	ẍber	simö		
3	furè		otari	...	liö		
		a		ë	ä		
1		car		vë	sä		
2		alber		alë	äri		
3		anyo		dë	elä		

5.2 ـ الألفونيك والكتابة اليابانية[5]

من المتواتر أننا نأخذ على الذين يقدّمون الألفونيك بوصفها أداة لتلقين الولد الكتابة بأنهم يصعّبون بذلك، ودون جدوى، مهمة الأولاد الذين يدّعون مساعدتهم. بإمكاننا أن نردّ عليهم مذكّرين بأن كل أداةٍ تضيف دائماً وزنها الخاص بها في كل عملية نستخدمها فيها. ورغم ذلك، فنحن لا نتردّد في الرجوع إليها، فالمنقلة (*la brouette*) مثلاً، تزيد من كمية المواد المعدّة للنقل، وهي تتطلب أن نحللها وأن نُنزل حمولتها، ومع ذلك، فنحن نستخدمها في مناسبات شتّى.

وتصلح هذه البراهين بالتأكيد للألفونيك. ولكن، بالإضافة إلى ذلك، فالكمية المنقولة، في هذه الحالة، شبه مستعادة بالكامل: فالكتابة الألفونيكية تظهر مقدار كذا من القياسات مع الكتابة التقليدية، حتى أنه ليس ثمّة ما ننساه حينما نعبر من الواحدة إلى الأخرى. ستسمح الألفونيك، ببساطة، للولد أن يفهم، بشكل أفضل، كيف يمكنه أن ينطلق، من الأصوات التي يعرف كيف يحدثها عندما يتكلم، وصولاً إلى العلامات المكتوبة التي يصادفها في الشارع وفي الكتب. وهو سيقارب من ثمّ الإملاء، أي سمات الكتابة، حيث لا يعود التوافق قائماً بين ما نسمعه وما نكتبه.

إنّ نظرة سريعة إلى المسيرة التي يقطعها الياباني الصغير وهو يتعلم قراءة اليابانية، ستجعلنا نفهم، بشكل أفضل، ضرورة إيجاد بضع مناوباتٍ، عندما يكون المقصود تلقين وتعليم نظامٍ كتابي بعيد عن نسخ الشكل الشفهي للغة.

تلقى اليابانيون ـ مثلهم مثل أغلب شعوب الشرق الأقصى ـ الكتابةَ الصينية التي كانوا تقريباً قد طوروها في الزمن الغابر، شأنهم

---

(5) «Alfonic et l'écriture japonaise», *Liaison aflonic*, fasc. 1 (1984), pp. 7-10.

شأن شعوب بلاد ما بين النهرين، التي ندين لها، في آخر المطاف، بألفبائيتنا. وتدعى هذه الكتابة الصينية الرمزية الفكرية (*idéographique*)، بمعنى أنه يفترض بكل حرف أن يوافق مفهوماً ما، لا صوتاً أو زمرة من الأصوات، فلنأخذ مثلاً بسيطاً: مفهوم «الثلاثة»: فهو مدوّن في هذه الكتابة بواسطة خطين أفقيين مركّبين. وسيستخدم هذا الرمز، لهذا المفهوم من قبل أشخاص ينطقون الكلمة بطرقٍ مختلفة للغاية، تماماً كما هو حال رمز 3 الذي يلفظ بشكل مختلف من قبل الفرنسيين، والألمان، والروس. ولنأخذ أيضاً مفهوم «الجبل». نحن ندوّنه بواسطة خط أفقي تخرج منه ثلاثة خطوط عمودية، فيها واحد مركزي يتجاوز الأخيرين تجاوزاً قليلاً من حيث الطول. والمجموع مشتقٌّ من رسم يمثل سلسلة من الجبال بقمم ثلاث. وتنطق كلمة «جبل» في الصينية، تقريباً مثل *chan'*. أما في اليابانية، فالحرف ذو الخطوط الثلاثة العمودية، سينطق إما *yama*، وإما *san'* أو *zan'*، وهذه الأخيرة هي الترجمة اليابانية للكلمة الصينية. ولا شيء في أثناء القراءة، ينبّه أن علينا أن ننطق *yama*، أو *san'*، أو *zan'*. وقد أخطأ الأوروبيون بهذا الشأن عندما أطلقوا على الجبل المقدس في اليابان *fujiyama* فوجي ياما، في حين أن اسمه الحقيقي هو *fujisan* فوجيسان. والأمر يكاد يشبه إقدام شخص غريب على تسمية الجبل الأبيض *Le mont Blanc* بـ *la (montagne) blanche*. ولكن بإمكان اليابانيين أنفسهم أن يتردّدوا حول الشكل الذي ينبغي إسباغه على الحرف.

ومحاسن هذا الضرب من الكتابة بيّنة: فالخطوط الثلاثة هي أكثر تمثيلاً بكثير لمفهوم «ثلاثة» من رقمنا 3 أو من شكله المكتوب ثلاثة، ويذكّر الرمز العائد لـ «جبل»، إلى حدّ ما، بسلسلة من الجبال: ونحن نسهّل حتى استذكار الحروف بإيجادنا نظائر لها في الواقع: فالحرف الذي يدل على الغرب يحلل غالباً مثل عشّ يحطّ

فيه العصفور حين يهبط الظلام، أي إن الشمس انحدرت نحو الغرب. إنه استدلال منمّق بالتأكيد، ولكنه فعّال تربوياً.

وليست مساوئ الرمزية الفكرية أقل وضوحاً من محاسنها، إذ ليس بإمكاننا أن نباشر بقراءة نصّ ما، مهما يكن بسيطاً، قبل تعلمنا عدة آلاف من الحروف. ويعيّن الفرنسي الصغير ـ الذي يعرف حروفه ـ مباشرة، في نصّ ما، كلّ ما يستخدمه في التحاور. ولا شيء من هذا القبيل متاحٌ للصيني الصغير، في مواجهة حروفه.

وقد لاحظ اليابانيون، من خلال الاستعمال، أن الكتابة الصينية تترك سمات عدة ضمنية من لسانها: فحيث تقول الفرنسية (رأس الرجل) *la tête de l'homme*، سترسم الصينية ببساطة (رجل رأس) *homme tête*، أما اليابانية، فستضيف بين رجل ورأس عنصر *no*، الذي يوافق الـ *s* الإنجليزية في جملة *the man's head*. وسرعان ما شعرنا بالحاجة إلى التعبير عن هذه العناصر النحوية التي لا توافق شيئاً ما في الكتابة الصينية. وقد انتهينا على هذا النحو إلى إنشاء أبجدية مقطعية، أي متتالية من الرموز التي يوافق كل منها مقطعاً من مقاطع اللسان. وقد سُهّل هذا الأمر جرّاء احتواء اليابانية قليلاً من المقاطع المختلفة، التي يتكون أغلبها من صامت متبوع بصائت. والواقع أن كل ما قيل، في اليابانية، يمكن أن يمثل بخمسة وأربعين علامةً، تضاف إليها علامتان مميزتان(*) تسمحان بتمييز *ga* من *ka*، مثلاً، أو *pa* من *ba*. وثمّة، في الواقع، نسختان للأبجدية المقطعية، تدعى إحداهما *hiragana*(**)، وهي أكثر إيجازاً وسرعة، أما الأخرى

(*) diacritique: علامة توضحية مميّزة لضبط اللفظ.

(**) hiragana: نظام كتابة مقطعي ياباني مأخوذ من الكتابة الصينية، يستخدم للأغراض اليومية العادية، انظر: **معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي - عربي)**، رمزي بعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1990)، ص 227.

فهي *katakana*، وهي أشد تزوّياً وصعوبة، وتستخدم لتدوين الكلمات ذات المنشأ الدخيل ـ والتي تلفظ على الطريقة اليابانية ـ مثل «*opale*» *o-pa-a-ru* (لبنيّ اللون)، أو «*drame do-ra-ma*»، من الإنجليزية *drama* (دراما).

وبدخولهم المدرسة، يتعلّم الأولاد حروف الأبجدية المقطعية *hiragana*. ويوصلهم هذا التعلّم سريعاً إلى أدب مطبوع حصراً بهذه الحروف، ويمكّنهم من تعبير مكتوب مباشر من خلال إعادة تكوين مباشر للكلمات التي يلفظونها، وحينما يكتسبون سيطرة تامة على الأبجدية المقطعية، يُصار إلى تعليمهم الحروف الصينية المعروفة بـ *kanji*، مبتدئين بالأكثر سهولة منها والتي هي أيضاً الأكثر تواتراً. ولا ينتهي تعليم حروف *kanji* ـ الذي سيستمر طوال الفترة الدراسية ـ مطلقاً، وحتى بالنسبة إلى المثقفين. ومن الذي بإمكانه أن يتبجح بمعرفة كلمات اللسان كلها؟

ウエストは百面相。窮屈感を

忘れさせてくれるのは、

المقصود هنا نصّ إعلاني. تنتمي الحروف الأربعة الأولى إلى الأبجدية المقطعيّة *katakana*. وهي تُقرأ u-e-su-to، ويفترض بها أن تنقل الكلمة الإنجليزية *waist* (خَصْر). أما العلامتان التاليتان فتعودان للـ *hiragana*. ثمّ تلي ذلك حروف من الـ *kanji*، حتى نهاية السطر الأول، باستثناء العلامة الأخيرة الذي تتبع الـ *hiragana*. والسطر الثاني برمّته، ما خلا حرف بدئي من الـ kanji، مكتوب بواسطة الـ *hiragana*.

نلاحظ، بلا ريب، ما يقرّب هذه السيرورة التربوية اليابانية من تعلم الكتابة بواسطة الألفونيك، فنحن بداية نعْدلُ، من الجهتين، عن تعليم الكتابة التقليدية، الوقورة والمحترمة، ولكن استعمالها ـ النشيط خصوصاً ـ من قبل الولد، يتطلب تدرّباً طويلاً. وندرس في فترة أولى

شكلاً مكتوباً يقوم فيه توافق تام بين فونيمات اللسان ورموز الكتابة. وسيتمكّن الولد من استخدامه، في مطابقة مع استخدامه الشفهي الخاص، دونما خوفٍ من ارتكاب عثرات لسانٍ ستعرّضه للنقد وللسخرية.

وبطبيعة الحال، فالتوازي هو أبعد ما يكونُ عن الكمال: فسيتابعُ الياباني الصغير استخدام علامات الأبجدية المقطعيّة طيلة حياته، لأن كل نصّ ياباني يشتمل عليها، أوليس الأمر إلا وسماً لتلفظاتٍ نحوية؟ ونجد على العديد من المراوح اليابانية قصائد مطبوعة كتب كل شعر منها بحروف *kanji* يظهر على الجهة اليمنى لأحد أقسام المروحة، ولكن القفا يحمل بدوره تدويناً بالأبجدية المقطعية بغية تأمين قراءة شفهية تصوّب إيقاع القصيدة. وبلا ريب، فالأبجدية المقطعية، التي يُقال إن النساء قد ابتدعنها، لا تحظى بالاعتبار نفسه الذي للـ *kanji*، ولكن صحتها مقرَّة عالمياً، الأمر الذي ليس بالتأكيد هو حالة الألفونيك البتة.

وبالمقابل، علينا أن نسجّل للألفونيك أن شكلها يختلف اختلافاً بسيطاً عن الكتابة الفرنسية التقليدية، حتى أن الولد، المدرّب على قراءة الألفونيك، يتوصّل من دون جهود تقريباً إلى قراءة الثانية (أي الفرنسية التقليدية). والجهد الحقيقي الوحيد ـ وذلك سيمكن امتداده طيلة الحياة، مثل تعلّم حروف *kanji* من قبل اليابانيين ـ سينصّ على تعلّم نسخ الكتابة التقليدية وفقاً للمعيار، أي على اكتساب الرسم الإملائي.

* * *

الفصل الثالث

تباين اللغات وضروب استعمالها

إن أسهلَ طريقةٍ لاستبعاد كلّ مسألةٍ لغويةٍ هي في أن نطابقَ بين لسانٍ ما ودولةٍ ـ أمةٍ **من جهة**، ونقرّرَ اطراداً كاملاً لكلٍّ لسانٍ **من جهةٍ أخرى**: إنه فرنسيٌّ، إذاً هو يتكلم فرنسية تماماً مثل أي فرنسيّ آخر. ومن ثمّ نحيلُ إلى نحوه المدرسي وإلى معجم (*Petit Larousse*).

ويبدو أننا عدنا إلى هذه الدّرْجَة بعد الاهتمام المتوهّج الذي عرفته سنوات الخمسينيات والستينيات، وبعد انحسار الموجة التشومسكيّة العالية والمفاجئة. وقد كان بإمكاننا الاعتقاد أن «اللسانيات الاجتماعية» ستتمكّنُ من النجاةِ من جرّاء مؤالفاتها مع علم الاجتماع، العلم الوطيد. ولكنّها بدورها (اي اللسانيات الاجتماعية) قد مَلكَت زمانها، وكفى.

هل لدينا الأمل في أن تعزيزَ التبادلاتِ الدولية، والوعدَ أو التهديدَ لمنطقةٍ أوروبية ذات تبادلاتٍ حرّةٍ سيجعلُ الأذهانَ مُسْتَفْتَحَةً على الحقائقِ اللغوية في كلٍّ تعقيدها؟ ولن نعرفَ هنا ـ وحتى في الخطوطِ الكبرى ـ أن نحيطَ بكلِّ المسائل التي يطرحها التعاونُ بين البشرِ رغماً عن لعنةِ بابل، فنحنُ لم نستبقِ منها إلا أمرين: تعدّد

اللغات، ذلك الدائم. ولكنه متجَاهَلٌ طوعاً. وآخر على جدولِ الأعمالِ منذ أن بُدِئ بإزالةِ الاستعمار، وباسترخاءٍ مُلتَبَس للنزعات المركزّة للسلطات.

إن السبلَ المختلفة التي تبحثُ من خلالها الدولُ المعنيةُ في حمايةِ تراثِها اللغوي وفي تشجيعِ انتشاره تستحقُّ استقصاءً مُقارَناً، ففرنسا، مثلاً، على اختلاطِ اتجاهاتِها السياسية كلِّها، تفضِّلُ مفهوماً محافِظاً للسانها يَدَعُ نجاحَ عمله متطيراً. ولقد كان من المهمِّ أن نبيّن كيف تصطدمُ الألسنُ المصنوعةُ، التي لا يمكن أن يُطْعَنَ في فعاليتها كألسنٍ مُساعِدة، بالسدّ الشديد الفعاليةِ الذي يشيّده ـ بعملٍ لاشعوري بالتمام ـ حَسَدُ المتّحدات الاجتماعية ذات «الألسنِ الواسعةِ الانتشار». وينقصنا الوقتُ والمكانُ لمعالجةِ هذا الأمر هنا.

1.3 ـ تعدّد اللغات[1]

إن مصطلح تعدّد اللغات هو واحدٌ من تلك المصطلحات التي لا يستطيعُ اللسانيّ أن يستخدمها دون أن يعاودَ تعريفها بعناية. ذلك أن البورجوازيين الأحاديّي اللغة في الأمم الأوروبية الكبيرة يعتبرون، بشكل تقليدي، ثنائيةَ اللغةِ بمثابةِ واقعٍ يتعلّقُ بأفرادٍ شَديدي الخصوصيّة، وجدوا أنفسَهم ـ لأسبابٍ شخصيةٍ ـ يتعلّمون في آنٍ واحد لسانين أوليين ذوَيْ منزلة اجتماعية وقومية مماثلة، وسيكونُ هناك، والحالةُ هذه، ثنائيو لغةٍ فرنسيّون ـ إنجليزيّون، وثنائيو لغةٍ فرنسيّون ـ إسبانيون، وثنائيو لغةٍ ألمانيون ـ روس. والمقصودُ دائماً

(1) هذا البحث مستلهمٌ بتصرفٍ من محاضرة قدمّت في تونس، في CERES (مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية) في 15 نيسان/ أبريل 1965، ونشرت مع المناقشات التي تلتها في: *La Revue tunisienne de sciences sociales*, vol. 3, no. 8. pp. 57-77.

أفرادٌ معزولون ولسانان ذوا اعتبار لُقِّنا في آنٍ واحد في فترة نعومةِ الأظفار. وثنائيةُ اللغة في ذهنِ أولئك الذين يدركونها بهذه الطريقةِ، تملكُ شيئاً ما من القباحةِ، ومن الوحشيةِ تقريباً. وكما إنه ليس لدينا أُمَّان، فليس باستطاعتنا أن نملكَ لسانين أُمّين. وما يبدو طبيعياً، هو أن يمتلكَ كلُّ إنسانٍ لساناً ـ إذا صحّ القولُ ـ طبيعياً، وأن يُعرفَ هذا اللسانُ بإتقانٍ من قِبَلِهِ، بحيث إنه يُقاومُ، من خلالِ وجودِه هو ذاته، الاكتساب اللاحقَ لألسنٍ أخرى إلاّ إذا حدثَ ذلك بطريقةٍ تقريبية جدّاً وناقصةٍ للغاية، والمقصود من هذا المفهوم أن نتثبّت من مُسوِّغِه.

وتدلُّ تجربةٌ أكبر بكثير من تجربةِ البورجوازيين الغربيين، أن فرداً ما لا لسانَ «طبيعياً» له، بمعنى أنه حينما يُولَدُ، من المحتمل أن يتعلَّمَ «على الوجهِ الأكمل» أيَّ لسان، ذلك اللسان العائد للبيئة التي يعيشُ فيها، فالولدُ الذي يُولدُ من أبوين صينيين، ويقيمُ في فرنسا في بيئةٍ نتكلّمُ فيها الفرنسية بشكلٍ اعتيادي، سيتكلّمُ الفرنسيةَ «على الوجه الأكمل». والأمرُ نفسُه بالنسبةِ إلى الطفلِ الذي يولدُ لأبوين فرنسيين ويُنقلُ مِنْ ثمّ إلى الأرجنتين، فسيتكلمُ إسبانيةَ الأرجنتين برضى الأرجنتينيين. ويشكّلُ العديدُ من بلدانِ العالم الجديد بيئةً مثاليةً لرصدِ وقائعَ مثيلة. ولا نتحقَّقُ فيها أن التطبيقاتِ اللغوية تتعلّقُ بوقائعَ عِرقية، وبترتيبٍ خاصٍّ بأعضاءِ الكلام، أو هي تِبْعٌ لِوراثةٍ ما. وتختلفُ، بلا ريب، أعضاءُ الكلامِ من فردٍ لآخر. وقد تحقّقنا، على سبيلِ المثالِ، من خلالِ أبحاث أُجريت في هولندا، من أنه بإمكاننا أن نصنّفَ ـ تشريحياً ـ الأفرادَ ضربين: واحدٌ ذو حنَك منتفخ، وآخر ذو حَنَك مستوٍ. وبالطبع، فشكلُ الحَنَكِ يمكن أن يكونَ له تأثيرٌ على الرنين الفموي، وبالتالي على تعديل جَرْسه. ولبنيةِ الحَنْجَرَةِ أثرٌ حاسمٌ مباشرٌ على انخفاض تَردّدِ هذا الجَرْس، من هنا تغيّرُ الصوتِ عند

بلوغِ سنِّ المُراهقةِ، وتغير السُلَّم الموسيقي للأصوات من الخفيض حتى النَديّ (Soprano)، ومع ذلك، فليسَ لطبيعةِ الصوتِ أيُّ علاقة باللسان. وهذا هو المهمّ، فكلُّ صوتٍ خاص يتلاءَمُ تماماً مع أيّ حَنَك.

وتدلُّ التجربةُ من ثَمَّ، أن أيّ لسانٍ لا يُعْرَفُ مطلقاً «على الوجه الأكمل»، أكَانَ المقصودُ اللسان الأول المكتَسَبَ، المُسمّى لغةً «أمّاً»، أم أيّ لسانٍ آخر. وعلى كلِّ حال، فالقولُ إنه يمكننا أن نماثلَ لساناً أول مُكْتَسَباً بـ «إتقانه» فلا معنى لهذا الكلام، لأنّ هذا اللسانَ الأول ـ في الأغلبية الفائقة الحدّ للحالات ـ لا يُستعملُ وفقَ المعايير الموضوعة. ويُفضّلُ القولُ إن هذا اللسانَ مُستعملٌ **لإرضاءِ المحيطِ**، شرطَ أن لا يتغيّر هذا المحيط في أثناءِ المسار. والمحيطُ الذي ماثلَ الفردَ بوصفِهِ منتمياً إلى المتّحدِ الاجتماعي، يقبلُ سلوكَه اللغوي مهما كانت نوعيته. ومُذ اعتُبِرَ «مقبولاً»، فبمقدوره أن يتكلَّمَ بطريقةٍ ناقصة إلى حدٍّ كبير، وأن يرتكبَ أخطاءَ كلامية، وأن يتلجلجَ، وأن يحققَ بضعة فونيماتٍ بشكلٍ رديء، وأن يستخدمَ نحواً يُعتبرُ مغلوطاً من وجهةِ نظرٍ معيارية. ولا طائلَ في الأمر، شريطةَ أن لا تعوقَ أيّ سِمةٍ من سماتِ استخدامه الانتباهَ، واضعين جانباً ما نماثِلهِ على أنه يمكن أن يميّزَ شخصَه.

وتدلُّ التجربةُ، من جهةٍ أخرى، على أن فرداً ما لا يثقُ، بالضرورةِ، في اللسانِ الذي تعلّمه أولاً، أكثر من ثقتِه في آخرَ اكتسبه لاحقاً. ونعرف، بالفعل، حالات عديدة نَسِي فيها أناسٌ لسانَهم الأول كلياً، فلنأخذ حالةَ تُوبِعَتْ بالتفصيل. بنتٌ في الخامسة من عمرها، تتكلمُ الدانماركيةَ برضى عام ولم تتعرّض قطّ للسانٍ آخر. ها هي تصلُ باريس وتُرسَلُ، بعدَ عدَّةِ أيام، إلى مركز للأمومة، في غضونِ شهرٍ تقريباً، نمتنعُ عن توجيهِ الكلامَ إليها بالدانماركية. وبعد

ثلاثةِ أشهرٍ، تلتقي جدَّيْها الدانماركيين، وتجدُ نفسَها عاجزةً عن محادثتهما. وبالمقابل، فهي تتكلمُ الفرنسية بطلاقةٍ، على شيءٍ من فجوات مفرداتية سرعانَ ما سَدَّتها. وبمناسبة إقاماتها الصيفية في الدانمارك، فهي ستستعيدُ لاحقاً استخداماً ما للدانماركية، دون أن يُؤثّرَ بشيءٍ في أوّلية الفرنسية لديها. وقد جرت أرصَادٌ من هذا الضرب في الولايات المتحدة الأميركية تناولت حالةَ أفرادٍ أكثر تقدّماً في العمر، فلنفترض أن فتى يتراوح عمره بين الخامسة عشرة والثامنة عشرة سنة يصل إلى الولايات المتحدة، وهو يمتلكُ لساناً غير الإنجليزي، البولوني مثلاً، وفي مكانِ عمله لا نتكلّمُ البولونية قطّ، فيقررُ، لأسبابٍ مختلفةٍ، أن لا يستخدم بَعْدُ لسانَه. وفي غضونِ سنةٍ، ثمّة حظوظٌ في أن تتأثرَ إلى حدٍّ كبير بولونيّته، وأن تختفي عملياً بعد خمس أو ستّ سنوات. ولديه كلُّ الحظّ في أن يمارسَ الإنجليزية ـ بعد سنواتٍ عديدة ـ بالدقّة نفسها التي كان يمارسَ فيها في ما مضى لسانَه الأول.

وفضلاً عن ذلك، فمن الثابت أن الراحةَ في ممارسةِ لسانٍ ما هي أمرٌ يختلفُ من لحظةٍ، أو من موضوعِ اهتمام لآخر، فبإمكاننا أن نكون مرتاحين في ميدانٍ معيّنٍ وعاجزين عن مقاربةِ آخر بواسطة اللسانِ نفسِهِ. وعندما دَرّسوكم في المدرسةِ موضوعاً ما في لسانٍ ما، لم يعد بإمكانكم على الإطلاق أن تتكلموا عنه بفطنةٍ في لسانٍ آخر. هاكم حالتان: طبيب من أصلٍ هنغاري، أنهى دروسَ الطبِّ في فيينا، واستقرّ من ثَمَّ في نيويوركَ خلالَ الحرب العالمية الثانية، كان يتحادثُ بالهنغارية والألمانية والإنجليزية دون صعوباتٍ تُذكَر، ولكنه لم يكن يعرف ـ في المادة الطبية ـ إطلاقاً سوى اسم الأمراض المتماثلة عموماً. وقد كان بإمكانه أن يعالجَ، في الألمانية، ما اتصل بالطبِّ التقليدي، ولكنه لم يكن يرتاحُ إلا في الإنجليزية، عندما

يتعلقُ الأمرُ بالتقنياتِ المجهّزةِ منذ استقرارِه في الولايات المتحدة. وقد تعلّمت إحدى ابنتيّ ـ المولودة في أميركا ـ الفرنسية والإنجليزية في آنٍ واحد تقريباً، ولكن في ظروف مختلفةٍ لحدٍّ ما: كانت تتكلمُ الإنجليزية مع حاضناتها، ومن ثمّ مع رفاقها في حدائق الأطفال. ولم تكن تتحادثُ بالفرنسية إلا مع والديها. وعليه، ففي حوالي سنتها الرابعة، كانت فرنسيتُها راشدةً وإنجليزيتها صبيانية.

ينبغي أخيراً أن نناضلَ ضدَّ الفكرةِ الذائعةِ الشيوع التي مُفادها أن ليس بمقدورنا أن نؤلفَ نتاجاً أدبياً إلاّ في اللسان الذي تعلمناه خلالَ نعومةِ أظفارنا. ولا تنقصُ الأمثلةُ النقيضة: فَـ أدلبرت دي شاميسّو (Adalbert de Chamisso) وُلِدَ فرنسياً وكتب بالفرنسية، وجوزيه ـ ماريا دي هراديا (José- Maria de Heredia) ذات الأصل الكوبي، هي شاعرة بالفرنسية، وجوزف كونراد (Joseph Conrad) البولوني، هو كاتب إنجليزي. وبصدد الألسن، علينا أن نُقاومَ الفولكلور الرومنطيقي الذي أكسبتنا إياه عبارة لغة أمّ.

ويتعلّقُ كلُّ ما سبق بما يمكن أن نسمّيه ثنائيةَ اللغةِ الفردية، وفي هذا الميدان، علينا ملاحقةُ التحقيقاتِ كي نتأكّدَ مما توفّره الاحتكاكاتُ بين هذا اللسان أو ذاك، في هذه المرحلةِ في حياة فردٍ ما أو تلك، وما يبقى من لسانٍ ما بعد فترة من الإهمال وعدم الاستعمال. المقصود هو حالة خاصة، أولاد أو راشدون ينتقلون ويتعرّضون لشروط اكتساب خاصة. وما يمكن أن نقومَ به، في حالة ثنائية اللغة الفردية، هو محاولةُ الوصولِ إلى تصنيفِ حسب صواب استعمال لسانٍ ما والممارسة الناقصة لآخر.

ونفكّرُ طبيعياً بقطبين، فمن جهةٍ، هناك حالةُ أولئك الذين ـ من خلال الممارسة ذاتها لمهنتهم، أو ربما في المدرسة ـ أُتيحت لهم الفرصةُ لاستخدام اللسانين بتساوٍ تقريبي، على الرغم من انتفاء وجودِ

ميدانٍ ذي امتياز للواحدِ أو للآخر. وهذا الأمرُ يقتربُ مما يسعى أحاديّو اللغة إلى مماثلته بأنه «ثنائية اللغةِ الحقيقية». وفي المقابل، تجدُ الحالةَ السائدةَ للولدِ الأحادي اللغة حتى السنّ العاشرة، الذي يبدأُ في المدرسةِ بتعلُّم لسانٍ أجنبي ما. وقد نشر أنطوان ميّيه (Antoine Meillet) في ما مضى، بالتعاون مع أورليان سوفاجو (Aurélien Sauvageot)، دراسةً دعيت: ثنائية اللغة عند الرجالِ المثقفين (*Le Bilinguisme des hommes cultivés*)، وقد استخدم فيها المؤلِّفان ـ اللذان لم يُتابعا للأسف ـ مصطلحَ ثنائية اللغة بالإحالة إلى مواقفَ كان الأفرادُ قادرين فيها، كيفما كان، على إقامةِ احتكاكاتٍ في لسانٍ غير ذلك الأول الذي تعلّموه، لسانهم الذي يقال له: «لغة أمّ»، ولأنَّ ثمّة لاتناهياً من قطبٍ لآخَرَ، من مواقف مختلفة يجمع بينها استخدام الشخص نفسِه للسانين، فيبدو تصنيفها مؤكّداً تحت يافطة ثنائية اللغة. وإذا امتد الاختيار الفردي ـ كما هي غالباً الحال ـ لأكثر من لسانين، فستتكلم عن تعدّد اللغات (Plurilinguisme)، إيثاراً عن الاستخدام المزعج (multilinguisme) الذي ظهر بأقلام كتابٍ من مختلفِ الأصولِ، يكتبون بالإنجليزية ولكنهم ليسوا على اطلاعٍ كافٍ على مصادرِ الاشتقاق الأنجلو ـ روماني. ولا يقصد هنا الممارسة العائدة لكثيرٍ من الألسن *multi-* ولكن لجملةٍ من بينها (*pluri-*).

وقد اقترحنا مصطلحاً آخر، هو مصطلح (*diglossie*) «ازدواجية اللغة»، للإشارة إلى مواقفَ لا تُعدُّ فيها ثنائية اللغةِ صنيعَ فردٍ مخصوص، بل بالأحرى صنيع مجموع الشعب. وقد انحصرتِ الازدواجية اللغويةُ، منطلقاً، في الحالةِ التي يقومُ فيها، في مجتمع ما، تنافسٌ في الاستعمال بين لسانٍ ذي اعتبار وشكل شعبي للسانِ بعينِه، وهذا ما نتحقّقُ منه ـ على سبيل المثال ـ في البلدانِ الناطقة بالعربية. ولكن، سرعانَ ما طُبِّقَ هذا المصطلحُ على حالات ثنائيةِ لغةٍ

جَماعية لم يكن فيها اللسانُ ذو الاعتبار واللسانُ اليوميُّ الاستخدام، بالضرورة، تنوَّعَيْن للّهجةِ الخاصة نفسِها، فهناك مثلاً ثنائية لغةٍ في مقاطعة بريتانيا[*] (Bretagne)، حيث يتعايش لسانٌ روماني والفرنسية، إضافةً إلى محكيّاتٍ سلتية (celtiques). وينسحب الأمر على غاسكونيا، حيث الفرنسية والمحكيّة الغاسكونية يجب تصنيفهما ـ الأولى والثانية ـ بوصفهما رومانيّتين، ولكن من دون أن يكون بإمكاننا القول إن الغاسكونيّة هي لهجةٌ تعودُ للفرنسية، لأنها من حيث المبدأ الشكلُ الذي اتخذته اللاتينية في غاسكونيا، في النهاية، ثمّة ازدواجية لغوية حيث يتعارضُ لسانٌ ذو اعتبار وآخرُ ذو وضع أدنى. ومن بين المساوئ التي تحملها هذه المصطلحيةُ، أنها تُدخِلُ أبعاداً يَصعبُ قياسُها، فالكلامُ عن اعتبار للسانٍ ما هو أمرٌ في غايةِ الغموض، لأن الاعتباراتِ متنوعة. ويمكنُ للألسنِ أن تتخذَ، على مختلفِ المستويات، اعتباراتٍ متعدّدةً، والتنافسُ يمكنُ أن يقومَ ـ في موقفٍ يُزعَمُ أنه ثنائي اللغة ـ بين لسانين يتمتعان كلاهما باعتبار، ففي مدينة الجزائر مثلاً، تحظى الفرنسية باعتبار اجتماعي إزاء العربية الكلاسيكية أو إزاء العربيةِ المسمّاة «عربيةً مُشتركَة» (arabe commun)، لسان الدين والدولة معاً.

يُضافُ إلى هذا، أن ثنائيةَ اللغة مصطلحٌ مغلوط غالباً، ذلك أن «ازدواجية اللغة» و«ثنائية اللغة» يشتملان معاً على « -di» أو «-bi» التي تعني اثنين، لكن ليس المقصودُ، في كثيرٍ من الحالات لسانين، بل ثلاثة أو أكثر. وهذا مثلاً هو حال مدينة الجزائر، حيث يقومُ بموازاة الثنائية الفرنسية ـ العربية الرسمية تعايشٌ للسانين ذَوي استخدام يومي: العربية العاميّة المحليّة والقبيليّة (Kabyle) ستغطي

(*) منطقة فرنسية.

ازدواجية اللغة، بالمعنى الأول، الثنائية العربية العامية ـ العربية الرسمية، ولكن كيف نصنّفُ «الرباعية اللغوية» (quadriliguisme) الفعليّة؟

حالةٌ أخرى تثيرُ الاهتمام هي تلك العائدة للكسمبورج. ويمكنُ أن نحيلَ إلى مقالة جان ـ رينيه رايمان (Jean-René Reimen) المنشورة في مجلة (*La Linguistique*, vol. I, fasc. 2)، والذي يجهدُ فيها لتحديدِ ميادين استخدام ألسنٍ ثلاثة تتواجَهُ في هذا البلدِ الصغير ذي الثلاثمئة ألف نسمة. والألسنُ المتنافِسة الثلاثة فيه هي، قبل كلِّ شيء، المحكيّة اللكسمبورجية، وهي لهجة مختلفة للغاية عن الألمانية الأدبية، ولا يفهمها الناطقون بالألمانية من غير اللكسمبورجيين، ومن ثَمَّ، الألمانية الأدبية، وأخيراً، الفرنسية. وهاكم بضعة ميادين للاستخدام: ففي مجلس النواب، لا نستخدمُ الألمانية مُطلقاً، بل المحكيّة اللكسمبورجية أو الفرنسية. وثمّة اعتبار ثقافي يرتبطُ بالفرنسية، من هنا استخدامها حينما نريدُ أن نضفيَ على الجلسةِ لهجةً ارتساميّة. أما نصوصُ القوانين فتدبَّجُ بالفرنسية، مع ترجمةٍ ـ غالباً ولكن اختيارياً ـ إلى الألمانية. وفضلاً عن ذلك، فالألمانية هي التي تبزُّ في الميدانِ الاقتصادي. وأما السينما الشعبية، فهي حقيقةً ألمانية، في حين أن تلك التي يُنظرُ إليها كوسيلةٍ ثقافيةٍ، فتتمثّلُ في الأفلام الفرنسية. ويصلحُ هذا الموقفُ، من جهةٍ أخرى، ليس للكسمبورج فحسب، ولكن لمقاطعة الألزاس أيضاً، حيثُ الأفلام، التي لا تساوي شيئاً من الناحية الفنية هي ألمانية، في حين أن الجمهورَ المرهفَ إلى حدٍّ ما، يذهبُ لمشاهدةِ أفلام فرنسية. ويمكن أن يعودَ سببُ ذلك إلى اختلاف نوعيّ بين الإنتاجينِ الألماني والفرنسي، وبمقدورنا أن نشير إذاً ـ في هذه الحالة بالذات ـ إلى نوع من اعتبار أرفعَ منزلةً للفرنسية. ولكنْ ينبغي التفكيرُ أيضاً في أن

الفرنسية التي تُدَرَّسُ في المدرسةِ، ستكون أحْسَنَ فهماً من قِبلِ الأكثر تعليماً. وفي ميادينِ أخرى، كالاقتصاد السياسي على سبيلِ المثال، بإمكاننا الافتراض أن الألمانية في اللكسمبورج تحظى باعتبار يفوقُ ذلك الذي يعودُ للفرنسية.

اقترح أن نستبعدَ مصطلح ثنائية اللغة هذا، أولاً لأنه تبسيطيّ، إذ يحسب أنه يفترض أن ليس هناك سوى نوعين من ثنائية اللغة: ثنائية اللغة الفردية بين ألسنٍ ذات اعتبار متشابه، وثنائية اللغة المشتركة التي تتضمن، بالضرورة، تراتبيةً اعتبارية بين الألسن. فلنأخذ، مثلاً، حالةً أخرى لثنائية اللغة، تلك العائدة لمقاطعة كيبك في كندا، حيث نجدُ لسانين قوميين ذَوَي اعتبار على احتكاك، هما الإنجليزية والفرنسية. وللإنجليزية، في بعضِ النقاط موقعُ هيمنةٍ محدَّدٍ، من جرّاءِ أن الاقتصاد كان لفترةٍ طويلةٍ وما يزال كذلك في أيدي الناطقين بالإنجليزية أكثر منه في أيدي الناطقين بالفرنسية. وتحظى الفرنسيةُ، على الصعيدِ الثقافي، باعتبار ما، ولكن اعتبار الإنجليزية، على صعيدي الاقتصاد والتقنيةِ، واضحُ التفوق. ويُشارُ، على سبيلِ المثالِ، إلى أن الكنديين الناطقين بالفرنسية والأحاديّي اللغة يستخدمون الكلمات الإنجليزية العائدة لمفردات السيارة: فهم لا يعرفون *cric* (رافِعة، بالفرنسية)، بل بالأحرى *jack* (رافِعة، بالإنجليزية).

وتُظهِرُ المقابلة المجمَلة بين ثنائية اللغة وازدواجية اللغة، إضافة إلى ذلك، الضَرَرَ من أن نتركَ للشكّ مواقفَ فاتت ميزتُها الثنائيةُ اللغةِ الانتباهَ طويلاً. أفكرُ في الاستخداماتِ اللغويةِ بفرنسا، خلال القرنِ التاسع عشر وحتى يومنا هذا، ففي عام 1860 كان عددُ سكانِ فرنسا حوالي خمسة وثلاثين مليوناً تقريباً، ومن المحتملِ أن خمسة عشرَ مليوناً من بينهم كانوا بوضوح أحاديّي اللغة. وكان هناك مئاتُ

الألوفُ من الأفرادِ الذين كانوا يمارسونَ الفرنسية بشكلٍ اعتباري. وفي منطقة ريفيةٍ ما محصورةٍ إلى حدٍّ ما، وعلى بعد مئة، إلى مئةٍ وخمسين كيلومتراً حول باريس، كانت المحكيّةُ العاديةُ «لوناً من الفرنسية»، وعندما كان القرويون يتكلمون في ما بينهم، كانوا يستخدمون هذا الشكلَ من الفرنسية، وعندما كانوا يتكلمون مع المدرِّس أو مع الكاهنِ، كانوا أيضاً يستخدمون الشكلَ نفسَه، محاولين أن يهذّبوا مفرداتِهم. وبعد ذلك، وعلى مسافةٍ، تبدأ ثنائية اللغة، بمعنى أن اللسانَ المحكيّ في المنزلِ لم يكن هو نفسُه الذي نُعلّمه في المدرسةِ، والذي نستخدمُه للوعظِ في الكنيسة. ولم يبرزْ هذا الأمر، لأن فرنسا كانت تتصوَّر نفسَها دائماً ـ بعيونِها مثلما بعيونِ الخارج ـ كنوعٍ من بورجوازية مثقفة، فالبورجوازي في الريفِ، كان يرى في محكيّةِ القرويين باتوا(*) (patois)، دون أن يميّزَ بين الأشكالِ المنطوقة للفرنسية والمحكيّات الدارجة، وكانت هذه كلُّها بالنسبة إليه من «الفرنسية المشوّهة». أما القرويون أنفُسهم، فكانوا على اقتناعٍ بأن هذا الموقفَ كان حسناً.

وعلى بعد مئة إلى مئة وخمسين كيلومتراً، من كلِّ جهة، حول باريس، وربما أقلّ باتجاه الشمال، كان الريفيون يستخدمون تقليدياً محكيّاتٍ رومانيّةً قليلةَ الاختلاف، إلى حدٍّ ما، من اللسانِ المُمَارَس في باريس كي يغدو التواصلُ اللغوي ممكناً دائماً دون حاجةٍ لبذلِ كبيرِ مجهود. وعند التطبيقِ، كان بإمكانِ هذه المحكيّات أن تتقاربَ، وأخيراً أن تمتزجَ مع الفرنسية الباريسيّة. وعلى بُعدٍ أكثر من العاصمةِ، كانت المحكيّاتُ ـ وحتى الرومانيّة ـ بالغةَ الاختلاف لكي تتيحَ الفهمَ المتبادل. وكان ينبغي، والحالةُ هذه، تعلّم لسانِ الباريسيّين، كي

(*) أورد مارتينه هذا الرأي خلال حوارٍ أجريته معه بباريس ونشر في: **الحياة**، 29/ 11/ 1990.

يُصارَ إلى فهمهم، ومن هنا، موقف ثنائيّي اللغة. وفي بعض الأقاليم، في البيكاردي (Picardie) مثلاً، كان الفلاحون يعرفون أن يُفَرْنِسوا الباتوا العائد لهم بدرجاتٍ مختلفة، حسبَ الأشخاصِ الذين كانوا يتوجّهون إليهم. ولكن، بعيداً أكثر عن العاصمةِ أيضاً، وبخاصة في النصف الجنوبي من «المسدّس»(*)، كان التضادّ واضحاً بين المحكيّةِ المحليةِ واللسانِ الرسمي، ولم يكن بإمكانِ الأولِ أن يختفي إلاّ بِقَطْعِ الإرسال، وذلك لدى عبورنا من جيلٍ لآخر.

وإذا كنتُ قد رَدَدْتُ هذه النظرةَ الشاملةَ إلى عام 1860، فذلك لأن الموقفَ الموصوفَ كان آنذاك عامّاً إلى حدٍّ ما: فمنذُ زمنِ الحربِ العالمية الثانية، وفي كثيرٍ من المناطق الثنائيةِ اللغةِ، لم يكن هنا، على الإطلاق، سوى الأشخاص الذين يتجاوزون الستين عاماً لكي يتكلّموا اللسانَ المحليّ. أما أولئك الذين كانت أعمارهم تتراوحُ بين الأربعين والستين، فكانوا يفهمون اللسانَ المحليّ، ولكنهم كانوا يتخاطبونَ بالفرنسية بعضهم مع بعض. أما بالنسبة إلى من هم دون سنِّ الأربعين، فلم يكن الموضوعُ أن نعملَ منها استخداماً حقيقياً. مع ذلك، وحتى في الوقت الحاضر، وفي المناطقِ التي لم يعد أناسُها يتكلمون «الباتوا»، فبالإمكان أن يبقى منها شيء ما في وعي الناس: حديثاً، وفي قريةٍ تقعُ بين أرل (Arles) وإيكس (Aix)، عمدت البلدية ـ المفتونة بتجديدِ المحكيّة الأكسيّة(**) إلى إدخال البروفانسية(***) (le provençal) في أسماء الشوارع، فالشارع الذي

(*) L'Hexagone (Française): يطلق اسم المسدّس على فرنسا، بسبب شكل خريطتها التي يمكن رسمها في مسدّس.

(**) Langue d'oc (لسان oc)، لسان محكيّ في جنوب فرنسا. وهو عبارة عن مجموعة من اللهجات العائدة لمناطق تستخدم فيها oc بمعنى oui «نعم».

(***) لسان أهل مقاطعة بروفانس بفرنسا.

كان يُسمّى (puits noir) «البئر السوداء»، صار بالتالي *du pous* ...)
(*negro*، وقد عَرفَ حِرَفيٌّ ـ لم يكن يُعرفُ عنه إلا أنه ناطق بالفرنسية
ـ أن يبيِّن عثرةَ اللسان التي كانت قد آلت إلى لصقِ الشكل المؤنث
(*negro*) بالمذكر (*pous*) بدل الشكل الوحيد والصحيح (*negre*).

نلاحظُ إذاً أن أحاديةَ اللغةَ ـ في بلدٍ يُعتبرُ عموماً أنه قد وُحِّدَ في وقت مبكّر جداً، وأُخضِعَ لعمليةٍ مكثفةٍ للمَرْكَزَة ـ ليست بَعْدُ أمراً مقرراً، أو على الأقلّ أن امتدادَ الفرنسيةِ وتعميمها لدى مجموع السكانِ هو أمرٌ قريبُ العهد. وما يستحقُّ، في أيّ حالةٍ، أن يُشارَ إليه هو أن ثنائية اللغةِ هذه تزولُ في اللحظةِ التي يعي الفرنسيون فيها أن الفرنسية لم تعد كافيةً لهم. ولوقتٍ طويلٍ، درّسنا الألسن الأجنبية في فرنسا بطريقةٍ لا تتصفُ بجدّيةٍ كبيرة. وفي الوقتِ الحاضرِ، وفي الفترةِ نفسِها التي تأخذُ ثنائيةَ اللغةِ ـ المؤسَّسَة على المحكيّاتِ المحليةِ ـ طريقها نحو الإلغاء، نرى الفرنسيين يعون ضرورةَ تعلّم لسانٍ أجنبي أو أكثر لكلِّ من يرغب في أن يرتفعَ عن المرتبةِ المتوسطةِ، ولكلّ من يتمنى أن يلعبَ دوراً ما في الإنتاج. وبعبارةٍ أخرى، ففي الفترةِ نفسِها التي تختفي فيها ثنائيةُ لغةٍ قديمة، تبرز واحدةٌ جديدةٌ، ثنائيةُ الأناسِ الذين يودُّون أن يكونوا «في خِضَمّ الحِراك» وأن يعودوا إلى المنبع.

* * *

ينبغي أن نقاومَ الفكرة السائدة التي مُفادها أن لساناً ما يجب أن يوافقَ، بالضرورة، هيئةً سياسية ما، وإذا لم تكن البريتانيّة[*] (le Breton) والباسكيّة[**] (le basque) مثلاً لسانين، فما هما إذاً؟ ويعتبر

(*) لسان مقاطعة بريتانيا الواقعة شمال غربي فرنسا.

(**) لسان يتكلمه أناس يعيشون على حدود إسبانيا وفرنسا.

كثيرون أنه بسبب وجود دولة بلجيكية، ينبغي أن يكون ثمّة لسانٌ بلجيكي. وفي هذه الحالة، يبدو أن وجودَ الفَلَمندية(*) (le flamand) المحكيّة من قبلِ قسم من البلجيكيين ـ يحملُ لهذا الاستعمال بعضَ تبرير، فلتكن «الأميركية» (l'américain)، وبالطبع «الإنجليزية» (l'anglais) و«الأميركية» هما ذاتهما لسانٌ واحدٌ. ولكن كثيراً من الفرنسيين يرون، في الوقتِ الحاضرِ، أنه لا يمكنُ للجسم السياسي الأميركي أن يملكَ اللسانَ نفسَه الذي يملكه الجسمُ البريطاني. وقد حَدَثَ في هذا الصددِ تطوُرّ ما، فأثناء الحربِ العالميةِ الأولى، لم يكن الفرنسيون يميزون بين الإنجليز والأميركيين. ولكن التمييزَ ثبتَ جيداً خلالَ الحربِ العالمية الثانية، في أذهانِ أغلبِ الناس، ومنذ تلك اللحظة، فكّرنا أنه من الضرورةِ بمكانٍ أن نخصَّ الولايات المتحدة بلسانٍ على حدة. وفي الوقت الحاضر، حيثُ يمكن لعدوانيةٍ صامتةٍ ـ أساسها الحسدُ ـ أن تتجلّى تجاه الولايات المتحدة، فالكلامُ عن الأميركية بَدَلَ الإنجليزية يسمحُ بتحديدِ أن هذه العدوانية لا تقصد البريطانيين.

وتكمن الصعوبةُ، من وجهةَ نظرٍ لغوية، في تحديد لسانٍ ما، وفي حصره بالتضادِ مع ألسن أخرى. وإذا كان لدينا، مثلاً، في قريةٍ ما، إضافةً إلى محكيّة محليّةٍ وإلى الفرنسيةِ، نسقان من علم الصرف ونسقانِ فونولوجيان مختلفان، فلدينا بالتأكيد لسانان. ولكن لو تفحّصنا المحكياتِ المحليةِ، بعض منها نسبةً إلى بعضٍ آخر، تُرى، انطلاقاً من أيّ فترةٍ سنواجه وحدتين مختلفتين؟ وأيّ درجة تباعدٍ ستسمحُ لنا بالقولِ إن اللسانَ المحكيّ في A ليس هو اللسانَ المحكيّ في B؟ وهل المعيار أن يكونَ ذلك العائد للتفاهم المتبادَل؟

(*) أحد الألسن الجرمانية الغربية ضمن العائلة الهندية الأوروبية. وهو مستعمل في شمال بلجيكا مجموع اللهجات النيرلندية (الهولندية) المستعملة في بلجيكا.

ولكن التفاهمَ المتبادَلَ مفهومٌ ملتبسٌ بشكلٍ مرعب. وفي الواقع، ففي المرة الأولى التي نصادفُ فيها شخصاً يتكلمُ لهجةً ليست لهجتنا، فلن نتفاهم مطلقاً. ومن ثَمَّ، وفي غضونِ فترةٍ ما، ولدى قيامنا بمجهودٍ معيّن، سيحدث الفَهْمُ. ولو وُضِعَ فلاحٌ دانماركي وآخر نروجي وجهاً لوجه، فلن يتفاهما فوراً، لأنهما لن يدركا سوى الاختلافات. ولكنهما لو ثابرا لانتهيا سريعاً إلى اكتشافِ نقاطِ التماسّ الوفيرةِ جداً بين لسانيهما، وإلى الإفادة لحدٍّ كبير منها للتواصل.

وغالباً ما طرحنا مسألةَ معرفةِ الأثرِ الذي يمكن لثنائية اللغةِ أن تملكه تجاه نماءِ الإمكاناتِ الثقافية. وقد أبدى بعضُ الكتّاب آراءَهم صراحةً ضد الثنائية اللغوية، مستنتجين أنها منعت ـ لدى الفرد ـ تطابقَ الكلمة والشيء، وإن هذا الأمرَ لا يمكنُ إلا أن يعطلَ حسنَ استخدام اللسانِ، بكبحِهِ الانتقال من التجربةِ المُرادِ نقلها إلى تقديمها وترجمتها بكلمات مناسبة. ولكن هذا الأمرَ يفترضُ أن هذه التجربةَ تُدركُ رأساً في مصطلحاتٍ: كلماتٍ ـ أشياءَ، الأمرُ الذي يناقضُهُ رصدُ السلوكِ اللغوي، فمَنْ يشعُرُ بألم في الجوفِ لن يقول لنفسِه «عندي ألمٌ في البطن». وهو لن يسعى إلى إعطاءِ شَكلٍ لغوي لإحساساته إلا عندما يذهبُ لاستشارةِ الطبيب. والأمرُ واضحٌ عند متعدّدِ اللغة، فلنفترض أن ثنائيَّ لغةٍ فرنسياً ـ إنجليزياً رأى رجلاً يغطسُ في مجرى ماءٍ كي يصلَ إلى الضفةِ الأخرى، هل سيدركُ الأمرَ في المصطلحات التالية:

«يسبحُ الرجلُ عابراً النهر من جانب إلى آخر» (*the man is swimming across the river*)، أو في (*l'homme traverse la rivière à la nage*) «قطع الرجلُ النهرَ سباحةً»، مما يفترضُ تحليلين مختلفين للغاية؟ على الإطلاق، ولن يكون عليه أن يقومَ باختياره إلا في اللحظةِ التي يرغبُ فيها في روايةِ الحادثِ إما إلى ناطقين بالإنجليزية أو إلى ناطقين بالفرنسية، فروايةُ تجربةٍ ما تفترضُ، حتى بالنسبة إلى

أحاديّ اللغة، اختياراً لمفرداتٍ ما، لا بل لتركيبٍ ما، سيحدثُ وفقاً لما يعرفه عن شخصيةِ محادثه، فعبارة «اللغة الأم» كَبَحَثْ طويلاً كلَّ رصدٍ جدي في هذا الشأن. مازلنا نعيشُ على نتائج تحقيقٍ يُعتَبَرُ اليومَ قديماً، أُجريَ في بلادِ الغال في صفوفِ أولادٍ جرى تعليمهم الغاليّة(*) (le gallois) والفرنسية معاً، كما في صفوفِ أولئك الذين لم يتعلّموا إلا الإنجليزية. وينتجُ عن هذه الاستقصاءاتِ أنه في مدّةٍ دراسيّةٍ طبيعيةٍ ينبغي أن تبدأ حوالي سنّ السادسة وتمتدُّ حتى الخامسة عشرة، نسجّل أولاً ـ وحتى حوالي الأحد عشر أو اثني عشر عاماً ـ تأخراً لأحاديّي اللغة على ثنائيي اللغة.

ولكن هذا التأخر ينقصُ تدريجياً حوالي سن الحادية عشرة. وبعد سنّ الحادية عشرة والثانية عشرة، يتقدّم ثنائيُّو اللغة ـ بين الأولادِ الموهوبين فوق الوسط ـ على أحاديّي اللغةِ، والعكسُ صحيحٌ بالنسبةِ إلى الأقلِ موهبة. ويبدو إذاً أن ما يمكننا توقّعه من ثقافةِ ثنائية اللغةِ سيكون صعوباتٍ لدى الولد ذي الموهبة المحدودة، إذ ستشكّلُ ثنائيةُ اللغةِ حملاً إضافياً يتحمّله الولدُ بشكلٍ سيئ ويتسبَّبُ في تأخره. أما في حالةِ الولدِ الموهوب الذي يتحمّلُ، على العكسِ، هذا الحمل جيداً، فثنائيةُ اللغةِ تخلق لديه أفقاً أكثرَ اتساعاً.

وفي هذا الشأنِ، ما يلفتُ الانتباهَ في الوقتِ الحاضر هو اختيار اللسانِ الذي ينبغي أن يجري به تعليمُ الأمّيين. كان التقليدُ المركّزُ في فرنسا، وفي الإمبراطورية الاستعمارية القديمة، يفرضُ تعليمَ الأمّيين بالفرنسية دون أن نأخذَ في الحسبانِ، على الإطلاق، اللسانَ الأولَ، وغالباً الوحيدَ للولد. ولا يمكن للنتيجة إلاّ أن تكونَ مكروهةً لدى صغارِ البريتانيين (bretonnants) على سبيل المثال: فالذين من بينهم

(*) لسان بلاد الغال.

لم يمارسوا الفرنسية مطلقاً في محيطهم العائلي، كان عليهم أن يكتسبوا ممارسةَ هذا اللسان، إضافةً إلى ممارسةِ الكتابةِ والقراءةِ في آنٍ واحد، مما يكشفُ أن هذا الأمرَ يفوقُ قواهم إلى حدٍّ كبير. من هنا ارتفاع النسبةِ المئوية للأميين. وينبغي ألاّ تكون مصاعبُ الشُّبّان الجزائريين ـ الناطقين بالعربية ـ الذين كنا نمحو أمّيتهم بالفرنسية، أقل خطورة أيضاً. وفي الوقت الحاضر، حيث يجري التمهيدُ للقراءةِ والكتابةِ بواسطة العربيةِ، فمهمةُ الولدِ أقلُّ مشقةً إلى حدٍّ ما، خاصةً وأن العربيةَ المُدَرَّسة مختلفة جداً عن تلك التي يمارسها الولد خارجَ الصف. وإزاء العربية المشتركة، المستخدمة كلغةٍ للتعليم، فالجزائري الصغير هو إلى حدّ ما في موقف الغاسكونيّ (Gascon) الذي يواجه المدرِّس في أوائل عهد الجمهورية الثالثة. أما بالنسبة إلى القبيليّ (Kabyle) الصغير، فمصيره يُذكِّرُ بمصير البريتاني الصغير الذي يتقدّمُ بِلا تبصّر في الضباب اللغوي للصف الفرنكوفوني. وقد أثبتت التجربةُ أن كثيرين يتخلّصون إلى حدٍّ ما من المأزقِ بشكلٍ جيد. ونفكرُ بحالةِ الدانماركي الصغير التي ذكرناها أعلاه. ولكن، أيِ ورطةٍ هذه، على النطاق الواسع؟! وكم من ضحايا لغرور المتمسّكين بـ «لسانِ الثقافةِ الواسع الانتشار»؟!

أما والحالة هذه، فلن تكون ثنائيةُ اللغةِ، لذاتها، هي ما سيغدو جديراً بالاحترام أو ما سَيُحَذَّرُ منه، بل إن الشروطَ التي تُكتسبُ فيها هذه الثنائية هي ما ينبغي أن تؤخَذ في الحسبان. ومن المؤكدِ أنها يمكنُ أن تسبّب عند الطفل الذي يُصارُ إلى فرضها عليه، صدمةً يمكن أن تتمخضَ عن اضطراباتٍ مختلفةٍ كاللجلجة. ويحدثُ غالباً أن ولداً يُدَرَّس لساناً ذا اعتبار، يكتسب نوعاً من الاشمئزازِ أو النفور إزاء اللسان المكتسَب سابقاً، ومن هنا ظهور ما ندعوه عادةً «عقدة».

* * *

وقد أمكننا التساؤل إذا ما كانت بعضُ الألسن ـ وفي مجال التنافس القائمِ بينها ـ من حيث الجوهر، أكثرَ جدارةً كي تُفرَضَ دون سواها، لجهةَ بساطتها الكبيرة مثلاً. ورداً على السؤال الذي يسعى إلى معرفة إذا ما كان بمقدور متّحد اجتماعي ما أن ينتقلَ من شكلٍ لغوي «أكثر سهولةً»، كلسانٍ «من دون تصريفات sans déclinaison» إلى آخر «أقلّ سهولةٍ»، كلسانٍ «ذي تصريفات à déclinaison». نحاولُ أن نردّ على ذلك بأن ليس ثمّة حدودٌ لما يمكن أن ندعَ الناسَ «ترضى به»، فالتطورُ الذي تحققنا منه في الألسنِ الهندو ـ أوروبية، خلالَ القرونِ العشرة الأخيرة، باتجاه تعقيدِ صرفي أقلّ، ليس ربما إلا صفة صالحة لكلّ الألسنِ ولكلِّ الأزمنة. وسيبدو أن الهندو ـ الأوروبية التي يُؤسِّسها اللسانيّون المقارِنون، والمعتبَرة كنوعٍ من القاسم المشتركِ للهجات الأكثر ثباتاً في الزمنِ الغابرِ، تملكُ علمَ صرفٍ أكثر تعقيداً من ذلك الذي يحقُّ لنا افتراضه لطورٍ أكثر قدماً من أطوارِ اللسان. فالتطورُ لن يسيرَ إذاً بالضرورةِ في اتجاه التبسيط. ولكن المسألةَ خاصتنا هنا، مختلفةٌ: هل بإمكاننا أن نُقنعَ حالياً أشخاصاً يستخدمون لساناً سَهْلَ التصريف بأن يتعلّموا لساناً صَرْفُهُ مُعَقَّد؟ وتدلُّ التجربةُ أن هذه بالفِعلِ هي الحالة، فثمّة أشخاصٌ هم في طورِ نسيانِ لسانِهم المحليّ ـ الذي يبدو صرفياً شديدَ البساطة ـ لصالح الروسيّة. نفكّر بخاصة في السوفياتيين ذوي اللسانِ التركي. المسألةُ الحقيقيةُ ليست لغوية، فلا يَفرضُ لسانٌ ما نفسَه من جرّاء نوعياته الجوهرية. وإذا كانت الألسن الإنجليزية والعربية والإسبانية تغطي، في الوقت الحاضر، جزءاً هاماً من العالم، فهذا لا يعود لنوعياتها اللغوية، بل بناءً على ظروفٍ من كل الأنساق لا صلة لها بشكل اللسان. فلنفترض أننا نفكّر بتنافسٍ آجلٍ جداً بين الروسية والصينية والإنجليزية، على سبيل المثال: لا يبدو أن الروسية ستُحرمُ من الحظوة، حقيقةً، من جراء تعقيد صرفي يفوق ذلك الذي للصينية

وللإنجليزية، فالعوامل الاجتماعية والسياسية تصبح، بوجه الاحتمال، محدَّدة، فلنتفحّص في نطاقٍ أضيق حالةَ الألمانية: فالألمانية النموذجية، المكتوبة والمقروءة لفترةٍ طويلة، هي اليوم لسانٌ منطوق. وقد مرَّ زمنٌ كان الناطقون بالألمانية لا يمارسون مشافهةً إلا لهجتهم. أما في الوقتِ الحاضر، فثمّة أشخاصٌ كثيرون لا يستخدمون منذ طفولتهم إلا الألمانية الأدبية، الأمرُ الذي لم يكن قائماً منذ مئتي سنة على سبيل المثال. أما والحالةُ هذه، فالألمانيةُ الأدبيةُ، بشكلٍ عام، أكثر تعقيداً في صرفها من اللهجات، فقد كان تعليم الألمانية الأدبية لفترةٍ ليست بعيدة يجري في ظروفٍ تذكّرُ بالطريقةِ التي كنا نرسّخُ فيها قواعد النحوِ اللاتينية لدى المبتدئين، بجعلهم يُرَدِّدون التصريفات(*) *des guten Vaters,... dem guten Vater*... إلخ.

* * *

وفي عودةٍ إلى مصطلح تعدّدِ اللغات (plurilinguisme)، فليس المقصودُ في الوقت الحاضر أن نتساءل إذا ما كان مؤاتياً للفرد، أو هو بالنسبة إليه مصدرٌ لاختلال التوازن. إنه ببساطةٍ أمرٌ يفرضُ نفسَه على العالم المعاصر. بإمكان الناطقين بالإنجليزية وحدَهم في الوقت الحاضرِ أن يواجهوا المستقبلَ اللغويَّ للعالم في صيغةِ توحيدٍ تدريجي لصالحِ لسانِهم الخاص. ولكنّ التجربة، ستتعهّد يوماً ما بإزالة هذا المفهوم الخاطئ. ويمكن لاختلال التوازناتِ الديموغرافية في العالَم المعاصر، أن يوجِّهَ أصابعَ الاتهام يوماً إلى هيمنةٍ لغويةٍ ما، تبدو في الوقتِ الحاضرِ في طورِ التأسيس. ألا يبدو مزعجاً أن تظهرَ الإسبانية ـ في نيويورك أكبر مدنِ العالمِ الأنجلو ـ سكسوني ـ

(*) هذان التصريفان يعنيان بالألمانية الوسيطة (الرجل الطيب). وهما يدلان على حالتي الإضافة (des guten vaters) والمفعولية غير المباشِرة (dem gutten vater).

في الإعلانات الرسمية، على قدم المساواة مع الإنجليزية؟ من المهم أن يعي العالِمُ أن اللغةَ الإنسانية لن تنسابَ في قالبٍ وحيد، وأن تعدّدية اللغات (pluralité) تنضوي في دينامية الإنسانية.

2.3 ـ نحو لسانٍ مشترك[2]

إن ظهور لسانيّات بنيوية، خلال الثلاثينيات والأربعينيات، لم يقم في الفترة الأولى إلا بتأكيد الاعتقاد السائدِ عموماً في البلدان الأوروبية الكبيرةِ، ومُفاده أن لساناً ما هو كلٌّ متماسكٌ، ومتجانسٌ، ومستخدَمٌ بالطريقة نفسها من قِبَلِ كلِّ أعضاءِ المتَّحدِ الوطني. وتقليدياً، فالتقارباتُ الوحيدةُ المعروفةُ والمحتَمَلَةُ هي تلك التي تُعرفُ للشاعر. وكلُّ انحراف آخر هو «خطأ»، وإخلال بالنسبةِ إلى النظام الطبيعي للأشياء. وعندما تقومُ صعوباتُ تواصلٍ، بين مالكِ المزرعةِ وبين مستأجِرها، مثلاً، نتكلمُ عن «الباتوا»، دون أن نسعى لمعرفةِ إذا ما كان الباتوا شكلاً مُهجّناً للّسانِ أو شيئاً ما مختلفاً. وفي الواقع، فلا طائلَ في الأمر. أما بالنسبةِ إلى الاستعمالات اللغوية العائدةِ للبروليتاريين المدنيين، فنحن نجهلها أشدّ الجهل.

ولم يتوجّه الاهتمام نحو ضرب الاستعمالات اللغوية ـ خلال العقودِ الأخيرة ـ إلا ببطءٍ، وقد أُبينَ عن هذا الضربِ عبر التحقيق الذي جرى في معسكرٍ للضباط الفرنسيين الأسرى، وقُدِّمَ عام 1945

---

(2) نصّ لمحاضرة أُلقيت في (Stiges, Catalogne)، في الأول من شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1982. ظهر النصّ الفرنسي الأصلي مترجماً إلى الإسبانية (مع بعض الأخطاء) بعنوان (Hacia una lengua común) في: *Lenguas y educatió en el ámbito del estado español*, Univ. de Barcelone, 1983, pp. 87 - 97,

واستعيد بشكل مجتزأ تحت عنوان: «La phonie d'une langue commune en devenir,» dans: *Graphie-Phonie*, dir. Henriette Walter, laboratoires de phonologie, École pratique des hautes études.

تحت عنوان *La Prononciaiton du français contemporain*[3]، وأُبينَ عنه بشكلٍ غير مباشر عبر الأبحاث المتواصلة حولَ تماسّاتِ اللسانِ التي قام بها أرييل فاينرايخ[4] (Uriel Weinreich) واستمرت من بعده. ومن جهةٍ أخرى، فقد أكّد ظهورُ مفهوم اللُّهيجة (idiolecte) سابقاً، الشعورَ بأنه ليس من حقِّ الواصِفِ أن يستَدِلَّ بقيامِ سمةٍ ما عندَ راويها اللغوي، إلى تعميمٍ لهذه السمةِ في نطاقِ اللسانَ.

والواقع، أن كلَّ الألسنِ المعروفة ـ بما فيها تلك التي تأكّد وجودها منذ قرون ـ قد نتجت عن جهدٍ عريقٍ ومتواصلٍ لتأمين التفاهم المُتبادل بين الأشخاص الذين ـ لولا هذا الجهد ـ لكانوا تخلَّوْا عن التواصلِ لغوياً. وتكشفُ وجهةُ نظرٍ ديناميةٍ للوقائع اللغوية، في كلِّ موضع، رزماً من التقاربات والتباعدات التي تمثّلُ في الواقع الظاهرةَ نفسَها، فتقاربٌ من جهةٍ يسبّبُ آلياً تباعداً من الجهةِ الأخرى. في الواقع، كلُّ لسانٍ يتماثلُ، وهذه الحالة هي أداةٌ مشتَرَكةٌ لأفرادٍ ذوي ممارساتٍ لغوية جزئية الاختلاف، ولكنهم مدرَّبون على غضِّ النظرِ بثباتٍ عن هذه الاختلافات للإبقاء على هذه الاحتكاكات داخل إطارٍ محدَّد. وسينشأُ لسانٌ جديدٌ مشتركٌ لدى تعمُّدنا اختيار إطار جديد، وستتجلّى داخله تقارباتٌ جديدة. وينبغي خاصةً ألاّ نصدق أن هذه التقارباتِ ستؤدي يوماً ما إلى تجانسٍ

---

(3) André Martinet, *La Prononciation du français contemporain, témoignages recueillis en 1941 dans un camp d'officiers prisonniers*, société de publications romanes et françaises; 23 (Paris: E. Droz, 1945).

(4) انظر: Uriel Weinreich, *Languages in Contact, finding and Problems*, with a Preface by André Martinet, Publications of the Linguistic Circle of New York; no. 1 (New York: Linguistic Circle of New york, 1953), et «Unilinguisme et multilinguisme,» dans: *Le langage*, sous la direction d'André Martinet, encyclopédie de la Pléiade; v. 25 (Paris: Gallimard, [1968]), pp. 647 - 684.

مطلق. إن الاشتغالية المُرْضيةَ للسانٍ ما مؤمّنةٌ عبر الاعتياد على التباعداتِ أكثر منها عبر التقليدِ الكاملِ للممارساتِ اللغوية للآخرين.

شهدَ النصفُ الثاني من القرنِ العشرين ظهورَ عددٍ ملحوظٍ من الكياناتِ السياسية الجديدة. وقد كانت هذه الكياناتُ، على الأغلب، نتاجَ سيرورة زوالِ الاستعمار. ولكنها تنشأُ أحياناً عن ارتخاءِ قبضةِ حكمٍ مركزي ما على مناطقَ محيطيّة تتّسمُ ببدائل كلاميّة وصوتيّة. وقد بوشرت هذه العمليةُ الأخيرةُ إثرَ الحربِ العالمية الأولى، مثلاً في ما كان يُسمّى الإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية. وفي هذه الحالة، كانت الدولُ الجديدة تمتلكُ، منذ البدايةِ، لساناً ذا معايير مثبتة إلى حدٍّ ما، مثل التشيكي، والسلوفاكي والكرواتي. ولم تنتظرْ الهنغاريةُ لغايةِ القرنِ العشرين كي تتوكَّدَ بوصفها لسانَ أمّةٍ أو إدارة.

أما المواقفُ اللغويةُ الأكثر خصوصية، وتلك التي تطرحُ المسائلَ الأكثر صعوبة على الحلّ، فتوجدُ في إيرلندا، كما في ما سُمّيَ لاحقاً إسرائيل (فلسطين المحتلة)، فحالةُ العبرية، التي اختفت منذ أكثر من ألفي سنة كلسانٍ محكيّ، وتُستعملُ اليومَ كلسانٍ أول من قبل ملايين الأشخاص، بالغةُ الخصوصية لدرجةِ أنّه يمكنُ استخلاصُ نتيجة مُفادُها أنّه أينما كانت إرادةٌ تعتمدُ على إمكانياتٍ ضخمةٍ، فثمّة نجاحٌ لتجربةٍ ما تُسمّى مُعْجِزة.

ومنذ البداية، كانت التجربةُ الإيرلنديةُ محكومةً بالإخفاقِ، ذلك أنها كانت تجري في بلدٍ يتكلمُ كلُّ أناسِهِ الإنجليزية، ويقلُّ فيه عددُ ثنائيي اللغةِ ويتهمّشون اجتماعياً. ومن جهةٍ أخرى ـ وهذا الأمرُ بالغُ الأهمية ـ لم تكن الإيرلندية في أيّ مكانٍ اللسانَ الوحيدَ المشترك لأشخاصٍ ذوي لسانٍ رسمي مختلف.

وقد جرت عملية إزالة الاستعمار بعد عام 1945 وفقَ مبدأ عدم المسّ بالحدودِ الاستعمارية، ولما كانت هذه الحدودُ قد ثُبّتت، على الأغلب، وفق مُصادفاتِ الفتوحاتِ والمساوماتِ بين القوى، فهي نادراً ما وافقت حدوداً إثنية. لقد أدّى زوالُ الاستعمار إلى إنشاء دولٍ متعدّدة اللغات، مثل مالي، التي تعرف على الأقل أربعة ألسن يمكنُ الاحتفاظ بها كأدواتٍ لمحو الأمية، وهي (Le bambara)(*)، (Le peul)(**)، (Le songhaï)(***)، (Le tamaschek). وقد تسبّبت، من جهةٍ أخرى، في عَزْو سكانٍ يملكون اللسانَ نفسه إلى دولٍ مختلفة. وقد سبقت هذه الدولُ الاستعمار أحياناً في الوجودِ، مثل المغرب والجزائر وتونس وليبيا . . . إلخ، وكلها ذوات لسانٍ أغلبيّ وثقافي عربي. ولكن الاستعمار أنشأ في موضع آخر دولاً ـ مثل نصف دزينة الدول الأفريقية، من السنغال وحتى الكاميرون ـ حيث يُستخدمُ لسانُ البال (peul).

وقد لعبت هذه المواقفُ لصالحِ لسانِ القوة الاستعمارية القديمة، الذي كان غالباً الرباط اللغوي الوحيد بين مختلفِ القوميات، والذي بدا أداةً للسيطرةِ في أيدي البورجوازيين المحليين الجدد والمجازين غالباً من جامعات البلد المستعمِر السابق، ففي شمالي أفريقيا، أخّرت أكثرية الدول الناطقة بالعربية، حتماً، إقامة معيارٍ حديث وحيد أضحى وجوده ضرورياً، من جرّاء لاتكيُّفِ

(*) لسان البمباريين، وهم شعب ذو بشرة سوداء، يعيش بشكل رئيسي في مالي والسنغال، وكان سابقاً يُشكل مملكة Segon القوية.

(**) لسان المجموعة السنغالية - الغينية المحكيّ من قبل البال (Peuls)، وهم شعب من غرب أفريقيا، يتوزع أبناؤه في السنغال، وفي فولتا العليا، وفي الكاميرون.

(***) لسان السنغاي، وهم شعب يعيش في أفريقيا الغربية، ومن المحتمل أن يكون قد هُجّن من البال (Peul) ومن الطوارق. وهو مستقر على ضفاف النيجر في شرق مالي.

العربية الطقسية للقرآن (الفصحى) مع العالم المعاصر(*). وهنا أيضاً، لعب الموقف لصالح لسان «الفاتحين» العرب.

وفي ما نسمّيه أفريقيا السوداء، حُرِمت ألسنٌ عديدةٌ من نظام للكتابةِ يسمحُ بتعليم الأولادِ القراءةَ والكتابة بلسانهم. ومع ذلك، ولما كان كثيرٌ من هذه الألسنِ يشتملُ على لهجاتٍ كثيرةِ التباين، فليس من النادرِ أن يتعلّمَ الأولادُ العناصرَ في شكلٍ هو أبعد من أن يوافقَ المحكيّة التي يستعملونها في قريتهم. ولكن هذا الأمر أفضل، بلا ريب، من متابعةِ محو الأمّية بلسانِ البلدِ الأصلي السابق. إن إخفاقَ التطبيقاتِ الأخيرة هذه فاضحٌ في حالةِ صغار Diolas في منطقة الكاسامنس(**) (Casamance) جنوب السنغال، فهم بعد متابعةِ سنواتٍ عديدة في مدرسة «فرنكوفونية» لا يفهمون شيئاً حينما يوجّهُ شخصٌ فرنسي الكلامَ إليهم. وهم في أفضل وجهٍ قادرون على إلقاء التحية «صباح الخير، سيدتي» (Bonjour Madame) على عابر سبيل غريب. أما «سيدي» (*Monsieur*) فينطقونها بصعوبةٍ بالغة.

إن اختيار نسقٍ كتابي، هو إحدى المسائل الأولى التي تعرضُ لأولئك الذين يرغبون، في عالم اليوم، في إيجادِ لسانٍ مشترك. وفي معرضِ بلورةِ شكلٍ كتابي للسانٍ لم يعرف سابقاً شكلاً مثيلاً، لا يمتلكُ اللسانيّ حريةَ اختيار النظام الذي يبدو له الأفضل تلاؤماً للبنى الفونولوجية والنحوية للّسان، فاختيار نظام علمي، مثل الألفباء

(*) لا نتفق مع مارتينه في هذا الرأي. فقد تأسّست العربية المكتوبة على القرآن، لكنها تطورت خارجه عبر العصور. والدليل على ذلك الأساليب العربية الكثيرة التي نكتبها ونستخدمها، والتي ما أثرت لغة القرآن تأثيراً سلبياً في تطورها. وخير مؤشر على تكيف العربية الفصحى مع متطلبات العالم المعاصر هو انبثاق مستوى العربية المعاصرة (=الحديثة) التي تستخدم حالياً في ميادين النشر والإعلام والتعليم والثقافة...

(**) الكاسامنس هو نهر ساحلي يقع في السنغال الجنوبي، ويحدّد منطقة فستق العبيد شمالاً، ومنطقة الأرز جنوباً.

الصوتية العالمية، هو أمرٌ مستبعد. وهذه الألفباء، المُعَدَّةُ فعلاً لتدوينِ أيّ لسانٍ كان، غيرُ ملائمةٍ لتغطيةِ احتياجاتِ لسانٍ مخصوص: ففي القشتالية مثلاً (Castillan)(*)، حيثُ الصوت المزجي المتفشّي [tš] متواترٌ والاحتكاكيّ المماثل [š] غيرُ موجود، سيكون من الشاذّ أن ندوّنَ الصوتَ المزجيّ، بواسطةِ حرفين متتاليين. ومن جهةٍ أخرى، يندرُ ألاّ يكون لدى الأشخاصِ الذين نخصّصُ لهم كتابةً جديدةً، أيّ تجربةٍ عن الكتابةِ، وبخاصة تلك العائدة للّسانِ الرسمي السابق. إذاً، ثمّة عادات مكتَسبة من الأفضل احترامها في ما لو رغبنا في ألاّ نصدمَ حساسياتِ جمهورنا. وهكذا، بالنسبة إلى الصوت المزجيّ المتفشّي، فبإمكان الحرف الثنائي *ch* أن يُحفَظ حيث كانت الإنجليزية هي اللسانَ المستعمِرَ، والحرف الثلاثي *tch*، حيث كان اللسانُ المستعمِرُ هو الفرنسي. وسيكونُ هذا الأمرُ بالأحرى جديراً بالاحترام حينما ـ وكما هو متواتر ـ يبقى اللسانُ المستعمِرُ هو نفسُه لسانَ التدريسِ في الصفوفِ العليا.

وما علينا أن نقيمَ له، فوقَ ذلك، وزناً، يتمثّلُ في الوسائل المتاحةِ محلياً، لاستعادةِ آليةٍ للشكلِ المكتوب للّسان، مثل ملامِسِ الآلةِ الكاتبةِ وصناديقِ الأحرف الطباعية.

وليس حديثاً أن تكون الألسنُ ذاتُ الاحتكاك قد استعارت، بعضُها من بعض، سماتِها الكتابية: فالهولندية(**) (le néerlandais) تدينُ للفرنسية بِصَوْتَيْها z العائد للصامت الصفيريّ المجهور، و*eu* المستخدم لتدوينِ الصائتِ الخلفيّ المستدير والمتوسّط. وتُشتقُّ

(*) لسان إسبانيا الرسمي والأدبي القائم على لهجة قشتالة.

(**) لسان جرماني، فرع من المجموعة الجرمانية الغربية، وهو لسان رسمي يعتمد في بلجيكا بالإضافة إلى الفرنسية.

الحروفُ الثنائيةُ المشتملةُ على *h* في الإنجليزية، مثل *ch* و*th* من عاداتِ كتّاب الفرنسية القَروسَطيّة، وحتى لو أزالت الفرنسيةُ، في ما بعد اللِّثويات (interdentales)، وخفَّضت الصوتَ المزجي *ch* إلى آخر احتكاكيّ.

ولكن المسائلَ الأكثرَ دقة، المطروحة بشأن تأسيس لسانٍ مشتركٍ، ترتكزُ على السيرورةِ التي سيختزلُ بموجبها التنوعُ اللهجيّ إلى الوحدة. وبالفعل، فنحنُ نقدِّرُ، ومن المحتمل أن يكونَ الأمرُ صواباً، أنه من الضروري أن نوحّدَ الشكلَ الكتابي الذي ينبغي أن يصلحَ كركيزةٍ للتعليم. وإذا كانت الألسنُ الأكثرُ نموذجية نفسُها، كما رأيناها، تعرفُ تنويعاتٍ هامةً في الاستعمال، فعلينا أن ننتظرَ أن يتأسّسَ لسانٌ جديدٌ، بالضرورةِ، على مروحةٍ عريضةٍ جداً من الاستعمالات المتباعدة.

ويمكنُ للتنوع اللهجيّ أن يتجلى في كلِّ مستوياتِ اللسان، فعلى المستوى الفونولوجي، سنتأكدُ من أن بعضَ الأفرادِ يميّزون بين [λ] و[J]، مثلاً، بينما يجهلُ آخرون هذا الأمر، أو أنّ التحقيقاتِ الصوتيّة للوحداتِ التمييزيةِ تختلفُ: فالبعضُ يُظهرُ الصوت المزجي [tš] حيث يملكُ الآخرون الصوتَ اللثوي [þ]، أو أن موضعَ النبرِ تمييزيٌّ هنا، ولكنه آليٌّ في موضع آخر، وفي هذه الحالةِ، هو على المقطع الثاني ختامي وسابق للمقطع الأخير من الكلمة، وفق اللهجات.

ماذا بوسعنا أن نفعل إزاء هذا الخليط؟ ما هي البنى المرغوبة؟ وما هي السماتُ المفضّلة؟ ليس من السهلِ أن نجيبَ بشكلٍ نهائي عن أسئلةٍ مثيلةٍ، لأن العواملَ المستَبْقَاة تختلفُ من حالةٍ لأخرى. إلا أنه يمكن أن نحاولَ إبداءَ رأينا بصددِ عدّةِ نقاط.

ينصُّ الإجراءُ الأوَّلُ على تعيينِ حدودِ منطقةِ النفوذِ التي نرغبُ في مراعاتها. وحتى عندما لا تتدخّلُ أيّةُ حدودٍ سياسية، فلا يَفرضُ حلّ معيّن نفسَه بالضرورة. ويمكنُ لحالةِ اللسانِ البريتاني أن تصلحَ هنا كمثلٍ مُوضِّح، فمنطقة النفوذِ الجغرافية للسان البريتاني متماسكةٌ تمامَ التماسك، والحدودُ التي تفصلها عن المحكيات الرومانيّة المسماة (gallos)(*) تخترق أراضي المقاطعة من الشمال نحو الجنوب. ولكن لهجة (Vannes)(**) أو الفانية (vannetais)، في الجنوب الشرقي لهذه المنطقة، تقاوم بطريقة مُميّزة لهجات (Quimper)(***) (وتُلفظُ (Kemper) بالبريتانية)، ولهجات Tréguier(****) Léon(*****) التي نجمعها في صدر الكلمة KLT وضمن هذه الشروط، فبإمكاننا أن نتوخى استبعاد اللهجة الفانيّة من جهد التقييس الذي لن يصلح عندها إلا KLT، فالنبر مثلاً، ختاميّ في اللهجة الفانيّة، وهو يقع على المقطع ما قبل الأخير في لهجات KLT، ويبقى على متكلميها أن يقرّروا إذا ما كانوا سينضمون إلى القرار الأكثري، أو عليهم ـ على العكس ـ تأسيس فانيّة مشتركة. والواقع، فقد سعينا لإدراج هذه اللهجة، ورغم اختلافاتها، في اللسانِ المشترك طورَ الإعداد. وفي النظام الكتابي للبريتانية المشتركة، فكلمة (La Bretagne) تُكتبُ (Breizh) مع *z* التي تمثل نطقَ KLT، إضافةً إلى *h* العائدة للهجة

(*) لهجة فرنسية مستخدمة في مقاطعة بريتانيا، وهي تقترب من باتوا (patois) النورماندي السفلى.

(**) مقر مقاطعة موربيهان (Morbihan) تقع في عمق خليج موربيهان، وفيها آثار تذكارية عديدة، وقد اتحدت بفرنسا عام 1532.

(***) مقر مقاطعة فينيستير (Finistère) الواقعة على بعد ستة عشر كيلومتراً من المحيط الأطلسي. أسّست في العهد الغالو - روماني.

(****) مركز قضاء كانتون كوت دي نور (Côtes-du-Nord).

(*****) منطقة ساحلية تقع شمال غرب مقاطعة بريتانيا (Bretagne).

الفانيّة. وفي الوقت الحاضر، فالبريتانيون الواعون ـ أسَكنوا بريتانيا أم أي مكان آخر ـ يضعون على مؤخرات سياراتهم لوحة بيضاوية عليها أحرف BZH، التي تختصر كلمة *Breizh*.

وحيثُ تقومُ حدودُ الدولة بتقسيم منطقةِ النفوذِ، يمكننا بالطبع التساؤلُ إذا ما كان بإمكان الشروط السياسية التي تسمحُ بتوفيرِ درجةِ ما من الاستقلال اللغوي في ناحية، أن تقومَ يوماً ما في الناحية الثانية، وإذا ما كان إدراجُ السماتِ الخصوصية للهجات ـ المحكوم عليه بالزوال ـ هو أمرٌ له وزنه ضمن مشروعِ اللسانِ المشترك.

وفي بعضِ الحالاتِ، يمكنُ للجغرافيا أن تقترنَ بالظروف السياسية كي تقترحَ تعييناً لحدود منطقةِ النفوذِ، بغضّ النظر عن بضعةِ تناسباتٍ لغوية. وهكذا يُصارُ إلى الكلام عن الكورسيكية (Corse) مثلما عن لسانٍ واحدٍ، في حين تشتملُ الجزيرةُ ـ في الشمالِ وفي الوسطِ ـ على محكيّاتٍ تقتربُ من اللسانِ التوسكاني (toscan) وفيما تُظهرُ الاستعمالات اللغويةُ في الجنوبِ قياساتٍ واضحةٍ مع اللسان السردينيّ(*) (Le sarde) المجاوِر.

ويمكنُ للإغراء أن يحدثَ في شأنِ مَوْضعةِ لهجةٍ خاصةٍ يبدو أنها تفرضُ نفسَها، إما لأنها أكثر مركزية، وإما لأنها تعودُ لعاصمةٍ، أو لأدبٍ قديم العهد أو حديثه. وتستحقُ حالةُ الأوكسيتانيةِ (Occitan) أن نتوقف عندها.

وتحت اسم البروفنسالية (provençal) جَهَدَ فريديريك ميسترال(**) (Fréderic Mistral) في إيجادِ معيارٍ أوكسيتاني، كريم في ما يتعلّقُ

(*) لسان روماني انحدر من اللاتينية الوسطى، ويستخدم حالياً في جزيرة سردينيا، وهو من المجموعة الإيطاليقية ضمن العائلة الهندية الأوروبية.

(**) كاتب فرنسي (1830 ـ 1914) ذو تعبير أوكسيتانيّ. انقطع لتعظيم العِرق الأوكسيتانيّ مكرّساً عبقريته لإبانة جماليات المقاطعة، ولإعادة خلق لسانها.

بالمفرداتِ، ولكنه موسومٌ جداً، من ناحيةٍ أخرى، بالمحكية الأهلية للشاعر، تلك العائدة لـ (Maillance) وللضفاف الجنوبية لمنطقة (Durance) السفلى. ويُهاجَمُ هذا المعيارُ اليومَ بعنفٍ من قبل معيارٍ أقل وسْمَاً من الناحية الجغرافية، ولكنه مؤسّس تاريخياً على لسانِ التروبادوريين (troubadours)، وقد احتفظنا منه، على سبيلِ المثالِ، بالـ a - المؤنثة، في حين أن المعيار المِسترالي (mistralien) يظْهرُ o - بصورة عامة في الوادي الأسفل للرون (Rhône) وبصورةٍ أكثرية شاملة في محكيّات اللسان الغالي ـ الروماني الجنوبي: فاسم Mireille وMireïo لدى ميسترال، تصبح Mirelha، مع الاحتفاظ بكتابةٍ تستدعي *l* الحنكية القديمة. ونطبّقُ هنا، وإلى حدٍّ ما، العمليةَ التي أوضحها المختصون بالألسن الهندو ـ أوروبية، والتي تتمثّلُ في ترسيسِ لسانٍ زائل، بالمقارنة مع ألسنٍ مؤكّدة في الأوكسيتانيّة، بالطبع، مع الاستناد إلى شكلٍ قديم ومعروفٍ جيداً من خلالِ نصوص. ولكننا يمكنُ أن نتصوّرَ العمليةَ، بمعزلٍ عن هذا الاستناد، بوصفها بحثاً يسعى لإيجادِ شكل للّسانِ سابقٍ لكلّ تباعدٍ لهجي. ويسيرُ هذا الجهد الترسيسيّ في الاتجاه نفسه لاستعانة واعيةٍ بالمهجور (archaïsme)، علينا أن نقدّرَ أضرارها. ويحظى كثيرٌ من الألفاظِ المهجورة بالبقاءِ مجرّدَ أشكالٍ كتابية، مثل *lh*، التي يُفترضُ بها أن توافقَ في الأوكسيتانية *l* حنكية، يستبدلها المتكلمون الشبان أكثر فأكثر، بسبب الفرنسية، بالاحتكاكية *[j]*. ويصلُح هذا الأمرُ أيضاً، وبلا ريب، للتمييزِ بين *r* قوية تُكتب *rr*، و*r* ضعيفة تكتب *r*، تمييزٌ يَثْبُت أولاً بوصفه تضاداً بين مهتزٍّ خلفي وضربةٍ واحدةٍ سريعةٍ أماميةٍ، تضاداً مُثبّتاً من باسكيّة لابوردان(*) (labourdin)، وحتى

(*) Labourd إقليم قديم في بلاد الباسك بين الأدور (L'Adour) والبيداسّوا (Bidassoa) والبيرينيه، كانت عاصمته أوستاريتز.

الفرانكو ـ بروفنسالية (Franco-Provençal) لمنطقة سافوا (Savoie)، ليختفي من ثَمَّ من خلال تعميم لمهتزٍّ خلفي مضعّف.

وعلى الأرجح، ثمّة علاقة بين التفصيل المُعطى للكتابات المهجورة وبين تراجع الباتوا في ممارسةِ الريفيين. وحينما كتب ميسترال *Mireille*، استعمل كلّ فلاحي (Maillance) وجوارها، بشكلٍ ثابتٍ المحكيّة المحلية في علاقاتهم المتبادَلة، وحتى مع بعض أعيانِ البلد. لقد كانوا في عداد الجمهور الذي سعى ميسترال للوصول إليه قبل الآخرين جميعهم، فهم لفظوا [mi'rejo] اسم بطلة القصيدة، وكانوا قد ضُلِّلوا جدياً بالكتابة المهجورة (*Mirelha*).

وحالة اللاتعلق التي تظهرُ اليوم إزاء الـ «باتوا» شأنٌ عام تقريباً في صفوف قرويّي فرنسا، أَتَعَلَّقَ الأمرُ بالفرنجية (francien) أم بالفرانكو ـ بروفنسالية أم بمحكيات oc (Occitan). إن مؤسّسي الأوكسيتانية المُجَدَّدة هم، على الأغلب، مثقفون ينبغي عليهم أن يتعلموا اللسان، أشخاصٌ عوَّدتهم الفرنسيةُ على الفصلِ بين النطقِ والكتابة، ولا يرون أيّ ضررٍ في كتابةِ *rr*، وأحياناً *r*، وأحياناً أخرى *lh*، وأحياناً أخرى *i*، حيث لا يعرفون أن يتلفظوا إلا بالانسيابية اللهوية [ʁ] في حالة، والاحتكاكية الحنكية [j] في الأخرى.

وقد تساءلتُ، على سبيل التمرين، عمّا يمكن أن تكون عليه كتابةُ لسان سافويار(*) (Savoyard) مشتركٍ، أيْ قاسم مشترك للمحكيّات الفرانكو ـ بروفنسالية العائدة لهذه المقاطعة(5). لم نطرح

(*) صفة تتعلق بمقاطعة (Savoie).

(5) سنجد توضيحاتٍ لمختلف السمات التي أتينا على ذكرها في ما يلي: André Martinet, *La Description phonologique avec application au parler franco-provençal d'Hauteville (Savoie)*, publications romanes et françaises; 56 (Genève: Droz; Paris: J. Minard, 1956), et «Frontières Politiques et faisceau d'isoglosse,» dans: = *Phonétique et linguistique romanes, mélanges offerts à M. Georges Straka*

السؤالَ، طوعاً، لمعرفةِ إذا ما كان لفصلِ هذه المحكيّات عن الأشكالِ الأخرى للفرانكو ـ بروفنسالية المستخدمة في المناطق المجاورة لـ (Bugey) ولـ (Valais) أو لوادي (Aoste) من معنى. وسرعان ما فرضت تبسيطها على الوجه الأكمل، نسبة إلى تلك التي يبدو أنها تعمّ في كل مكان آخر. ولا يقوم في منطقة النفوذ هذه أي تقليد كتابي مقبول عامة، وعند التطبيق، علينا أن نستلهمَ من الكتابةِ الفرنسيةِ لندوّنَ الفونيمات، وعلينا ألا نبتكرَ إلا في المواضع التي ليس بمقدورنا التصرف فيها بوجهٍ آخر، كاللجوء إلى تدوين اللثويات [þ] و[ð] مثلاً، أو لِـ «تمويه» تنافراتٍ ما. والمقصودُ، بالفعل وقبل كل شيء، هو تأسيسُ كتاباتٍ تغطي التباعداتِ الصوتية القائمة في الضروب الأكثرية للاستعمال، فلنفرض أن فونيماً ذا توافر نادرٍ يتحقّقُ بشكل أكثري، مثل [ɔ] مفتوح، ويتحققُ تقليدياً وبشكل أقلوي، مثل [*a*]، فهو يتناوبُ بتواترٍ في التصريف مع فونيم /a/ (القصير) الذي سندوّنه *a*. سنقترحُ في هذه الحالة *å*، الذي علينا أن نلاحظ أن المستخدمين يتلقونه بشكل جيد، إذاً على سبيل المثال: *åmå* (aimer) (أحَبَّ). وبطريقة قياسية، فنحن نقترح *ẽ* لما يُلفظ [ε] مفتوحاً في نصف منطقةِ النفوذ، ولما هو مماثلٌ للأنفيّ في موضع آخر. وعلى سبيل المثال إذاً: (été) *ithôtẽ* «صيف» (مصحوبة بـ *th* إنجليزية مهموسة)، وتُدوَّنُ مماثلاتُ الأنفيّاتِ، التي تَثْبُتُ في كلّ مكانٍ، كنظيراتها، بالطريقةِ الفرنسية، مثل *on an in* على التوالي. ونقترحُ من جهةٍ أخرى *ä* لما هي عليه [ε] المفتوحة لدى بعض المتكلمين (أولئك الذين يملكون التحقيقَ الأنفي لـ *ẽ*، ولما هي عليه

(Strasbourg: Société de linguistique romane, 1970), pp. 230-237, repris dans: = André Martinet, *Évolution des langues et reconstruction* (Paris: PUF, 1975), pp. 208-216.

[*a*] لدى الآخرين (أولئك الذين يحقّقون *å* مثل [ɔ])، وعلى سبيل المثال إذاً *nä* (*neige*) (ثلج). وما يتحقّقُ في جزءٍ كبيرٍ من منطقةِ النفوذِ مثل [þ]، فهو يُسمعُ في موضع آخر مثل [ts] أو [st]. لنفرِضْ أن لكلمة (vache) (بقرة) التحقيقات: [’văstĕ] - [’vătsĕ] أو [’văþ:ĕ] إن هذا الأمر يُوحي بكتابةِ *th* و*dh* مقابل الفونيم المجهور المماثلِ والخاضعِ لتنويعاتٍ قياسية.

هل ثمّة حاجة إلى التذكير بأن كثيراً من هذه الكتاباتِ ستعرِفُ عقبةً جسيمةً تتمثلُ في عدمِ القدرةِ على تدوينها بواسطةِ الملامس الفرنسية للآلة الكاتبة، والأمرُ كذلك في المشاغِل الطباعيةِ المحلية التي لا تمتلكُ الـ *å* الإسكندينافية، ولا *ä* الألمانية، ولا الـ *ẽ* البرتغالية، فلنذكّر ببساطةٍ أن المحكياتِ المعنيّةَ تموتُ، وأن مسألةَ تكوِين لسانٍ سافوياري (savoyard) مشتركٍ لا يبدو أنها مطروحةٌ للبحث. ولم تتمّ الإشارةُ إليها هنا، إلا للإنابة عن نموذجٍ لحلِّ المسائلِ الكتابية.

حينما تَقَرَّرَ في حدودِ المعقولِ، اعتبار مروحة الاستعمالات، موضوعَ البحث، بأكملها، أمكنَ أن يحدثَ أنَّ تحقيقاتِ الوحداتِ لا تختلفُ من محكيّةٍ لأخرى فحسب، ولكن توجدُ فيها اختلافاتٌ محضُ بنيوية، لجهةِ أن ما يُمَيّز هنا، يختلطُ هناك. وإذا لم يعمل أيّ اعتبار غير لغوي على إمالة كفّةِ الميزانِ، لهذه الجهةِ أو لتلك، فيمكننا التساؤلُ فيما إذا كان علينا أن نفضّلَ التمييزَ أو اللبس. إن تقديمَ الشيء في هذه الحدودِ يجعلُ الميزانَ يميلُ لصالِح التمييز، لأن كلَّ لَبسٍ يَظهرُ، من حيث المبدأ، مُؤْسِفاً. ولكن أليسَ ممكناً أنه إذا حدث لَبْس، أي بعباراتٍ أخرى، إسقاطُ تمييزٍ ما، فالأمرُ يعني أن التواصل لم يَعُدْ ضرورياً للاشتغالية المُرْضِية؟ والإبقاء، في هذه الحالة، على التمييز سيتمّ على حسابِ ترفِ الأجيالِ القادمة.

يمكننا الافتراض بشكلٍ أولي أن تركَ تمييزِ ما هو أسهلُ من تعلّم آخر، وقد أكّد هذا الأمرَ اختبارُ التطورِ المعاصرِ للأنظمة الفونولوجية المختلفة. ولكنّ هذا لا يعني أن علينا أن نضحي دائماً بكلِّ شيءٍ لأجلِ البساطة. إن المحافظةَ على تمييزٍ ما يمكنُ أن تبدو مفيدةً في وسم أفضل للتناقضِ بين معيارين متواجهين: معيار اللسان الجديد المشترَك، ومعيار اللسان القديم. ومن جهةٍ أخرى، فلو تشبّثنا ـ بحصر المعنى ـ بحسنِ اشتغالية التواصلِ، فليس من الثابتِ أبداً أن لَبساً ـ مُبرّراً اقتصادياً في متّحدٍ اجتماعي ريفيّ ذي حجم صغير ـ يكونُ جديراً بالتزكية في لسانٍ مشترك. تتطلّب فيه ضروراتُ التعاونِ بين الطبقاتِ مفرداتٍ أكثر شموليةً وأفضلَ تفريقاً.

فَلتُؤْخَذْ حالة الباسكيّة، فمجهوراتها البَيْصَائيّة (intervocaliques) مسهّلة عموماً: فـ *d* و*g* لا يُلفظان في أيّ موضعٍ تقريباً، وقد اختفت الـ *-r-* من اللسان السولتاني (Le souletin). والتّذرّع مثلاً بالصعوبةِ التي يلاقيها متكلمو بلاد السول[*] (la soule) في تكرارِ التمييز بين نوعي الـ *-r-*، لإسقاطه من الباسكية المشتركة، يعني حرمان اللسانِ من مصدرٍ تبقى له أهمية في حسنِ اشتغالية اللسان، حيثُ لا يملك المستخدمون أن يتكيفوا مع غيابِ التضادِّ بين - *r* - و- *rr* - ويمكنُ للمفرداتِ المحصورةِ للمحكية اليومية أن تتكيفَ مع الأشكالِ المختَصرة، والتي تتكوّنُ غالباً من تتابعاتِ صوائتَ تتكتّلُ في صوائت مزدوجة، ستتسَهّلُ بدورها ضمنَ كلام سريع. ويتطلبُ المعجمُ البالغُ الاتساع للسانِ ثقافةٍ ـ والمُمَارَسُ من قَبلِ أشخاصٍ ذوي عوائدَ نطقيةٍ غالباً ما تكون مختلفة ـ تجديد القالب الصائتي التقليدي، الذي

(*) بلاد السّول (Pays de Soule): مقاطعة باسكيّة قديمة كانت تمتد في منطقة وادي لا سيزون (La Saison) (رائد للسّيل البيرنيّ في أولورون (Oloron) وكانت عاصمتها (Mauléon - Licharre) موليون - ليشارّ) وقد ألحقت بالتاج الفرنسي في القرن الخامس عشر.

بإمكانه وحده أن يؤمّن هوية كلِّ لفظة. إن تبنّي *h*، التي لا تَحتفظُ بها اليومَ إلاّ لهجاتُ المناطق الشمالية ـ الشرقية، يسيرُ في الاتجاه نفسه، حتى ولو ظلّ، بالنسبة إلى كثيرين، براعةً كتابية من دون واقع صوتي.

وبلا ريب، هل يجدر بنا، من حيث المبدأ، ألاّ نفرض تمييزاتٍ، في الكتابة لن يتمكّن كثيرون من تحقيقها خلال التصويتِ. إن إهمال هذه التوصية يخلقُ مشاكلَ كتابيةً، منها مثلاً مشاكل الفرنكوفونيين، الذين لو رغبوا في تدوين لسانهم بشكل صحيح، لتوجّب عليهم أن يكونوا دائماً متأهبين كي يضيفوا إلى كلماتهم أحرفاً لا توافق شيئاً في ما ينطقونه، فهم يكتبون: *ils courent* (هم يركضون) إزاء /ikur/ أو/ilkur/.

هذه التفاوتاتُ بين كتابةٍ وتصويتٍ هي مصدرُ حساسيةٍ لأولئك الذين يمارسون، منذ طفولتهم، اللسانَ المشتركَ، معتبرين إياه اللسان المحلي (vernaculaire) وتَظهرُ هذه التفاوتاتُ بشكلٍ أقلّ لمن يقاربُ اللسانَ المشترك بشكله المكتوب، غريباً كان أو ناطقاً باللهجة، فمعرفةُ اللسانِ لن تقومَ، في هذه الحالة، إلا انطلاقاً من هذا الشكل، في حين أن الصعوبات لا تنشأُ لولا قيامِ معيار منطوق اقتضائي للّسان إلى جانب معياره المكتوب: فالغرِيبُ الذي ماثلَ الشكلَ الإنجليزي *laugh* مع المعنى *rire* (ضَحِكَ)، لن يسمحَ لنفسه بنطقه كما تُوعزُ الكتابةُ به، أي /lɔ:g/، لأنه لن يصبحَ عندها مفهوماً.

وعلى العموم، فالموقفُ يختلفُ كلياً في حالةِ لسانٍ مشتركٍ في طورِ التأسيس، فما يُوصى به حينئذٍ، هو ترسُّمُ النطقِ للكتابة، فلْتُؤْخذ الكلمة الباسكية *herria* (le pays) (البلد). إن تبنّي هذا الشكل، مع *h* بدئية و- *rr* - مضعّفة، لا يتضمّن بالضرورة أن تلفظاً للكلمة من دون *h* بدئية ومع *rr* على شيءٍ من النشاط، لن يكونَ

مقبولاً. وعلى المواطن السولتانيّ (souletin) أو مواطن (Bas Navarrais)(*) (نافاري السفلى) أن يكونا على استعداد لمماثلة الكلمة فيما لو لُفظت *erria* من قبل مواطنِ غيبزاكوان(**) أو مواطن بيسكايا(***) (Biscayen)، ولكن ترسّم النطق للكتابة سيكون دائماً مشروعاً، لا بل موصى به. وسنبيّن، بالمقابل، حالة اللسان الإيرلندي، حيثُ فَرضت الاستعمالات المعاصرة على اللسان المشترك تلفظاتٍ لا تختلفُ، بشكلٍ أساسي، عمّا يمكن أن يوحي به معيارٌ كتابيٌ هُجِرَ اختياراً.

ورغم أن الأمثلةَ التوضيحيةَ السابقةَ استُعيرت، على الأغلب، من مجالات التطبيقِ الصوتية والكتابية، فما قيل للآن يصلحُ عموماً، وإلى حدٍّ ما، لما يختصّ بوقائع النحو. ومن الواضح أننا سنتردّدُ في إدانةِ تمييز تحتفظ به بعض اللهجات، على سبيل المثال، بين شكلين للماضي، بمقدار ما يملك هذان الشكلان قيمتين سيميائيتين مختلفتين. وفي فعلٍ مماثل، سيتولّدُ لدينا، طبيعياً، الشعورُ بأننا نُفْقِرُ أداةَ التواصل التي نعدّها الآن. ومع ذلك، ينبغي أن نحسن دائماً التمييزَ بين الحالات التي يوافقُ فيها اختلاف الشكلِ اختلاف المعاني (كما في القشتاليّة tomo ـ tombaba) وبين تلك التي يكون فيها الاختلاف شكلياً (مثل صيغ الاستمرار في القشتالية المنتهية بِـ *aba* و*ia*) فالمقصودُ، من جهةٍ، هو حِفظُ ثراءٍ ما، ومن جهةٍ ثانية، ليس لدينا إلا بقية تطورٍ متباعدٍ لا يقوم سوى بتعقيدِ استعمال اللسانِ دون أن يعرضَ للمستخدم مصادرَ إضافية. ولا يَملكُ استبعادُ تناوبٍ شكليّ بطبيعةِ الحال أن يكونَ هذا الموضوع، إذا ما ثبتَ هذا التناوب في

(*) بلاد الباسك.

(**) منطقة في بلاد الباسك.

(***) منطقة في بلاد الباسك.

كلِّ منطقةِ النفوذ المعتَبَرة. ولكننا يمكنُ أن نرغبَ في إعطاء الأفضلية إلى حالات المستخدِمين الذين استبعَدوا عدّة تعقيداتٍ لا تؤثر في القيم المدلولة. وعلينا أن نتذكّر دائماً الفرقَ بين المقام الذي يمكنُ فيه للمستخدِم ـ لو شاءَ ـ أن يميّزَ بين سمةِ المعنى هذه أو تلك أو، في حالِ لم يعتد القيامَ بهذا التمييز، أن يهملَه، وبين مقام آخر نوفّرُ له فيه ـ بإلزام ـ شكلين عليه أن يميّز بينهما، كتابةً وتصويتاً، دون أن تظهرَ له أسبابُ هذا التمييز. من جهةٍ أخرى، فلا شيءَ يمنعُ، في هذه الحالة الأخيرة، أن يُقَدَّمَ شكلان ـ منافِسان ومثبتان حسب الأصول ـ معاً وأن يُعرضا بتساوٍ.

يطرحُ المُعجَم مسائلَ دقيقةَ الاختلاف، إذ لم يعد المقصودُ قطّ، مثلما في الفونولوجيا وفي نحو اللغة، أن نزوّدَ المستخدمَ بالأدوات التي ستسمحُ بمطابقة العناصر البليغة وتنسيقها، بل أن نوفرَ له الوسائل كي ينقلَ بأفضلَ الطرق كلَّ تنوعاتِ تجربتِهِ وفوارقها. ومن جهةٍ، فثمّة أنظمةٌ شديدةُ التماسكِ وذاتُ عددٍ محددٍ من الوحدات. أما من جهةِ المعجَم، فنجدُ قوائمَ مفتوحةً وقابلةً دائماً للإغناء. وبلا ريب، ألاَ يواجه ـ تماماً ـ أولئك الذين يمتلكون لساناً مشتركاً تقليدياً المقامَ على هذا النحو. يبدو أن المعجَم يمثلُ، بالنسبة إليهم، وقبل أيّ تفكير، ميداناً متناهياً على هذا النحو مثل النحو، وأحرف الكتابة، وما يمكن لهم أن يتصوروه بالنسبةِ إلى أصوات اللغة. ويبدو أنهم يجهلون أن معجماً ما، من طبعةٍ لتاليةٍ، يُضافُ عليه ويُحذف منه على نطاق واسع. وتفرضُ الابتكاراتُ المعجميةُ الاضطراريةُ نفسُها عليهم، من دون عِلمهم، أو أنهم حينما يعونها، يمكنهم أن يحسّوا بها كأنها انتهاكات.

وإزاء لسانٍ مشتركٍ قيدِ التغيّر، فثمّة حظوظٌ لكي تكونَ ردودُ الفعل مختلفة كلياً. والمقصود، على الأغلب، أن يُصارَ ـ بواسطة

هذا اللسان ـ إلى تغطية احتياجاتٍ لم يكن بمقدور المتكلمين التقليديين أن يعوها إلا حين استخدموا لساناً آخر، اللسان الرسمي للسلطات القديمة. أما والحالةُ هذه، فالتشديدُ سيكونُ، بالضرورةِ، على انتشار المفرداتِ.

ستتمثلُ التجربةُ الأولى، بلا ريبٍ، في البحث، في كلِّ أقسام المجال المحتفظ به، عن الألفاظ القائمة محلياً. وهذه الأخيرة يمكن أن تكونَ بواقيَ أثرٍ لاستعمال قديم يعودُ لعصرٍ كان اللسانُ فيه مُستَعمَلاً لغاياتٍ تتجاوزُ الحياة اليومية. ولكن، حتى ولو لم تكن البواقي إلاّ أشكالاً خاصةً لمدلولاتٍ عمومية، فبإمكاننا التفكير في أنها ستغني اللسان عن طريق التلاعب العادي للتطبيقات اللغوية الذي ينزعُ إلى التفريقِ الدلالي بين المرادفات. وفي الواقع، فهذه السيرورةُ لا تقوم إلا لإثباتِ الانتشار المتعدّد الدلالات، أي النزوع إلى استخدام الألفاظ في سياقاتٍ جديدة، محوّلين من جرّاء ذلك قيمتها الأولى بطريقة ستمكننا، في المقام، من أن نستغني عن السياقات: إذ سيكونُ بإمكان كلمة *table* (طاولة) نفسِها أن تعني ـ وفق الحالات ـ (table de logarithmes) (جدول لوغاريتمي) أو table de salle à manger) (طاولة غرفة الطعام). إن وجود كلمة (*Bahn*) إلى جانب *Weg* و*Strass*، في الألمانية، سمحَ بأن نَعْزُوَ ـ خارجَ كلِّ سياق ـ إلى *Bahn* قيمة (chemin de fer) (سكة حديد). وفي الإنجليزية الأميركية، لم يكن بإمكاننا تجنّب تعدّد الدلالات الخالص لكلمة *road* التي تعني ـ وفق الحالات ـ route (طريق) أو chemin de fer (سكة حديد).

وسيمثل إيجاد ألفاظٍ جديدة، عن طريق تنسيق العناصر القَبْليّة، مصدَراً آخر للمادة المعجمية. وتتعدّدُ الطرقُ لذلك: تركيب الكلمات، عندما تكون هذه العناصرُ كلّها قابلة للاستعمالات

المستقلة، الاشتقاق أو الزيادة، وذلك عندما لا يقومُ عنصرٌ من بينها إلا في ائتلافاتٍ من هذا النمط، ائتلاف العناصر (confixation)، عندما لا يكون أيّ من هذه العناصر موضوع الكلام مستقلاً بداية (نمط *téléphone*)، القَوْلبة، عندما تفقدُ عناصرٌ دالّةٌ ما ـ ومتميزة على الوجه الأكمل في البَدء ـ استقلاليتها، بمعنى أن كلاً منها يتوقفُ عن أن يكون قابلاً للتحديد بشكلٍ منفرد (نمط *jeune fille* «فتاة»)، حيث ليس بالإمكانِ الكلام عن *très jeune fille* (فتاة في غاية الفتوة). وقد اقترحنا أن نشيرَ إلى مجملِ هذه الطرق بالمونيمية التركيبية (la synthématique) وإلى كلٍّ من هذه المعقّدات (complexes) التي ننتهي على هذا النحو إليها بِمونيم مركَّب (synthème).

ومن الجيد أن نوضحَ أن على مروّجي اللسان الجديد المشترك ألاّ يكتفوا بعرضِ الألفاظِ، قديمة وجديدة، المتشكّلة وفق الموارد الجاهزة في هذا الشأن، بل عليهم أنْ يجلوا النماذجِ القائمةَ بطريقة يهيّئون فيها المستخدِمين، لا لفهمِ المونيمات المركَّبة التي سيقعون عليها في النصوص، أو من خلَال المحادثات، ولا لمطابقتها فحسب، بل لكي ينتجوها بأنفسهم عندما يحتاجونها للإبانة عن نتاجِ فكرهم.

ويتمثلُ الاحتمال الثالثُ في العودة إلى اللفظ المُقْتَرَض، ولا نستعملُ هذا الأخير إلا بتردّدٍ، ذلك أنه لا يروجُ دون أن يؤثرَ بأصالةِ الأداةِ الثقافية التي نعدّها. ولا رغبةَ في هذا اللفظ، بخاصة، في ما لو كان عليه أن يتطبّع باللسان الرسمي الذي يُفترضُ به أن يتفرّدُ بالنسبة إليه. ويُمسي اللفظ أكثر قبولاً حينما يخضعُ لاستخدام دولي، وبخاصة إذا ما قامت ـ في المحكيات المعنية ـ سوابق تقدّم نماذجَ للتكامل. إن مصلحةَ لسانٍ معاصرٍ ما ـ أياً كان هذا اللسان ـ لا تقوم إلا لتسهيل وصولِ مُمارِسيه إلى العلم الشمولي، على أن يتضمنَ

اللسانُ المفرداتِ الدَّوَليةَ بدلاً من أن ينسخَ أشكالها بواسطة عناصر محلية.

وباختصار، ينبغي على مُبتكري ومُروّجي الألسن المشتركة الجديدة ألاّ يغرب مطلقاً عن بالهم أنّ كلَّ لسانٍ ـ أياً كان تَبَنْيُنُه ـ لا يمكنه أن يشتغل إلا إذا قام لدى أولئك الذين يتكلمونه ويكتبونه تسامحٌ كبيرٌ، وقبولٌ للأشكال والقيم المختلفة عن تلك التي نعرفها منذ الأبد ونمارسها، واعتقاد راسخٌ بأن التفاهم المتبادَل يُولَدُ من الرغبة في التواصل، وأن لساناً مَرِناً أفْضَلُ من لسانٍ «نقي»، وأن لساناً جديداً يمكن أن يبزّ الذي سبقه، ليس فقط من جرّاء القيم العاطفية التي ترتبط به، بل لأنه سيظهرُ تلاؤماً أفضلَ مع احتياجات مستعمليه، لأننا سنعرفُ أن نسقطَ منه، حين يلزمُ الأمرُ، التعقيداتِ التي لا قيمة تواصلية لها، والتي تربكُ الألسنَ التي تملكُ خلفها تقاليدَ جيليّة، لا بل ألفيّة. ينبغي أن يكون الاستلهامُ من الماضي والحاضر هو المقصود دائماً، لا للإبقاء عليهما بأكملهما، بل بالأحرى من أجل التمهيد للمستقبل.

* * *

الفصل الرابع

الوحدات التمييزية

لعبت الفونولوجيا، التي تختلط ـ في الأصل ـ مع دراسة الوحدات التمييزية، دوراً فاصلاً في تقدّم اللسانيّات العلمية المعاصرة. وهي حاضرةٌ في فصول الكتاب الحالي كلّها، ما خلا الخامس منها. ولن نعودَ إليها مطوّلاً هنا أيضاً. أما من سيبحثون عن عرضٍ لمناهج هذا العلم، فأحيلهم إلى كتابي **الوصف الفونولوجي**[1]، وإلى كتاب هنرييت فالتير (Henriette Walter)، وعنوانه **فونولوجيا الفرنسية**[2].

وما نقصد إليه هنا، يتمثل ـ بشكل أقلّ ـ في عرض الكيفية التي يتصرّف فيها اللسانيّون لاستخلاص فونيمات لسانٍ ما، أكثر منه في تعيين حدود العلم، ولا سيّما ما يميّزه عن عِلْمَي الأصوات والصرف. وهذا ما سنجده في القسم الأول المُستعار من العدد الستين، كانون أول كانون الأول/ ديسمبر 1983، من مجلة **اللسان الفرنسي** (*Langue française*) بقلم هنرييت فالتير، وبعنوان

(1) André Martinet, *Description Phonologique* (Paris Genève: Droz, 1965).

(2) Henriette Walter, *La Phonologie du Français* (Paris: PUF, 1977).

«فونولوجيا الاستعمالات الفرنسية»[3].

وقد خُصّص القسم الثاني للنغميّة، بالمعنى اللغوي للمصطلح، أي الدراسة الوظيفية للعناصر الصوتية التي لا تندمج في التقطيع إلى فونيمات. والمقصود هنا محاضرةٌ أُلقيت للمرة الأولى بالإنجليزية، في مدرسة الألسن في حيدر آباد بالهند، عام 1972، ونشرت في *Pakha Sanjam*[4]، وأُلقيت من ثَمَّ بالفرنسية في جامعة *Concepción*، بالتشيلّي، في أيار/ مايو 1973، واستُعيدت بالإسبانية، في مجلة **اللسانيّات التطبيقية** (*Linguistique appliquée*) التي تصدرُ عن هذه الجامعة[5]، ونذكّر - في هذه المحاضرة - بأننا نميّز، في الفونولوجيا، بين علم الفونيمات (Phonématique) وبين النغمية، وهي - وظيفياً - حيناً تمييزيّة وحيناً بليغة مباشرة.

1.4 - ما لا يدخل في نطاق الفونولوجيا[6]

1.1.4 - علم أصوات وفونولوجيا

كي نفهم ما الفونولوجيا وما ليس الفونولوجيا، علينا أولاً أن نستوعب جيداً الفرقَ بين اللغة الإنسانية والألسن. وحول هذه النقطة بالذات الفرنسيون محظوظون[*]، ذلك أنهم هم والإيطاليون

(3) Henriette Walter, «Phonologie des usages du français,» *Langue française*, vol. 60 (Décembre 1983), pp. 6-13.

(4) *Pakha Sanjam*, vol. 6, pp. 202-208.

(5) *Linguistique appliquée*, no. 11 (1973), pp. 5-13.

(6) نشرت في: «Ce que n'est pas la phonologie,» Phonologie des usages du français, *Langue française*, vol. 60, dir. Henriette Walter, Paris, Larousse, pp. 6 - 13.

(*) العرب بدورهم محظوظون لأنهم يملكون في تراثهم اللغوي مفردتي (لغة) و(لسان) اللذين بإمكانهما تأدية المعنيين الواردين أعلاه.

والإسبانيون يمتلكون كلمتين متميزتين إزاء كلمة (*language*) الإنجليزية الوحيدة، وإزاء الكلمتين غير المتميّزتين (*Sprache*) الألمانية و(*Jazyk*) الروسية، فالمفرد (*language*) إزاء الجمع (*languages*)، يؤمِّن التقابل الذي يهمّنا هنا، ويبقى اللسان (*la langue*) بالمعنى السوسّيري للمصطلح مجرداً بوجه خاص. ولكنَّ حِيْطَتَين أفضل من واحدة، ومع كلمتي (*language*) و(*langue*)، لم يعد من المسموح أن نخلط بين الاستعمال الذي تقوم به الإنسانية بأجمعها للكلام بوصفه أداة تواصلٍ، وكلّ من الكيفيات الخاصة بهذا الاستعمال.

علم الأصوات هو دراسة التصويت بصورة عامة، أي اشتغالية الأعضاء التي تشترك في إنتاج أصوات اللغة الإنسانية وفي تلقّيها. وعندما يدرس علم الأصوات، على سبيل المثال، الأصوات التي يقال لها صائتيّة، فهو يكون إزاء لامتناهٍ من التحقيقات المختلفة المُدرجة ضمن النتاجات القصوى التي ندوّنها [i] و[*a*] وبإمكانه، كي يسهّلَ التعيينات، بصورة فضلى، أن يقيمَ بضعةَ معالم في عدة نقاط تبدو لنا متساويةَ البعد. وهذا ما قام به، على سبيل المثال، عالِمُ الأصوات دانيال جونز (Daniel Jones) مستعيناً بمضلّعه الرباعي المشهور. وقد عُرضت السمات التي بيّنها عالم الأصوات بين قوسين معقوفتين كما رأينا بالنسبة إلى [i] و[*a*].

إن الفونولوجيا هي دراسة الطريقة المبتكرة التي يستفيد بواسطتها كلُّ لسان من الموارد التصويتية كي يؤمن التواصل بين مستخدميه. ومن بين الخيارات النطقية كلها، تحتفظ الفونولوجيا بعددٍ معينٍ منها قابلٍ لتحقيقِ نتاجاتٍ قابلة لتعيين هويتها سَمْعِيّاً. إنها تلك الخيارات التي يستخدمها المتكلمون كي يميّزوا مختلف الأحداث المعنوية، بمقابلة بعضها مع بعض، وكي يثبوا تباينات بين تلك الوحدات التي تتتابعُ في السلسلة الكلامية.

وبغية التحقّق منها، يمكننا العودة إلى نوعياتها السّمعية، كما إلى الطريقة التي يمكن لآلات عديدة أن تسجّلها، أو أن نبيّن، بصورةٍ أبسط وأكثر مباشرةً، الطريقةَ التي تُنتجُ فيها هذه الوحدات في التصويت. إن تفصيل هذا النتاج يمكن أن يتغير وفق المتكلمين والسياقات، ولكننا سنجدُ في إيجاد ثوابت كلِّ وحدةٍ، وإيجاد تلك التي تميزها عن كل الثوابت الأخرى في اللسان. وكيما ندوّنها كتابياً، نستخدمُ الحروفَ والعلامات التي اقترحها علماء الأصوات لمعالمهم، ولكننا سَنَسِمها كقيم فونولوجية، وذلك بوضعها بين سطرين مائلين: فـ [i] مثلاً تمثل حقيقة فيزيائيةً معتَبرةً بغضّ النظر عن كلِّ قيمةٍ مضطلع بها في لسانٍ معين، أما /i/ فهي تعيينٌ لفونيم يسمح، في لسانٍ مختصّ، من خلال وجوده حيث يمكن لفونيم آخر الظهور، أن يميّزَ رسالةً من أخرى، مثلاً: /ʒivjẽ/ (*j'y viens*) (أنا ذاهب إلى هناك) بدلاً من /ʒãvjẽ/ (*j'en viens*) (أنا قادم من هناك).

يتوجب على عالِم الفونولوجيا الذي يصف لساناً ما أن يحدّدَ مختلفَ الطرق التي بمقدور الفونيم ذاته أن يتحقّق من خلالها وفق السياقات، وحتى وفق المتكلمين. هذه البدائل ليست «ملائمة»، أي فلنغضّ النظرَ عنها كيما نفهم نص الرسائل. نعتبرُ هذه البدائل، إذاً، بمثابة سماتٍ **صوتية**، وعليه فإنّنا نظهرها بين قوسين معقوفتين: فالفونيم /r/ الفرنسي يتحقق مثل [r] (تردّد طرف اللسان) لدى كثير من البورغمونيين(*) (Bourguignons)، وهو يتحقق مثل [R] (تردّد اللهاة) في استخدامات بروفنسالية أخرى، وكذلك مثل [ʁ] (انسيابيّ لهويّ) عند الباريسيين، وأخيراً مثل [ɣ] (انسيابي ظهريّ) لدى الأنتيّين(**) (Antilles)... إلخ. إن تعيين هذه البدائل المختلفة

(*) نسبة إلى منطقة Bourgogne.

(**) سكان أرخبيل (Antilles) الواقع في أميركا الوسطى.

وإلحاقها بوحدة لغوية وحيدة بذاتها ليس أقلّه عملية فونولوجية.

إن الاعتبارات السابقة ستظهر لكثيرين بمثابة بداهات. ولكن التجربةَ أثبتت أن استعادةً مثيلةً هي غالباً ضرورية. ونقع كذلك على عُروضٍ، لا يُميّز فيها بين ما هو ملائم فونولوجياً وبين ما هو غير ملائم، وهنا، تبرزُ الحقيقةُ اللغوية بشكل سيّىء.

2.1.4 ـ فونولوجيا وعلم صرف

إذا كان معروفاً أن التمييز بين علم أصوات وفونولوجيا يسترعي الانتباه، أو أن الحدودَ بين العِلمين تُدركُ بشكلٍ سيّىء، فاللبسُ بين فونولوجيا وعلم صرف متواترٌ بصورةٍ أكبر. ومنطلق هذا اللَّبس يعودُ غالباً إلى عدم قدرتنا على إدراك تبريرٍ لاختلاف بين علم أصوات وبين فونولوجيا مؤسّسةٍ على الملاءمة التمييزية. وإذا كانت الفونولوجيا بالتضاد مع علم الأصوات، تعالجُ الحقائقَ الفونولوجية في لسانٍ معين، فمن الطبيعي لكثيرين أن تكون (أي الفونولوجيا) في الأساس، اختباراً لبنيةِ الدّالات. بدايةً، ثمّة طريقان لتوجيه الوصف التزامني للألسن، فمن جهةٍ، هناك النموذج «التشاكلي» (isomorphique) الذي يتوخى انبناءات متوازية في الدّال والمدلول. وإذا كان على مصطلح الفونولوجيا ـ من وجهة النظر هذه ـ أن يُستبقى، فسيكون ذلك لتعيين دراسة الدّال. ومن جهةٍ أخرى، هناك نموذج الانبناء المزدوج ذي الفصلين المتميزين: الأول خُصّص لانبناء التجربة رموزاً، لكلٍّ منها مدلوله ودالّه، والاثنانُ يبحثان ـ بوصفهما مشاركَين لا ينفصلان في العلامة ـ في هذا الفصل الأول، بينما خُصّص الفصل الثاني لانبناء الدوالّ وحداتٍ تمييزيةً تشكّل تبنيناً متميزاً كلياً عن ذلك العائد للعلامات. وما نسمّيها الفونولوجيا ليست سوى اختبار هذا التَبَنْين، والوحدات التي تشكّله. وسواء أوضحوا مفهوم الانبناء المزدوج أو مفهوم النمطية الثنائية (*dual patterning*) أو

لا، فإن أغلب اللسانيّين ينظرون في الأحداث من هذه الزاوية بالذات، حتى ولو كانت التشاكلية الهيلمسليفية تحتفظ بجاذبيتها بالنسبة إلى كثيرين منهم.

3.1.4 ـ التناوبات

للوهلة الأولى، وحالما تُستخلصُ الوحداتُ ـ الفونيمات، والنغمات، والموضع المميّز للنبر ـ التي توفّر هُويةً للدوالّ، فلن يكون هناك بتاتاً ما يُقالُ حولَ موضوع كلٍّ منها سوى أنها مؤلّفة من بعض هذه الوحدات وفق نظام معين، فمثلاً إن دالّ *planche* (لوح خشب) هو /plãʃ/، وما يبقى أن نقوله عن هذا المونيم *planche* يتعلق بتساوقاته في السلسلة الكلامية، وبما يميّزُ مدلوله من المدلولات الأخرى العائدة للّسان.

ولكن الأمور، في الحقيقة، ليست دائماً بهذه السهولة، ففي أغلب الألسن الموصوفة، يتبدّلُ شكلُ بضعةِ دوالّ ضمن عددٍ من الشروط. وليس المقصودُ هنا أبداً أشكالاً مختصةً يمكن لكلٍّ من هذه الفونيمات التي تشكّل دالاً أن تضطلع بها (في الفرنسية مثلاً، *planche* هي دائماً /plãʃ/، مهما كانت مدّة الصائت الطويل /ã/ أو جَرْسه، ولكنَّ المقصود تنوعاتٌ تؤثر باختيار الفونيمات (أو النغمات التي نقع عليها في ألسنٍ ما)، كما نتأكّد على سبيل المثال في *dormir* (نَامَ) حيث يمتلكُ المونيمُ الجذري شكلَ /dɔr/ في *je dors* (أنا أنامُ)، والشكلَ /dɔrm/ في *nous dormons* (نحنُ ننامُ)، هذا التنوع لا علاقةَ له بقصورٍ مفترضٍ عند الناطقين بالفرنسية لدى نطقهم /ɔrm-/ في حالِ لم يلحقها صائتٌ، ذلك أننا نقع في «صيغة نصب الفعل» على *je dorme* (أنا أنامُ). إن تناوب /dɔr/ و/dɔrm/ لا يتعلّق البتّة بهذا الانبناء

الفونولوجي للفرنسية المعاصرة. وكيما نوضّح كيف يمكن للانبناء الفونولوجي أن يؤثّر، تزامنياً، بشكل الدالّ، سنتفحص نطقَ اللفظةِ المستحدِثة (week-end) (عطلة نهاية الأسبوع). فعند الناطقين بالفرنسية الذين يلمّون بقليلٍ من الإنجليزية، غالباً ما يكونُ نطقُ هذه اللفظة تقليداً للسان الأصلي، أي [wikɛnd]، وهو عادةً عند الآخرين /wikɛn/ بإسقاط /d/، ويُفسّرُ الأمرُ بسهولةٍ حينما نتبيّن أن تتابعَ /nd/ في مفردات اللغة التقليدية لا يتواجدُ إلا أمام الصائت التالي، كما في (fine - de - claire) /findəkLɛr/، «حوض المُحار» على سبيل المثال، فانعدام التركيبة الختامية /nd/ هو إذاً سمةٌ من سمات الفونولوجيا الفرنسية، في حين أن غياب /m -/في *je dors* لا يستتبعُ أيّ قصور نطقي، بل يستتبعُ، ببساطةٍ، وضعاً مشروطاً بالسياق النحوي: فالتنويع /dor/ ~ /dorm/ ينبغي أن يقترب من / /par/ ~ /part/في *je pars* (أنا أخرجُ)، *que je parte* (فَلأخرج)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى /mœr/ ~ /mur/ في *je meurs* (أنا أموتُ) *nous mourons* (نحن نموتُ)... إلخ. وهذا التنويع لا يؤثّر في منزلة أيٍّ من الفونيمات المعنية. وهو لا يتأسّس على لاتلفظيّةِ بضعة ائتلافات في اللسان المعاصر: ففي المقطع الختامي نجد /bur/ *bourre* (وَبَرَ) مقابل /mœr/، وفي المقطع قبل الأخير، نجد /- bœr/ في *nous beurrons* (نحن دهَنّا)، مقابل/- mur/. وفي كلِّ هذه الحالات، فإن هذه التنويعاتِ كافةً تَنْتُجُ مما يتوافقُ كلُّ الناسِ على تعيينه، كعلم الصرف. وليس بالإمكان معالجة هذه التنويعات مثل الفونولوجيا، بل في الفصل المخصّص للوحدات الدّالة.

ومادامت التنويعات محدودةً بعدّةِ أشكالٍ تقليدية، فلن نحاول كثيراً التشكيكَ بطابعها الصرفي البحت. وهذه الأشكالُ النادرةُ في المعجم، شديدةُ التواتر في الخطاب. وهي، من هذه الناحية،

مكتسبةٌ في وقت مبكّرٍ جداً من قبل الأطفال الذين يتعلمون لسانهم: فأشكالٌ مثل *je peux* (أنا أستطيعُ)، *ils peuvent* (هم يستطيعون)، *il pouvait* كان يستطيعُ *il veut* (هو يُريدُ) *ils veulent* (هم يريدون)، *il voulait* (كانَ يُريدُ)، تمتلكُ بعض الحظّ في أن تتوطّدُ بشكلٍ فردي في استخداماتِ المتكلم الشاب، وذلك قبل أن يُفرضَ عليهِ الإحساس بجدولٍ شفهي. وإشباعاً لحاجاته التواصلية، يتيحُ له هذا الجدولُ لاحقاً، أن يؤلّف أشكالاً لم يسمع بها مطلقاً من قبل، فشكلٌ ذو تنويعٍ من هذا النمط إذا لم يكن كثيرَ التواتر، فهو سيتوحّدُ عن طريق التماثل، فَـ *je prevue*، *vous prouvez*، ستتسوّى في *je prouve* (أنا أثبتُ)، *vous prouvez* (أنتم تثبتون)، أو أنه سيسبّبُ بطلانَ الفعل واستبدال منافسين أكثر مرونة في اللسان اليومي، به: فَصيغ *il meut* (هو حَرّكَ)، *nous mouvons* (نحن حرّكنا) تترك المكان لصيغ *il bouge* (هو تحرّكَ)، *il remue* (هو حَرّك)، *nous déplaçons* (نحن نقلنا). . . إلخ.

ويقوم اللّبس عندما يظهرُ تنويعٌ بعينه، بتواترٍ كبيرٍ، في مونيماتٍ عديدة، ويفرضُ نفسه كواحدٍ من السماتِ المطّردة لبضعةِ تمييزات نحوية. وعندها نتكلمُ عادةً عن تنويع، وعلى هذا النحو تتناوبُ في الألسن السلافية الفونيمات /o/ و /e/ على الدوام في الإعراب، ففي اللسان الصربو ـ كرواتي مثلاً، تُظهرُ المحايداتُ جدولين، جدول *selo*، «village» (قرية)، وجدول *polje*، «champ» (سهل)، وتكونُ سمةُ وسيلةِ التذكيرِ تارةً *em* - وتارة *om* -. ومن الواضح أن اختيار شكلٍ أو آخر، في فترةٍ معينة، قد تحدّدَ بالسياق الصوتي، فبعد صامتٍ حَنَكيّ، لا يمكننا أن نتلفظَ إلا ما يمكن أن يصبح لاحقاً /e/، وبعد صامتٍ صلب، فالوحيد الذي يمكننا التلفظ به هو ما يتمثلُ اليومَ بـ/o/. ولكن *em* - و*om* - يظهران، في التزامن المعاصر،

في السياقات الصوتية عينها، مثلاً في *Carem* و*gospodarom*، الشكلين الوسيليين لِـ *gospodar*، «seigneur» (سيد)، و*car*، «empereur» (إمبراطور).

إن ما نطلق عليه اسم *Umlaut* إبدال صائتي، في الألمانية، يدلّ على بضعةِ تنويعاتٍ من المفيد أن نتمكن من إظهارها في فئة بعينها، ذلك أنها، وبغضّ النظر عن هوية الفونيمات التي تتشارك فيها، تميّز كلّ السمات النحوية عينها، والمقصودُ هنا تناوباتٌ /u/ و/y/ (الطويلة أو القصيرة)، وكذلك تناوباتُ /o/ و/ö/ و/ɔ/ و/œ/، فضلاً عن /a/ و/ɛ/ / (الطويلة والقصيرة)، وتناوبات /au/ و/oi/، والمثال الذي نسوقه يبدو في *Buch*، «livre» (كتاب)، وجمعها *Bücher*؛ وكذلك في *Sohn*، «fils» (ابن)، وجمعه *Söhne*؛ وأيضاً في *Mord*، «meurtre» (قتلُ إنسانٍ)، والمشتقّ منها *Mörder* (قاتل)، «meurtrier»؛ و*Vater*، «père» (أبّ)، وجمعها *Väter* «آباء». وهنا أيضاً تَمَيّزَ في زمن سابق الصائتُ الوحيدُ البدائيّ في سياق حَنَكيّ. وحينما زالَ هذا السياقُ اكتسب الاختلاف في الجَرْس ملاءمتَه المميِّزة. واليوم لم يعد للإشراط، كما يوضِّحه تماماً *Vater ~ Väter*، أيّ أثرٍ صوتي، وحده أو بالشراكة مع حركة إعرابية ذات صائتٍ محايد، يمكنُ للإبدال الصائتي أن يكونَ شارةَ الجمع العائدة لأسماء وأفعل التفضيل لشَخْصَي المخاطب والغائب في الأفعال، كما في بعض المشتقات. وبهذه الصفة (الجمع والاشتقاق) الإبدالُ الصائتي نموذجٌ يستمرّ على الأرجح في أن يكون إنتاجياً. وتاريخياً، ندينُ له بظهور بضعة فونيماتٍ في اللسان المعاصر، مثل /y/ و/ö/ ولكنّ وجود هذه الفونيمات لم يعد البتة مشروطاً بسياق صوتي معين كما نستنتج في عدّة مقترضات، مثل *amüsant* (أو *Friseur Frisör* >).

4.1.4 ـ تناوبات وتحييدات

إن إنتاجية بضعة تناوبات(*) على وجه الخصوص يمكن أن تقود أولئك الذين لا يحسنون التمييز بين وجهات النظر التزامنية والتعاقبية إلى إلحاقها بالفونولوجيا، وإلا فإلى إدراكَ قوام هذا العلم فيها. تقترحُ هذه الإنتاجيةُ أن يقومَ في الاشتغالية المعاصرة للّسانِ ضربٌ من القرابة بين الوحدات الفونولوجية المعنية. وما يسهِّل قيام اللَّبس هو وجودُ حالةٍ من تحييد التقابلات تسبّب كتاباتٍ خطيةً تشيرُ حتماً إلى أن المقصودَ هو التناوبات. لنأخذ كلمة *Rad* الألمانية (دولاب)، التي تلفظ [ʁa:t]، تجاه صيغة الجمع *Räder*، وتُكتبُ صوتياً [ˈʁɛ:dʌ] أو [ˈʁe:dʌ].

تقترح كتاباتنا الصوتية بشكل حتمي تناوباً بين [t] ـ [d]. أما والحالة هذه، فطريقةُ الكتابة الألمانية، التي تُظهرُ *d* في الحالتين، تمثلُ الحقيقةَ الفونولوجيةَ بشكل أفضل بكثير: فَـ [- t] في *Rad* هي تماماً ما نتوقّعه من الفونيم /d/ في آخر الكلمة. وفي هذا الموضع ليس على المتكلم أن يختارَ بين /t/ و/d/. ينحصرُ اختياره بين الانفجاري الأسليّ ونمطٍ صامتي آخر مثل الانفجاري الخلفي أو الأنفية الشفوية. **التناوبُ يفترضُ اختياراً** لا يقوم هنا، فكتابةٌ فونولوجيةٌ صحيحة لـ *Rad* عليها أن تحدّد أن الصامتَ الأخيرَ فيها هو ما يمكن أن ننتظره من /t/ أو من /d/ في هذا الموضع، إنه إذاً شيءٌ يشبه /ra: d/t/. وهذه الكتابةُ تصحُّ أيضاً لـ *Rat*، «conseil» (نصيحة)، المجانس اللفظي التام لـ *Rad* هذا إذا لم يكن جذرها

(*) alternance (تناوب): العلاقة التي تجمع مناوبين (أي بديلين) أو أكثر ضمن الوحدة اللغوية والتي يعبّر عنها بعلاقة - وقد تكون في الأصوات، أو في الصرف أو في النحو، انظر: **معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي - عربي)**، رمزي بعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1990)، ص 41.

سيظهر مع [- t -] في صيغة الجمع *Räte*. إن الكتابة التقليدية لنتاج التحييد بواسطة حرفٍ كبير مستحسنةٌ للإشارة إلى تناوبٍ ما: كيف نقبلُ بأن نماثل فونولوجياً حقيقتين متميزتين عائدتين للكتابة الفونولوجية، الـ /T/ في كلمة /ra:T/ «جُرذ» والـ /d/ في/rɛ:dr'/؟ هذا بالتأكيد ما ينبغي علينا القيام به فيما لو رغبنا في أن نتجنّب اللَّبسَ في ما يتعلق بالتحوير الآلي لِـ [- d -] إلى [t -] وعلى سبيل المثال، الخيار البليغ لِـ /ɛ:/ بدلاً من /a:/، وذلك عندما ننتقل من المفرد *Vater* إلى الجمع *Väter*.

5.1.4 ـ إنتاجية

ولكن تُرى ألا يفترضُ بنا، إثر تمييزنا بشكل تام ونهائي بين حالات التحييد والتناوب، أن نفردَ في الوصف اللغوي حيّزاً للتناوبات المنتجة؟ ربّما سنستغربُ أن اللسانيّات الوظيفية التي تروّجُ لضرورة تقديم دينامي للأوضاع التزامنية لم تعدْ منحازة بوضوح لإنتاجية بضعة تناوباتٍ، كما لضرورة إفرادِ حيّزٍ معيّنٍ لها ضمن هذا التقديم.

فلنأخذ، في الفرنسية، التناوب /ɛ̃-/~ /in-/ أو /-in-/، الملحوظ بوفرة في تشكيلِ الكلمات المؤنّثة، أتعلّق الأمَرُ ببدائلَ نعتيةٍ أم باشتقاقاتٍ اسمية، كما في حالات الإلحاق مثلاً، في *fin - fine* (دقيق ـ دقيقة)، *crétin - crétine* (غبيّ ـ غبيّة)، *matin - matine* (صُبُح ـ داهية)، *destin - destinée* (قَدَر)... إلخ. إلى ذلك، فثمّة، تناوبات أخرى تستدعي تدخّل الفونيم /ɛ̃/. قبل كلِّ شيء ثمّة تناوب /iɛ̃-/ ـ /iɛ̃n -/ في mienne - mien و vienne - vient التي يميزها بوضوح وجود /-i-/ ([j]) بقرب الصامت الأنفيّ. وهناك التناوب /ɛ̃-/ ˜ /ɛn-/ من دون الـ i، كما في *saine - sain* (سويّ ـ سويّة)، *traîne - train* (جري ـ انجرار)، وربما *-mène - main* (يدّ ـ أم)، التي يقرّبُ البعضُ بينها ببراءة. ولكن الاشتقاق غالباً ما يحدثُ هنا وفْقَ النموذج / ɛ̃-/-an-/ أو /-am-/ في *sanitaire - sain*، *manuel -*

affamé - faim ،*main*، وأخيراً علينا الإشارة إلى التناوب /ɛ̃n-/ ~ /ɛ̃-/ في *châtin* (كستنائي اللون) المشتق من *châtaigne* (ثمرة الكستناء)، وكذلك /*-iñ*/ /ɛ̃-/ ˜ في *maligne - malin* (ماكر ـ ماكرة) إلى جانب *maline* المتواترة، وأيضاً التناوب /ɛ̃-/ ~ /*yn*/ في *une - un*، *brune - brun* في الاستخدام الباريسي المعاصر. ومن ضمن كلّ هذه الضروب، وحده التناوبُ /ɛ̃-/ ~ /*-in*/ الملحوظ بشكلٍ أفضل من قبلِ كثيرين، يُبدي حيويةً تشهدُ لها الأشكالُ الشعبيةُ، حيثُ الشكلُ المنتهي بـ /*-in*/ لا يمكن أن يكونَ الشكلُ الذي يرتقبه التدوينُ وعلم التأثيل(*). وهكذا نقع على *copine* في مقابل *copain* (رفيق)، وفي مقابل *pétainiste* (مؤيد للجنرال الفرنسي بيتان) الصحيحة الكتابة، صار لدينا التلقائي *pétiniste*.

وإذا كان اللسانيّون المعاصرون يتردّدون في إدخال إنتاجية الفونيمات، فذلك مردّه بلا ريب إلى أننا لا يمكن أن ندرسها إلا بواسطة اختبارٍ متأنٍّ يتراجع أمامه النظريّون، ويصعبُ تقديمه بواسطةِ مصطلحاتِ المراتب المميَّزة أو القائمة بذاتها. إن إنتاجية التناوب الفرنسي /ɛ̃-/ ˜ /-in/، /*-in-*/ ملحوظة منذ زمنٍ طويل في الفرنسية، ولكننا نوردُ على الدوام الأمثلة نفسها. بإمكاننا بالطبع أن نجد غيرها، ولهذه الغايةُ يفترضُ بنا الإصغاءُ إلى الاستخداماتِ الصبيانية والشعبية بغية الوصول إلى حصيلة ميقاتية يمكن أن تكون منخفضةً بعضَ الشيء، حتى لو لم نثابر على رصد أشكال /*-in* -/ غير المتوقّعة فحسب، بل على رصد كلِّ الأشكال المشابهة للضرب نفسه، مثل المشتقات ذات /*-t-*/ الوَصْل على نسق *tabatière* (مِنْشَقَة، كيس النّشوق)، *pianoter* (عَزَفَ على البيانو عزفاً رديئاً).

وإزاء رفضنا إدراج تناوبٍ مثل /ɛ̃-/ ~ /*-in-*/، في فصل «الفونولوجيا»، يمكننا أن نسعى إلى التذرّع بصعوبة تلفظ صائتَيْن

(*) أثّل تأثيلاً أي أصّل وأغنى، فعلم التأثيل هو علم الكتابة المبنيّة على أُسسٍ.

بالتعاقب، مثل /ɛ̃/ الختامية العائدة لجذرٍ ما والـ /i/ الاستهلالية للّاحقة *iste*- وفي الحقيقة، فلا أثَرَ لصعوبةٍ مماثلة. وقد أُثبتتْ في اللأم الاشتقاقي تتابعاتٌ من هذا النوع، ولم يُبدِ أحدٌ صعوبةً في تلفّظَ *passéiste* (ماضوي) أو *téléaste* (مخرج تلفزيوني)، وقد وردت، بالتأكيد صيغ /petɛ̃ist/ في أفواه الأولاد والبالغين المتأثرين إلى حدٍّ ما بالكتابة. وفي كلِّ الأحوال، وفي ما عدا خفض الغَلْصَمة التي يتشارك فيها الصائتُ الأنفي /ɛ̃/ والصامت /in-/ فلا مشتركَ صوتياً يجمعُ بين عنصرَي التناوب، ففي مقابل الكسرة *[i]*، الأكثر انغلاقاً من بين الصوائت الأمامية، لدينا صائتٌ أنفي، يُدوّنُ تقليدياً [ɛ̃]، ولكن درجةَ انفتاحه مشابهة بالأحرى إلى *[a]* في كلمة *patte*، ومن هنا اللّبس المتواتر لـ *insister* و *assister, infirmer affirmer* ولـ *désaffecté*، و *désinfecté*[7].

6.1.4 - تقلّب[8]

يبقى أن نتصدّى لما ندعوه التقلبات، وليس من النادر أن تعرفَ كلمةٌ، كما يقال، عدّة تلفظات مختلفة: فإلى جانب الصيغة الفعلية

---

(7) لم نستعِد هنا، طوعاً، المصطلح المزعج لِـ «علم الفونيمات الصرفي» morphonologie (لـ morphophonologie) الذي شكّل ثروة للإشارة إلى دراسة تناوبات الفونيمات. إن المقصود في كلّ الحالات هو علم الصرف، انظر: André Martinet, «De la morphonologie,» *La Linguistique*, vol. 1, fasc. 1 (1965), pp. 15 - 30.

(8) إن مفهوم التقلّب (fluctuation) قد استشفّ من قبل أندريه مارتينه في: André Martinet, *La Description phonologique* (Paris: Droz, 1956), p. 57,

وأشير إليه على هذا النحو، بناءً على اقتراحه، من قبل ماري ريتشي كاي في: Mary Ritchie Key, «Phonemic Pattern and phoneme fluctuation in Bolivian Chame (Tacanon),» *La Linguistique*, no. 2 (1968), pp. 35-48.

وقد استعيد على صعيد نظري من قبل كريستوس كلاريس في: Christos Clairis, «La fluctuation des phonèmes,» *Diblim*, vol. vi, pp. 99-110.

je peux (أنا أستطيعُ)، نسمع أيضاً *je puis* يمكن للأشكال المتنافسة، كما هو الحال هنا، أن تعود إلى أسلوبَيْن مختلفين. والمقصود بذلك في أغلب الأحيان تنويعات تقوم بين فردٍ وآخر، ويمكن أن توافقَ بدايةً تباعداتٍ إقليمية. وفي عِداد الفرنسيين القاطنين في الثلثين الشماليين لفرنسا، الذين يميّزون في الختام، بين /*e*-/ و/ɛ-/ يتلفّظ بعضهم *quai* (رصيف) بواسطة الصائت المنغلق، في حين يستخدمُ آخرون الصائت المفتوح في السياق عينه. والأمر ينسحب بالنسبة إلى *les*، *des*، *mes*، ولكنَّ المتواتر أن نسمعَ /lɛ/ عِندَ مَنْ يقول/ke/ وبالعكس. ثمّة إذاً في الفرنسية المعاصرة، تردّدٌ في استخدام الصائتين /ɛ/ و/e/ في ختام الكلمة. ولكننا لا نتكلم عن تقلّبٍ في هذه الحالة.

فهذا المصطلح محفوظ للحالة التي نرصد فيها، عند الشخص نفسه، تلفظات متناوبةً، بواسطة فونيم أو آخر، وحيث تؤثِّرُ هذه التردّدات بجزء لا يُستهانُ به من مفرداتِ اللغة. وبالفعل، فالمقصود في البداية سياقاتٌ غالباً ما يصادفُ فيها الواصفُ مونيماتٍ تُظهرُ في الموضع عينه، في البدء مثلاً، صوتاً ما تماماً كما تُظهر غيره، مثلاً [v] و[b]، وجَرَّبَ إذاً أن يرى في هذين الصوتين، تنويعَين للفونيم نفسه. وفي طريقةٍ، هل استطاعَ على الأرجح إيجادَ مونيماتٍ لا نقعُ فيها أبداً إلا على [b]، وأخرى لم تعرف غير [v] وحدها. ولكن هذا كلّه لم يوقفه بمقدار ما بدا له أن الفرقَ بين هذين التصويتين، الفونيمين المتميزين في لسانه، مسلّمٌ به. ولنفترض أنه اعتمد فونيم /β/ الذي تناوبت تحقيقاته بين [v] [b]. ولدى العودة إلى مدوّنته، كي يسبغ على هذا الفونيم كتابة فونولوجية، سيصادف مونيمات، لن يجد لها، مهما فعل، كتابة صوتية [b]، وأخرى حيث [b] وحدها قد رُصِدت. وأكثر من ذلك، فهو سيجد مثلاً مونيماً يُكتب على الدوام [bata]، يدلّ على نبتةٍ ما، وآخرُ يُكتب على الدوام [vàta]، يدلُّ على ماعون. هذا ما نسمّيه «متقابلين أدنيَين» وما نعتبره بمثابة البرهان

القاطع على وجود وحدتين متميزتين ومختلفتين. ولكن حتى لو لم تكشف المفرداتُ المجموعةُ أيَّ «متقابلين أدنيين»، فإذا لم يتوفر لنا مثلاً في مقابل [bata] إلا [vaka]، علينا أن نخلص إلى أن /v/ /b/ هما فونيمان متميزان، لأنه ليس بمقدورنا أن نعزوَ الإشراط التزامني للاختلاف بين [- v]، [- b] إلى الفارق بين السياقين (/-k-/ ~ /-t-/).

ولن يتردّد عالم فونولوجي رصين، هنا، في إحلال فونيمين متميزين، رغم أن العديد من الدوالّ العائدة للّسان تعرفُ الصوتين بالتناوب. ثمّة سوابق معروفة على نطاق ضيق: فالعديد من سكان نيويورك يتردّدون مثلاً لدى نطقهم *either* (كلّ)، بين /aiδr/ و/iδr/ وهم يترددون أيضاً في نطقهم لـ *with* (مع) بين /wiθ/ و/wiδ/. ولكنّ هذه الحالات محدودة بعدّة فونيمات متطابقة الهوية. ولكن ما يقلق، وما نصادفه مراراً في بعض الألسن الدخيلة، هو وجود تقلبات تؤثّر بأكثر من نصف الحالات حيث يمكن للمسألة أن تُطرح. وما يحيّر عندها الواصِف هو استحالة تعيين ما يحدد استخدام هذه الوحدة أو تلك، وليس المقصود أسلوباً أو تنويعاً جغرافياً أو اجتماعياً، كما هو غالباً حالُ بدائل الفونيم. وقد استطعنا، في فترة أولى، أن نعتادَ على الفكرة القائلة إن البدائل كانت المقصودة فعلياً، إلى أن جاء يومٌ اصطدمنا فيه ببضعة تقابلات مميّزة، من الواضح أنها فاصلة.

من المؤكّد أن عالِم الفونولوجيا هو الذي يكتشف التقلبات، وذلك عندما يُخضعُ أجهزتَه الصوتية لتجربة الاستبدال. من الضروري إذاً أن يشير إلى وجودها وتواترها في مفردات اللسان، أي مدى الحدود التي تمثّلها بالفعل لدى ممارسة الوظيفة التمييزية لبضعة تقابلات. ولكن عليه أخيراً أن يخلصَ إلى أنها لا تؤثّر أبداً بالوضع الفونولوجي للنتاجات المعنيّة. أما مهمة المُعْجَميّ والنحوي فستكون في عرض الوحدات البليغة بِطريقة فردية، تلك التي تقدّمُ، في نقطة معينة من سلسلة الفونيمات، الخيار بين هذه الوحدة التمييزية أو تلك.

2.4 ـ الوظيفة والتقطيع في النغمية[9]

تُستخدمُ مفردةُ «النغميّة» عادةً في أوروبا، في القارة تماماً كما في إنجلترا، للإشارة إلى ما كنا نسمّيه في أميركا، خلال أيام شباب البلومفيلدية، دراسة الفونيمات أو السِّمات الفَوْقِطْعِية.

ولما كان اعتمادُ تصنيفٍ جديدٍ أو مصطلحية جديدة للمفاهيم العلمية أمراً مستحباً بعض الشيء، بدا لنا حرياً أن نحتفظَ بمصطلح «النغميّة»، حتى، لو اتفقَ أنه يشيرُ إلى عناصر ذات طبيعة شديدة الاختلاف. ولكن المطلوب بالطبع أن نعلم عمّا نتكلم. ولهذه الغاية، علينا أن نحدّدَ ما هي هذه العناصر المختلفة.

إن تحديد «النغميّة» الذي يمكن أن نقترحه في مرحلةٍ أولى سيكونُ محضَ سلبيّ، ففي فصل النغميّة ندرسُ كلَّ السِّمات والمظاهر الصوتية التي لا تدخلُ، بشكلٍ أو بآخر، في إطار تقطيع العبارات إلى فونيمات. وهذا التحديدُ لا يستندُ إلى الطبيعة الفيزيائية ولا إلى وظيفة العناصر المُعْتَبَرَة. وهذا الأمرُ يشكّلُ، في إطار اللسانيّات الوظيفية، انحرافاً بالنسبة إلى المبادئ الأساسية التي تُعتبرُ الوحداتُ اللغويةُ وتُصنَّفُ بموجبها، وقبل كلّ شيء، وفقَ دورها في عملية الاتصال.

وعلى كلِّ حالٍ، فالتقطيعُ إلى فونيمات يحتلُّ مكاناً أساسياً لدرجة أنني ضمّنتُهُ تحديد الكيانات التي نرغب بتسميتها ألسناً. إنها

---

(9) «Function and Segmentation in Prosody,» *Pakha Sanjam*, vol. VI (1973), pp. 202 - 208. A lecture delivered in The High School of Languages in Hyderabad on October 20, 1972. Traduction française faite par Laurence Bon, Mila Golian et Jean - Pierre Goudaillier dans le cadre du séminaire de Denise et Frédéric François.

في الحقيقة عالمية، ولن يمكننا أن نتصوّر لساناً ما من دون فونيمات قِطعيّة، في حين أن السمات غير القِطعيّة لا تحتلُّ في العديد من الألسن، ولا سيّما الفرنسي، سوى حيزٍ هامشي.

ولو طلبنا إلى أغلب أولئك الذين يهتمّون بتحليل الألسن ودراستها وتعليمها أن يحدّدوا لنا النغمية بصورة ارتجالية، فإنهم سيستندون من دون شكٍ إلى الطبيعة الفيزيائية للسمات التي تتضمنّها: الارتفاع، الشدّة، والمدّة التي تتصل حتماً بالنغميّة. ولسوء الحظ فإن مفردة «stress» في الإنجليزية، الملائمة في الأصل كلَّ التلاؤم، استخدمت بطريقةٍ غامضةٍ جداً، وغالباً ما أحالت إلى إبرازٍ للميزات النبرية، وبمعزلٍ عن المكوِّنات الفيزيائية، كما عن الشدّة و/أو التناغمية العائدة للنبر. وبالنتيجة، فسيكونُ من الأسْلَم، أن نستبدلَ في ذلك اللسان، المفرداتِ الأكثر عملية مثل «ارَتفاع تناغمي» و«حِدّة»، والتي نستخدمها بعينها في الفرنسية، بتلك الملائمة، مثل (stress) و(pitch).

أياً كانت المفردات التي نستخدمها، ومع أن أحدَ أهدافنا هنا هو أن نُظهرَ أن تحديداً فيزيائياً للنغميّة ليس مرغوباً فيه البتّة، فمن المهم أن نلفتَ الأنظارَ إلى السّمات المشتركة للارتفاع التناغمي، كما إلى الحدّة والمدّة، اللتين تجعلانها الأشد تلاؤماً للاستخدامات الفوقِطعية منها والقطعية. وهذه العناصر الثلاثة كلُّها إلزامية الحضور مذ حصول الحدث الكلامي، وهذا ليس حال السّمات الفونيمية.

فلنتفحّص، على سبيل المثال، السلوك الشفوي. وربّما تستخدمُ أغلبُ الألسن المعروفة، باستثناء الإيركويّة(*) (l'iroquois) الشفتين بعضَ الشيء، ولكننا نقع عملياً في كلِّ هذه الألسن على عباراتٍ لا

(*) متعلق بشعب هندي يعيش في أميركا الشمالية.

تلعب الشفتان في نطقها أيّ دور يذكر، ومنها مثلاً الجملة التالية في الفرنسية، *cette carte est assez intrigante* (هذه الخارطة محيّرةٌ بعضَ الشيء)، فالسلوكُ الشفوي متوافق إذاً تماماً مع الاستعمال الفونيمي الذي يستخدمُ سيماتٍ، يثبت وجودها أو غيابها اختلافاً بين كلمتين متماثلتين فضلاً عن ذلك في كل النقاط. وبخلاف ذلك، فالارتفاع التناغمي حاضرٌ بشكل آلي منذ أن تباشر الأوتارُ الصوتية بالتذبذب. وليس بمقدورنا أن نحدثَ صوتاً ما من دون درجةٍ معيّنةٍ من الشدّة، ودرجةُ الشدّة صفر تعادل الصمت. والديمومةُ بدورها حاضرةٌ حتماً، لأن الأصواتَ تُدرَكُ في الزمان. ودرجةُ الشدّة صفر معادلةٌ بدورها للصمت. وعليه فإن الارتفاع التناغمي والشدّة والديمومة ليست بطبعها شديدة التلاؤم لاستخدام ذي نَسقٍ فونيمي.

إلا أننا نعلمُ أن البنى اللغوية تُظهر درجةً كبيرةً من الحريةِ نسبةً إلى الطبيعة الفيزيائية للسّمات التي تستخدمها. وهكذا أليس استثنائياً جداً أن نجدَ أنظمةً فونولوجية تتضادُّ فيها متتاليةٌ من الصوامت القوية مع سلسلةٍ من الصوامت الضعيفة؟ إن نطقَ الأصوات القوية يتوافقُ غالباً مع ديمومةٍ كبيرة جداً، ونطقُ الأصوات الضعيفة مع ديمومةٍ أقصر، أي إن /p/ ~ /P/ هو متحقّقٌ في الحقيقة [P:] ~ [p]. وفي حالات أخرى فالتمييز الأساسي بين المتتاليتين هو تمييزُ ديمومةٍ، بحيث إننا نُستدرجُ لتفسير الجزءِ الكبير لكلِّ زوج على أنه تتابع لصوتين قصيرَيْن، فـ /p:/ ~ /p/ تُفسّر غالباً على أنها /pp/ ~ /p/. وبعبارةٍ أخرى، فمن المؤكّد أن الشدّة والديمومة أو الاثنتين، غالباً ما تجدان نفسيهما تنهضان بوظيفة السمات الفونيميّة. ولكن من الصحيح أيضاً أن الضروب الفونولوجية، من نوع تلك التي أجملناها للتوّ، تملكُ حظاً ضئيلاً في البقاء في الحالة نفسها بهذا الشكل، بدءاً من الفترة التي يصبحُ فيها الشيوعُ العائدُ للجزء الطويل والقوي لكل زوج

مماثلاً للشيوع الوسطي للفونيمات البسيطة. وبعبارةٍ أخرى، فبقدر ما تعرفُ /P/ أو /p:/ شيوعاً مماثلاً لشيوعِ المجموعة /pt/، فلن نسعى أبداً إلى أن نجعلَ استهلاكَ الطاقةِ الضروري لنطقها أصغرَ من ذلك العائد لِـ/pt/. وفي هذه الحالة، فإن تأويلَ /P/ أو /p:/ على أنها /pp/ مقبولٌ تماماً. وبالمقابل فإن ازدادَ هذا الشيوعُ واقتربَ أكثرَ من شيوعِ /p/ أو /pt/، سنلاحظُ أن /p/، و(/p:/) /P/ تميلُ إلى أن تتميّزَ على الصعيدِ النوعي، وسيختفي هذا التّميزُ ذو النسق الكمي خلال هذا التغيّر. وما قلناه للتوّ عن الصوامت ينطبقُ على الصوائت بعد إجراء جميع التغييرات الضرورية.

وبالعكس، يمكنُ لنطقٍ مموضعٍ بإحكام، ويعملُ بشكل طبيعي كَمَعْلَم مميِّز على الصعيد الفُونيميّ، أن يمتلك وظيفة ذات نسق نغميّ. والحالة المعروفةُ على صعيد واسع هي حالة همزة القطع. ليس ثمّة سبب أن انسداداً مزمارياً، أو نطقاً مموضعاً بطريقة دقيقة، لا يُستخدمُ كفونيم، أو كسماتٍ مكوِّنةٍ لفونيم. وهذا بالفعل ما نجده في الألسن الأشد اختلافاً. ولكن يبدو أن ازدياداً سريعاً ومفاجئاً لتردّدِ ذبذباتِ المزمارِ يمكن أن يؤدي بكثرةٍ إلى إغلاقٍ مزماري، بشكلٍ يجعلنا نبصرُ تكراراً انسداداتٍ مزماريةً تؤمّن الوظيفة والسلوك النغميين لمنحنى تناغمي قديم، والتي ينبغي من ثمّ أن تُعتبر بالفعل بمثابة نغماتٍ أو مكوِّنات لنغمات. هذه هي حالة ما نسميه(*) stød الانفجاري المزماري في الدانماركي الذي ليس في الأغلب انسداداً حقيقياً، بل انقباضاً غيرَ مكتملٍ للمزمار يقابلُ غيابَه، تماماً كما تفعل نغمةٌ ما. وفي الفيتنامية، تتميّز نغمتان صاعدتان، واحدة صاعدة

(*) مصطلح من الدانماركية يرادف المصطلح (glottal stop)، انظر: **معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي - عربي)**، ص 472.

منخفضة وأخرى صاعدة عالية، عن نغماتٍ أخرى صاعدة مماثلة بانقطاعٍ مزماري في جزئها الأوسط.

حالةٌ أخرى مثيرة للاهتمام هي حالة المهتزّ الأسليّ العائد لعدّة لهجات بيرنّية[*] (béarnais) في جنوب فرنسا حيث لا تستطيع [r] أن تظهر سوى مرة واحدة في الكلمة، ويُحدّدُ موضعها في الكلمة بناءً على الشكل الفونولوجي للكلمة، بحيث يكفي أن نعرفَ إذا ما كانت الكلمة تحتوي *r* أو بالأحرى بدون *r*، تماماً كما هو الحال اللسان السويدي، حيث علينا أن نعرف إذا كان لتتابع الفونيمات /anden/ نغمة بسيطة أو أخرى مركَّبة. ومن وجهة نظرٍ وظيفية، فالـ [r] البيرنيّة هي نغمة، لأن موضعها في الكلمة محددٌ مسبقاً، وبالتالي من دون ملاءمة مميّزة.

وينتجُ بوضوح عمّا سبق أن الطبيعة الفيزيائية للعناصر المعتَبرة، ليست قطعيةً، في إطار مقاربة وظيفية للفونولوجيا. وبما أنّنا لا يمكن أن نسقطَ التقطيعَ المتصِلَ، علينا الاحتفاظ به كمعيارٍ يسمحُ بتمييز علم الفونيمات والنغميّة، وبتخصيصِ سمةٍ معينة إلى باب أو آخر من أبواب الوصفِ الفونولوجي، ولكن علينا استعادة الوظيفة كَمَعْلَم، حينما نرغب في التمييز بين مختلف أنماط العناصر أو السمات النغميّة.

نميّزُ، من وجهةِ نظرٍ وظيفية، بين النغميّة، والنغماتِ، والنبرَ، والتنغيم. تُصنّفُ هذه العناصرُ الثلاثةُ من وجهةِ نظرٍ لسانيّة من الأشدّ مركزية إلى الأكثر هامشية. تلعب النغمات دوراً قطعياً في إثبات هوية الوحدات البليغة، وتشكّل بشكلٍ علمي صفاتٍ لألسنٍ عديدةٍ، في

(*) إقليم قديم في جنوبي غربي فرنسا، شكل مع بلاد الباسك مقاطعة البيرنيه السفلى.

حين أن التنغيم يتطلب بالإضافة إلى ذلك المشاعرَ التي يبديها المتكلّم بخصوص ما يُبْلِغه، وهذا يتم بطريقة متشابهة في العمق بالنسبة إلى كل الجماعات اللغوية. تُصنّفُ هذه العناصرُ الثلاثة أيضاً وفْقَ أبعاد الإطار الذي تتداخل كل منها فيه، فالجزئيات المختصّة بالنغمات هي الأصغر عموماً، وتلك حيث يفعلُ التنغيمُ فِعله هي الأكبر. وسنحاول هنا أن نعيّن لكلّ من هذه العناصر: **1** ـ مكوّناتها الفيزيائية الأكثر طبيعية، **2** ـ الإطار الذي تعمل ضمنه، **3** ـ الطريقة التي تسهم من خلالها في التواصل اللغوي.

4 . 2 . 1 ـ النغمات

إن الطبيعة الفيزيائيةَ السويةَ للنغمات هي تناغمية، فالنغم، بصورة عامة، هو سمة مختصّة بالمنحنى التناغمي الذي يشكّل محصِّلة ضرورية لتذبذبات المزمار. ولن يكون دقيقاً القول إنه مشابه لِقطعةٍ من هذا المنحنى، لأنَّ بإمكان المنحنى أيضاً، في كلٍّ من نقاطه، أن يميّز الحدّ التنغيمي المعيّن. وبعبارات أخرى، فالأقسام التي تسبق وتلي نقطة معينة من المنحنى التناغمي محددة آلياً بضرورة ربطها النغمات الدقيقة المتتابعة بعضها مع بعض، والتي ليست بالتالي ملائمة. يقال عن النغمات إنها تناغمية حينما تكون سِمتها الملائمة في الاتجاه العائد لجزءٍ من المنحنى التناغمي: صاعد، هابط أو موحّد. إلى ذلك فالنغمات تتقابل بوصفها أحادية الاتجاه بتلك المتعددة الاتجاه، ففي السويدية مثلاً يتقابل نغم صاعد أو هابط على السَّواء بآخر صاعد ـ هابط. وتتقابل النغمات المنتظمة بما هي عالية لمنخفضة أو عالية لمتوسطة ومنخفضة. والنغمات التناغمية، أي الاتجاهية، بمقدورها أيضاً أن تتقابل بما هي عالية ومنخفضة، ويميّزُ المتكلمون مثلاً بين صاعدٍ عالٍ وصاعدٍ منخفضٍ، أو موحّد عالٍ وآخر منخفض. وكما أشرنا سابقاً، فيمكنُ لنغماتٍ مزمارية أن تتقابل

مع أخرى غير مزمارية. والتهميز إما أن يكون إحدى السمات المميّزة لنغم أو أكثر، مثلما في الفيتنامية، أو يكون الصفة الوحيدة الملائِمة لنغمٍ ما، كما في السويدية.

يمكن للقطعة التي تتميّزُ بنغمةٍ ما أن تكون أصغر من الفونيم، وتُسمّى عندها المجتزَأ[*] (more). وفي ألسن عديدة ذات نغمات منتظمة يمكن لمقطع من نمط /ta/ أن يتضمّن نغمةً عالية على النصف الأول من /a/، ونغمةً منخفضة على الثاني. ومن وجهةِ نظرٍ فيزيائية، فإن تتابعَ «عالٍ + منخفض» يمكنُ أن يوصفَ على أنه هابط. لكن التحليلَ إلى نغمتين منتظمتين للقطعتين المتتابعتين يُظهرُ، لا بل يوجبُ أيضاً حقيقةَ أن أغلب المقاطع، في اللسان، تمتلكُ نغمةً منتظمة، أي إنه ليس هناك سوى مُجْتَزَأ واحد في المقطع، وفي أغلب الحالات، فالإطار الذي يبدو فيه تقابلٌ نغميّ هو المقطع، أو أكثر تحديداً، نواته الصائتية، أي الفونيم المقطعي المُصَاحَب أو غير المُصَاحَب بِـ «مصوِّت» مجهور. وفي الليتوانية واليونانية الكلاسيكية، مثلاً، يَفترضُ التمييزُ بين هابط وصاعد وجود صائتٍ مزدوج مؤلّف من «صائت + مصوِّت»، أو معادله النغميّ، صائت طويل. أما في السويدية والنروجية، فالإطار النغمي يتمثّلُ في الكلمة المتعدّدة المقاطع. وفي الألسن التي توفّق نبراتٍ ونغماتٍ، تكون التقابلات النغمية محصورةً غالباً بالمقاطع المنبورة، بحيث يمكننا تقريب الإطار النغمي من الوحدة النبرية كما هي محددة تالياً.

(*) الوحدة الصغرى لقياس الطول أو الإيقاع، وهي تعادل الصائت القصير أو تنقص عنه أحياناً، انظر: المصدر نفسه، ص 316، وهي أيضاً جزء من مقطع لفظي طويل تقع عليه النبرة في بعض اللغات، **معجم اللسانيات الحديثة (إنجليزي - عربي)**، سامي عيّاد حنّا، كريم زكي حسام الدين ونجيب جريس (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1997)، ص 134.

إن وظيفةَ النغماتِ تمييزيةٌ، تماماً كما هي وظيفة الفونيمات أو السمات الفونيمية المميِّزة. وبعبارة أخرى، فإن اختلافاً نغمياً يكفي لتعيين مونيم أو وحدة بليغة أكبر، وذلك بمقابلته بكل وحدات الصنف عينه. بإمكاننا أن نعقدَ توازياً مهماً، بين الحفظ في مقطع غير منبور، لاختلافاتِ النغماتِ في اللسان الصيني الماندرينّي(*) (mandarin)، المستخدَمة من قبل المثقفين المتنفّذين، وبين الجَرس الصائتي في الإنجليزية. وفي الجدول التالي تظهر المقاطع المنبورة بحروف استهلالية، في حين تبدو المقاطع حيث يستمرُّ الفرقُ بين النغمة في الصينية والجَرس الصائتي في الإنجليزية بحروفٍ رومانية صغيرة. أما المقاطع غير المنبورة الملتبسة الاختلافات جَرساً ونغماتٍ فهي قد جُعِلت بأحرف مائلة، بينما تشير الأرقام المعروضة إلى النغمة.

	الصينية			الإنجليزية	
WO^{3} - *men*	«nous»	نحن	PLAY - *er*	«Joueur»	لاعب
WO^{3} - *men* - *ti*	«notre»	خاصتنا	COMM - *on* - *er*	«roturier»	عاميّ
LAO^{3} - ye^{2}	«seigneur»	سيد	PLAY - ground	«terrain de jeu»	ملعب
LAO^{3} - ye^{2} - *men*	«seigneurs»	أسياد	PLAY - go - *er*	«amateur de théâtre»	هاوي مسرح
HAO^{3} - K^{h} an^{4} - *ti*	«beau»	جميل	ok - To - *ber*	«octobre»	أكتوبر/ تشرين الأول
FA^{4} - *KWO* - $Žen^{2}$	«français»	فرنسي	PIN - e - fore	«tablier»	مئزر

2.2.4 ـ النبر

يمكننا أن نبرز ميّزات مقطع ما بتلفظنا إيّاه على درجةٍ كبيرة من الشدّة والدقة، وبنوعيةِ تصويتٍ أشدّ ارتفاعاً، أو بزيادةِ مدته. وعندما نكتبُ في الإنجليزية، فالنبر يُسمّى عموماً «stress» الأمر الذي

(*) لغة نغميّة تُستخدم فيها النغمات المتغيرة، انظر: **معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي - عربي)**، ص 122.

يعكس وجهة النظر العادية القائلة إن إبراز ميزات المقطع، في هذا اللسان، يؤمّنُ عادةً عن طريق توتّر كبير جداً لأعضاء النطق. لكن أبحاثاً مستجدّة أشارت إلى أن لارتفاع الصوتِ أيضاً دوراً في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، فحقيقة أنَّ المقطع المنبور في الإنجليزية لا يمكن أن ينتهي بصائت قصير (المقطع المنبور في كلمة *protestant* هو - *prot* وليس- *pro*) يشير إلى أن الطولَ يساعدُ أيضاً في إبراز المميزات المقطعية. لكنْ ليس المقصود هنا حقيقة عالمية: فالمقطع المنبور في القَشتالية هو بدوره قصير، وأحياناً أقصر من المقاطع غير المنبورة التي تجاوره. والشدّة النطقية، بوصفها عنصراً مكوّناً للنبر، تميل إلى الاقتصار عندما تتّحد اختلافاتٌ نغميةٌ مع الإبراز المقطعي.

يمكن أن يُدركَ النبرُ بوصفه مميّزاً لكلمة ما في السلسلة الكلامية، وبالتأكيد ثمّة كثيرٌ من «الكلمات» لا تكون أبداً منبورةً في الكلام العادي، ويمكن أحياناً لكلماتٍ طويلةٍ، المركَّبة مثلاً، أن تعرف أكثر من نبرٍ واحد. وبما أن اللَّبسَ يحيطُ بمصطلح «كلمة»، يُفضّلُ الكلامُ عن «الوحدة النبريةِ» التي ينبغي أن تُحَدَّ، لكلَّ لسانٍ خاصٍ، على أنها القطعةَ المتّصفة بإبراز الميزات حقيقياً أو افتراضياً على واحد من مقاطعها، فالمركَّبات (الإنجليزية) مثل *musk - deer* «أيّل المِسك» أو *multiplication* «مضاعفة»، والمشتقات العلمية، مثل *energetic* «متعلق بالطاقة»، أو *elemental* «جوهري»، تشتمل على وحدتين نبريتين يمكن لحدودهما أن تتوافقا مع حدود المونيمات التي تؤلفها، أو ألاّ تتوافقا.

واحدٌ من الأخطاء الأشدّ خطورة التي يقترفها المبتدئون يتمثّل في استخدام تعبير «نبر مميِّز». وبطبيعته، لا يمكنُ للنبر أن يكونَ مميِّزاً، فدوره الأساسي والثابت يُمارسُ في السلسلة، فهو يشيرُ، في

نقطةٍ معينةٍ من القول، إلى وحدةٍ دالة حاملة لكمية المعلومات التي نتوقعها من وحدة معجمية. وحينما نرغبُ في إحداثِ تفخيم خاص، فبإمكاننا أن ننبرَ بضعَ وحداتٍ نحْويةٍ، ويمكن لوحداتٍ معجمية، منبورة عادةً، أن تتلقى إبرازاً إضافياً للميزات. وفيما لو استخدمنا مصطلح «تضاد» للإشارة إلى العلاقة بين وحدةٍ مائلةٍ فعلياً في القول وبين الأخرى أياً كانت من الوحدات التي يمكنُ أن تظهرَ في النقطة ذاتها في السلسلة، فالرسالةُ تكونُ مختلفة. يمكننا عندها استخدام مصطلح «تقابل» للإشارة إلى العلاقة بين الوحدات الماثلة فعلياً في القول. ضمن هذه الشروط، يمكننا القول إن وظيفةَ النبر تقابلية. وإذا كان النبرُ، كما هو الحال في بضعة ألسنٍ، يميّزُ آلياً المقطعَ الأول أو الأخير للوحدة المنبورة (وعموماً للـ «كلمات»)، فهو يكتسبُ وظيفةً فرزية، أي يشيرُ إلى أول أو نهاية الكلمات. وفي الألسن التي لا يتعلّقُ موضعُ النبرِ فيها في الوحدة المنبورة بالتشكيل الفونيمي لهذه الوحدة، يمكن أن يكون لهذا الموضع وظيفة تمييزية، كما هو الحال في الإسبانية، حيث نميّز بين *término* «terme» (مصطلح)، و*termino* /término/، «Je termine» (أنا أُنهي)، و/ *ter'mino* / «*il a terminé*» (هو أنهى). ولكن إذا أمكن لموضع النبر أن يكون مميّزاً، فالنبر ذاته لا يمكن أن يكون إلا تقابلياً.

4 . 2 . 3 ـ التنغيم

يمكننا أن نعرّف التنغيم من وجهةِ نظرٍ فيزيائية بأنه ما يبقى من المنحى التناغمي بمجرّد أن تُغَطّى الضرورات ذات الطابع النغمي والنبري. إنه إذاً تناغميّ أساساً، مع أننا ينبغي ألاّ نُبعدَ سماتِ الشدّة والمدّة والوِقفة، إذا قرّرنا أن نجعلَ من التنغيم المصطلحَ النوعيّ لكلّ ما يمكن أن يكتسبَ دلالةً لسانيّةً بمجرد أن نغضّ النظرَ عن الفونيمات والنغمات والنبرات.

ولهذا، فبقدر ما يمكننا أن نطابقَ بنى تنغيميةً خاصةً، فنحن نعزوها عموماً إلى جزئياتِ ختام القول، حتى لو أنها ميّزت القولَ بمجمله، بما هو سؤال أو استنتاج أو أمر. ولكنَّ الأهمية التي نعلّقها على المدار الختامي ينبغي ألاّ تنسينا الحالات المتواترة، حيث تؤثّر بنية تنغيمية بقطعة أصغر من القول، مثل حرف جر أو حتى تركيب. علينا أن نتذكّر جيداً أن التنغيم، بخلافِ النغماتِ وموضع النبر، لا يمكن أن يؤثّر أبداً بهوية مونيمٍ أو مونيمِ مركّب (أي مركَّب أو مشتق) بما هو عليه.

إن أفضلَ تمييزٍ للتنغيم هو، من دون شكٍ، ذلك الذي يُظهره مثل حركةٍ حَنجَريةٍ تصاحبُ القولَ اللغوي وتتمّمه أحياناً. إن معاينةَ الألسن التي لا تمتلكُ نغماتٍ ولا أي إبرازٍ نبريّ، عملياً، والتي يمكنُ فيها لمجملِ المنحنى التناغمي أن يُعزى للتنغيم، تُظهرُ جيداً أن الشكلَ، في أغلب الحالات، مشروطٌ، في بدايته، بفيزيولوجيا أعضاء النطق، وبخاصةٍ بالازدياد التدريجي لتكرار ذبذباتِ المزمارِ التي تسبّبُ صعوداً تناغمياً. وعند ختام القول، وبمجرّد أن يظهرَ أن الرسالةَ أُبلغت، يتركُ المتكلمُ بشكل طَبيعي توتّرَ المزمار ينخفض، مختصراً بهذا تردّدَ الذبذباتِ، الأمر الذي يستتبعُ هبوطَ المنحنى. ولكن بما أن هبوطاً مماثلاً يفسّرُ بسهولةٍ مثل رمزٍ لغائية، سيستخدم المتكلمون في النهاية تنغيماً ختامياً غير هابط، أو صاعداً، للدلالة على غياب الغائية وبدائلها: الرَّيب، التردّد، والتساؤل. وسيشيرُ صعودٌ بسيطٌ أيضاً إلى أن وِقفةً، مثل تلك التي ندوّنها في الكتابة على شكل فاصلة، لا تدلّ على ختام القول. وبقدر ما يزدادُ الصعودُ سرعةً، تبدو بقدرٍ أقل الرسالةُ تأكيديَة. وبخلاف ذلك، فكيفما يَزْدَدِ الهبوطُ سرعةً، يَزدَدِ التأكيدُ قطعاً. إن إثباتَ عددٍ محدد من المدارات المختلفة ينبغي أن يُفسّر بوصفه جهداً لتعيين اتجاه بضع زوايا لِمروحة المدارات المختلفة في نقطةٍ ما، بدلاً من استخلاص

وحدات تنغيمية قائمة بذاتها. ومع أن كلّ الألسن تبدو أنها تمتلكُ مميزاتٍ مشتركة بما يتصل باشتغالية التنغيم، فإن وجود نغماتٍ و/ أو نبرٍ في البعض منها، تستخدم المكوِّنات الفيزيولوجية نفسها، يدخلُ في تنازع مع الاستخدام الحرّ للمنحى التناغمي، ويمكنه أن يسبّب انحرافاتٍ بالنسبة إلى ما يمكننا اعتباره بمثابة الاشتغالية العادية للتنغيم. ولأسباب عدّة، تيسّرُ بضعةُ ألسنٍ، أو في الأغلب بضعة ضروب اجتماعية أو مناطقية عائدةٍ للسانٍ ما، تيسّرُ مداراً خاصّاً يصبح تردّده غير العادي بذلك مميّزاً لهذا اللسان أو لهذه الضروب. ذلك هو التنغيم الختامي غير المشتمل على هبوط، وهذا التنغيمُ غالباً ما نصادفه عند البريطانيين الشديدي التهذيب.

وبصورة عامة، فالتنغيم لا يشكّلُ، في الحقيقة، جزءاً من الرسالة اللغوية، ولكنه يوفّرُ إشاراتٍ حول الطريقة التي يتفاعل من خلالها المتكلّمُ بالنسبة إلى التجربة التي هي منبت الرسالة، ويمكن للتنغيم أن يؤمّن معلومات بالنسبة إلى شخصية المتكلم، وطبعه، وأصله الاجتماعي أو الجغرافي. ويمكن لمدارٍ ختامي هابط أن ينطوي على سؤال، تماماً كما تفعل *do* في الإنجليزية، و *est - ce - que* في الفرنسية، *li-* في الروسية.

نَخَالُ غالباً أن النغميّة هي الفصل الأكثر تعقيداً في الفونولوجيا. والسبب في ذلك بيّن: فالذين يدرّسون الألسن يسعون طبيعياً إلى بناء تحليلاتهم وتصنيفاتهم على الطبيعة الفيزيائية للمدوّنة المجموعة. وأسلوبُ عملٍ مماثل، سبق أن اعتبرَ محيّراً في الميدان الأقل تعقيداً للفونيمية، يُحدثُ لبساً تاماً حينما تُستخدمُ، وهذه هي الحال في النغمية، حقيقةٌ فيزيائيةٌ بعينها، تناغم اللسان، تُستخدمُ لغاياتٍ ثلاث مختلفة، في بضعة ألسن على الأقل. إن المقاربة الوظيفية تشكّل المنهج الملائم الوحيد لفهم الأحداث النغمية، ومعالجاتِها العلمية وعرضها.

* * *

الفصل الخامس

الوحدات البليغة

إن تحليلاً وظيفياً للأقوال التي تسعى إلى إبراز وحداتٍ حاملة لمعانٍ يُنفّذُ بواسطة الاستبدال. وبعبارة أخرى، فهو يطابقُ وحدةً مثيلةً حينما تكونُ سمةُ معنى موافقة لتحويرٍ شكلي للقول. وفي الحالة الأبسط، يوافقُ هذا التحويرُ إحلالَ قطعة من الخطاب بأخرى: **هو يبيعُ الكتابَ** بدلاً من **هو** يشتري **الكتابَ**. ولكن ليس نادراً أن يكونَ إسنادُ قيمةٍ معنويةٍ واحدةٍ إلى قِطعة مستحيلاً أو اعتباطياً: إنه مستحيل في أداة التعريف الفرنسية *aux* الملفوظة /o/، التي تقومُ، في الوقت عينه، مقام حرف الجر «à»، ومقام صيغتي التعريف والجمع، أي «défini» (مُعَرّف)، و«pluriel» (علامة الجمع)، وهو اعتباطي إذا سعيتُ في كلمة *animaux* (حيوانات)، لعزل ما يعني «animal» (حيوان) وما يعني «pluriel» (جمع). ولن يكون بمقدورنا أن نسندَ قيمةً لغويةً إلى اختلاف في المعنى لا يُصاحَبُ باختلاف في الشكل، ذلك أن هذا الاختلاف في المعنى لن يمكنَ إدراكه، ومِنْ ثمّ تبليغه. ونحن نعتقدُ أن لساناً ما هو، بالأفضلية، أداةٌ للتواصل. ولكن حالما يُؤمّنُ الاختلاف الشكلي، أياً كانت الكيفيات، فما يُثمّنُ، بالنسبة إلى وحدةٍ بليغة، هو معناها. لذلك لا نشير إلى وحدةٍ مثيلةٍ، حينما

تكون دنيا، على أنها «مورفيم». ذلك أن هذه الكلمة تستدعي شكلاً، ولكن بوصفه «مونيماً»، مصطلح يذكّر بوحدانيته الدلالية. وسينطبقُ هذا المصطلحُ على فعل *achète* (اشترى) تماماً كما على فعل *vend* (باع)، اللذين يمكن بسهولة عزلهما، وعلى «pluriel» غير الملحوظة في *animaux*، والتي تندمجُ في أداة التعريف في كلمة *les bienheureux* (السعداء)، والتي لا تتطابقُ في/il dorm/ *ils dorment*، في مقابل /il dor/ *il dort* شفوياً إلا بواسطة الـ /m/ الختامية العائدة للشكل الفعليّ.

ولكن إذا خلّف مونيم وحيدٌ «pluriel»، في جملة *les petits animaux dorment /leptizanimodorm/* (الحيوانات الصغيرة رَقَدَتْ)، أربعة آثارٍ (/m... o... z... e.../) في أربع كلماتٍ مختلفة كتابةً، كيف يمكن عندها لمفهومي «مونيم» و«كلمة» أن يتساكنا؟ وبعبارة أخرى، فمفهوم «مونيم» يطرحُ للمناقشة مفهومَ «كلمة»، وهذا هو موضوعُ القسمين «1» و«2» من هذا الفصل. إن مفهوم السيلّيم(*) «syllemme» الذي أُدخِلَ في هذين القسمين لم يُعرضْ قطّ على أنه ضروري لتحليل القول، بل فقط على أنه المفهوم الذي بإمكانه السماح بإعادة إدخال مفهوم «كلمة» في التحليل الوظيفي. وأنا لا أجدُ، من جِهتي، في هذا الأمر فائدةً، فإعادةُ تحديدِ الكلمةِ، في كلِّ حالةٍ، سيمكنه أن يؤدي خدماتٍ لتماثلِ بضع زمرٍ من المونيماتِ في ألسنٍ كاللاتينية أو الأشكال القديمةِ للجرمانية التي لأجلها أبرزنا الكلمة وماثلناها، مثل *verbum*، *word*، *Wort*.

(*) ارتأيتُ أن أعتمد شكلاً معرّباً هو سيلّيم، لعدم وجود مقابل مصطلحي ملائم لها في العربية أولاً، ولأن تعريب هذا الابتكار المعجمي لِـ مارتينه، يمكن أن يُدرج ضمن المعرّبات المعروفة في هذا الميدان مثل: مونيم، مورفيم، لكسيم، انظر تعريف السيلّيم عند مارتينه، ص 328.

يبقى علينا إيجادُ مصطلحٍ للدلالةِ على ائتلافاتِ المونيماتِ التي نستخدمُها كمراجعَ للكياناتِ الوحيدةِ، والتي ليست أبداً مونيماتها المكوِّنة، والممكنةِ التماثل أيضاً، قابلة لأن تتحدّد إفرادياً. وهكذا، فإن *boutiquier* (حانوتي)، *chemin de fer* (سكّة حديد)، *Avenue de la Gare* (جادّة المحطة)، قابلة للتحليل عن طريق الاستبدال، ولكن أيّ محاولة لتحديد عناصرها المكوِّنة تؤدي إلى تقويضها، فجملة *un chemin creux de fer forgé* (طريق ضيقة ومتعرّجة من الحديد المطرّق) ليست سكّة حديد. وللإشارة إليها اخترنا المصطلح «synthème» «مونيم مركّب» ودراستها هي «synthématique» المونيمية المركّبة(*) التي نعالجها في القسم 3.

وفي القسمين الرابع والخامس نجد علم النحو الذي قاربناه في نهاية الفصل الأول. تسعى النصوصُ المختارة إلى أن تحيّر القارىء مشكّكةً في المفهوم التقليدي لكلمة «فاعل». ولا نبقي على هذا المصطلح إلا مع مراعاةِ إعادةِ تحديدٍ دقيقة، وهو شرط لتحليلٍ لا يُسندُ إلى اللسانِ الموصوف البنى العائدة للواصِف.

1.5 ـ ما العمل بِـ «الكلمة»؟[1]

يقول معجم *Le petit Larousse illustré* في طبعته للعام 1972، عن المصطلح «كلمة»: إنه «صوتٌ أو زمرة أصوات تستخدم لتّعيينِ

(*) المونيم المركّب في مصطلح مارتينه هو قسم من أقسام الكلام يتألف من عدّة مونيمات معجمية تشتغل مثل وحدة معجمية دنيا، والمونيمات المركّبة هي، مثلاً، المشتقات (مرغوب فيه (désirable)، عَمِلَ ثانيةً (refaire) ... إلخ) التي تعتبر، بالنسبة إلى مارتينه، محصّلة خيار وحيد من بين مصادر اللسان، ومونيم مركّب تقابل سلسلة الوحدات، انظر: Dictionnaire de linguistique Larousse, p. 480.

(1) «Que faire du «mot»?» dans: *Mot et parties du discours*, sous la dir. de Pierre Swiggers et Willy Van Hoecke, la pensée linguistique; 1 (Leuven: Peeters, 1986).

شخصٍ، وفكرة»، ويتابع لاحقاً بأنه «حرف أو مجموعة أحرف محدّدة بواسطة بياضَيْن، تمثّل هذا الصوت». وكما نعلم، فثمّة إمكانية تناقضٍ بين عنصرَي هذا التحديد، فـ **سكةُ حديد** تدلّ على شيءٍ محسوسٍ محدّدٍ بعنايةٍ يوافقُ «فكرةً» وحيدةً، وبهذا المعنى لا يسعنا أن نحدّدَ مكوِّناً ما من مكوِّنات الدّالِ دون أن نقوّضَ المعنى: **طريق ضيقة متعرّجة... من الحديد، وسكّةُ حديد بيضاء**، ومع ذلك فهو مؤلفٌ من ثلاثِ «كلماتٍ» مفصولةٍ بواسطةِ بياضاتٍ. وبما أن هذا التحديدَ يوافقُ جيداً الاستخدام، علينا هنا أن نشخّصَ حالة polysémie(*) تعدّد دلالات، وهذا ما يشيرُ إليه، من جهةٍ أخرى، المعجمُ المذكورُ، واضعاً عنصرَي التحديد بين سطرَين مائلين.

إن تعدّدَ الدلالات هو شرطٌ واجبٌ لاستخدام اللغةِ الإنسانيةِ، وهذه الأخيرةُ، كما نعلمُ، ينبغي أن تسمحَ بإبلاغ تجاربَ مختلفةٍ لا تُحصى بواسطة مفرداتٍ محدّدة للغة. علينا إذاً أن نكيّفَ مفرداتِ اللغة مع الاحتياجات وذلك بأن نوكلَ إلى كلِّ وحدةٍ بليغة أمرَ الاهتمام بالدلالةِ على الجزئي المختلفِ، وذلك بوثوقِنا بالسياقِ بغية توجيهِ السامعِ أو القارئ. يبدو أنه ليس بمقدورِنا أن نمنعَ هذا الموردَ اللغويَ عن أولئك الذَين يعرضون نتائجَ بحثهم. وقد عابوا عليّ في كتابي **مبادئ لسانية عامة** (*Éléments de linguistique générale*) استخدام مفردةِ «وظيفة» مع قيم شديدة الاختلاف: فقد استخدمتها من جهة في قيمتها العادية في **وظيفة تواصلية للّسان**، ومن جهة أخرى، في **وظيفة نَحْوية**، للإحالة مثلاً إلى الفاعل أو المفعول. مع ذلك لم أجدُ مستحسناً أن أعدّلَ حولَ هذه النقطةِ مجموعَ

(*) Polysémie (تعدّد دلالات): اشتمال دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنيين، وعلى أكثر من معنى، انظر: **معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي - عربي)**، رمزي بعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1990)، ص 385.

مصطلحاتي، لأنني أعتبرَ أن السياقاتِ، في الحالةِ المذكورةِ، تسمحُ دائماً بتلافي اللَّبْس. أنْ نُعبِّرَ، كما يفعلُ بعضهم، عن «وظيفة نحوية» بِـ «حالة»، فهذا أمرٌ محيرٌ جداً بالنسبة إلى من ينتظرُ من حالةٍ ما أن تتجلّى بالضرورةِ عن طريقِ علامةِ إعراب. وهذا لا يسمحُ أبداً بإزالة أيّ تعدّد دلالات، إلاّ إذا انتزعنا من «حالة» قيمتها التواردية العاديةِ، وهو بالطبع أمر لا يُعقل.

وإذا كانت المسألةُ التي تثيرُها «كلمةٌ» تتصلُ أحادياً بالاستعمالين المتناقضَين عَرَضياً، والمذكورَين أعلاه، فبإمكاننا أن نحلّها بسهولةٍ، وذلك بأن نوصيَ، بالنسبة إلى الاستعمال الثاني، بإضافةِ «مكتوب» في كلّ موضع لا يزيلُ فيه السياقُ اللّبْسَ.

لا تكمنُ المسألةُ الحقيقةُ لِـ «كلمة» إذاً هنا، فمن المستحيل علينا، حيث نحن، أن نحدّدَ تماماً: **1** ـ ما هي كلمة أو أكثر في سلسلة الخطاب، أي في التركيبي، **2** ـ ما هي كلمة أو أكثر في المُعجم، أي في الجدوليّ.

يُقالُ لنا إن الكلمةَ تستخدمُ «لتعيين شخصٍ، وفكرة». وكأيّ تحديد يُقدَّمُ بمفردات دلالية، فهو غيرُ قابلٍ للاستخدام عمليًّا، إلا إذا استنتجنا منه علاقاتٍ تضمينيةً يمكنها أن تسمحَ لنا بأن نصدرَ حكماً في موضع معيّن. أن يكونَ التعيينُ لمَرجِعٍ معيّنٍ ووحيدٍ في الحقيقةِ المُدركةِ بالحواس (شخصاً في تحديد *Larousse*) أو يكونَ التصوّرُ الذي نكوّنه انطلاقاً من شيءٍ ما مختصٍّ ووحيدٍ، قائم أو متخيَّلٍ («فكرة» في التحديد عينه)، هما المقصودين، فالتشديدُ هو على وحدانية الدّال. وتعني هذه الوحدانيةُ، بالضرورة، أن تحديداً، في سياقٍ لغوي، لن يمكنه إلا أن يستندَ إلى هذا التعيين ككلٍ، وفي أيّ حالةٍ إلى مظهرٍ مختصٍ للكيان المعني. وهذا يصلحُ حتى ولو كان التعيينُ يشتملُ على عناصرَ يمكننا أن نُسندَ إليها معنى مختصاً حتى ولو لم تتواجد هنا إلا لتطويق فردية الدّال: إذا تكلمتُ عن مزرعة

نموذجية *ferme pilote*، فأنا لا أرجعُ إلى شيئين متميزين، مزرعة ونموذجية، بل إلى واحدٍ، مزرعة، ذي نمط مختص، لا أجدُ له، في اللسانِ، تعييناً بسيطاً، الأمرُ الذي يضطرني إلى اصطناعٍ واحدٍ وذلك بتحديد مصطلح بواسطة آخر. ولكن حينما يتمُّ هذا الأمرِ، فلن يكونَ الموضوعُ أبداً هو فصل المصطلَحين من دون تقويض التعيين الجديد. إن السمةَ الأشدّ قطعاً لفصلٍ مماثلٍ ستتمثّل في التحديد الفردي لكلٍّ من العنصرين، مثلما، في جملة *une ferme de brique plus pilote* (ثبتية آجُرِيَّة أكثر نموذجية) حيث سنعيدُ الهويةَ المميّزةِ لِـ *la ferme*، ولمفهوم «نموذجي». إن رائز غياب التحديد المختصّ يثبّت ميزة «الكلمة» في المجموعة *ferme pilote* وحتى من دون سمة التوحيد التي تجعل منها «كلمة مكتوبة»، فبإمكاننا أن نصفها بأنها «كلمة مركَّبة» وبنفس صفة *autoroute* (طريق سيّار) أو *timbre - poste* (طابع بريدي).

إن رائز اللاتحديدِ هذا يصلحُ، بالطبع، للمشتقات تماماً كما للمركَّبات. ولا نرى بوضوح كيف يمكننا أن نحدّدَ زائدة هي، لجهة تأسيسها إذا أمكنَ القولُ، لا تصلحُ إلا بإسهامها في قيمة المجموعة. ولن ندّعي هنا، من دون شك، أن هذا الرائز يسمح دائماً بالاختيار، بشكل أكيد، حول ما هي «كلمة مركَّبة» وما هو ائتلاف «كلمات». نحن واثقون من أنفسنا في ما يتعلق بِـ *pomme de terre* (بطاطا) أو *chemin de fer* (سكّة حديد). وبالنسبة إلى الشكل المعقّد *général de brigade* (عميد)، حيث ينطبقُ الرائزُ أيضاً، يمكنُ للبعض أن يروّجَ أن معنى المجموعة مستنتجٌ كلياً من مجموع العناصر الثلاثة، وهذه ليست هي حالةَ العنصرَين السابقين، ولا حاجةَ البتّة أن نثبتَ له مدخلاً خاصاً في المعجم. ولكن المعيار الدلالي، هنا أيضاً، يمكنه أن يكونَ صعبَ التطبيق كي يُفضَّلَ على رائز غياب التحديد، فحالةُ القرن الأفريقي (*corne de l'Afrique*) المطبَّقة على الصومال وعلى

البلدان المجاورة تُظهرُ جيداً الحالات التي ليست نادرة، حيث في غياب معيارٍ شكلي مثل ذلك العائد للاستخدام للأداة أمام العنصر الثاني، يمكننا أن نحاولَ وضعَ كلمةٍ مركَّبةٍ وصولاً إلى الوقت الذي نصادفُ فيه، بقلمِ صحافي، تعبير القرن الشرقي لأفريقيا (*la corne orientale de l'Afrique*)، مع تحديد مختص لِقرن (*corne*) يهدّئ المسألة. ولا يعني هذا أن المعيارَ ليس مقبولاً، بل إن ردّة فعل مستخدمي اللسان ليست موحّدة: فثمّة «كلمة مركَّبة» بالنسبة إلى البعض: وثمّة تركيب حرّ للعناصر المستقلة، بالنسبة إلى الآخرين. أما والحالة هذه، فقيامُ التركيبِ في وحدةِ عناصرَ وحيدةٍ، وفضلاً عن ذلك مستقلةٍ، لا يمكن أن يدفعنا إلى التشكيك بصحّة التحديد الذي انطلقنا منه. إن ما يكبحُ أيّ إمكانيةٍ للتماسك هو الإثباتُ أن في الاستخدام الشائع والمترتّب على مصطلح «كلمة»، يمكن لهذه الأخيرة أن تتضمّنَ ليس فقط تعيينَ «شخص» أو «فكرةٍ»، بل أيضاً كيفياتٍ مختلفةً تحدّدُ هذا التعيين، لا بل وتوضحُ العلاقات التي يرعاها الكيانُ موضوعُ الخلافِ، في تجربةِ المتكلمِ، مع العناصرِ الأخرى لهذه التجربة: فـ *rosarum* اللاتينية، (ورود) هي «كلمة»، حتى ولو أمكننا سماعَ البعض يقولُ إنها «الكلمة ذاتها» لـ *rosa* (الوردة)، أو *rosis* (للورود). أما والحالة هذه، فنحن نماثلُ فيها، غير اللكسيم(*) *rose* الكيفية «جمع» والرابط ـ الوظيفي «حالة الإضافة» الذي يشير إلى الطبيعة الخاصة للعلاقات التي ترعاها بالنظر إلى تلك الوردة مع باقي التجربة. وفي لفظة *byernes* الدانماركية التي تعني «مدناً»، نجد بالإضافة إلى اللكسيم -*by*، «مدينة»، الكيفية -*er*- للجمع، والكيفية -*ne*- للتعريف، ورابطاً *s*- للإضافة، والكلّ في

(*) الوحدة التقابلية الصغرى في النظام الدلالي في لغة ما، المصدر نفسه، ص 280.

«الكلمة» نفسها. ولكن، في المقابل الإسباني لـ *de las ciudades*، فالرابط موسوم بِـ «كلمة مكتوبة» متميزة، *de*، والتعريف بِـ *-l* مدموجة مع العنصر *-a-* الذي يشترك في اختيار الاسم، و*-s* تكمِلة الكيفية الجمع الموضّحة بـ *-es* الختامية لـ *ciudades*. وبعبارةٍ أخرى، لدينا ثلاث «كلمات مكتوبة» لما هو مقابلٌ تماماً «للكلمة المكتوبة» الوحيدة في الدانماركية. لنفترضْ أننا نميّز بين «كلمة 1»[2] و«كلمة 2»[3] (مكتوبة)» بوصفهما دلالتين متعدّدتين متميزتين. هل سنجازف بالقول إننا نملك «كلمة 1» واحدة في *de las ciudades* تماماً كما في *byernes*؟ أو هل سنبرزُ أن تقديمَ الكيفياتِ والرابطِ يغيّرُ المعطياتِ بشكلٍ تام؟

نعلم اليومَ جيداً لماذا تنزعُ العناصر «النحوية» المؤخَّرة إلى الاندماج في نواتها المعجمية، في حين أن التوابع عينها تنفرزُ عنها شكلياً: السببُ هو في أن هوية النواة المعجمية تتجلّى بالأفضلية في عناصرها الأولية، المُدرَكة بالطبع قبلَ كلّ شيء، والتي بفعل الفَضْل الملازِم لكلِّ لسانٍ، ستكفي للتعريف به، دون أن يكونَ على العناصرِ الختامية أن تتدخّلَ: ففي كلمة *dictionnaire* (معجم)، تكفي *-dictionn* لتعيين المفهوم، ولا يهمُ كثيراً أن يندمجَ ختامُ النواةِ بصورةٍ تقريبيةٍ مع النحويات المؤخَّرة، إذ إن بداية النواة، على العكس ضرورية لتعيينها، وسيحذر المتكلمون جيداً من حفظ خصوصياتها، ولا سيّما بإدخالِ تحديداتٍ أخرى، نعتية، مثلاً، بين النحويات والنواة: *les gros dictionnaires* (المعاجم الكبيرة). ومن دون شكّ،

---

(2) «Le mot», *Diogène*, no. 48 (1955), pp. 39-53, reproduit dans: *Problèmes de langage* (Paris: NRF, 1965), pp. 39 - 53 et en anglais «The Word,» *Diogènes*, no. 51, pp. 38 - 54.

(3) André Martinet, *Syntaxe générale*, collection U (Paris: Armand Colin, 1985), parags. 3 - 44 à 3 - 61; voir également «Monème et synthème», parags. 3 - 1 à 3 - 10.

ثمّة استثناءات لقاعدةِ الحفاظِ على هويةِ بدايةِ النواةِ: نعرف التناوبات البدئية للألسن السلتية وموازياتها الفرنسية الممثلة بالوصلات. وعبرَ كيفيةٍ مُقَدَّمَة، يمكننا أن نشير إلى حالة الزيادة الاستهلاليةِ اليونانية ἒλαβον (أنا أخذت)، مقابل λαμβα'υω (أنا آخذُ). ولكنهما تدهشان بعض الشيء أولئك الذين يصادفونهما للمرة الأولى، كي يكون بمقدورهم التعرف إلى طابعهما الهامشي.

هل سيكونُ علينا أن نحدّدَ «كلمتَنا» على أنها المجموعة المركَّبة من نواةٍ يتوافرُ فيها رائزُ اللاتحديد وكيفياته الاحتمالية ورابطه، ولكن فقط بمقدار ما تتبعه تلك الأخيرة في سلسلة الخطاب، حتى ولو لم يعد يغطّي هكذا حالةَ ἒλαβον إن إمكانية حلّها لا تملك احتمالاً كبيراً. وأبعد من الاحتمالات الشكلية المحضة، حينما جهدنا لإيجاد هوية *byernes* و*de las ciudades*، ثمّة حظوظٌ كي نتراجعَ أمام تحديد يستدعي عناصرَ ذاتَ شكلٍ صافٍ، وغيرَ ملائمةٍ في التحليلِ الأخيرِ حينما تكون وحداتُ المعنى هي المقصودة.

إن ما يحثُّ على إعطاءِ المعقّدات التي نعملُ عليها المنزِلَة نفسَها العائدة لنتاجاتِ التركيبِ والاشتقاق هو الإثباتُ بأن الكيفياتِ التي تتضمّنُها لم تعد أكثر قبولاً لتحديداتٍ مختصةٍ من العناصرِ الفرديةِ للمركَّباتِ والمشتقاتِ. إن الكيفياتِ في اللسانيّات الوظيفيةِ محددةٌ بدقةٍ شديدةٍ كمونيماتٍ لا يمكنُ تحديدُها. وعلى أيّ حالٍ، فالحالتانِ مختلفتان كلياً: فعندما أضيفُ إلى *les roses* تحديداً، مثل الصفة جميلة *belles*، فلهذا التحديدِ نقطةُ تلاقٍ، هي *-rose*، وليس علاقة الجمع العائدة لـ *roses*، حتى ولو كان الاتباعُ يجعلني أضيفُ *-s* إلى *belles*. وإذا أضفتُ الآنَ تحديداً إلى *boutiquier* حانوتي، و*riche* (غني) مثلاً، فالحانوتُ ليس هو المتأثرُ، بل المجموعةُ *boutiquier*، أي فرداً معيناً يمتلكُ حانوتاً. وإذا ما أضفتُ *rich* إلى

المعادِل الإنجليزي *shopkeeper*، فليست النواةُ - *keeper* - وحدَها هي الموصوفة بذلك، ولكنه، بالطريقة نفسها، المحدِّدُ *shope-* الذي يحيلُ إلى ما هو منبع الغنى من دون شك.

إن حالة الرابط الإضافي في مركَّباتٍ مثل *rosarum* و*byernes* هي مختصّة بعض الشيء. سنجرّب للوهلة الأولى أن نماثلها بتلك العائدة للكيفيات: وستكون أيضاً (حالة) غيرَ ممكنة التحديد، ولا يمكنُ للتحديدات الاحتمالية للنواة أن تؤثر بها. ولكن بإمكاننا أن نتساءل: أليس هناك في كلمة مركَّبة كما في الألمانية *in den Hof*، تحديد لحالة المفعولية بواسطة حرف الجر *in*، فحالة المفعولية التي تَسِمُ المفهومَ الرئيسي للحركة (وفي اللاتينية «à vers Rome») نُظِرَ إليها، خلال تطور اللسان، معيّنةً بواسطة ظروفٍ تخصّصُ الداخلية (*in*) أو التماسَّ (*ad*). ومع ذلك، فربما أمكننا، في التزامنيةِ الصرفةِ، أن نبرزَ أن مفهومَ الداخليةِ رئيسيٌ، وأن التمييزَ بين «حركةِ نَحْوِ» و«تَوَاجُدَ في» هامشي. وبالنسبة إلى ما يعنينا هنا، سيكفينا أن نذكِّرَ أن تحديداً للنواةِ لا يؤثِّر بالرابط، أكثر منه بالكيفيات، أكانَ هذا الرابط غيرَ ممكنِ التحديدِ أم لا .

أحد عناصر المسألة، الذي لا يدخل في تحديد *Larousse* هو المنزِلة النغمية للكلمة، وهذا يمكنُ أن يستمرَّ بفعلِ أنه يُطرحُ في الفرنسيةِ بطريقةٍ غيرِ دقيقةٍ للغاية. ذلك أننا، نعيّن في هذا اللسان، تقليدياً، مثلما يَظهرُ النبرُ مميّزاً ختامَ المركَّب الذي لا يلتبسُ بتاتاً مع «الكلمة 1»، أي تعيين هويةٍ موحّدة. وبخلاف ذلك، فاستخدام الشرطات لوصلِ ما يمكن أن نسمّيه متكآت لاحقة(*)، ختامية

(*) Enclitique: أحد نوعي المتّكئ؛ وتحديداً: صيغة غير منبورة، أو ضعيفة النبر، تعتمد على كلمة تسبقها فتلفظان معاً؛ مثلاً «نا» في «جئنا» و«not» في «cannot»، المصدر نفسه، ص 171.

بنواتِها، في جملة *dites-le-lui* (قولوها له)، مثلاً، تميل إلى مماثلة «الكلمة النغمية» بـ «الكلمة الكتابية». ولكن إذا تركنا جانباً الحالة الهامشية بعض الشيء للفرنسية، وعملنا بالأحرى بواسطة اللاتينية أدركنا أنه ببضعة متكآت يسيرة، ثمّة توافق مؤثّر بين المركّب المؤلّف من النواة المعجمية ومُتَبَعَاتها النحوية المؤخَّرة، من ناحية، والقِطعة التي يعمل تكييفُ موضِع النبرِ داخلَها، من جهة ثانية، فـ «الكلمات الكتابية» مفصولةً عن نصوصِنا اللاتينيةِ اليومَ، لا تقومُ فعلاً سوى بإعادةِ إنتاجِ بصريٍّ لمعطياتِ النغميّةِ التي ليست، من جهةٍ أخرى، على نزاعٍ مع تلك العائدةِ للإعرابِ الذي يقتضي من علاماتِ الإعرابِ، كما يدلُّ اسمُها عليها، أن تكونَ في ختام «الكلمة». وليس مصادفةً، على الأرجح، إذا ما وَجَدَ مفهومُ الكلمة اللاتيني **uerbum**، والإنجليزي *word*، والألماني *Wort*، نفسَه يؤدّي معنى في مرحلةٍ معينة من تطوّر الألسن الهندو ـ أوروبية للغرب. إن الرجوعَ إلى المعطياتِ النبرية سيكونُ مفضّلاً للحفاظ على مصطلح «الكلمة»، إذا لم نكن خائفينَ من أن يكونَ البابُ، على هذا النحو منفرجاً لإدامةِ استخداماتِ سيّئةِ التحديد. ونحرصُ هنا، في مقابلها، على التحذير، وفي كلِّ الحالات سيكونُ أقلَّ خطورة استخدام مصطلح وحدةٍ قابلةٍ للنبرِ للإشارةِ إلى القِطعة من الخطابِ التي يمكنُ تحديدُ موضعِ النبرِ فيها. إنَّ لمن يقدم بتوصيف اللاتينيةَ يمتلك الخيارَ في أن يقترحَ تسميةَ «كلمة» الوحدةَ التي تطابقُ، في هذا اللسانِ، الوحدةَ المنبورةَ والنواةَ المعجميةَ المصَاحبةَ بتوابعها النحوية، إذا لم تكن الظروف القديمة في طريقها إلى أن تتحوّلَ إلى حروف جر، أي إلى روابط توقّفت، بفعلِ تقديمها، عن أن تكونَ جزءاً من العناصرِ المدموجة بالتركيب الاسمي. إن التطبيقَ الوظيفي، وعلى الأقل ذلك العائد لكتاب **النحو الوظيفي للفرنسية**، لا يحفظُ الكلمةَ إلا بالرجوع إلى الكلمة الكتابية، في أجزاء الكتاب، حيث نعالج على حِدَة الشكلَ

المكتوبَ للسان. وفي موضع آخر، فالوحدة البليغة هي، منطلقاً، مونيم، أي العلامة الدنيا، النقطة من الخطاب حيث يتطابق معنى، واختلاف شكلي كي يؤلّفا وحدةَ معنى لا يمكن تحليلها إلى وحداتِ معنى أصغر. إن الاختلاف الشكلي يوافق في الأغلب قِطعةً متميزة، ولكن يمكنه أيضاً أن يظهر بشكلٍ متقطّع، كما في حالة المطابقة، مثلاً، في مونيم الجمع في الفرنسية مع *les petits animaux* /leptizanimo/ (الحيوانات الصغيرة) في مقابل *le petit animal* /*ləptianimal*/ (الحيوان الصغير). ويمكن لهذا الاختلاف أيضاً أن يمتلكَ شكلاً متغيّراً حسب السياقات، كما في مونيم الجمع العائد للإنجليزية، في /-s/ *cups* (أكواب)، و/-z/ *ribs* (أضلاع)، و*brushes* /-*iz*/ (أدغال)، و*oxen* (ثيران)، و(zéro) *deer* (أيّل). . . إلخ. ويمكنُ أيضاً للاختلاف أن يدمجَ مع مدلولات المونيمات الأخرى، مثل مونيم الجمع العائد للاتينية، كما في /-*ī*/ *uiri*، /-*ōs*/ *uiros*، *uirorum* /-*ōrum*/، /-*īs*/ *uiris*.

نسمّي مونيماً مركّباً كلَّ توافقِ مونيماتٍ يمتلكُ تماماً السلوكَ النحويَّ العائدَ لصنفٍ معينٍ، وهذا يغطي المشتق والمركَّب والقولبات، من صنف *jeune fille* (شابّة)، *avoir l'air* (بدا) مثلاً. إن المونيمات التي تؤلّفُ مونيماً مركّباً تسمّى «انضمامية». وأما الأخرى فتسمّى «حرّة»، حتى ولو وُجدت مرتبطةً بأخرى في الكتابة، لا بل ومدموجةً بها. وبالفعل فإن حرية المونيمات هي حرية المتكلمين الذين هم أحرار في استخدامها فردياً لنقلِ تجربتهم. ومن قال *rosarum*، فهو اختار جيداً استخدام حالةِ الإضافة لا حالة النصب أو حالة الجر، حتى ولو لم يقدر على تحديد موقِعِ حالةِ الإضافة هذه.

إن لائتلافاتِ المونيمات من صنف أسماء الفاعل/ المفعول سلوكاً نحوياً مختصّاً لجهة أنها «تشاطر» تساوقات مختلف الأصناف.

ويمكننا أن نسميها معقّدات *parasynthématiques*، أو مونيمات مركَّبة محاذية *parasynthèmes*.

يغطي مصطلح[*] syntagme «تركيب» في الاستخدام السوسّيري ما نطلق عليه: المونيمات المركَّبة. وفي حالِ وُضِعت هذه الأخيرةُ على حدة، يمكننا تحديدُ التركيب بأنه المجموعةُ المؤلَّفةُ من نواةٍ ومحدِّداتِها، وعند الاقتضاء، من الرابطِ الذي يصلُ هذه المجموعةَ بباقي القول. الجملةُ ونواتُها الإسناديَّةُ هي طبيعياً سلسلةُ وحداتٍ من دون رابط.

وللوصول أقرب ما يكون إلى ما نطلقُ عليه تقليدياً الكلمة («كلمة 1»)، استُدرجنا لاقتراح مصطلح syllemme سيلّيم وذلك بالرجوع إلى تركيبٍ ما تتألفُ محدِّداتُه الوحيدةُ من كيفياتٍ، أي محدِّداتٍ لا يمكنُ تحديدُها، فَ سيلّيمٌ ما سيكونُ إذاً نواةً مصحوبةً بكيفياتها، وعند الاقتضاء برابطٍ: ففي التركيب *avec ses très lourdes valises* (مع حقائبه الفائقة الثِقَل)، نعتبرُ avec ses... valises سيلّيماً، توافقُ نواتُه التي تحلُّ أولاً في الأغلب ما يدعوه التقليدُ اسماً.

لم نطرح حتى الآن سوى مسألة الهوية التركيبية «للاسم». ويبقى أن نتبصّرَ في مسألة هويته الدلالية. المثل الأعلى سيكون بالطبع في أن تمتلكَ كلُّ وحدةٍ معنى الشكلَ نفسَه، وأن يكونَ هذا الشكلُ متميزاً عن ذلك العائدِ لكلِّ الوحدات البليغة لذلك اللسان. أما والحالةُ هذه فنحنُ نعلمُ أن هذا الهدفَ غيرُ ممكن البلوغ كلياً في أيّ مكان، فنحن نجدُ حيثُ كان مجانِساتٍ لفظيةً، أي شكلاً بنفسه

(*) سلسلة من العناصر اللغوية تؤلف وحدة أكبر منها، ولا سيما في النظم، كالكلمات المتتابعة التي تؤلف جملة، انظر: **معجم علم اللغة النظري (إنجليزي - عربي)**، محمد علي الخولي (بيروت: مكتبة لبنان، 1982)، ص 492.

يوافقُ معاني مختلفةً كلياً. ولا يتأثَّرُ التواصلُ اللغويُّ بهذا إذا لم تَظهر المجانِساتُ اللفظيةُ أبداً في السياقاتِ والمواقِف عينها تماماً، فلنأخذ المجانسَيْن اللفظيَّين الفرنسيين *tente* (خيمة) *tante* (عمة/ خالة). بإمكاننا، مع شيء من الخيال، أن نصطنعَ سياقاتٍ حيثُ لا نعلمُ أيُّهما علينا فهمه، ولكن المقصودَ لن يكون سوى تورياتٍ جِناسية. تختلفُ نتاجاتُ تعدّدِ الدلالاتِ في أول الأمرِ عن المجانساتِ اللفظية. وليس من قبيلِ الصدفِ أن تدلَّ كلمة *table* على قطعة الأثاث التي نتحلّق حولها لنتناول وجباتِنا، تماماً كما على الفهرس (*TABLE des matières*) أو على نحو حسابيةٍ (*TABLE de multiplication*) جدول الضرب. ويُمكنُ لكلّ من يعرفَ معاني table كافّة أن يستشفّ الشروطَ التي أدّت إلى اشتقاق كلِّ هذه الدلالات لنفسِ القيمةِ الأصليةِ وحدها. ولكنَّ كثيراً من مستخدمي اللسان لا يعرفون الشكلَ سوى في سياقاتٍ مثل: (هل حفظت جدولَكَ؟) - *as tu appris ta table?*، (سنجلسُ إلى الطاولة) *nous allons nous mettre à table*، التي لا يمكنُ أن تسمحَ لهم وحدَها بإيجاد هذه القيمة. ثمّة إذاً مجانسان لفظيان لكلمة *table* بالنسبة إليهم يمكنهم أن يستخدموهما طوال حياتهم دون أن ينتبهوا للتقريب بينهما.

إن الإبقاء على تعدّد الدلالات يُبرّرُ بالأسبابِ نفسِها التي نلتمسها لتفسير إمكانية المجانسة اللفظية: ففي الحالتين، السياقاتُ مختلفةٌ وتدحضُ كلَّ لبسٍ. وفي حالة تعدّد الدلالات، فإن الاستخدام المُغالى فيه بعضَ الشيء، في أول الأمر، للشكلِ في سياقٍ معينٍ هو الذي شوَّهَ المعنى، ووجودُ هذا السياق هو الذي يحفظُ، وفي النهاية يسجّلُ الاختلاف الدلالي.

إن الأمرَ صحيحٌ لدرجةِ أن علماءَ التأثيل (الاشتقاق) أنفسهم لا يعرفون، في بعض الحالات، إذا ما كانت بضعةُ كياناتٍ شكليةٍ تُعزى

للصدفةِ، مع مساعدةِ ما نسمّيه الاجتذابَ الجناسيّ، أي أن نطابقَ تماماً أشكالاً على بعض الاختلاف، في أول الأمر، إحداها نادرة بعض الشيء - أو إذا نتجت عن توسّع في تعدّد الدلالات. وهذا ما يحدثُ في الفرنسية لكلمة *fraise* (فريز)، مع أربعة أو خمسة معانٍ مختلفة وعدّة اشتقاقاتٍ ملتبسة.

وبالطبع، فلسنا مجبرين أبداً على طرح هذه المسألة بواسطة اصطلاحات «الكلمات»، فالمقصود في كلّ الحالات قيمٌ مختلفة تستندُ إلى شكلٍ بعينه. ولكن كلّ الأشكال المذكورة أعلاه، مجانِسات لفظية أو دلالات متعدّدة، هي مونيمات. هل ستكون مونيمات مركَّبة، مثل *centenaire* مِئويّة (لحدثٍ معيّن)، ومُعَمِّر مئة (شخص معين)، يكون موقفها مماثلاً: لن نواجه تراكيب، تشتملُ بالإضافة إلى نواةٍ توابعَ نحويةً، بل وحداتٍ سهلةً نحوياً. ولن يكون ثمّة سببٌ لكي نلتمسَ هنا شيئاً سوى المونيم، الذي يُدركُ بالطبع دائماً على أنه يُشركُ في اشتغاليته كلَّ المونيمات المركَّبة التي تدخلُ الصفَّ نفسَه الذي يدخله.

إن اللسانيّات الوظيفية لا تحملُ فحسب أيَّ جوانبِ حول مسألةِ معرفةِ ما إذا ما كان شكلان متشابهان يؤلّفان مونيماً واحداً أو مونيمين مختلفين، ولكنها تعلِّمُ أنه ليس في التزامنية الدقيقة أيُّ جواب ممكن. سيكون على كلّ مُعْجَميّ أن يفصلَ، مدخِلاً التأثيل، لو رغب في ذلك، وفي حال جهوزه، وهو سيجدُّ، حيثُ الأمرُ ممكنٌ، في ترتيبِ القيم المختلفةِ بحيث إن إمكانيةَ، لا بل وتسويغ المرور من الواحدة إلى التالية ستفرضُ نفسَها. بادىء ذي بدء، ربّما سيعرضُ قيمةً ليست من تلك التي أُثبتت تزامنياً، فلنقل، بالنسبة إلى *table* «مساحة مسطّحة»، إذا سمحت لمستخدم المُعْجَم أن يعيدَ إلى الوحدةِ القيمَ المتباعِدة.

ثمّة حظوظ كبيرة في أن تكونَ وجهةُ النظر التي يعتمدها تقنيةً أكثر منها علمية، ويَطرحُ هذا الأمرُ مسألةَ وصفٍ موضوعيّ على الوجهِ الأكملِ للاستخدامات المعجمية: كيف يتصرّفُ الأشخاصُ حقيقةً في هذا الشأن؟ وحينما نقولُ «الأشخاص»، لا نفكّرُ ضرورةً بالمتعلمين أو العلماء، بل برواة اللغة أنفسهم الذين استخدمناهم لاستنتاج الفونولوجيا والنحو العائدين لاستخداماتهم الخاصة. ونعرفُ الوقتَ الذي أُنفقَ كي نقرّرَ أن نعرضَ في لسانٍ ما، طريقَةَ النطقِ، أو الأفضل، طرقَ النطقِ الحقيقية والمسجّلة، بدلاً من الفكرةِ التي نُكوِّنها من المعيار. ومن دون المطالبةِ بإيضاح معجم للاستخدامات المعجمية الحقيقية لجماعةٍ لغوية ما، أليس بإمكاننا أن نتبصَّرَ في وصفِ لهيجةٍ حيثُ ستميّزُ الاستخداماتِ الحيَّةَ والتماثلاتِ المجهولةَ، وشروطَ استخدام كلّ وحدةٍ، وما توحي إليه تحديداً؟ فلنأخذ بالنسبة إلى كلمةِ *bouvreuil* (دَغناش)(*)، مثلاً، التوضيحَ الذي يمثله المصطلحُ للشخصِ المعني، فلنأخذ 1.؟، 2. «عصفور»، 3. «عصفور من رتبة الجواثم»، 4. «جاثمّ أسود وأحمر ذو قامة تزيد بقليل عن المتوسطة»... إلخ، في فترة أولى، علينا، من دون شك، الاكتفاء بتغطية مجالٍ معين، مثلاً، الحيوانات والنباتات. هل هو إفراطٌ في الطلب أن نعمّمَ في دراسة المعجم - حتى ولو أنه يتوقف، حالما يتدخل المعنى، عن أن ينتمي إلى مجالِ القائم بذاته والمتميّز - مبادئَ البحث النزيه؟ وحينما نكونُ على اقتناع تام بأن «مُترفِّع» لا تعني بالضرورة «غير مسؤول» وبأن هذا البحث ينبغي أن يتمَّ باسم ملاءمةٍ مختصّة وباهتمام ثابت لتحديدٍ دقيقٍ للمصطلحات التي نستخدمها، فسنكونُ قد وجدنا الأسس الحقيقيةَ لأيّ بحثٍ علميّ.

(*) Bouvreuil: عصفور من فصيلة الشرشوريات، زاهي الألوان قصير المنقار يأكل الثمار والحبوب.

ببيليوغرافيا القسم 1.5

لن يكون موضوعنا هنا تقديم ببليوغرافيا تغطي مجموع المسائل المتصلة بـ «الكلمة». ومن وجهة نظرٍ خاصة جداً اعتمدت أعلاه، ولنا مصلحةٌ بموجبها في عدم الاحتفاظ بالمصطلح إلا بالرجوع إلى مواقفَ محددةٍ جيداً، سنُرجِعُ إلى معالجاتٍ للكاتبِ نفسِه حيثُ نُوقشت بشكل خاص، وأبعدت فكرةُ أن باستطاعتنا محاولةَ إقامةِ توازنٍ بين الفونيم باعتباره مجموع سماتٍ متميزة، والكلمة باعتبارها مجموع سماتِ معنى، بما في ذلك تلك التي تسببها الكيفيات والرابط الاحتمالي:

André Martinet: «Le Mot» *Diogène,* no. 48 (1965), pp. 39-53, en particulier p. 47, et *Syntaxe générale*, collection U (Paris: A. Colin, 1985), parags. 3.44 à 3.61, notamment 3.53 et 3.54.

2.5 ـ حول السيلّيم[4]

يكتفي كثيرٌ من اللسانيّين، ومن بينهم أيضاً أولئك الذين شاركوا في المؤسسة البنيوية، يكتفون بطيبةِ خاطرٍ بالتقريبات في المادة المصطلحية. ونجدُ غالباً، حتى الآن، في كتاباتهم مصطلحاتٍ مثل «مورفيمي نحويّ»، التي تشهدُ برغبتهم في الابتعاد قليلاً عن تقليدٍ كان يميّز بين المورفولوجيا والنحو، كما تشهدُ أيضاً بتراجعٍ أمام الجهد الذي تتطلبه إعادة تحديدٍ للمصطلحات.

هذا التراجعُ متواترٌ خصوصاً حينما تكون «الكلمةُ» هي المقصودة. ليس ثمّة لسانيّ، من ضمن أولئك الذين خصّصوا بضعةَ آراءٍ للمسائلِ العامةِ، لا يعي الصعوباتِ التي تقومُ لدى مطابقةِ تحديدِ

(4) نُشر في: «Autour du syllemme,» *Revue roumaine de linguistique*, tome XXV, no. 5 (1980); Hommage à A. Rosetti, pp. 551-554.

دقيقٍ لهذا المصطلح مع مختلف استخداماتِه في المحكية اليومية وفي التطبيق المدرسيّ. وفي هذه الأثناء، نسجِّلُ، لدى الكلّ تقريباً، تعلّقاً بـ «الكلمة»، لا بل ميولاً للدفاعِ عنها في وجه أولئك الذين أبلغوا عن أضرارها[5].

وما يفسّر هذا التعلّق هو، علاوةً على الرغبةِ الطبيعيةِ جداً في معاودةِ اتهامِ الكلِّ، من دون توقفٍ، أن كثيرين لا يرونَ بما سيستبدلون هذا المفهوم، وقد اشتغل البنيويون عموماً بواسطة «المورفيم» الذي اعتُبِرَ تقريباً بمثابةِ الرمزِ الأدنى. ولكنهم لم يتفقوا قطّ حول الطريقةِ التي ينبغي بواسطتها تحديد المورفيم. كان المصطلحُ نفسُهُ يقترحُ هويّةً شكليةً، أو على الأقلّ مُشَابَهَةً، حتى إننا كنا نتردّدُ أو نرفضُ أن نطابقها على أنها المورفيم نفسه، الـ /en-/ في oxen والـ /es-/ في brushes. وقد أسهمت استحالةُ الاتفاقِ حولَ هذه المسألةِ بكلّ تأكيدٍ في إفقادِ الاعتبار في عرفِ الكثيرين، لأي محاولةٍ لتحليلِ القولِ إلى مكوِّناته النهائية الدّالة.

إن الاعتقاد الراسخ بأن علينا أن لا نضحّي بمكتسباتِ الأبحاث البنيويةِ في هذا المجال هو الذي دفعني إلى عرض روايةٍ جديدةٍ للعلامة الدنيا المطابقة على قاعدةِ مدلولِها ودونَ اعتبار لبدائلَ دالّة، تحتَ مصطلح «مونيم»: فـ brushes وoxen تشتملان كلتاهما، على مونيم جمع بنفسِه، يوافقُ هنا وهناك قِطعةً مميزة: *en-* و*es-*، ولكنه

---

(5) قمت بهذه المهمة من جهتي مع شيءٍ من التعقّل في: «Le mot», *Diogène*, vol. 48, pp. 39-53,
كما فعلت الأمر نفسه، بتركيزٍ، في: *Éléments de linguisitique générale* (Paris: Armand Colin, 1960), pp. 4 - 15 à 17.
بيد أنّ ردّات الفعل على هذه الكتابات تدفعني إلى التفكير في أننا إذا كنا نرغب في أن نكدّر طمأنينة المحافظين، فمن الأجدى أن نبدو قاطعين.

مؤكّدٌ أيضاً في المزيجين الشكليَّيْن children وmen، حيثُ تقطيعُ المتّصِل صعبٌ أو مستحيل.

راغباً في تحديد موقفي تجاه تقليدِ مصطلحيّ فرنسيّ أسْنَدْتُ إليه - خطأً - حيويةً ما، اعتقدتُ في الطبعاتِ الأولى لكتابي **مبادئ لسانيّة عامة** أنه من الجيد أن احتفظ بـ «مورفيم» للدلالةِ على الوحداتِ النحوية الدنيا. وقد منعني هذا الأمرُ من أن أوضّحَ جيداً الاختلافاتِ بين المونيم، مُحَدَّدٌ من جديدٍ من قبلي، وبين «المورفيم» العائد للممارسات ما قبل البلومفيلدية، وأمكنَ لقرّائي الاعتقاد بأن اختياري «مونيم» يعكسُ رغبةً في الابتعاد والتميّز عن زملائي عن طريق ابتكارٍ محض شكليّ. وكان من المستحسنِ أيضاً الإشارةُ إلى أنني استعرتُ المصطلحَ من استخدام هنري فراي (Henri Frei) دون أن أحفظَ له القيمةُ التي أضفاها عليه المعلّم الجنيفي[6] (genevois).

حينما نشتغلُ بواسطة المونيم كما فعلنا في كتاب **النحو الوظيفي للفرنسية**، لا حاجة البتّة للرجوع أبداً إلى «الكلمة»، إلا عندما تكون مرجعاً للشكل الكتابي للأقوال التي تتحدّدُ فيها «كلمة» على أنها القِطعة الموجودة بين بياضين، وبين بياضٍ وفاصلة عُليا، أو بالعكس.

نجدُ بين المونيم والجملة وحدتين: بادئ ذي بدء المونيم المركَّب[7] (*Synthème*)، الذي هو ائتلاف بين مونيمين أو أكثر،

---

(6) كل هذا أدرج في كتاب *La Grammaire fonctionnelle du français*, par André Martinet et son équipe (Paris: Didier - Hatier, 1979), parags. 1 - 5 à 7, et dans l'édition des *Élements*, 1980, ainsi que dans les versions islandaises et turques du même ouvrage.

(7) حول المونيم المركّب والمونيمية المركّبة انظر القسم الرابع من: *Grammaire fonctionnelle du français*, rédigée par Jeanne Martinet.

منكشفَين بواسطة الاستبدال، يمتلكُ تماماً السلوك عينَه والخياراتِ النحويةَ ذاتَها التي تعودُ لمونيماتٍ من صنفٍ معين. المقصودُ إذاً ما يشيرُ إليه التقليدُ على أنه مشتقات (مثل صاحب دكان *boutiquier*)، أو مركَّبات (مثلاً *autoroute*: طريق سيّار، *sac à main* حقيبة يد، *peinture à l'huiles* رسم بالزيت)، أو قولبات (مثلاً *avoir l'air* بدا، *finir en queue de poisson* انتهى بشكلٍ يُرثى له).

أما **الوحدةُ الثانية** فهي التركيب Synthème[8] (V) التي عمّمتها تعاليم سوسّير، والتي لم تُحدّد قَطّ من قبله، ولم تُميّز، في كتابه **دروس في اللسانيات العامة**، عن المونيم المركَّب. سيتفق الكلّ على رؤيةِ تركيبٍ في قِطعة القولِ حيثُ العناصرِ كافةً متحدةٌ بدقةٍ بعضها مع بعض أكثر مما هي عليه مع العناصر الأخرى لهذه القِطعة. سنقترحُ تحديداً أكثرَ دقة يتألفُ بموجبه تركيبٌ ما من مونيم مركزي (أو عدّة مونيمات مركزية نسقية)، ومن تحديدات مختلفة للعنصر المركزي، وعند الاقتضاء، من مونيمات وظيفية تَسِمُ علاقات المعقّد المتشكّل على هذا النحو مع بقية القول، ففي جملة مثل (وصل عاملُ الفندق مع حقيبتين ثقيلتين للغاية) *le garçon de l'hôtel arrivait avec deux lourdes valises*، يمكننا استخراج التراكيب التالية: **العامل** (النواة عامل)، **الفندق** (النواة فندق)، عامل الفندق (النواة عامل)، هو **وَصَل** *arrivait* (النواة *arriv*) مع حقيبتين (النواة **حقيبة** ـ العنصر الوظيفي[*] مع)، **ثقيلة للغاية** (النواة ثقيلة ـ)، **مع حقيبتين**

---

(8) المصدر نفسه، الفقرات 1 ـ 31 و32.

(*) ـ عنصر وظيفيّ (Fonctionnel): مصطلح لسانّي جديد، وقد ارتأيت أن أعرض مختلف تحديداته الواردة في أربعة معاجم متخصِّصة.

ـ كلمة وظيفية: كلمة دورها الرئيسي نحوي لا دلالي، ويطلق هذا المصطلح على الأفعال المساعدة، حروف الجر، أدوات العطف، الكلمات الموصولة، أدوات الاستفهام، =

ثقيلتين للغاية، وبالطبع، الجملة بأكملها مع النواة *arriv*، أي ثمانية تراكيب.

وانطلاقاً من المفاهيم الثلاثة العائدة لِمونيم، مونيم مركَّب وتركيب، بإمكاننا أن نسعى إلى الإحاطة بما يغطيه مصطلح «كلمة» في التطبيق.

فكثير من المونيمات المركَّبة هي «كلمات»، أو على الأقل، أجزاء غير معربة من «كلمات»، أكان المقصود اشتقاقاتٍ أو مُركَّبات. ولكن من المتواتر أن العادات والتقنيات الكتابية التي أظهرت بياضاتٍ أو فواصلَ عليا وسط المونيمات المركَّبة *pomme de terre* (بطاطا)، *peinture à l'huile* (رسم بالزيت)، تتقابل في أذهان المستخدمين مع مماثلة المعقّدات موضوع الخلاف مثل «كلمات مركَّبة». ومن جهة أخرى، منْ سيقبل بالاعتراف بكلمة واحدة في القولبة التالية *finir en queue de poisson* انتهى بشكل يُرثى له؟ فإعراب فعل **انتهى** في جملة (**هو قد انتهى بشكل يُرثى له**)، الذي يحافظ بين ظَهْراني المعقّد، على منطقة بدائل شكلية، سيكفي لإقصاء أيّ محاولة في هذا

= أدوات التعريف والتنكير، وظروف الدرجة (**معجم علم اللغة النظري**، 101).

ـ كلمة وظيفية: لا تحمل معنى خاصاً بها ـ خلافاً للكلمة المعجمية (Mot lexical)، بل تقتصر على التعبير عن العلاقات النحوية للكلمات الأخرى؛ مثلاً: إلى، هل، أن. . . وقد أشار النحاة العرب في حدّ الحرف إلى شيء من هذا بقولهم إن الحرف ما كان معناه في غيره (**معجم المصطلحات اللغوية**، 263).

ـ المونيمات الوظيفية: هي المونيمات التي تشير إلى بضع علاقات نحوية بين التراكيب التي تؤلف جملة (حروف الجر)، أو بين الجمل (أدوات عطف)، أو تلك التي تَسِمُ حدود التراكيب التي تحددها أدوات تعريف (*Dictionnaire de linguistique, Larousse*, p. 219).

ـ المونيم الوظيفي: هو مونيم يلعب دوراً في وسم الوظيفة النحوية لمونيمات أخرى. ففي العبارة *Elle part en voyage*: يَسِمُ المونيم en وظيفة الوحدة voyage بالنسبة إلى الوحدة Part، انظر: *Dictionnaire de la linguistique*, G. Mounin, p. 144.

الخصوص، فحالةُ *bonshommes-bonhomme* (طيّب القلب ـ طيّبو القلب)، ذات التغيّر الداخلي، هي معزولة جداً كي تخلق سابقةً مقبولة، فلنتذكّر أنه، وفق القاعدة، فمجلة *Monsieur Jean Durand* وجملة *le carnaval de Nice* هما مونيمان مركّبان، وسندركُ استحالةَ أن نرى في كلّ هذه المونيمات المركَّبة، كلماتٍ أو أسساً لكلمات من دون إعرابها.

ومع التركيب *Syntagme*، نقتربُ بعضَ الشيء من الهدف: فمن المؤكّد جداً، وحالاً، أن كلّ الوحدات المركَّبة ليست «كلمات»، لأن الجملة هي تركيب. ولكن أليس بمقدورنا أن نرى في «الكلمة» شيئاً ما مثل التركيب الأدنى الذي يتألف من نواة قابلة للتحديد (مونيم أو مونيم مركَّب)، ومن محدِّداتها المباشرة حينما لا تكون هذه الأخيرة قابلة للتحديد، وعند الاقتضاء من مونيم وظيفي للوصل ببقية العبارة؟ هذه المونيمات غير القابلة للتحديد هي ما نسمّيه في اللسانيّات الوظيفية صيغاً. ويُعتبر شكلٌ لاتينيٌ، مثل *rosarum* مثلاً، جيداً لفونيم مركَّب أدنى: فحول نواة الدالّ *rose* نجدُ صيغة الـ «جمع»، وعنصراً وظيفياً هو «حالة الإضافة». وبغية تسهيل النقاش، بدا لي مفيداً أن أبتكر تسميةً أقل لبساً من «تركيب أدنى». اقترح إذاً تسميته سيلّيم *syllemme* (من اليونانية **sullmma*، من *-sun*، بالإضافة إلى جذر *lamban* «أخَذَ»، زائد اللاحقة *-ma*، *matos*).

تتطابقُ كثيرٌ من السيلّيمات، بشكل مستساغ، مع ما يماثله التقليد على أنه كلمات (بالمعنى التركيبي للمصطلَح، والذي تُعتبرُ *rosarum* كلمة مغايرة لِـ *rosas*، في حين أن *rosas* تمثل *rosarum*، على الصعيد الجدولي كلمة واحدة). وللأسف، فالحاجة لا تكون دائماً على هذا المنوال. وحتى في اللاتينية، اللسان الذي يعودُ إليه

فضلُ متصوَّر «كلمة»[9]، فلا يمكننا، في *in rosase*، أن نقصيَ العنصرَ الوظيفي *in* من السيلّيم. ولكن ماذا نقول في حالة ألسننا المعاصرة حيث تسبقُ غالباً المحدِّداتُ غيرُ القابلةِ للتحديد (صيغَنَا) الأسماءَ، وتُكتبُ إذاً بشكل طبيعي على حدة، تماماً مثل حروف الجر. وفي الفرنسية، فالعصافير *les oiseaux [le zwazo]* هي سيلّيم مع صيغتين، «معرّف» و«جمع» اللتين نسمعهما قبل الاسم النواة، واللتين تُجمعان في الكتابة بشكل *les*، وهما مفصولتان غالباً عن محدِّدهما بواسطة فاصلة عليا ما.

وما نستخلصه في الأغلب هو أن الصيغَ والعنصرَ الوظيفي حينما تتبعُ نواتَها في العبارة (حالة *rosarum*)، فإن التقليد يجمعها بنواتها في كلمة واحدة. ويعود السبب في ذلك إلى أننا لا نستطيعُ، في هذه الحالة، أن ندرج شيئاً بين النواة ومُتبعاتها، في حين إذا سبقتِ التحديداتُ والعنصرُ الوظيفي النواةَ، فالإدراجات ممكنة طبيعياً، الأمرُ الذي لا يحثّ أبداً على رفع القلم.

والسببُ في اختلاف السلوك هذا واضحٌ، وغالباً ما تمّ عرضه[10]: حينما نتلفّظ بوضوح مونيماً معجمياً بمدى معينٍ، ثمّة حظوظٌ في أن يساعدَ السياقُ والواقعُ السامعَ على مطابقةِ المونيم، حينما نصلُ إلى ثلثي دالّه. ومصطلحٌ مثل معجم **dictionnaire** الفرنسي هو فَضْلَةٌ بعض الشيء كي نطابقه من دون خوفٍ من الوقوع في الخطأ حالما ننطقُ الفونيماتِ (/diksio/) الستةَ الأولى. أما والحالة هذه، فالمتكلمون سيميلون بشكلٍ لاواعٍ للمحافظة على نطق العناصر

---

(9) إن وجود المتصوَّر والشكل الموافق نفسه في اللاتينية (*uerbum*) وفي الجرمانية (angl. *word*, all. *Wort*) هو واحد من السّمات التي تقترح لا تميّزية، في تاريخ سابق، للإيطالية السابقة وللجرمانية السابقة كليهما.

(10) بما في ذلك، «le mot»، انظر الهامش 1 من هذا الفصل.

البدئية وإهمال الختام قليلاً. ونعرفُ تواترَ التحييداتِ العائدةِ للتضاداتِ الفونولوجية في هذا الموضع الأخير. أما والحالة هذه، فإن مونيمين ثابتي التماسّ سيخضعان، بمرور الزمن، لمماثلاتٍ تغيّر كيانهما الشكلي: ويمتلكُ /...i + k .../ بعضَ الحظوظِ ليتحولا إلى /...i + č.../، وإلى /. . .i. + a . . ./، ويمكن أن تتحوّل إلى /...ε .../ ... إلخ. وإذا كان علينا أن نبقي على الكيان الشكلي لمونيمين متتابعين، فسيكون من الجيد أن ندرج بينهما، عندما تحين لنا الفرصة، مونيماً ما مضافاً، وصفةً، وظرفاً أو سوى ذلك. وهذا ما يقومُ بين الصيغ والعناصر الوظيفية التوابع وبين نواتها، ولكنه لا يقوم حينما تكون مؤخَّرة، لأنه من الطبيعي أن تكون أشدّ قرباً من هذه النواة التي تحدّدها.

ومحصَّلة هذا كلّه هو أن السيلّيمات المؤخَّرة صيغها وعناصرها الوظيفية تمتلك حظوظاً أكثر بكثير لتشكيل كلٍّ، مع نواتها، لا شيءَ يمكنُ أن يُدرجَ فيه. ويؤدي هذا إلى ما نطلق عليه «كلمة»، وما ندوّنه دون أن نرفع القلم في الكتابة الألفبائية: فمقابل ما نجده في الفرنسية: (الأنف، والأنف الكبير) *le nez*، *le gros nez*، وفي الإنجليزية: *the nose*، *the big nose*، نجد في الرومانية: *nasul*، وفي الدانماركية: *næsen*.

سيبدو لنا إذاً أن باستطاعتنا استعادة مفهوم «كلمة»، في اللسانيّات العامة، بتحديدنا إياها على أنها سيلّيم ذو توابع نحوية مؤخَّرة (Satellites). ولكن بمقدورنا أن نكون واثقين من الوقوع، من هنا وهناك، على مواقف تدفعنا الممارسةُ فيها إلى الكلام عن «كلمة» في المواضع التي لا ينطبق فيها تعريفنا. نفكّر فوراً بالبادئة الصرفية الهندو ـ أوروبية، والمحتمل أن تكون ظرفاً في أول الأمر، ولكنها بالتأكيد صيغةٌ في اليونانية الكلاسيكية، أي محدّدٌ غير قابل للتحديد عائد للنواة الفعلية، تابع لنواته، وقابلٌ للفصل بالتأكيد

بتاريخ قديم للغاية، ولكنها في النصوص مربوطة حسب الأصول بالمونيم أو بالمونيم المركَّب الفعلي(*).

حالةٌ أخرى متعذِّرةُ التبسيط هي تلك العائدة للفعل الباسكيّ، حيث تعتبر -*da*، المتواجدة في شكل مثل *dakart* (أنا أحْملُهُ)، صيغةً ضميريةً تابعةً لجذر الكلمة -*kar*-، ولا تنفصل عنه. وقد مضى زمن سعى فيه بعض اللسانيّين إلى معالجة تركيب فعلي فرنسي مثل (أعطيتهم إياه) /žəllœrdon/ *je le leur donne* على أنه «كلمة» واحدة.

يمكننا، ضمن هذه الشروط، أن نتساءل إذا ما كان مرغوباً حقاً أن نحاولَ استعادة «الكلمة»، وحتى أن نحمّل المصطلحية اللسانيّة عنصراً جديداً، هو السيلّيم، الذي أظهرت سابقتُه في كتاب **النحو الوظيفي للفرنسية** أن باستطاعتنا أن نعفي أنفسنا، كما نرغب، لدى معالجة الشكل المنطوق للألسن، وأن نعفي أنفسَنا من متصوّر «الكلمة». من جهتي، سأسعى إلى استبقائه، بصورة تربوية، حتى لو لم يُستخدم في تقديم الألسن. وتُظهرُ التجربةُ، كلَّ يوم، أن ما ليس بمقدوره سوى تعقيد البحث في حالة بضع بنى لغويّة، يمكنه أن يصبح مصدراً للوضوح، في بنى أخرى، وبالتأكيد، فثمّة ظروفٌ سيستفيد منها النموذجُ المختصُّ بالتركيب، الذي سمّيته سيلّيماً، في أن يُطابَقَ ويُفرد. وعلى كلّ منّا أن يرى ما ينبغي أن يفعل به.

3.5 ـ المونيميّة المركَّبة(11)

ليس في الاستخدام الدولي مصطلح معترف به عموماً للدلالة

(*) نسبة للفعل.

(11) نصّ محاضرة ألقيت في أنقرة (جمعية اللسان التركي) في 10 تشرين الأول/ أكتوبر، ونشرت مع ملخص بالتركية في: «La syntématique,» *Dilbilim*, vol. VI (1981), Istanbul, pp. 84 - 98.

على ابتكار معجمي ناتج عن ائتلاف عدة وحدات معنوية. هذا المصطلح الذي سيوافق *Wortbildung* في الألمانية، سيغطي القولبة (الفرنسية *jeune fille* الموازية لـ *girl* الإنجليزية) تماماً كما تركيب الكلمات والاشتقاق. وقد اقترحتُ، لهذا المتصوّر، مصطلحَ «المونيميّة المركَّبة»، المشتقّ بدوره من المونيم المركَّب الذي يدلّ على كلّ نتاجٍ للنشاط المونيمي المركَّب. وفي *synthème* لدينا *syn-*، كما في *syntagme*، مع القيمة العائدة لـ *avec* (مع)، واللاحقة *-me* التي تصبح *-mat* -، كأساسٍ للاشتقاق، وتدلّ على نشاطٍ ما، وفي الوسط النواة *-thé-* (وضع) *mettre*. المونيم المركَّب هو إذاً نتاجٌ لوَضْعِ عدّةِ مونيماتٍ معاً. وهو يفترضُ ائتلافاً أشدّ خصوصية للعناصر موضوعِ الخلاف في التركيب الذي تتضمنُ النواةُ - *tag* - فيه ترتيبَ الوحدات المحافظةِ على كيانها.

يستسلمُ المونيمُ المركَّب بسهولة كاملة كي يتحدّدَ مثل علامة لغوية يُظهرها الاستبدال كمركَّب من اثنين أو أكثر من العناصر الدّالة المتميزة، ولكنه يمتلك تماماً التساوقات نفسها العائدة لبضعة رموز دنيا للّسان، فالعلامة المعقدة (بِزال) *tire - bouchon*، حيث يمكن استبدال *botte* بـ *bouchon* كي تعطي *tire - botte* (ساحِبة الجُرموق)، هي مركَّب من عنصرين لا يمكن تحديدهما دلالياً. ولكن المونيم المركَّب يحافظ، في العبارة، على العلاقات نفسِها مع الأصناف المختلفة للوحدات الدّالة مثل العلامة غير القابلة للتحليل *bouchon*: ويمكن أن تحدّد بواسطة أدوات التعريف (*un tire - bouchon* مثل *un bouchon*) وكذلك بواسطة الجمع (*les tire - bouchons* مثل *les bouchons*) وبواسطة صفةٍ ذاتِ وظيفةٍ نعتية *un grand tire - bouchon* مثل *un grand bouchon*، كما يمكنه أن يدخل في علاقاتٍ مختلفة نحوياً مع فعلٍ ما *(j'ai acheté un tire - bouchon)*، مثل (*j'ai acheté un bouchon*). . . إلخ.

علينا أن نلحّ على أننا حينما نتحدثُ عن التساوقاتِ ذاتها، فنحن نتحدّث عن العلاقات من صنف إلى آخر وليس عن العلاقات بين الوحدات الفردية: فَسدّادة *bouchon* ستكون غالباً محدَّدة ومعيّنة بواسطة فلّين *liège*، الأمر الذي لا يقبل الإدراك البتّة في حالة *tire - bouchon*، فلنلاحظ أن *tire - bouchon de liège* ستكون صحيحةً نحوياً، على الرغم من أنها تُدركُ بصعوبة كحقيقةٍ ممكنة الإدراك. وما يكتسبُ أهميةً في المونيمية المركَّبة، كما في النحو، يكمنُ مثلاً لدى *bouchon* و*tire bouchon*، في حرية التصرف نفسها، أي في تلقي تحديدٍ اسمي ممهّد بحرف الجرّ مثل *tire bouchon de fer* ،*bouchon de liège*، أو تحديد نعتي: (قديم) *vieux*، (جيّد) *bon*، (سيئ) *mauvais*.

ومن جهة أخرى، فالطريقةُ التي تُظهرُ محدِّدات المونيم والمونيم المركَّب، شكلياً، في الكتابة أو في المشافهة، ليس لها هنا أيّ ملاءمة: فالجمعُ الذي يحدّد مونيم (ورق) *papier* يسبّبُ إضافة /s-/ إلى الشكل الكتابي لهذا المونيم *papiers*، في حين أن المونيم المركَّب (مقطع ورق) *coupe - papier* لو تحدّد، فلن يؤثّر إلا بكتابة الأداة المصاحِبة *le coupe - papier*. ولكننا نملكُ في الحالتين البنيةَ النحوية نفسَها: تحديد لاسم ما بواسطة صيغةٍ عددية. وهذه أيضاً البنيةُ النحوية التي نقعُ عَليها، مثلاً في (طيّبو القلب) *les bonhommes*، حيث تُدرجُ سمةٌ شفهيةٌ للجمع بين -*bon* و -*home* على الرغم من أن المجموعةَ تُكتبُ بشحطةِ قلم واحدة، ولا تتأثّرُ الوحدةُ السيميائيةُ *bonhomme* بذلك. والأمرُ نفسُه في *les sacs à main*، حيثُ تُدخلُ الكتابةُ -*s*- غيرَ ملفوظةٍ في ما هو مركَّب، في مستوى الانجليزية *handbag* نفسه، أو الألمانية *Handtasche*. وعبر هذه الأمثلة نرى أن الوحدةَ اللغويةَ للمونيم المركَّب لا تتأثرُ بإدراج عنصرٍ غريب في المشافهة أو في الكتابة داخل المعقّد. ثمّة إذاً مونيمات مركَّبة ذوات دالٍّ متقطع.

ما انتهينا من قوله بصدد موضوعِ علاقةِ المونيم المركَّب بالجمع، يتضمّن بالطبع أن نغضّ النظرَ هنا كلياً عن مفهوم الكلمة المصُوغة كجزءٍ من النصّ مفصولٍ عن البقية بواسطة بياضين مطبوعين بسلوكٍ منبورٍ ومختصّ. وتحليلنا هو نفسُه بالنسبة إلى الفرنسية *le nez*، حيث الأداةُ والاسمُ قابلان للفصل *le grand nez*، وكذلك بالنسبة إلى الرومانية *nasul*، التي تحملُ المعنى نفسه، حيث الأداة والاسم هما شكلياً غير قابلين للفصل. وما إن نتصدّى لمعاينةِ وحدات المعنى في العبارة، فالتساوقاتُ المتبادلةُ للأصناف التي تنتمي إليها هي وحدها التي ينبغي أن تلفتَ انتباهَنا، أي قابلية مونيمات كلّ صنفٍ لأن تتحدّد بالتبادل. والطريقة التي تأتلف فيها مادياً، مؤثِّرةً في شكل مجاوريها في السلسلة، ينبغي أن تُعزل في فصلٍ مختصّ معروف بأنه هامشي جداً عندما يكون قصدنا أن نرى كيفَ يَسمحُ اللسانُ بتحليلِ تجربةِ كلّ منّا كي يسعى إلى نقلها إلى الآخرين. هذا الفصلُ الذي نعالجُ فيه الضغوطاتِ الشكليةُ التي تساوي بالنسبة إلينا التناوبات، والتساوقات والمزيجات، هو ما كان النحاةُ الأوائلُ قد دعوه دراسةَ الأشكال أو علم الصرف. وإذا احتفظنا، كما هو اقتراحي، بهذا المصطلح لهذه الغاية، تيقنَّا أن الصرفَ يعالجُ نقاطاً يَفرضُ فيها التقليدُ اللغوي للجماعةِ على المتكلمين الشبان استخدام أشكالٍ مختلفة للقيمة المعنوية ذاتها.

ومن الطبيعي ألاّ ينتهي التلقين اللغوي إلا حينما يصبحُ الولدُ معتاداً على كلِّ الشواذات التي نفرضها عليه، وكلنا يعلم أن العادةَ طبيعةٌ ثانية. هذه الشواذات ـ منها في الفرنسية، *il ira - nous allons - il va* - ليس لديها أبداً في أول الأمر، في هذا اللسان، المقدارُ نفسُه من معوّقات نقلِ التجربة لغوياً.

ينبغي أن يكون واضحاً أن ما يهمّ المونيمية المركَّبة هو تشكيل ما نسميه تقليدياً جذوراً جديدة. إن تصنيف هذه الجذور المعقّدة في

عِداد الجذور الموجودة سابقاً، البسيطة إن كانت مونيمات، والمعقّدة إن كانت مونيمات مركَّبة، يحدث طبيعياً بالرجوع إلى تساوقاتها، أي إلى أصناف المونيمات التي تقيمُ معها علاقات محدّدة، ومن ضمن هذه الأصناف، ثمّة أصناف المونيمات النحوية. ولو دخل واحدٌ من جذورنا، في الفرنسية، في علاقةِ تحديدٍ مع صنفِ مونيمات العدد، أو ذلك الذي يشتملُ على الأدوات، فسنصنّفه بين الأسماء. وإذا كان قابلاً لأن يتحدّد بين المونيمات العائدة لأصناف الأزمنة، أو الهيئة، أو الصيغة، فسنصنّفه في عِداد الأفعال. ولكن الرجوعَ إلى العناصر التي يمكنه أن يأتلف معها لا يعني أن هذه العناصر تشكّل جزءاً من المونيم المركَّب، فلنأخذ المونيم الفرنسي (افتحْ) /uvr/ *ouvre*. نرى فيه تقليدياً الشكلَ الأكثرَ بساطةً لكلمةٍ ما يمكن أن تؤمن أشكالاً أخرى، مثل *ouvrons* /uvrõ/، *ouvrions* /uvrijõ/، /uvris/ *ouvrissent*... إلخ. وبالنسبة إلينا، نحن الذين لا نشتغل في النحو، بواسطة مفهوم الكلمة، فإن هذه الأشكال الأخيرة هي ائتلافات مونيمات، فصيغة ـ *ouvrions*، مثلاً، تؤلف بين المونيم /uvr/ من صنف الأفعال، وبين مونيم صيغة الاستمرار (الذي يتّخذ هنا الشكل /ij/) من صنف الأزمنة، ومونيم شخص المتكلم /õ ...nu(z)/. . .، ذي الدّالّ المتقطّع، من صنف الضمائر الشخصية. يدخل المونيم /uvr/ ouvre في المونيم المركَّب /ãtruver/ *entrouvre* الذي سيكون بمقدوره الائتلاف تحديداً مع الأصناف عينها لمونيمات الأزمنة، والصيغ، والأشخاص، تماماً كما مع المونيم *ouvre*. بالنسبة إلينا، ليس ثمّة كلمة *ouvrir* قابلة، بائتلافها مع حركاتِ إعرابها، لأن تتخذ أشكالاً مختلفة، ولكن تجاه المونيم *ouvre*، ثمّة عددٌ من التراكيب مثل *ouvrons*، *ouvrions*، *ouvrisse*... إلخ.

تتصفُ المونيماتُ المسمّاة بالنحوية، على الأغلب، بأنها محدِّدات غير قابلة للتحديد: وفي قطعةِ العبارةِ الشجرة الكبيرة *le*

grand arbre يتلقى الاسمُ **شجرة محدِّدَين**، أو عنصرين يحدّدان بدقةٍ القيمةَ التي يمتلكها بالنظر إلى ذلك. إنهما أداة التعريف *le* والصفة *grand*. وبين هذين المحدِّدين ثمّة اختلاف ملحوظ: فالصفة *grand* قابلة للتحديد: (أكبر) *plus grand*، (كبير جداً) *très* grand، ولكن أداة التعريف *le* غير قابلة للتحديد. ونعني بالكيفيات المحدِّدات غير القابلة للتحديد. ونشير إلى أنه من بين محدِّدات الفعل توجد ضمائر الأشخاص التي ليست كيفيات، لأنها قابلة للتحديد: نحن، مواطني هذا البلد، نصرّح بما يلي *Nous, citoyens de ce pays, déclarons que...*.

ولا يهمُّ كثيراً، بالنسبة إلى تفسير قيم العبارة، أن تظهرَ الكيفية في الكتابة مثل «كلمة» متميزة ومنفصلة عن بقية العبارة بواسطة بياضات أو فاصلةٍ عليا (مثلاً أداة التعريف *le* العائدة لِـ *le chemin*، أو *l'* العائدة لِـ *l'animal*)، أو أن تشكّل مع محدَّدها مركَّباً كتابياً واحداً، مثل الأداة المؤخَّرة الدانماركية *bordet* «الطاولة»، أو جمع طاولات في الإنجليزي *tables*. وفي الحقيقة، فهذه السمات الكتابية تتضمّن، في الأغلب، في العبارة الشفهية أو الكتابية، القابليةَ للفصل أو اللاقابلية للفصل إلى العناصر موضوع الخلاف: يمكننا أن نقول: (الطريق الطويل، الحيوان الجميل) *le long chemin*، *le bel animal*، ولكننا لا يمكن أن ندرجَ شيئاً بين *table* وبين *-s-*. ولو أردنا العملَ بواسطة مفهوم «الكلمة» لأثبتنا بين *le nez* ونظيرها الروماني *nasul*، وبين *la table* ونظيرها الدانماركي *bordet*، اختلافاً جوهرياً يخفي الكيان الوظيفي الأساسي للمعقّدات موضوع الكلام.

إن الاختلاف، وهو ذو أهمية، بين المونيم أو المونيم المركَّب من جهةٍ، وبين «الكلمة» البسيطة، والمركَّبة أو المشتقة، من جهةٍ أخرى، هو أن هذه الأخيرة تضمُّ محدِّداتها النحوية عموماً، بشرط

أن تتبعها: ففعل *ouvraient* مع محدِّداته المؤخرة يشكّلُ كلمةً من العبارة، ولكن *les coupe - papier* مع محدِّداتها التوابع تشكّل كلمتين منها، وينقسمُ محدِّدٌ ما نفسه *(nous... ons)* إلى *nous* التي هي كلمة، و*ons*، وهي جزء من الكلمة. أما بالنسبة إلى الفونيم المركَّب، فهو مَصُوغ بغضّ النظر عن محدِّداته المؤخّرة تماماً كما عن التوابع. ويصلح هذا بالطبع بالنسبة إلى المونيم. أكانَ المقصودُ إذاً شكلين فرنسيين: *il posait*، *il déposait*، أم مثيليهما اللاتينيين *ponebat* أو *deponebat*، فلدينا مونيمٌ /pone/ و/poz/، ولدينا مونيم مركَّب /depone/ و/depoz/، ولدينا مونيمٌ (صيغة) الاستمرار /ba/ و/ɛ/ وضمير الغائب /il/ و/t/. هذا الضّمير هو «كلمة» بالفرنسية المحكية، و«علامة إعراب» باللاتينية، ولكن هذا الأمر لا يرتدي كبيرَ أهميةٍ في تحليلنا التزامني الذي لا يسعى إلى عزل القِطعات بل القيم المؤلّفة لهذه العبارة.

إن التحليلَ إلى مونيمات ومونيمات مركَّبة يغضُّ إذاً النظرَ عن التعقيدات الشكلية. ويتضمّن هذا أننا لا يمكنُ، في حالات عديدة، أن نطابقَ فونيماً بالرجوع إلى شكله الصوتي أو الكتابي: فالمونيمُ العائد لصيغة الاستمرارية الفرنسية يظهر إما مثل /ɛ/ في (*il était*) (هو كان)، أو مثل [j] في (*nous étions*) (كنّا)، ويمكن لصيغةِ المضارع المنصوب، في اللسان نفسِه، ألاّ تظهر، كما في *il chante* هو غَنّى، أي اكتساب الشكل [j] (في *nous chantions*، نحن غنَّينا) الذي يلتبس مع ذاكَ العائد لصيغة الاستمرارية، أو بشكل قاطع أكثر، أن يُعرف من جرّاء شكلٍ مختصٍ بِـ «الجذر» الفعلي (*il fasse*). علينا إذاً أن لا نتردّد في تسميته «مضارعاً منصوباً»، أي بالرجوع إلى مدلوله، في حين أن لنا كلّ الفائدة في استخدام الدالّ، بشكله الشفاهي أو الكتابي، حينما نعالج مونيماتٍ مثل *château*، *avec* أو *chante*، التي نطابقها هكذا ومن دون عوائق.

علينا أن نفهمَ جيداً أنه إذا كانت الضرورة تقتضي أن نميّز بين المونيم *ouvre* والمونيم المركَّب *entrouvre*، فذلك لأن العملية الأساسية، وهي الاستبدال، تكشفُ وحدانيةَ الأولِ وثنائيةَ الثاني، فإن المونيم والمونيم المركَّب لا يتضادان بالضرورة. وخلال تقدّم الاتصال اللغوي، من المتواتر أن لا يقومَ المتكلمُ والسامعُ بتحليل العناصر المتتابعة للعبارة: فـ (أحضر لي خفّي)، *Apportez - moi mes pantouffles*، المكرّرة كلّ الأمسيات وخلال ثلاثين عاماً، لا تفترضُ البتّةَ شيئاً من هذا القبيل. وبالأولى حينما يكون المقصودُ مونيماً مركَّباً يوافقُ، بشكلٍ طبيعي، عنصراً وحيداً في التجربة. وعندما نتحدثُ عن (هاتف) téléphone ليس لدينا في ذهننا *télévision* و*magnétophone* اللّذان يتطلبان من اللسانيّ التحليل إلى *télé* و*phone*-. ولكن هذا لا يعني أن مستخدِماً، على شيء من الجرأة وتحتَ ضغطِ الاحتياجات، لا يمكنه أن يستخدمَ هذه العناصر كي يشكّلَ مونيماتٍ مركّبة جديدة. من الضروري إذاً أن نميّز بين مونيم مركَّب ومونيم إذا رغبنا في أن نعرضَ اشتغالية اللسان. ولكن ثمّة حالات عديدة لا يمكننا فيها أن نبدي رأينا. ويدلُّ مونيمٌ مركَّب شُكِّلَ حديثاً، مثل تكوين صدر كلمة *siglaison*، أي ابتكار رموزٍ، مثلاً للشركة الوطنية للسكك الحديدية (SNCF) أو المجلس الوطني للبحوث العلمية (CNRS) يدل على أن اللاحقة *aison* - هي منتجة. ولكن إذا كان تحليلُ (عَوْم) *flottaison* لا صعوبةَ فيه، فتحليلُ (إزهار) *floraison*، على الرغم من أنه مدعومٌ من (زهريّ) *floral* تجاه (زهرة) *fleur*، هو أقلُّ وضوحاً، وتحليلُ (حصاد الكَلأ) *fenaison* تجاه (علف) *foin* لا يفرضُ نفسَه إلا على علماء الاشتقاق. ولم نتردّد في عرضِ (سدّادة) *bouchon*، أعلاه، كمونيم، ولكن في حالِ تقريبه من (ممسحة) *torchon*، ألا يمكن أن نرى فيه مونيماً مركَّباً مؤلفاً من لاحقة *on*- بمعنى «غرض يصلح لِـ» ومن جذر كلمة *boucher*، كما سنجدُ *torcher* في *torchon*؟ وألا

يمكن لتحليلٍ مماثلٍ أن يكون سوى فعل لسانيّ دون أن يلامسَ أبداً وعي المتكلمين العاديين؟

علينا أن نذعنَ لهذه الشكوك التي توافقُ تماماً شروطَ استخدام اللسان من قبل المتكلمين. ويبدو مفيداً أن يتوفرَ لنا مصطلحٌ للإشارة إلى قِطعة من العبارة، نمتنع عن تقرير إذا ما كان المقصود منها مونيماً أو مونيماً مركَّباً. مع ذلك فلا يبدو أن مصطلحَ (موضوع) thème، المقترح منذ أمدٍ طويل، قد صَلُحَ لهذه الغاية. ونقولُ عموماً «مونيماً مركَّباً» متى يكون ثمّة إيحاء لتحليلٍ ممكن.

أما والحالةُ هذه، إذا كان لدينا كلّ شيء كي نصلَ إلى أن نبحث في فرضِ تضادٍ جليّ بين مونيم مركَّب وبين مونيم، فمن الضروري أن نميّز تماماً بين مونيم مركَّب وبين تركيبٍ ما. وقد يبدو مفيداً التذكير بأن التمييز لم يُلحظ عند سوسّير. وعندما يكونُ القصدُ في دروس سوسّير، توضيح ما هو التركيب، فما يبدو، في الأغلب، هو مونيم مركَّب. كان لدى سوسّير مسائل أخرى للتسوية. حتى أنه لم يهتم بتحديد ما ينبغي أن يُفهم بالتركيب، ومع ذلك، يمكننا الاستدلال مما أسلفنا قوله، بأن تشكيلَ تركيبٍ ما بمجموعه الكلّي من وحداتٍ بليغة دنيا (مونيمات) يُقيم بعضها مع البعض علاقات نحوية أكثر خصوصية مما تقيمه مع بقية العبارة، يجعل، عند الاقتضاء، في عداد التركيب، كلّ وحدةٍ بليغةٍ (مونيم أو مونيم مركَّب) تصل هذه المجموعةَ بالبقية. ويتضمن هذا الأمرُ أن جملةً ما هي تركيب وأن هذا الأخير يمكنُ أن يتشكّلَ من عدّة تراكيب. وفي العبارة (بلّوطة جميلة جداً تظلّلُ الفناء) *un très beau chêne ombrageait la cour*، نبيّن إذاً تركيباً هو عبارةٌ عن العبارة بمجملها، والتركيب الآخر الذي تشكله *un très beau chêne*، المؤلفةُ بدورها من تركيبين *un... chêne* و*très beau*، وأخيراً التركيب *ombrageait*

والتركيب *la cour*، ومن دون شك، سيفترض بعض المنطقيين، الذين لا نتّبعهم، علاوةً على ذلك، تركيباً إسنادياً *ombrageait la cour*. وفي عبارة (يعيش في غرفته) *il vivait dans sa chambre*، سنفترض أن حرف الجر *dans* الذي يصل القِطعة *sa chambre* ببقية العبارة، يؤلف فونيماً مركَّباً معها. ومن الواضح، وفق التحديد المذكور أعلاه وبالتوافق مع استخدام سوسّير، فإن صِفة (محجّر) *pierreux* التي نميز فيها بين النواة - *pierr* واللاحقة *eux*-، تشكل مونيماً مركَّباً في نفس مستوى (حجر ثقيل) *une lourde pierre*، أما والحالة هذه، فالتباعدُ يقوم هنا، فَـ محجّر بالنسبة إلينا هي مونيم مركَّب وليس تركيباً، لأن لها تماماً تساوقاتِ صفةٍ غير مشتقةٍ، مثل (صلب) *ardu* أو (عِسرة) *raide*.

ربما سيؤاخذوننا أن المعقّد *lourde pierre* يمكن أن يظهر في كلّ السياقات النحوية التي نجد فيها الوحيد *pierre*، وبالتالي علينا أيضاً اعتباره بمثابةِ مونيم مركَّب. ولكن هذا يعني أن ننسى أن *lourde pierre* يمكن أن تظهر مع *très* (حجر ثقيل للغاية) *(une trés lourde pierre)*، الأمر الذي لا يصلح مع حجر وحده. أما والحالة هذه، فليس ثمّة توافقات متشابهة. ويدفعنا هذا إلى تحديدِ أن العناصر المكوِّنة للمونيم المركَّب ليست قابلةً لاستقبالِ تحديداتٍ مختصّةٍ ومتميّزةٍ عن تلك التي تصلح للمونيم المركَّب بأكمله: وبإمكاننا أن نحدّد المجموعة سكة حديد *chemin de fer* (سكة حديد اقتصادية، سكة حديد ذات سرعة كبيرة)، ولكن عندما نجازف بِـ (طريق مفرّغ من الحديد المطرّق) *chemin creux de fer forgé*، الغريبة، مع تحديدٍ مميزٍ لعنصرين معجميين، فالموضوعُ لا يعود أبداً سكّة حديد.

إن تطبيقَ المعيار الوحيد للاإمكانية تحديد مكوّنات المونيم المركَّب يمكن أن يؤدي إلى تصنيف ائتلافات المونيم المركَّب مع

صيغة أو أكثر بين المونيمات المركَّبة، فلنأخذ الشكل ***ombrageait*** في مثلنا السابق. من الواضح أن العنصر ait-، دالّ لمونيم (صيغة الاستمرارية) ليس قابلاً لأن يتحدّد. ولنتذكر أن هذا الغياب لتحديدٍ ممكنٍ يشكل جزءاً من تعريف الصيغ. وإذا بقيت ***ombrageait*** مونيماً مركَّباً، فهذا لأن هذه المجموعة لا تملك التساوقات نفسها العائدة لمونيم فعلي مثل *-ombr* (العائد لفعل عتّم *ombrer*)، أو لمونيم مركَّب فعلي مثل *-ombrag* (العائدة لفعل ظَلَّلَ *ombrager*): إنه مخالف لصيغة الاستمراريةِ (*ombrageai - ait*) أو لأي مونيم آخر من صنف الأزمنة.

ولا يضيرُ التذكيرُ أن صيغة ما لا تقبل للغاية التحديدَ، وأن تحديداً ما للنواة التي تتعلّق بها لا يؤثّر بها في أيّ حالة. وإذا ما أضفنا إلى ***ombrageait*** المحدِّد ***imparfaitement*** بطريقة ناقصة، فهذا التحفظ ينطبق على الطريقة التي يُؤمِّنُ الظل بواسطتها، لا على الطابع السابق للظاهرة. وبالنسبة إلى اللاحقة *-age*، فهي لا تتأثّر تحديداً بالمحدِّد، ولكنها تتأثّر بالطريقة نفسِها لأساس-*ombr* .، فما هو ناقص وغير تام، يتمثّل بالطريقة التي تؤمّن الشجرة فيها الوظيفة التي هي التظليل، فـ ***Ombr[er]*** (من دون - *age-*) بدلاً من ***Ombrage[r]*** سترجعُ إلى شيء آخر مختلف كلياً.

* * *

إن كلَّ تعريفٍ لمتصوّرِ المونيم المركَّب يتطلّبُ إذاً إثباتَ معيارين: **أولهما** يعود إلى كيان التوافقات، **وثانيهما** للإمكانية تحديد المكونات.

ويمكنُ لبعض اللسانيّين أن يتساءلَ إذا ما كان ممكناً تعريفُ، أو على الأقل الإحاطةُ بمفهوم المونيم المركَّب بمصطلحات دلالية.

هل باستطاعتنا مثلاً القول إن المونيم المركَّب هو جزءٌ من العبارة التي تحيلُ إلى عنصرِ التجربةِ المُدركةِ ككلّ؟ هل هذا على وجه التقريب ما قمنا به أعلاه بخصوص موضوع *téléphone*، فـ (هاتف) هو هاتف وليس جهازاً يُصدر أصواتاً (*phone*) على مسافةٍ ما (*-télé*) نقول إذاً، بمصطلحاتٍ ساذجة، إن علينا أن لا نخلط بين الكلمة وتعريفها. ولكننا نفكّر في الحالات التي ليست استثنائية حيث يأخذُ رأيٌ مركَّب، يُبدى حول شيء ما، شخصٍ ما، أو حدثٍ ما، أقول يأخذُ مباشرةً شكلَ ابتكارِ مونيميّ تركيبيّ: وكي نستعيدَ مثلاً من سوسّير، في موضع معين، يمكنني، لنقلِ ردةِ فعلي إلى الآخرين، القولُ: إن هذا المرءَ لا يمكنُ أن يُمنحَ وساماً من دون أن تحدثَ ضجةٌ، تماماً كما أقول: هذا الشخص غير قابلٍ ليمنَح وساماً. أما والحالة هذه، يمكننا تواً مستفيدين من بنيةٍ مونيميةٍ تركيبيةٍ متاحةٍ، والمتمثلة هنا بِـ *in… able*، أن نكثّفَ، في مصطلح واحد، المنطقة السديمية للتجربة التي كان بإمكاننا أيضاً تقطيعها عبر سلسلةٍ من العناصر المتتابعة. يمكننا إذاً القولُ إن خلقَ مونيم مركَّب في هذه الشروط، هو اختصار الكثرة إلى الوحدانية، فبالاستعانة ببنيةٍ لغوية موجودة قبلاً، تمّ الوصولُ إلى إدراكٍ ذهني شبه كلّي لما يمكن لتحليلٍ أشدّ تقليدية للتجربة أن يظهره تحت أقسام الوحدات المتتابعة.

لا يمكن أن يقومَ شكٌّ في أن امتلاكَ مونيم مركَّب حيث كنا حتى الآن مكتفين بتركيبٍ يسهِّلُ إدراكَ بعض الحقائق. وإذاً كان اكتشافٌ ما، في العلوم أو في الشعر، هو التقريب غير المتوقّع بين شيئين أو بين «كلمتين»، فابتكارُ مونيم مركَّب، أي «كلمة» جديدة، يمكنُ أن يرصفَ الطريقَ نحو اكتشافاتٍ مقبلة. وليس من الخطأ أن يحيطَ المونيمُ المركَّب بمدلولٍ وحيد، ولكن علينا أن نعيَ جيداً أنه لا يمكن أن يحقّقه إلا بجعله مستحيلاً كلَّ رجوع إلى ما سيمثله

واحدٌ من مكوِّناته فيما لو كان معزولاً. وبهذا فإن التعريف الوحيد الصحيح للمونيم المركَّب هو ذلك التي يُرْجِعُ إلى استحالة تحديدِ مكوِّناته بشكل إفرادي. وكما هو الحال دائماً في اللسانيّات، فمن الأسلم أن نجتنب الصياغات النهائية التي تُدخلُ الاستبطانَ أو افتراضاتٍ منسوبةٍ للسيرورات العقلية للمتكلمين.

* * *

سيبدو خطراً أن نتخيَّلَ المونيم المركَّب بالضرورة تحت أقسام مركَّب أو مشتقٍ، بقدر ما نجعل غالباً من تركيب الكلمات فكرةً مقصَّرةً بعض الشيء.

فكثيرٌ من الفرنسيين الذين يثقون بالكتابة سيرفضون أن يروا في (بطاطا) *pomme de terre*، أو في (حقيبة يد) *sac à main*، «كلمات مركَّبة»، لأن عناصرها المكوِّنة مفصولة، في الكتابة، بواسطة بياضات.

وقد أتاحَ البحثُ في المونيمية التركيبية أن نعي نمطَ تركيب كلماتٍ يسمى ائتلاف عناصر *Confixatin*، حيث لا يردُ أيّ من عناصره المؤلَّفة مثل مونيم حرّ: فَـ (مثبّت الحرارة) *thermostat* و(مهندس زراعي) *agronome* هما كلاهما مؤتلفا العناصر confixés مؤلّفان بواسطة ائتلاف عناصر -agro، -stat، -thermo، و-nom، القابلة جميعها للظهور في ائتلافات أخرى مثل ميزان حرارة *thermomètre*، منطاد *aérostat*، زراعي - غذائي *agro- alimentaire*، وفلكي *astronome*.

ومن الواضح أن صدور الكلمات المهجّاة، مثل [ɛsɛnseef] SNCF، أو المقروءة مثل [ynɛsko] UNESCO، تستوفي المعايير الموضوعة أعلاه لتعيين المونيمات المركَّبة. مونيمات مركَّبة أخرى

هي ـ مثلاً ـ أسماء الشوارع، والجادّات، والمؤسسات، والمطارات، التي تشتمل، كجزء مكمّل للمونيم المركَّب، على المونيمات: (شارع)، (جادّة)، (مدرسة)، (مؤسسة): مثلاً شارع السلام، وجادة الأوبرا، مدرسة البوليتكنيك، ومطار أورلي، أو أيضاً كرنفال نيس ومعرض باريس، ووزارة الحربية، . . . إلخ. إن الاختصار المتواترِ لِـ (مدرسة البوليتكنيك) إلى مجرد (بوليتكنيك) ليس مختلفاً عن اختصار (متروبوليتان) إلى (مترو)، أو (تلفزيون) إلى *télé*، والأمر نفسه بالنسبة إلى السيدة ديران (*Durant*)، والبروفسور ديبون (*Dupont*)، فهما أيضاً مونيمان مركَّبان، فضلاً عن أسماء العلم العائدة للأشخاص والتي تجمعُ الاسمَ والشهرة مثل هنري مارتان (*Henri Martin*)، أو جان ديبوا (*Jeanne Dubois*). إن اختصار هذين الأخيرين، من وجهة نظر حميمية، إلى المونيمين هنري وجانّ، موازٍ للاختصار الذي ندين له حذفَ (مدرسة) من (مدرسة البوليتكنيك).

إن إنتاج المونيمات المركَّبة يحدث قبل كل شيء انطلاقاً من نماذج موجودة من قبل تجمع عناصر لا يمكنها أو لم يعد بإمكانها أن تؤلّف تراكيب طبيعية. تلك هي بشكل طبيعي حالة المشتقّات التي تشتمل، بالسليقة، على عنصرٍ لا يندرج إلا في المونيمات المركَّبة. أما بالنسبة إلى المركَّبات، فثمّة بضْع بنى مختصة مثل تلك التي تناسبنا: *tire-bouchon*، *pomme de terre*، و *sac à main*، وربما كان المقصود، في زمن غابر، تراكيب عادية. أما اليوم، فالحالةُ لم تعد على هذا النحو، فالمركَّبات من هذا النمط تتحقق يومياً وفق نماذج لم يعد لها أي شأن مع التركيبة المعاصرة.

المصدر الآخر الهام للمونيمات المركَّبة يتمثّل في القولبة، أي الاختصار التدريجي إلى كلٍّ غير قابل للتفكك لما كان، في أول الأمر، تركيباً. إنها حالة (شابّة) *Jeune fille*، المسبوقة في الفرنسية

المتقنة بأداة تنكير الجمع *des* عندما تكون مونيماً مركَّباً (*des* = *jeunes filles* بالإنجليزية). وهذا الفرق في المعالجة لا يقوم سوى بتجسيد العبور، الممكن حدوثه في أي وقت كان، من صنف إلى آخر. وفي التعبير المتواتر جداً هي تبدو لطيفةً، ***elle a l'air gentille***، يدلّ توافق الصفة مع الجنس العائد لـِ *air*، أقول ما يدل على أن *avoir l'air* قد صيغت مثل مونيم مركّب ذي معنى مشابه لفعلَيْ (بدا) *sembler* و(ظهر) *paraître*، الأمر الذي يَستبعد تحديداً ما للعنصر *air* .

ومع ذلك، فلا تدل سمات شكلية على تغيير منزلة المعقد موضوع الخلاف إلا بالمصادفة. وما يسمح، في الأغلب، بإبداء رأي حول معنى القولبة إلى مونيم مركَّب، فهذا الشعور بأن إضافة تحديدٍ ما لأحد العناصر سيغير قيمة المجموع، ففي أفريقيا السوداء (*L'Afrique noire*)، التي تدل على فرع قارة في جنوب الصحراء، كل محاولة لتحديد الصفة بمعزل عن الكل سيعيد لأفريقيا حريتها، و«سيكسر» كما نقول المونيم المركَّب. ولكن، كما هو الحال دائماً حينما لا يمكننا الارتباط بمعنى أو بآخر. وقد أدت الحوادث الجارية منذ عدة سنوات إلى إنشاء مونيم مركَّب من القرن الأفريقي (*La Corne de l'Afrique*)، للإشارة إلى المناطق الصومالية، بشكل أمكننا فيه الاندهاش من الوقوع على تركيب مثل القرن الشرقي لأفريقيا (*La Corne Oriental de l'Afrique*) بالقيمة عينها، بأقلام بعض الصحافيين. ولكن هذه التباعدات كانت تؤشّر بشكل واضح لتقلّب المنزلة المونيمية التركيبية للمعقّد.

يبقى علينا أن نعاين موقفاً سنحاول فيه الكلام عن مونيم مركَّب، لأننا نبين، لمعقّد مؤلَّفٍ من أساسٍ ومن مونيم محدَّد، تساوقاتٍ تذكّر بتلك العائدة إلى أصناف المونيمات القائمة، ولكن

حيث لا توجدُ مجموعةُ التساوقاتِ المبينة عند أي من هذه الأصناف. أما والحالة هذه، فقد أكدنا أنه لا مونيمَ مركّباً إلا عندما يكونُ ثمّة مونيمات لها التساوقات نفسها. والمقصودُ هنا هو ما نسمّيه، في حالة الفرنسية «الفعل ذي الصيغ المبهمة»، صيغة المصدر واسم المفعول/ الفاعل.

وبغية التسهيل، فلن نعالج بالتفصيل إلا حالة «اسم المفعول»، الذي سنشير إليه على الأصحّ كاسم مفعولٍ تام وبسيط يتضمن حدثاً منجزاً أو حالة مُدركةً. إن دالّ مونيم اسم المفعول، بالنسبة إلى أغلبية الأفعال الفرنسية هو *é-* أو *ée-* وما يهمنا هنا ليس المونيم اسم المفعول، بل التركيب الذي يشكله مع المونيم الفعلي، أي، مثلاً، مُغَنّى *chanté*، *chantée*، وهي التي نشيرُ إليها في ما يلي على أنها «اسم المفعول».

والخصوصية في حالة اسم المفعول، لا تتمثّلُ في أن بإمكانه الاشتراك، حسب السياقات، مع تساوقات الأصناف المختلفة: والأمرُ شبهُ متواترٍ حيث كان: فللصفات تساوقاتها الخاصة المختلفة عن تساوقات الأسماء، ولكنها يمكن أن تنهضَ من دون صعوبات بكلّ تساوقات الأسماء في سياق يختفي فيه اسم ما: فإذا اختفى اسم أولاد (*enfants*) من جملة (صف الأولاد الصغار) (*la classe des petits enfants*)، فإن (صغار) يمكنها أن تنهض بكلّ مسؤوليات الاسم الغائب، وفي جملة (أنا أصوّت من أجل الحلّ) (*Je vote pour la dissolution*)، فإن حذف (الحل)، لأن الكل يعرف لماذا نصوّت، يؤدي إلى تغيير العنصر الوظيفي (من أجل) (*pour*) إلى ظرف. وفي كل هذه الحالات، نتحدث عن انتقال من صنف إلى آخر.

وما يلفتُ انتباهنا، في حالة اسم المفعول، ليس حالات الانتقالات المتوقعة، ولكن أن يتمكّن اسم المفعول، في سياق

معين، من أن ينهض بدور صفةٍ ما تماماً كما بدور بضعة تساوقات عائدة للفعل. وليكن اسم المفعول (متوقّفة) (*bloquée*) في جملة (السيارة المتوقفة بسبب الثلج كانت لأصدقائنا *la voiture bloquée* (*par la neige était celle de nos amis*، لهذا الاسم وظيفة نعتية، أما في جملة (السيارة التي توقفت بسبب الثلج لم تكن جاهزة) *la voiture* (*bloquée par la neige n'était pas disponible*، فلاسم المفعول وظيفة البدل، وفي جملة (السيارة كانت متوقفة بسبب الثلج) *la voiture était* (*bloquée par la neige*، فلهذا الاسم استخدام إسنادي (في فرنسا، نتكلم تقليدياً عن نعتٍ لصيق). يتصرف اسم المفعول في الجمل الثلاث مثل صفة، ولكنه، بالإضافة إلى ذلك، يتمّ بواسطة بسبب الثلج، وهذا ما ننتظره من فعل أوقف المستخدم بصيغة المبني للمجهول.

ذاك إذاً معقّد مؤلفٌ من عنصرين قابلين للاستبدال (*bloqu-ant* ~ *bloqu-é, chant-é* ~ *bloqu-é*) لا يمكن لأحدهما أن يُحَدَّدَ بمعزلٍ عن الآخر، فكل تحديدٍ منطبق على المجموعة ككلٍّ (صبي مغناج جداً مثل صبية هزيلة جداً) *un enfant très choyé, comme une enfant très frêle*. ويذكرنا هذا الأمر تحديداً بما وجدنا في حالة المونيمات المركَّبة، ويضادُّ بوضوح اسم المفعول بالتراكيب من صنف *mangeait*، حيث يلامسُ كل تحديدِ النواةَ الفعلية دون أن يؤثّر بصيغة الاستمرارية. سنسعى إذاً إلى رؤيةِ مونيم مركَّب فعلي في اسم المفعول، معتبرين الوظيفة المؤمنة بواسطة تميماته (أوقف بسبب الثلج، وقع من الشجرة) *bloqué par la neige tombé de l'arbre* غير حاسمة لكيانه. ولا نفرض وضع صفة (مجنون) *fou* و(جيّد) *bon* في الصنف نفسه، على الرغم من أننا نقول (مجنون من الحبّ) *fou d'amour* مع حرف الجر *de*، و(صالح للخدمة) *bon pour le service* مع اللام *pour*.

هذا الحلّ الذي يمكن قبوله بالنسبة إلى اسم المفعول التام، لا يصلح لاسم الفاعل المنتهي بـ *an*-، حيث علينا أن نميّز بين الصفة المنتهية بـ *an*- من نموذج متألف *brillant* (مع مطابقة تنتهي بـ *ante*-) بتيجة انتقال غير آلي، وبين اسم المفعول المتميز بوضوح والذي لا يعرف مطابقة ما. ويصلح هذا الحل أيضاً بشكل أدنى بالنسبة إلى صيغة المصدر، وهو ائتلاف للمونيم الفعلي والمونيم المصدري، التي تُشْرِكُ سلوكاتٍ للاسم والفعل، وكذلك لصيغ اسم المصدر لألسنٍ عديدة.

ينبغي علينا إذاً، ومن دون أدنى شك، أن ننظرَ في وجودِ وحداتٍ لادنيا بليغةٍ تؤلّف أصنافاً متأسّسة وفق المعايير ذاتها العائدة لأصناف المونيمات التي حلّت محلّ الأجزاء التقليدية للخطاب. ولا اعتقد أنه سيكون لنا مصلحة في مزجها مع المونيمات المركَّبة، كما يمكننا أن نسمّيها مونيمات مركَّبة محاذية *parasynthèmes*. ولا أعتقد أنه ينبغي علينا، بغية تمييزها عن المونيمات المركَّبة، أن نبرز أنها تتشكّلُ آلياً انطلاقاً من كل أساس ملائم، وفي الحالة الراهنة من مونيم فعلي، لأن الطابع الآلي لإضافة لاحقة (مثلاً *ment*- للظروف الفرنسية) إلى عدّة أسسٍ لن يؤثّرَ بمنزلةِ المونيم المركَّب للناتج المحرّر.

إن الاختبارَ الوظيفي للبنى اللغوية بعيدٌ عن أن يكون قد أُنجز. وعلى الرغم من أننا نتصرف بطريقةٍ استنتاجية انطلاقاً من تعريف تسليميّ لمتصوَّر اللسان، فدراسةُ أي لسانٍ جديد قابلة لكشفِ بنى غير متوقّعة تُغني معرفتنا باللغة الإنسانية... ويمكنُ لتفكير أشدّ تنامياً أن يدفعَ بنا إلى اقتراح تقديمات جديدة، لبنى معروفة، إذا لم تُحفظ في النهاية، فبإمكانها أن تبرزَ حسنات الأطرِ التي نعمل بواسطتها. لن أقدِّمَ منها سوى مثل واحد، ذلك العائد للسيلّيم. اقترحتُ إطلاق تسمية «سيلّيم» (ناتج ما نتناوله بشكل جماعي) على

المجموعة المشكلة من نواة ممكن تحديدها، إضافة إلى مونيم أو مونيم مركَّب، مع الكيفيات التي تصاحبها، وعند الاقتضاء، مع العنصر الوظيفي الذي يصل المجموعة بباقي الجملة. وفي حالات عدة، يتوافق السيلّيم، المحدد على هذا النحو، بما نطلقُ عليه تقليدياً «كلمة» ما تعود للعبارة. ويصلح هذا الكثير من «كلمات» الألسن الهندو- أوروبية القديمة، للأشكال الدانماركية مثل *byerne* «المدن»، *hænderne* «الأيدي»، أو الإيطالية *andiamo* «نحن نذهب»، *sarebbe* «سيسكون». ولكن المدن *villes*، والطاولات *tables*، في الفرنسية، هما، بالطبع، سيلّيمان بدورهما. ومن جهتي، فأنا لا أعملُ بواسطة السيلّيم، ولكنني استخدمه فقط كي أبرز استحالة مطابقة الاستخدامات العادية، كمصطلح «الكلمة»، مع تعريف علمي على نحو ملائم.

وختاماً، عليّ أن أعودَ إلى عنوان البحث نفسه، فينبغي أن يكونَ واضحاً أن التوسع المعجمي، في لسانٍ ما، لا يتحدّد أبداً بالموارد الداخلية، أي بالابتكارات العائدة للمونيمات المركَّبة. ثمّة دائماً تبادلات بين جماعةٍ وأخرى، وتؤدّي هذه التبادلات على الدوام إلى مقترحاتٍ تعودُ للأشياء وللمفاهيم ولمفردات اللغة. المقترحات هي إذاً مصدر لتجديد المعجم تختلف أهميته وثباته بشكلٍ ملحوظ من لسانٍ إلى آخر. ومن المتواتر أن تشترك دينامية المونيم المركَّب في طلبِ خدمة حذف بضعة مقترحات، وليس على لسانيّ ما، بما هو لسانيّ، أن يبديَ رأياً حول مناسبة تطبيقات مماثلة، فاللسانيّ يعاين الوقائع وينسّقها، ولكنه يمتنعُ عن إبداء أحكام تقويمية إلا حينما يكون الرهانُ بالطباع نجاح عملية التواصل. لقد تمثّلت نيّاتي في إظهار الدور الفاصل الذي تلعبه المونيميّة التركيبية في دينامية اللسان ليس إلا.

4.5 ـ هل ينبغي التخلّي عن مفهوم الفاعل[12]؟

إن عنوان هذا القسم ينبغي ألا يُفسَّر في أيّ حال على أنه تزكيةٌ مقدَّمة بطريقة دبلوماسية وبشكل استفهامي. وقد تساءلتُ، وأنا أكتبه، هل بإمكاننا أم لا أن نصلَ إلى وضوح أكثر في الصلات التي تربطنا، نحن اللسانيّين، بعضنا ببعض في ما لو قررنا أن نحكم على الأطباع الخاصة بكلّ من الحالات التي نحن معتادون أو ساعون إلى العمل فيها بمفهوم الفعل؟ وهل سنحاول أن نتخيّل مجموعَ مصطلحاتٍ جديدة وأقل لبساً لكل مجموعة مختصّة ذات معايير نحوية؟ ومع ذلك، وبما أن ثمّة صعوبات متوقّعة للوصول إلى مطابقة بين العلماء المعنيين كافة، ألا يعني ذلك أننا بهذه الطريقة نضخّم اللبس الحالي بدلاً من إزالته؟

هذا الاقتراح سيذكّر قراءنا باقتراح لِـ شارل فيلمور (Charles Fillmore) يتضمن استبعاد الفاعل من كلّياته الإعرابية. وعلى الرغم من أن موقفينا، أنا وفيلمور، ينطلقان، في نهاية الأمر، من تجربة لغوية مشابهة، موسّعة أكثر من الحدود الضيقة التي تبنتها بور رويال (Port- Royal) ورسمتها MIT، فهما مختلفان أساساً. يدعم فيلمور رأياً مثبّتاً بأن ثمّة فاعلين فعلاً في البنى السطحية لألسن عديدة، ولكنه يقترحُ أن تفسَّرَ كلها على أنها تجلياتٌ خارجيةٌ لحالات مختلفة في البنية العميقة.

أما الوظيفيون، أمثالي، الذين يعتقدون أنه ليس ثمّة بنية عميقة بل درجات في الملاءمة اللغوية، وليس ثمّة كلّيات لغوية خارج ما هو متضمّن في تعريفنا «للسان»، فسيكونون متفقين تماماً مع تحفظات

(12) «Should We Drop the Notion of «Subject»?» *La Revue Canadienne de linguistique*, vol. 17 (1972), pp. 175-179, traduction par l'UER de linguistique générale et appliquée, Université René Descartes, séminaire de 3è cycle.

فيلمور بخصوص كلّية «الفاعل»، ولكنهم سيتساءلون إذا ما كانت مطابقةٌ ما ممكنةً حول ما ينبغي أن يُطلبُ من وحدةٍ لغوية كي تستحيل فاعلاً. وما ننتظرُ إيجاده في أيّ لسانٍ نعاينه هو تنظيمٌ نحويٌّ مختصٌ، يمكنه أن يمتلكَ أو أن لا يمتلكَ سماتٍ مشتركة مع اللسان الذي ندرسه أو ذاك الذي سنخضعه للدرس. وما ينبغي تجنّبه بأيّ ثمن لا يتمثّل فقط في التأكيد العقيم علمياً والمنافي للعقل للكيان الأساسي لكل الألسن، بل في المحاولة المتفرّعة ثنائياً لتثبيت بنيتين نحويتين جوهريتين لا غير بمجرد اكتشافنا وجود أبنية تسمى توافقية(*) يمكن بصعوبة ردّها إلى النموذج التقليدي فعل ـ فاعل ـ مفعول.

وفي ما يلي، سنرفض بإصرارٍ أن ننجرّ لاعتباراتٍ منطقية حول طبيعة الفاعل، بمعزل عن وجود الوظيفة النحوية المشار شكلياً إليها، في لسانٍ معين، إما بواسطة مؤشر وظيفي كعلامة الاعتراف مثلاً أو بواسطة الموقع في العبارة. ويمكن، من دون أدنى ريب، أن تختفي السمة الشكلية للوظيفة «فاعل»، في بضعة سياقات أو مواضع، أو أن تختلط مع تلك التي تعود لوظيفة أخرى. ثمّة العديد من الألسن التي لا يُعتبر تحديد الفعل فيها، كما هو، ضرورياً، عن طريق الوسم أو عن طريق الموقع. وإذا كان فعل الرعي paître يتضمّن مثلاً «بقرة» و«عشباً» كمشاركين، فذلك لأننا نفترض أن البقرة ترعى العشبَ وليس العكس. ولكن منذ اللحظة التي تكون فيها بضع وسائل شكلية لتحديد الفاعل جاهزة، ونقوم غالباً باستخدامها، فإن غياب التمييز شكّل إذاً حالة انطباق(**) أو مجانسة لفظية وظيفية ينبغي ألا تجعلنا نستعبدُ الوجود الشكلي للفاعل.

(*) التوافقية هي اشتراك مفعول الفعل المتعدي وفاعل الفعل اللازم في حالة اسمية واحدة، انظر: **معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي - عربي)**، ص 176.

(**) تماثل كلمتين كانتا مختلفتي التصويت في مرحلة تاريخية سابقة، المصدر نفسه، ص 489.

إن مصطلَح «الفاعل» المقترضَ بالترجمة عن اليوناني *hupokeimenon*، يُستخدم تقليدياً للتأكّد من نوع من العلاقة النحوية التي نصادفها في الألسن الكلاسيكية والهندو ـ أوروبية الغربية. ومن ضمن اللسانيّين، فالجماعةُ التي أقنعها المنطقيون والرفقاء بأن كل عبارة بشرية مؤلفة بالضرورة من فاعل ومن إسنادي، هذه الجماعة تبحث بانقيادٍ عن فاعل في كل لسان يُدرسُ، ولكن دون أن تصلَ بالطبع، في كثير من الحالات، إلى التوافق حول مَنْ ينبغي أن يتلقى هذه البطاقة. وبالنسبة إلى معظمهم، وللأكثر سذاجةً منهم، فإنّ أقليّةً من المطّلعين، ينبغي أن تطبّقَ المصطلح على كل ما هو موسوم تقليدياً على أنه المصاحِب التلقائي للمسند. وفي الأبنية المسمّاة توافقية، تتمثّلُ عقبةُ المسعى الأول في أن ما يُسمّى فاعلاً لفعل لازم يحملُ السمة ذاتها (أو غياب السمة) التي «للمفعول» العائد لفعل متعدّ، في حين أن فاعل الفعل المتعدي يحملُ سمة إعرابية مختصة. أما عقبة المسعى الثاني، وهي من دون أدنى ريب الأكثر صحّة من وجهة نظر لسانية محضة، فتتمثّل في أنها تثبت نهائياً معيار التواجد الإلزامي على أنه السمة القاطعة للفاعل، دون أن تقيمَ وزناً للشعور المتجذّر لدى المتكلمين الهندو ـ أوروبيين الذين يُعتبرُ الفاعلُ بالنسبة إليهم أولاً وقبل كلّ شيء «مَنْ يقوم بالفعل»، أو العامل.

ومن وجهة نظر وظيفية، فمعيار الحضور الإلزامي، الذي صنع منه فيلمور حالات محدودةً، هو من دون شك الأكثر إجرائية في ما يتصل بالألسن الهندو ـ أوروبية الغربية. ومن الواضح أن تحديد الفاعل على أنه «من يقوم بالفعل» لا يمن أن ينطبق على حالة فاعلٍ عائدٍ لتركيب مجهول عموماً وحتى لو أمكن لجملة (جون يعاني) *John suffers* أن «تتحوّل» إلى (جون يعاني فعلاً) *John dœs* (*suffer*)، فمن الصعب أن نتصور جون فاعلاً في حالةٍ مماثلة، ففاعلٌ ما، بما

هو وحده إلزاميةٌ، يشكّل العنصر الذي لا يمكنُ حذفُه حتى ولو لم تتطلب الرسالةُ وجودَه: ولدى سماعنا (إنها تمطر) *il pleut*، فلا أحد يتساءل مَن التي تمطر(*).

وبخلافِ معيار الوجود الإلزامي هذا، فقد واجهنا حقيقة أنه لا يمكن، في عدد من الألسن المعروفة جيداً، استخدام كثير أو كافة الأفعال المتعدية من دون «مفعول»: والمفعول يكون إذاً في هذه الحالة إلزامياً، ولن يكون هناك أي سبيل لتعيين الفاعل. ولكن الوضع مختلف كلياً بالتأكيد، لأن بضعة أفعالٍ ولا سيما المتعدّية، وبعض من ضمنها فقط، لا يمكن أن تشتغل من دون مفعول. إلى ذلك، وكما تبيّن بضعة ألسنٍ مثل الفرنسي والإنجليزي، فحذفُ المفعول به أمرٌ غيرُ اعتيادي ولكنه ليس مستحيلاً كما يظهره المثل *Trenton makes*، *the world takes*، أو (هو يقول وأنا أفعل) (*il dit et moi je fais*)، في حين أن حذف الفاعل *Trenton* في (ترنتون يصنع آلات) *Trenton makes machines* يبتر العبارة ويجعلُ المماثلةَ مستحيلة.

إن الاستناد غالباً إلى استثناءات لإظهار أن جملاً من دون فاعل تقوم في «ألسن إسنادية» نادراً ما يكونُ قاطعاً. تتضمن *ambulat* اللاتينية فاعلاً ضميرياً ظاهراً مثل ضمير الغائب المفرد العائد للألمانية *wird* في *hier wird getanzt* (هنا، نحن نرقص)، ويمكن أن تعتبر اللفظة الإسبانية *quiere* (هو يُحبُّ). مثل جذع مجرّد، إذا لم يستطع بناءٌ مثل *quiere a su madre* (هو وهي تحب أمها) مع ضمير الغائب المِلكي *su* أن يُبرز ضميراً غائباً للفاعل مندمجاً في *quiere*. وبالطريقة عينها، فضمائر المطاوعة (ضمير المخاطب) هي الشواهد على ضمير

(*) ملاحظة لتعريف الفاعل: تُعرِّف العربيةُ الفاعلَ بأنه مَنْ يقوم بالفعل أو يتّصف به، نحو: مشى الرجل (الرجل هو من قام بفعل المشي)، حَزِنَ الولد (الولد هو مَن اتّصف بالحزن).

المخاطب الفاعل في صيغةِ أمرٍ بالفرنسية مثل (اذهب) *va-t'en*.
ويمكن «للألسن الإسنادية» أن تطوّر مهاراتٍ بغية القيام بإسنادِ الوجود النقي والبسيط: في الإنجليزية (ثمّة رجل) *there is a man*، وفي الفرنسية (ثمّة رجل) *il y a un homme* ... وتتضمّن طرق مماثلة فاعلاً شكلياً يتمثّلُ إما بالعنصر المسند وجوده، كما في الإنجليزية، وإما بواسطة ضميرٍ «فارغ» كما في الفرنسية.

ومع ذلك، فالفرنسية توضّح ضرباً من البنى النحوية يمكن فيه لفاعل ما، أي لتحديدٍ إلزامي للمسند، أن يحذفَ في حالة ظهور مسانيد الوجود: وعلى الرغم من أن كتابة (ثمّة) *il y a* في (ثمّة رجل) *il y a un homme* المقابلة للإنجليزية *there is a man*، تُسمع مثل /*ja*/، وهذه لن تكون الحالة إذا كانت *il y a* تعني *il* (مذكر) أو *il* (محايد) *a là* (لديه هنا)، كما في *il y a son argent* (*à la banque*) مَالُهُ هناك (في المصرف). وعليه، فإن ثمّة *il y a* /*ja*/ يمكن أن تؤولَ كأداةٍ نحوية لإنتاج عددٍ من ضروب المسانيد، محتفظة من منزلتها السابقة بإمكانية الكيفيات الزمنية والصيغية (كان ثمّة *il y avait* /*javè*/، أو سيكون ثمّة *il y aurait* /*jórè*/).

إن حالة اسْمَي الإشارة (هوذا) *voici* و(هوذاك) *voilà*، اللذيْن لا يستطيع أيّ متكلم للسان الأمّ الفرنسي أن يماثل بَعْد فيهما فعل رأى *voir*، هي أكثر قطعاً أيضاً: فهي ليست سوى أداة نحوية لتحيين مفعول ما. ومع ذلك، فإذا كانت الوحدة المعروضة ضميراً، فهذا الضمير هو، في حالة الخفض والنصب (في الإعراب) ها أنذا *me* (*voici!*). ويمكن لإسمي الإشارة (هوذا) *et voici* و(هو ذاك) *et voilà*، أن يُتبَعَا بعاطفٍ يربط جملةٍ تابعة (إذا بـ *voici que*...).

إن وجود مسانيد اسمية من دون أفعالٍ في لسانٍ معيّن، لا يستتبعُ ضرورة نَفْيَنا وجود فاعلٍ في هذا اللسان. ولنا ملء الحقِّ في

تعريف الفاعل على أنه المفعول الإلزامي للمسانيد الفعلية. ولكن هذا يدل من دون أدنى ريب أن علينا أن نتوقع مختلف درجات أو طبائع وجودٍ إلزامي للفاعل، وتُرى هل بإمكاننا القول أين علينا أن نتوقف عن الكلام عن فاعل؟ ألن يكون من الأفضل إذاً أن نترك معاً مصطلح الفاعل ومفهومه لكي لا نحسب حساباً إلا لمقياس وجود إلزامي، ولكي نحل هذا الأمر بين تلك التي يمكن أن تسمَ وظائف نحوية بالنسبة إلى الأخرى، مثل درجة الاشتراك في الفعل، والتعميم أو الحدّ من بضعة سياقات، والطبيعة الشكلية للمؤشر الوظيفي أو للبعد النحوي بالنسبة إلى المسند؟

وللأسف، فهذا الأمر سيقود، لا محالة، إلى فيضٍ مصطلحي كبير، نادراً ما يحلّ، كما أثبتته تجارب أخرى، على الرحب والسعة.

ومن المفضل الإبقاء على مصطلح «الفاعل» بالرجوع إلى التمدّد الإلزامي للمسند الفعلي المتوافق على الأغلب مع الفاعل/ العامل. وفي الحالة التي لا يقوم فيها توافقٌ مماثلٌ، سيكون مفضّلاً استخدام مصطلح آخر للتمدد الإلزامي مثل «مفعول مركزي» أو «محدّد أول» (للمسند). وهذا ما ستكون عليه الحالة في عديدٍ من الألسن التي سنسمّيها بطريقة غامضة، «ألسناً توافقية». ومن الواضح أنه إذا لم تُتَبَع أي معالجة تفضيلية، في لسانٍ ما، بواحدةٍ من التوسيعات التي يمكن مماثلتها شكلياً، في ما يتصل بالحذف، فلا يمكننا أن نكسب شيئاً لدى استخدامنا مصطلح «فاعل»، كما أن تسمياتٍ مختصّة، مثل: (عامل) ***agent***، (خاضِع) ***patient***، و(منتفع) ***bénéficiaire***، ينبغي أن تُستخدمَ من دون أن ينقاد النحوي لهذا الأمر بالرأي المسبق الهندو - أوروبي لصالح الفاعل الحقيقي كي يمنحَ هذا الأخير العنوانَ المخصّص لـ «الفاعل».

5.5 ـ فاعل حقيقي أو مفعول به(13)

1.5.5 ـ رصيدان لغويان

حينما نقاربُ مسائل النحو، من المفيد التذكير بأن علينا أن نستخدم رصيدين لغويين مختلفين، حسب ما إذا كنا نحيل إلى التجربة التي ستكون موضوع الاتصال أو إلى الشكل اللغوي الموافق. وعلينا أن نسعى للاحتفاظ بهما متميزين حتى ولو رغبنا، خلال البحث، في المزج بينهما.

الفاعل الحقيقي

فلنأخذ مصطلح الفاعل الحقيقي على سبيل المثال. إنه يُحيلُ، من حيث المبدأ، إلى سمةٍ في التجربة المطلوب نقلها بواسطة اللغة، سابقة للفترة التي اخترنا فيها هذا اللسان أو ذاك للقيام بذلك. ولنفترض أن التجربة التي سننقلها تتأتى من أن صبياً ما قتل عصفوراً بضربة نقّافة، فالصبيّ أُدرِكَ كفاعلٍ حقيقي قبل أن نكون قد بحثنا. . . ووجدنا الكلمات لنتفوّه بهذه العبارة. ووفق اللسان المختار، ووفق رغبة القائل في إبراز هذه السمة أو تلك من التجربة، فالكلمة التي تدلّ على الصبي ستظهر كفاعل: الصبيّ قَتَلَ العصفور، أو كـ «مفعولٍ لفعلٍ مجهول»: العصفور قُتِلَ بواسطة الصّبي. نقول غالباً، في هذه الحالة الأخيرة، «مفعول به فاعلي»(*) (عامل الفعل الحقيقي في صيغة المجهول)، ولكن بإمكاننا أيضاً الكلام هنا عن فعلٍ لازمٍ متعدٍ

(13) نُشرت في: *La Transivité et ses corrélats*, cycle de conférences organisées par Denise François-Geiger, UER de Linguistique; 1 (Paris: Université René Descartes, 1987).

(*) مفعول به نحوي يقوم بالفعل المذكور في الجملة، انظر: **معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي ـ عربي)**، ص 36.

(توافقي). وما ينبغي أن نحفظه جيداً، هو أن الصبي، في حقيقة الأمور، كما هي مُدركة، هو فاعلٌ حقيقي، أكان مُمَثّلاً لغوياً بواسطة فاعلٍ أو بواسطة فعلٍ لازمٍ متعدٍّ (توافقي) ـ مفعول به فاعلي.

يُبيِّن هذا المثلُ الميلَ الطبيعي، ولكن الخَطير، لاستخدام المصطلحِ نفسه، وهنا فاعل **حقيقي**، سواء كمرجعٍ للحقيقة المُدْركة، أم للشكلِ اللغوي الموافِق.

التعدّي

فلنقارب، الآن، مفهومَ التعدّي الذي يشاركُ في عنوان هذه السلسلة من الأبحاث. إنها ربما ليست نقطة الانطلاق الأفضل لما أرغبُ اليومَ في معالجته.

قبل كلّ شيء، يلفتُ التعدّي الانتباهَ إلى نمط خاص من علاقة المشارِك بالحدث، في حين أن القيم اللغوية لا تتواجدُ إلا عن طريق التضاد والتعارض.

ومن ناحيةٍ أخرى، يبدو أن التعدّي يظهرُ كمفهوم لغوي، في حين أنه بالفعل مفهومٌ دلالي لا يمكن أن يحيلَ إلا إلى سمةٍ من التجربة المعاشة: العملُ الممارس على شيءٍ ما، أتمّ التعبيرُ عن العلاقة موضوع الكلام بواسطةِ حالةٍ أو أخرى، عن طريق الموقع في العبارة: **أن نُحِبَّ شخصاً ما**، أو بواسطةِ حرف جرّ: **نُلْحِقُ الضررَ بشخصٍ ما.**

هنا أيضاً سيكون مجدياً أن نضادَّ، بشكل واضح، مجموعَ مصطلحاتِ «تجريبية» لا تفترضُ أيَّ تنظيم لغوي معيّن، وتتحدثُ مثلاً عن فاعلٍ حقيقي أو خاضع، في مقابلِ مجموع مصطلحاتٍ لغوية على نحو ملائم تحيلُ إلى وحداتِ لسانٍ معين، كلّ وحدةٍ مع

مدلولها ودالّها، مثل «حالة المفعولية»، و«حالة الإضافة»، و«تام»، و«وسطيّ». وينبغي بالطبع إعادة تعريف كلّ من هذه الوحدات بالنسبة إلى كل لسان.

هذا التمييزُ المرغوبُ فيه إلى حدّ كبير، بين مجموعتي مصطلحاتٍ، يصعبُ جداً الحفاظُ عليه، بفعل عاداتنا السيئة، وفي البحث الذي يلي، يمكننا من دون أدنى شك أن نصادف حالات لَبْس.

الفاعل

مفهومٌ آخر يشكو من أنه يحرص بقساوةٍ على «تجربةٍ» وعلى «لغويةٍ»، هو مفهوم الفاعل، فالمعنى الأول، غير اللغوي، هو ذاك الذي يعود له لـ «ما نتكلم عنه»، مثلاً في **فاعل هذه المحاضرة**...

ومن وجهة نظر لغوية، فالفاعل، هو بصورة عامة، مفعول كغيره، ولكنه مفعول ضروريٌّ وجوده، الأمر الذي يعطي الانطباعَ بأنه فاعل الخطاب. وفي الحقيقة، ففاعل الخطاب، إذا كان عليه أن يوسَم لغوياً بهذه الطريقة، فهو يُدخَلُ بوضوحٍ في الفرنسية، بواسطة إنه . . . الذي ...c'est... qui.

وفي الحقيقة، فالفاعل يُدركُ دلالياً لا لغوياً، كفاعل حقيقي/عامل، وهذا ما يُحال إليه، من دون شك في أغلب الأحيان، وليس بشكل دائم، وكما نستنتج من قولنا (الإنسان يعاني) *l'homme souffre* وفي كل بناءٍ مجهول، كما في (الطائر قُتِلَ) *l'oiseau est tué*. ونرغبُ غالباً في القول بأن الفاعلَ موصوف بالمطابقة، أي التذكير بالفاعل الاسمي في الفعل. ولكن كثيراً من الألسن لا تعرف شيئاً من هذا القبيل، فلدينا في الدانماركية مثلاً *jeg ser* (أنا أرى)، *du ser*، *han ser*. . . إلخ. وتعرف ألسنٌ أخرى، كالباسكيّة مثلاً، المطابقةَ بين كلٍّ

المشاركين، وبعضُ الألسن أيضاً، كالأوبيخ *oubykh* (القوقاز)، تعرف المطابقةَ بين كلّ المفاعيل، الأمرُ الذي سيذكرنا بعبارة «هي ستحمله إليه هناك، **أمه**، هذه الرزمة، إلى جان، إلى المحطة» *elle le lui y portera, sa mère, ce paquet, à Jean, à la gare*، التي لا تؤثّر كونها مضحكةً أو غير مستخدمة إلا بفعل الإشارة الواضحة إلى أربعة مشاركين أو ظروفٍ وبفعل التذكير بهم (المطابقة) في التركيب الفعلي(*)، وفي حين أن اثنين بدل أربعة (حملته إليه، أمه، إلى جان) سيُدركان كما في فرنسية شائعةٍ جداً، من دون شك، ولكنها عادية.

وفي الحقيقة، فالفعل هو مفعول إلزامي له وظيفةُ محقّق. ويعني هذا أن وجودَ فاعلٍ ما في التقاءٍ مع المسند يؤكد، بالنسبة إلى السامع، ما يوحي به تتابعُ الفونيمات الممكن تعيينها على هذا النحو، فما هو ناتجٌ يعود فعلاً للغة، أي إرسال مزدوج الانبناء، فونيماتٍ ومونيماتٍ.

من البسيط إلى المعقّد

وكي نحيط، بصورةٍ أفضل، بحقيقة البنى اللغوية، سيكون من الأفضل ألاّ نستخدم مفهومَيْ «متعدّ» و«لازم» اللذين يعطيان الانطباع بأن التعدّي هو المعيار وأن البناء اللازمَ هو شيء ما هامشي إلى حد مّا. من الأفضل إذاً الانطلاق من البناء الأكثر بساطة، ذي المشارك الوحيد، ذلك الذي ندعوه «لازماً»، ونتفحّص في ما بعد تلك التي تعرف اثنين أو ثلاثة مشاركين، سنجد من ضمنها ما يمكن أن نسميه البناء المتعدّي.

(*) Verbal (فعلي): نسبةً للفعل.

2.5.5 ـ بناء توافقيّ وبناء مفعوليّ

حينما نبحثُ في تصنيف الألسن على أساس السمات الجوهرية العائدة لنحوها، نميلُ سريعاً لتمييز نموذجين: أولهما حيث المشارك الوحيد (م. و.) للفعل أو للحالة ـ الذي نشير إليه كـ «فاعل الفعل اللازم» ـ يمتلكُ الشكلَ نفسه، أو الموقع ذاته في العبارة، الذي يعود للفاعل الحقيقي/ العامل (فا) في بناءٍ ذي مشاركين، يتضمن علاوة على الفاعل الحقيقي/ العامل، مفعولاً به (بناءً متعدّياً)، وآخر يمتلك فيه **المشارك الوحيد** الشكلَ نفسه الذي يمثله المفعول به (م).

النموذجُ الأولُ هو ذلك الذي نصادفه في اللاتينية حيث وظيفة الأسماء موسومة بواسطة حالةٍ، وفي الفرنسية حيث هذه الوظيفة مبيّنة بواسطة الموقع بالنسبة إلى الفعل (ف)، فلنأخذ، في الفرنسية أولاً، العبارتين التاليتين:

الرجلُ ذَهَبَ *l'homme est-parti* م و+ ف

الرجلُ رأى الحصانَ *l'homme a-vu le cheval* فا + ف + م

ولنأخذ معادلهما في اللاتينية:

uir porfectus-est م و+ ف

uir equo- m uidit مف + م + ف

مع مفعول به (مف) موسوم كهذا بواسطة علامة الإعراب *-m* العائدة لحالة المفعولية، وفاعل حقيقي/ عامل ذي شكلٍ مجرّد مشابه لذلك العائد للمشارك الوحيد.

أما النموذج الثاني فيقومُ في اللسان الباسكي حيث وظيفة الأسماء موسومة بحالة، وحيث المعادل للعبارتين السابقتين يمتلكُ الشكل:

gizona joan-da م و+ ف

gizona-k zaldia ikhusi-du فا + م + ف

مع فاعل حقيقي، موسوم على هذا النحو بواسطة علامة الإعراب التوافقية *k-*، ومع مفعول به، ذي شكل مجرّد مثل ذلك العائد للمشارك الوحيد.

منطقية البناءَين

إن ردةَ فعل الأشخاص الذين يطبّقونَ النموذج الأول هو أن الثاني لامنطقيّ، لأن الإنسان «يقوم بالفعل» في الحالتين. ورداً على هذه النقطة، فجواب أولئك الذين يطبّقون النموذج الثاني يمكن أن يكون: إننا محقّون في تعيين مشاركٍ وحيدٍ (م. و.) ومفعولٍ به (منف). لأن المقصود في الحالتين هو المشارِك الأشد ألفةً، والمتضمن مباشرةً. وفي جملة (مَشَى الرجلُ)، فالرجلُ هو بلا شك فاعلٌ حقيقي/ عامل، ولكن الرجلَ في التركيب المشابه **عانى الرجل**، ليس الفاعلَ الحقيقي، بل المفعول به. وهو في الحالتين متضمّن بشكل مباشر، في جملَتَيْ (قَتَلَ المزارعُ البطَّ) أو (غسلت الإمرأةُ الغسيل)، ينسحبُ الأمرُ أيضاً على المفعول به، المتضمّن بشكل أكثر ألفةً: البطّ في فعل القتل، والغسيل في الغسل، كما المزارع في حالةٍ، والمرأة في الحالة الأخرى اللذين يتّصف نشاطهما بالعَرَضية. والمعادلان بالمصطلحات الاسمية: قَتْلُ البط من قِبَلِ المزارع، وغَسْلُ الغسيل من قِبَلِ المرأة، يطبعان جيداً الاستقلالية الفائقة للفاعل الحقيقي/ العامل.

وبالطبع، فكلّ محقّ من وجهة نظره التي يمليها بالفعل بواسطة الأشكال التي يستخدمها.

شكل الأسماء المتضمّنة

يُشارُ إلى النموذجين السابقين على التوالي بوصفهما البناء المفعولي (أو حالة المفعولية) والبناء التوافقي، الأمر الذي أيّده تاريخ البحث، ولكن ضرره يكمنُ في أنه لا ينوّه بالجوهري، وهو الكيان، مع المشارك الوحيد للفعل اللازم، وللاسم الدالّ على الفاعل الحقيقي/ العامل في حالةٍ ما، والمفعولِ به في حالةٍ أخرى، أي تحديداً ذلك الذي ليس موسوماً كمفعولٍ أو كتوافقيّ. وكما رأينا، فحالةُ المفعولية اللاتينية موسومة بـ *m-* وحالة التوافية الباسكية بـ *k-*، ومقابل هذ السمات لدينا في اللاتينية *uir*، التي تمثل جذرُ الكلمة، وفي الباسكية *gizona* وzaldia من دون علامة إعراب. هذا الشكل الذي يُطلقُ عليه في اللاتينية حالةَ الفاعلية، أي الشكل الذي يُستخدمُ للتسمية، يستقبلُ غالباً، بالنسبة إلى الألسن ذات البناء التوافقي، اسم المُطلَقي[*].

موقع الأسماء المتضمّنة

في ما يختص بالموقع التدريجي للعناصر، من المتوافر، في البناء التوافقي، أن يكون الشكل غير الموسوم العائد للمفعول به أكثر اقتراباً للفعل منه للتوافقي، إنها الحالة التي صادفناها في الباسكية. وفي التزوتوهيل (tzutuhil)، أو لسان المايا[**] ذو البناء التوافقي، إذا كان المفعولان من الجهة ذاتها للفعل، فسيكونُ الاسمُ الموافقُ للمفعول به أكثر قرباً للفعل من ذاك الذي يسِمُ الفاعل الحقيقي العامل[14].

(*) في وصف اللغات التي فيها حالة التوافق، مصطلح يشار به إلى فاعل الفعل اللازم ومفعول الفعل المتعدي معاً، المصدر نفسه، ص 25.

(**) شعب يقطن هندوراس البريطانية وغواتيمالا الشمالية.

(14) Martinet, *Syntaxe générale*, pp. 8 -22.

الحالة الخاصة للاتينية

إن ما أتينا على ذكره ينطبقُ بشكلٍ سَيّئ على اللاتينية. ويتفقُ أن تكونَ *uir*، من دون علامة إعراب، الاستثناء بدلاً من أن تكون القاعدة. وتُظهرُ أكثريةُ الأسماءِ اللاتينية في حالةِ الفاعلية علامة إعراب ـ *s*، مثل *dominus* (سيد)، *ciuis* (مواطن)، *manus* (يدّ)، ولا تملكُ بعضُ حالات المفعولية مثل *mare* (بحر)، *iecur* (كَبِد)، *animal* (حيوان)، علامةَ الإعراب m-. وكلّ هذا بالتحديد هو عكس ما ننتظره من لسانٍ ذي بناءٍ مفعولي. ومع ذلك، فهذا هو حال اللاتينية والألسن الرومانية الناشئة عنها، إذ طبّقنا المعيار، المذكور أعلاه، للكيان الشكلي العائد للمشارِك الوحيد ولممثّل الفاعل الحقيقي/العامل. وينسحب الأمرُ أيضاً على الاسم المستخدم، في هذه الحالة، إذا لم يمتلك الشكل المجرّد للجذر. وهذا الشكل مُتَوقَّع بالنسبة إلى فاعلية حقيقية مستخدمة لتسمية من خارج النحو أو لمُطْلَقِي لا يملك، لجهة تعريفه، سمةً إعرابية. وبصددِ الموقع، رأينا في المثل أعلاه أن حالة المفعولية هي أكثر قرباً من الفعل، الأمر الذي يمكن أن يَسِمَ الإلفة الشديدة لعلاقاتهما. ويمكنُ لهذا كلّه أن يدلَّ على أن الهندو ـ أوروبي الذي تُشْتَقُّ اللاتينية منه، كان، في وقتٍ غابر جداً، لساناً ذا بناءٍ توافقي(15).

إمكانيات أخرى

لا يمثل النموذجان اللذان قدّمناهما أعلاه الإمكانيات الوحيدة، بالنسبة إلى فعل الجملة، لترتيب الممثلين اللغويين للمشاركين في الحدث، فنحن نجد ألسناً نميّز فيها نحوياً بين البناء المستخدم مع

---

(15) André Martinet, *Des steppes aux océans: l'Indo-européen et les indos-européens* (Paris: Payot, 1986), pp. 210 - 212, et 223 - 229.

أفعالٍ لا تتضمّن أي نشاطٍ حقيقي مثل «مات» أو «رأى»، وبين أخرى، بالعكس، متعدّية أو غير متعدّية مثل «شاهد» أو «مشى»، تفترضُ تدخُل الإرادة. ولكن الأبنية المسمّاة مفعولية وتوافقية هي بلا مراء الأكثر تواتراً دون أن يكونَ بمقدورنا، للوهلة الأولى، أن نمنحَ كلتيهما الوسامَ، بمقدار ما نصادف نماذج متوسطة أو مختلفة، وعلى سبيل المثال، ذلك حيث تُظهرُ بضعةُ أفعالٍ دائماً بناءً ما، وتُظهرُ أخرى دائماً البناءَ الآخر. ويجعلُ هذا بالطبع كلَّ تعدادٍ دقيقاً. ومن جهة أخرى، نرى كفايةً أية سابقةٍ يمكننا افتراضها بالنسبة إلى النموذجين، بحيث أن اختيار هذا أو ذاك، في النهاية، هو، بطريقة ما، محصَّلة الصدف.

تعبير اختياري للوظائف

تقوم الحاجة، في كل لسان، لأن تكون دائماً وظائف تمائم الفعل، أي طبيعة علاقتها بالنواة الإسنادية، بيّنةً بوضوح. وأيضاً حيث يقومُ نظامٌ متماسك كلياً، ثمّة دائماً ظروف أو استعمالات ظرفية، لا تتضمّن مكاناً أو زماناً أو صيغة فحسب، بل الطبيعة المحلية، أو الزمنية، أو الصيغية لصلاتها مع الفعل، فـَ (أمس) لا تعني «اليوم الذي سبق اليوم الذي نحن فيه»، بل اليوم من حيث هو زمن يجري فيه الحدث، وجادّة سان ـ ميشال تعني شارعاً باريسياً رئيسياً، ولكن في السياق (اللقاء حدث في جادّة سان ـ ميشال)، يدلّ هذا الشكلُ نفسُهُ، لا على الشارع الرئيسي بذاته، بل بوصفه مكاناً جرى فيه حدثٌ ما. ويمكننا من جهة أخرى أن نحدد الأمرَ بقولنا (في جادّة سان ـ ميشال).

ثمّة ألسن تمتلكُ أغلبُ الكلمات الدالة فيها على المكان قيمة ظرف المكانِ دون إضافة مؤشر للوظيفة، فكلمة (غابة) مثلاً، تساوي في هذه الألسن (في الغابة). وفي ألسن أخرى، يمكن أن يمتدّ غياب

المؤشر عملياً إلى كل كلمات اللسان. وفي الواقع، ففي (عشب، بقرة، رَعَى)، لا شكّ في أن الفاعل الحقيقي كان البقرة والمفعول به العشب، وفي جملة (ضَرَبَ «بيار» «بول»)، إذا كنا نعرف «بيار» كمولَع بالضربات، و«بول» كمحتملٍ للأذى، فكلُ تعيينٍ للوظيفة عديمُ الجدوى، أقلنا «بيار» «بول» ضَرَب أو «بول» «بيار» ضَرَب. وفي متّحدٍ لغوي ضيق حيث الكلّ يعرف بعضه بعضاً، ربما لا تقوم أدنى حاجةٍ لتحديد من قام بالفعل، تلقائياً، أو من وقع عليه الفعل. وينبغي ببساطةٍ أن نكون قادرين على تحديده في حالةٍ لن يكون فيها جالوت الذي قتل داوود. وهذا يتطلب وجود أدواتٍ اختيارية سنستخدمها حينما يمكن أن يقوم لبس ما.

تعبير إلزامي للوظائف

على كل حال، إذا امتدّ المتّحد اللغوي، واكتسبت الصلات الاجتماعية مزيداً من التعقد، فسيحلُ يومٌ نميلُ فيه، بغية توفير كل رأي حول ضرورة استخدام *nunc* و*hic* لأداةٍ ما، إلى استخدامهما تلقائياً. ولنفترض أن ثمّة أداة لوَسْم الفاعل الحقيقي وأخرى للمفعول، فقد يمكننا استخدام الاثنين بصورة منتظمة. والأمر مؤكد لدى الأسكيمو مثلاً. ولكنه سيكون أكثر وفراً أن نحدّد الواحدة أو الأخرى. وإذا مثلنا أداة الفاعل الحقيقي بِـ «فا»، وأداة المفعول بـ «مفِ»، فتجربة «بيار» الذي ضرب «بول» يمكن أن تتخذ واحداً من هذين الشكلين:

1 ـ «بيار» + فا + «بول» + ضَرَبَ

2 ـ «بيار» + «بول» + مف + ضَرَبَ

وفي العبارات التي لا يظهر فيها سوى مشارِك واحدٍ، مثلاً في يمشي «بيار»، لن تكون ثمّة ضرورة لاستخدام أداةٍ لتعيين الوظيفة،

ليس أكثر من أنه لن يكون ثمّة ضرورة لِـ «بول» في الأولى، أو لِـ «بيار» في الثانية، وإذا كان الشكل الأول هو الذي برَّ في النهاية، فسيُظهرُ اللسانُ البناء التوافقي. وإذا كان الشكل الثاني، فسننتهي إلى بناءٍ مفعولي.

العبور من نموذج إلى آخر

وكما رأينا أعلاه، لدى تصدّينا لحالة اللاتينية، فالعبور من نموذج إلى آخر ليس مستحيلاً. ويمكننا، بهذا الصدد، أن نتبصّر عدّة سيرورات. ولكن ثمّة واحدة يبدو أنها جارية على غرار التزوتوهيل أو لسان المايا، ففي هذا اللسان، نشير إلى المفعول بواسطة الضمير الشخصي، وإلى الفاعل الحقيقي بواسطة النعت الملكي: فَـ «قَتَلني» ستظهر مثل «أنا ـ خاصتي قَتَلَ» (*moi-son tuer*)، وبشكلٍ متوازٍ، «قَتَلَ الرجلُ النمرَ الأميركي المرقّط» ستصبح «النمر الأميركي المرقّط ـ قتل للرجل» (*le jaguar-tuer de l'homme*). ولكن إذا لم يدخل المفعولُ في الحسبان، ويصبحُ الفاعلُ الحقيقي، بناءً على هذا، المشارِكَ الوحيد، فسيكون لِـ «قَتَلَ» منزلة اللازم، وستصبحُ «هو قَتَلَ» (*il tue*) إذاً «هو ـ فِعْلُ القتل» (*lui-tuer*)، وستصبح عبارة «الرجلُ يقتلُ» (*l'homme tue*) «الرجل ـ فِعْلُ القتل» (*l'homme-tuer*). ولكننا، وبعد عرضنا التجربة بهذ الشكل، إذا كنا نلاحظ، على كل حال، أن المفعولَ ليسَ لامبالياً إلى الحدّ الذي ظنناه عليه، فثمّة سبيل لإظهاره بواسطة أداةٍ من نموذج «أما بالنسبة إلى» (*quant à*). سنصل إذاً إلى ما يشبه «الرجل ـ فِعْل القتل ـ أما بالنسبة إلى النمر الأميركي المرقط» مع معنى «الرجل قَتَلَ النمر الأميركي المرقّط»، إذاً إلى بناء من النموذج المفعولي، مع الفاعل الحقيقي في الموقع المركزي والمفعول مُقْحماً بواسطة مؤشر وظيفي (Berthelot, 1986). ويتفق أن هذا النموذج من البناء، في لسان التزوتوهيل المستخدم حالياً، في

طور التكاثر. وبالنظر إلى ذلك، فتأثير الإسبانية، من دون شك، لدى سكان مزدوجي اللغة إلى حد كبير، أمر لا يمكن تجاهله. ولكن الأسلوبَ نفسه يخضع جيداً لبنية اللسان.

حالة الموقع كَسِمَةٍ

حيثُما نميز في بناءٍ متعدٍّ، مثلما في الفرنسية، التعبيرَ عن الفاعل الحقيقي من التعبير عن المفعولِ عن طريق الموقع المختص بعناصر الخطاب، المطلقي ـ الفاعلِ قبل الفعل، والمفعولي ـ المفعول بعد الفعل، فالمطلقي فاعلٌ لفعلٍ لازم يأتي بدوره في المقدمة، ولهذا نصنّف الفرنسية في عدادِ الألسن ذوات البناء المفعولي. ولكن كما هو معلوم، فمن المتواتر أن الفاعل يتبع الفعل اللازم، الأمر الذي يمكن أن يحدث بالطبع من دون الوقوع في خطر اللافهم. ولكن في حال امتدّ هذا الخيار، ووجدنا في نصف الحالات مع فعلٍ لازم الموقع المعاكسَ لذلك الذي كان متوقعاً، فمعيار الكيان الشكلي للمشارِك الوحيد وللفاعل الحقيقي (للتركيب المفعولي) أو للمفعول (للتركيب التوافقي) يمكن أن يبدو ذا صعوبة. ويبدو أن المسألة مطروحة بالنسبة إلى الصينية حيث التعبير عن المفعول به مؤخر عن الفعل، والتعبيري الفاعل الحقيقي (فا) تابع، والتعبير عن المشارِك الوحيد (م. و.) هو غالباً مؤخر، ولكنه أيضاً تابع (مارتينه، 1985، ص 8 ـ 42). وفي هذه الحالة، فإن تعبير المفعول به وإمكانية اللاتعبير عن الفاعل الحقيقي هي التي يمكنها أن تخلص إلى تعيين (م. ف.) و(م. و.) وإلى تصنيف العينية ضمن الألسن ذوات البناء المتوافقي.

* * *

الفصل السادس

المعنى

إذا كنا نعالجُ المعنى والوحدات البليغة، فذلك لأن هذه الأخيرة بحكم شكلها الممكن الإدراك، تحافظُ على الصفة المتميزة الخاصة بالوحدات اللغوية. والمعنى نفسه حينما لا يكون مدلولاً متضمَّناً في دالٍّ، فهو يمتزج بالتجربة التي يمتلكها كلّ منا عن العالم. إنه يشتملُ، بالتأكيد، على كلّ ما نرغبُ في نقله بواسطة لسانٍ ما. ولكن السؤال الذي يُطرحُ بالنسبة إلى كلّ منا هو في التوفيق بين عناصر تجربتنا الفردية والقيم المسنَدَةِ من خلال المتحد الاجتماعي إلى مونيماتِ لسانِه. وإذا كان المقصودُ تجربتنا اليومية، فهذا التوافقُ مؤمّنٌ منذ أمدٍ بعيد. وحينما نرغب في نقلِ رؤيةٍ مبتكرة للعالم أو لبعضٍ من مظاهره، كما هو حالُ الشاعرِ، والباحث، أو أيّ شخصٍ آخر في بضعة ظروف، فعندها يمكننا أن نعي لاملاءمةَ الأداة اللغوية، فالمسافةُ بين لسانٍ ما والحقيقة المعيوشة هي، إذا صحّ القولُ، ما نبحث عن إبرازه في القسمِ الأولِ من هذا الفصل.

1.6 ـ لسانٌ ما والعالم[1]

إن ما أنويه هنا لا يتمثّل في استعادةِ الفرضيةِ التي مفادها أن رؤيتنا للعالم هي، في آخر المطافِ، محدّدة بالبنية النحوية والمعجمية، للّسانِ الذي تعلمناه في طفولتنا. هذه القضية التي تقدّمُ غالباً على أنها وجهة النظر الهمبولتية الجديدة[*] (néo - humboldtien) أو مثل فرضية سابير ـ وورف (l'hypothèse Sapir- Whorf)، تستمر في استحقاق كلٍّ اهتمامنا. وينبغي، من دون شك، ألاّ نبالغ في أهميتها: فرؤية العالم التي يفرضها علينا لسانُنا الأول لا تمنعنا أبداً، وجذرياً، من اكتساب رؤيةٍ جديدةٍ عن طريق تعلّم لسانٍ ثانٍ، فالترجمة من لسانٍ إلى آخر لا تعني الخيانة، أو كي نستعيدَ مَثلاً مشهوراً، فترجمة آثار أرسطو إلى لِسان (قبائل) الهوبي (hopi) ليست قطعياً غيرَ قابلةٍ للتفكير. ولكن يبقى أن كلّ نقلٍ من لسانٍ إلى آخر يتطلّب، كي يكون كافياً، إعادةَ تفكيرٍ، وينتُج بالضرورةِ عن جهدٍ فردي للإفلات من الضغط الفعّال جداً الذي يسبّبه التعلّم الأول للغةٍ في متحدٍ اجتماعي خاصّ. والتفكير الغربي لن يكون على ما هو عليه لو كان أرسطو قد صاغَ آثاره بلسان الهوبي.

ونُظهرُ أخيراً، ولكن ليس من دون عناءٍ، ثورةً معنويةً تقوّض التوازنَ القائمَ، ثورة تَوَلُّدانيّة فِطرانية وعمومية، تصادرُ الكيانَ الأساسي لكلّ الألسن. وبالنسبة إلى السذّج، فالعالمية غالباً ما قُدِّمت على أنها منشأة مساواتية ترمي إلى اتباع الجدارةِ والمقام نفسيهما

---

(1) نشرت مع ملخص بالتركية في: *Dilbilim*, vol. 5 (1980), pp. 1-12.

(*) néo- humboldtien: نسبة إلى غيّوم دو همبولت (Guillaume de Humboldt) (1767 ـ 1820)، فقيه وفيلسوف لغوي ودبلوماسي ألماني. درس مجموعة متنوعة من الألسن: السنسكريتي، والصيني، والهنغاري، والياباني، بالإضافة إلى الألسن الهندية الأميركية: تأثيره الضعيف إثر موته تنامى مجدداً في القرن العشرين (كروس - تشومسكي).

لمحكيات المتحدات الاجتماعية ذوات الأهميات البسيطة والمجرّدة من الاعتبار كما للألسن الحضارية الواسعة الانتشار. ما كان مقصوداً، في الحقيقة، وبشكل لا واع، هو في الأغلب عملية تسلطية تسعى إلى إقناع الجمهور بأن البنى المسجّلة في «الألسن الواسعة الانتشار»، والإنجليزي خاصةً، كانت تتلاقى، حيثُ كان، بأشكالٍ مختلفة ظاهرياً. ولم نكن نطرحُ السؤال، مثلاً، لمعرفة إذا ما كانت البنية الأساسية للألسن المهيمِنة، بواسطةِ فاعلٍ (فا) ومفعول (مف) مجتمِعَيْن حول فعل (ف)، حقيقةً عالمية. كنا نؤكد عليها بهدوء، والخيارات الوحيدة المسلّم بها تمثّلت بالمواضع المختصة بالعناصر الثلاثة فا، مف، ف. وكي نحدّد، في لسانٍ معين، ما كانت فا، مف، ف، كنا ببساطةٍ نترجم عباراتِ هذا اللسان إلى الإنجليزية، والفرنسية، أو الإسبانية، ونعيّن بمثابة فاعلٍ، ومفعولٍ، وفعلٍ، ما كان ينهض في الترجمة، فعلياً، بهذه القيم أو هذه الكيانات.

أما والحالة هذه، فنحن نجد ألسناً لا نفرّق فيها الأسماء من الأفعال، رَكَضَ من الركض، غَسَلَ من الغسل، وحيثُ لا ينبغي إذاً الكلام لا عن الفعل، ولكن عن نواةِ العبارة، ومن جهةٍ أخرى، ثمّة آلاف الألسن، عبر المعمورة، حيث تمتلكُ مفردةُ رجل في «الرجل مشى» ([ثمّة] «مشي للرجل») وفي «أنا أرى الرجلَ» ([ثمّة] رؤية للرجل من قبلي) يمتلك نفسَ الدورِ النحوي، ذلك العائد للمحدَّد المركزي للعنصر الذي يَسِمُ الحدث. وبالفعل، فالترجمة الفرنسية، في الحالة الأولى، فاعل، وفي الثانية، مفعول، تعزو للاثنين وظيفتين متميزتين. إن تأسيسَ تحليلٍ للّسانِ على الترجمةِ، والكلام، هنا، عن فا، وعن مف، هو أن نفرضَ بلا قيدٍ وشرط، على اللسانِ الآخر سَمةً من بنيةِ الفرنسية. ولكوننا لا نعتقد أن هذا الاغتصاب اللغوي يتوقّف عند عمليات اللسانيّ داخل القاعة، ففي المناطق

الباسكية في أوروبا الغربية، تقترحُ مدرِّساتٌ ناطقاتٌ بالإسبانية أو بالفرنسية يومياً على تلاميذهن التحليلات الخاطِئة نفسها.

أن نتسلّى كما يفعل البعض منذ حوالى الخمسة عشر عاماً، مصنّفين كلّ الألسن على أساس الطريقة التي تُرتّبُ فيها فا، مف، ف، فهذا بالطبع ليس فرضاً اعتباطياً لوحداتٍ على ألسنٍ لا يعرفونها، ولكنه أيضاً عدم تمييزٍ بين مواقع ملائمة وأخرى هي ببساطةٍ اعتيادية، فالمواقع المختصة بالفاعل وبالمفعول في الفرنسية وفي الإنجليزية هي ملائمة، لأن هذين الموقعين يسمحان بموْضَعَة الوظيفتين في العبارة، أما الاعتياديتان ببساطةٍ، والخاضعتان لعدة مصادفاتٍ، فهما تلك العائدتان للفاعل وللمفعول في اللاتينية، مثلاً، حيث هاتان الوظيفتان معنيتان شكلياً بواسطة علامات إعرابٍ خاصة.

ينبغي، كما يبدو لي، أن نذكّر، قبل أن نقاربَ الفاعل الحقيقي للبحث الحالي، إلى أيّ مدًى تستطيع الألسنُ أن تتباين الواحد عن الآخر، وحتى عندما يتوجب عليها أن تُستخدمَ لإيضاحِ الحقائق التي تميلُ في عالمٍ يضيقُ كلّ يوم، إلى أن تتعين أكثر فأكثر.

* * *

وكما ذكّرنا أعلاه في عباراتٍ أخرى، فكلّ لسانٍ يوافق تحليلاً خاصاً بمعطيات التجربة. ومعطيات التجربة هي ما نشير إليه في العادةِ على أنه العالم الذي نعيش فيه، ذاك الذي تُعرّفنا به حواسنا وامتداداتها التي تأخذُ شكلَ آلات اخترعها الإنسان. والوحدة الأكثر مباشرةً لهذا التحليل هي العلامة اللغوية، التطابق بين انبناء صوتي معيّن وردّة فعلنا تجاه حقيقةٍ ما مُدركة، مثلاً، الناتج التصويتي /طاولة/ وإدراكنا للشيء طاولة، أو أيضاً العبارة الأكبر (الطاولة كُسِرت)، وردّة فعلنا على الاستنتاج بأن الطاولة لم تعد صالحةً

للاستعمال. إن عبارةً من هذا النوع ممكنة التحليل إلى علاماتٍ دنيا تسمّى «مونيمات».

ولكن كلّ شيء ليس على هذه البساطة بالطبع، فالسطح يُظهرُ علامات دنيا تتحلّل بدورها إلى فونيماتٍ، تشترك إذاً بتعيين الوحدة دون أن تحيلَ إلى حقيقةٍ ما مُدركة وخاصة. ويمثّل كلّ من هذه الفونيمات عادةً منطقيةً متميزة لا تتأثر، من حيث المبدأ، بما نسمّيه معنى المونيم أو العلامة الأكثر اتساعاً الذي يردُ فيه: فنطقُ فونيم /v/ في الفرنسية، لن يتعدّل باستمرار في ضوء ردات الفعل الخاصة التي يمكن أن تثيرها، لدى المتكلم، الحقائق الموافقة للمونيمات ***vent*** (هواء)، ***violent*** (عنف)، ***vache*** (بقرة)، أو ***venin*** (سُمّ).

وعلى صعيد المونيمات، علينا أن نميّز بسرعة كافية بين قطبين: يعود الأول للوحدات التي تنطبق على أشياء أو مواقف خاصة جداً. وفي كلّ أولويةٍ ثمّة تلك التي نسميها أسماء العلم، والتي بما هي عليه، لا تدلّ إلا على وحدةٍ معيّنة بشكلٍ تام. ثمّ هناك كتلة المونيمات التي توافق نموذجاً معيناً من الحقيقة، ثابت أو متحرك. إنها تلك التي تشكّلُ ما نلمّح إليه حينما نُتحدّث عن المعجم. المقصود هو المونيمات الوافرة إلى حدٍّ كبير، والتي يُعرف تواترها، المتوسط في العبارات، بأنه ضعيف نسبياً لأن كلاً منها لا يَظهرُ إلا حينما يكون الموضوعُ هو الموقفَ الخاص الذي يوافقه. أما القطب الآخر فيعودُ للمونيمات التي انتهت، بمرورِ الزمنِ، إلى أن تدلّ على حقائق غير محدّدة بشكل جيد وذات تواتر كبير، مثل الحركة تجاه شيءٍ ما أو الحركة انطلاقاً من شيءٍ ما، وعلى سبيل المثال، في الإنجليزية *to* و*from*، أو تدلّ أيضاً، في خلد المتكلم، على الشك المتمثل بمونيم الصيغة الاجتماعية مقابلاً اليقين، وفي الأغلب من دون سمة واضحة في العبارة.

تعرفنا هنا على التضاد التقليدي بين ما هو معجم وما هو نحو اللغة.

سنجانب الحقيقةَ إذا أقمنا تضاداً فاصلاً إلى حدّ كبير بين المونيمات النحوية وبين تلك المعجمية. والأَولى القول إن ثمّة قطبين كما ذكرنا أعلاه. والتضادُّ بين عناصر وظيفية وبين عناصر غير وظيفية هو جوهري إلى حدٍّ كبير حينما يكون المقصود تصنيف المونيمات، فالأولى مكلفة بوسم العلاقات، وتطالب، بغية الظهور، بوجودِ العنصرين اللذين يُرادُ أن تصل بينهما، أما الثانية فيمكن أن تظهر على شكل نواةٍ مركزية للعبارة أو مثل محدَّد لمونيم آخر. وإذا دوّنّا العنصر الوظيفي بواسطة **و**، والعنصر غير الوظيفي بواسطة **أ** و**ب**، فسنقول إن شروط ظهور العنصر الوظيفي تتمثل بوجود العنصرين الآخرين **أ** و**ب**، إذاً **أ** + **و** + **ب**

(رأس [الـ] ـرجل *[la] tête de [l'] homme*، التي تتحقق بدورها بشكل **أ**+**ب** **و**: وفي اللاتينية (*caput hominis*)، أو **ب** **و**+**أ** وفي اللاتينية (*hominis caput*). وفي المقابل، يمكن للعنصر غير الوظيفي أن يظهر إما وحدة بشكل **أ** (أنتَ غنِّ *chante*)، أو مصحوباً بعنصرٍ واحدٍ (محدَّد) **ب** بشكل **أ** + **ب** (**أ** **ب** في اللاتينية *cantat*) أو **ب** + **أ** (هو يغني *il chante*). مثل آخر لِـ **ب** + **أ**: الرأس، ولِـ **أ** (+) **ب**: رؤوس (*heads*) في الإنجليزية.

وحينما يكون المقصود فهم العلاقات بين اللسان والعالم، فالرجوع ينبغي أن يكون إلى التضاد بين نحو اللغة والمعجم، فالوحدات النحوية، كما رأينا، هي تلك التي تتصف بتواترٍ متوسطٍ عالٍ: ومن بين حروف الجر الفرنسية، يمتلك من *de* تواتراً ملحوظاً في العبارات، أما *hors* (خارج)، فهو أكثر منه نُدرةً، ولكنَّ كليهما ينتميان إلى هذا الصنف ذاته من حروف الجر، وما

ينبغي أن يستوقفنا هو التواتر المتوسط لحروف الجر[2] ويمكن للوحدات النحوية أن تكون وظيفيةً، سواء أكانت مونيماتٍ مثل حروف الجر، التي تفحّصناها للتوّ، أم وظائف مثل الفاعل والمفعول في الفرنسية، والموسومَيْن من خلال موقفهما في العبارة. ويمكنها أيضاً أن تكونَ غير وظيفية، مثل أزمنة الأفعال، وصيغها، أو أسماء العدد. وهذه الأخيرة هي عادةً صيغ، أي مونيمات تتصف بأنها لا يمكن أن تستوفي تحديداً ما[3].

نقول غالباً إن الوحدات النحوية هي تلك التي تنتمي إلى أصناف صيغة التمام المحددة. ويصلح هذا للصيغ، ولكننا نستنتج في حالة العناصر الوظيفية، أن جديداتٍ تظهر بثباتٍ عن طريقِ قولبةِ التراكيبِ المختلفة، ففي الفرنسية مثلاً لدينا: (في أثناء) *au cours de* (وصف أو دراسة) (*histoire de...*) (بحيث أن) *de sorte que*. إن الصيغ والأزمنة والصيغ الفعلية والهيئات والأعداد. . . إلخ، تمثل عادةً أنظمةً مغلقة تشتمل على عددٍ محدد من الوحدات القصرية بالتبادل.

وفي التقليد النحوي الأوروبي، نقيمُ، في هذه الحالة، أنظمةً ملزمةً مثل: إن كلّ فعلٍ يعود بالضرورة «لِـ» زمنٍ ما، «لِـ» صيغةٍ فعليةٍ ما، «لِـ» هيئة محددةٍ ما، وإن كلّ اسم هو «لِـ» عددٍ ما. وعندما نعملُ بواسطةِ مونيماتٍ، أي وحدات متصفةٍ باختلاف شكلي وبقيمةٍ مدلولة، فنحن لا نرى جيداً كيف يمكننا، في الفرنسية، مثلاً، أن

---

(2) كي نصل إلى هذه الشدّة، سنكشف كلّ حروف الجر التي صادفناها في هذا النصّ، وسنقسمُ المجموعَ على عدد حروف الجرّ المميزة.

(3) نجدُ بالمقابل عناصر لاوظيفية ذات شدّة عظيمة ومتوسطة، مثل الضمائر الشخصية في الفرنسية، التي لا تعتبر صيغاً، بحكم أنها قابلة للتحديد عن طريقِ تضاداتٍ: هي، ابنة الإله.

نقيم مونيماً «في صيغة المضارع»، ومونيماً «في الصيغة الإخبارية»، ومونيماً «مفرداً»، لأن الاختلاف الشكلي، في كل هذه الحالات، الموافقِ لغيابِ علاقةِ الإعراب الفعلية أو الاسمية لا يترافقُ بأيّة قيمةٍ إيجابية مضافةٍ إلى تلك العائدة للمونيم الفعلي أو الإسمي، ففي: (هو) يغني (*il chante*)، لا يسببُ الاختلاف الشكلي مع (هو) غنّى (il) *chantait*، (هو) سيغني (*il chantera*)، فليغنِّ (هو) (*qu'il chante*)، أية قيمة مضافة إلى تلك العائدة لِـ «فعل غنى»، فَـ (هو) غَنَّى تتضمن حَدَثَ الغناء دون انطواءٍ على شكٍّ أو على لاوجودٍ حقيقي («الصيغة الاحتمالية») ومن دون إشارة إيجابية للزمن (يغنّي الأسبوع المقبل في إسطنبول، في عام 1985، يغنّي طوال فصل الشتاء في السكالا). ويمكنُ أن يحدث، وأقلّه في بضعة سياقاتٍ، أن تُستتبَعَ قيمةُ مدلولٍ إيجابيةٌ عن طريق غياب أيّ سمةٍ ممكنة الإدراك: فمونيما «حالة الإضافة» و«الجمع» في الروسية مثلاً، لا يمكن تعيينهما في الشكل *ryb* «سمك»، إلا من جرّاءِ غيابِ أي عنصرٍ إعرابي [راجع *ryba* (سمكة)، *ryby* (سمك)]، ولكننا لا يمكن أنْ نقيم مونيماً هنا حيث الدالُّ صفر يوافقُ المدلول صفر(4).

ولا يحول هذا كلّه من أن الموقع التقليدي، بهذا الصدد، يوافقُ جيداً شعورَ المستخدمين: فظهورُ فعلٍ ما بالنسبةِ إلى متكلم فرنسي يفرضُ عدداً محدداً من القرارات المتعلقة بالزمن الذي ينبغي استخدامه وبالطابع الحقيقي أو المفتَرَض لما قيل، فاستخدام صيغة المستقبل أو الصيغة الاحتمالية يغايرُ كلياً اختيار ظرفٍ أو مجموعةِ ظروفٍ لتحديد قيمة الفعل. ثمّة إرغامٌ من جهة، وحرية من جهةٍ أخرى.

---

(4) انظر: Jeannne Martinet, «Zéro c'est rien,» dans: *Linguistique fonctinnelle, débats et perspectives* (Paris: PUF, 1980).

وعلى صعيد الوظائف النحوية، نجدُ التضادَّ نفسه بين إرغام وحرية: فمن جهة هناك، الالتزام باختيار فاعلٍ وبصيغةِ مفاعيل (يَضَعُ سيّارتَه في المرأب) والقرار بتقديم أو لاتقديم، بعد فعلٍ ما، مفعولٍ أو مضافٍ، ومن جهةٍ أخرى ثمّة الخيار غير المحدود بالسياق في استخدام ظروف المكان والزمان والحال.

فلنعد إلى التضادّ بين النحو والمعجم، بإمكاننا أن نصفَ الأول على أنه ميدان الخيارات المحدودة والمفروضة أكثر مما ينبغي. هذه الخيارات، على صعيد الاقتصاد العام للاتصال اللغوي، تفضي إلى أتمتة تختصرُ عددَ القراراتِ التي على المتكلم أن يأخذها. وبعباراتٍ أخرى، فالعناصر النحوية للسانِ، تُقدِّمُ ـ كما الفونيمات ـ كأدواتٍ، مع أنها تحفظها، الأمر الذي يميّزها عن هذه الأخيرة، بقيمةٍ دالةٍ ما.

وتجاه الكتلة الوظيفية الممثلة بالفونيمات ونحو اللغة، يمتدُ حشدُ العناصر المعجمية، التي سينبغي على المتكلم أن يعمد إلى انتقاءاتٍ من بينها، كي ينقلَ إلى الآخرين، بقدرٍ أقصى من السعادة، ردّة فعله بالنسبةِ إلى العالم الذي يحيطُ به. سينبغي على كلّ المستخدِمين، وفي كلّ لحظَة، أن يلزموا أنفسَهم بهذه المهمة الملتهمة للطاقة. وفي الحياةِ اليومية، نستسلمُ جميعاً لرغباتنا، إن بصدد المعجم وإن في حقلي النحو والفونولوجيا، موجَّهين بواسطةِ هذه الآليات. وتجاه مواقف متواترة تتوافق عباراتٌ مكررة مئة مرة، البعضُ منها يتجمّدُ ويستحيلُ صيغاً. ويحفظُ بعضُها الآخر لعناصره المؤلِّفة إمكانيةَ أن ترى نفسَها، ليس فقط مستبدَلةً، واحدةً فواحدة، بسواها من الصنف ذاته، ولكن محدَّدةً بدقةٍ عن طريق إضافةِ محدِّدٍ ما. ولكن، هنا أيضاً، فنحنُ لن نقومَ أبداً إلاّ بتكرارِ عباراتٍ سُمِعت سابقاً أو استخدمت في وقت لاحق.

وبالمقابل، فإلى جانب المواقف التي تمتلكُ فيها النتاجاتُ اللغويةُ كثافةً إخباريةً ضعيفةً جداً يمكن لبضع إشاراتٍ، أن تؤدي بسهولةٍ الخدماتِ نفسَها، ثمّة مواقف تكون فيها رغبتُنا في مشاطرةِ آرائنا أو في فرضِ إرادتِنا، كبيرةً لدرجة أننا نجهدُ في البحثِ عن «الكلمة المناسبة». وهذه أيضاً طريقة للاتكاءِ على سوابق، أي أن ندمجَ نظرتَنا الخاصة بنظرةِ الآخرين الذين سبقونا، ولكن أن ننسقَ بأسلوبٍ مبتكرٍ الوحداتِ التي تلقيناها عن طريق التقليد.

حينما نضعُ معاً، للمرة الأولى، العنصرين **أ** و**ب**، يمكن لقيمةِ أن لا تكون محوّرةً، بل محدَّدةً بدقة: وإذا تحدثتُ عن **طاولة شبه منحرفة**، فإضافةُ الصفة لن تحوّر في شيء القيمة التقليدية لهذا الاسم، قيمة «الخشبة المزيّدة الارتفاع». ولكنني إذا تكلمتُ عن **أوقيانوس من الهموم**، فأنا أضفي على أوقيانوس قيمةً شديدةَ الاختلاف عن تلك العادية لِـ «بحرٍ لا يُحَدّ»، وعن طريق هذا القرار الشخصي، فأنا أهيّئ تطوراً لقيمةِ هذا المصطلح نحو القيمة العائدة لِـ «كتلة بلا نهاية». وسنسعى، بالتأكيد، لرؤية امتياز للشعراء في استخداماتٍ مماثلة. ولكن ينبغي عندها أن نسلّم بأن كلّ إنسانٍ يمكن أن يكون شاعراً وفق أهوائه. ويكفي لذلك أن تجعله حيويةُ ردّاتِ فعله يشعرُ بالحاجة إلى صرف النظر عمّا يوفره له التقليد اللغوي لبيئته.

إن ابتكارَ سياقاتٍ جديدةٍ هو المصدر، ليس فقط لتراكيبَ يمكنها أن تتطور إلى مونيمات مركّبة عن طريق القولبة، ولكنه مصدرٌ لتعدّد الدلالات، لهذا الخيار، لكل عنصرٍ معجمي في توسيع ميدانِ مراجعه تدريجياً، لدرجة أننا لم نعد نعرف إذا ما كان الأمرُ يتعلقُ بالمونيم نفسه أو بعدّة مونيماتٍ مجانسة لفظياً: فتجاه الأربع أو

الخمس قيم المتميزة للدّالّ الفرنسي فريز[5] (*fraise*) وعلى مرأى من الشكوك التأثيلية، فنحن قلقون لإبداء رأينا. أما والحالةُ هذه، فلدى التفكير، لن يمكننا أن نرى بوضوح، من دون تعدّد الدلالات، كيف يمكن للإنسان أن يرضي احتياجاته التواصلية اللغوية، فروايةُ أشياءَ مختلفةٍ بواسطةِ الأشكالِ عينها ووفق السياقاتِ تشكل واحداً من أساسيات أي اقتصاد لغوي، فالعالم ـ ونريد بالطبع أن نقول الإدراك الحسي الذي نمتلكه عن العالم ـ هو لامتناهٍ، ولا تسمح الوحدات القائمة بذاتها لتحليلاتنا أن تعرضه أبداً. ولكننا يمكن أن نميل إلى هذا المثال إذا كان كلُّ مونيم، وحدةً قائمةً بذاتها كلياً بوصفها دالاً، قابلاً وفق مصادفات التوافقاتِ غير المتوقعة، لأن يرى قيمته المدلولة تتلاءم مع احتياجات اللحظة.

وفي خط اللسانيّات البنيوية الناشئة عن التفكير الفونولوجي، نفسّر في هذه الظروف أن الباحثين الذين أصابوا نجاحاً أشاروا أيضاً طويلاً إلى أنهم عالجوا الوحداتِ التمييزيةَ ونحوَ اللغة، وكان عليهم أن يتخلوا عن المناهج التي خدمتهم جيداً حالما رغبوا في مقاربةِ دراسةِ القيمِ المدلولةِ للميدان المعجمي.

ليس من السهل دائماً الإحاطة بسماتِ المعنى العائدة لبضعة مونيمات نحوية: وإذا وصلنا سريعاً إلى تحديد وإيضاح القيمِ الإشاريةِ والمِلْكية العائدة لبضعةِ محقّقات للاسم في الفرنسية، مثل:

---

(5) الفريز هو، بالطبع، نوع من الفاكهة، ولكنه أيضاً ياقةٌ مجعّدةٌ من دُرجةِ القرن السادس عشر، وهو أيضاً أداةٌ يستخدمها طبيب الأسنان أو الخرّاط، وهو أخيراً الغشاء الذي يغلف الأمعاء ويربطها بالجدار البطني للعجل. ويظهر الشكل، علاوةً على ذلك، في التعبير الأزغَوَيّ «هو يستردّ الفريز خاصته»، الذي أفسّرهُ، من جهتي على أنه «ها هو يبحثُ في أن يفرضَ نفسَه على. . .» وحيث يمكننا شرعاً أن نتردّدَ في إلحاق «فريز» بواحدةٍ من هذه القيم المدلولة السابقة.

(هـذا) *ceci*، (ذاك) *cela*، (خـاصـتـي) *mon*، أو (خـاصـتـك) *ton*، سنمضي بسرعةٍ أقلّ عندما يكون ماضي الديمومة أو الصيغة الاحتمالية هما المقصودين، وتجاه «الصيغة الشرطية»، بإمكاننا أن نتساءل شرعياً إذا لم يكن علينا أن نقيم تزامنياً مونيمين مجانسين لفظياً ومتميزين. وليس سهلاً كذلك أن نحدد كم من الوظائف النحوية المختلفة يُعَبَّرُ عنها عادةً بواسطة حرف الجر (*à*) وحده. ولكن إذا كان نحو اللغة يشتمل على مسائلَ معنويةٍ صعبةِ الحل، فإن إثارتها بوضوح على الأقل ممكنة دائماً.

ويختلف الأمر في ما يتعلق بالمعجم، وليس هذا فحسب، كما شاهدناه لجهة الصفة المتغيرة الشكل للمدلولات التي نصادفها لديه. وبالفعل، فلم نعد نعلم، هنا، السلوكَ الحقيقيَّ الذي على المعاينة أن تستند إليه. وبصدد الفونولوجيا ونحو اللغة، يمكننا أن نعمل انطلاقاً من مدوّنة يمكن أن تكون قصيرةً إلى حدّ ما في الحالة الأولى، وأطول بعض الشيء في الثانية، ولكن بحيث ستتولد لدينا بضعةُ حظوظٍ لاستنفاد الجوهري. ويمكن لموضوع مختارٍ كممثلٍ للاستخدام المدروس أن يوفّر لنا كلّ المعطيات المرغوبة. ولا شيءَ من هذا القبيل في ما يتصل بمفردات اللغة. ووفق معايير الجنس، ودرجةَ الثقافة، ونوع المصالح، والمهنة، فالفرد يستخدمُ هذا المصطلح أو ذاك مميزاً إياه بدقةٍ عن سواه، أو هو يستطيع استخدامه بطريقة سقيمة بعض الشيء، أو هو يعرفه أيضاً بشكل سلبي، ويمكنه أن يماثله بوصفه منتمياً إلى هذا الميدان أو ذاك، أو هو في النهاية سيتجاهله كلياً. ويصدف أنني لا أعرفُ فحسب بأن الخُضيريَّ (*verdier*) طائرٌ، بل أيضاً أن باستطاعتي أن أماثلَ واحداً منه حينما أشاهده. ولكن الخضيري بالنسبة إلى أغلبية الناطقين بالفرنسية سيكون، في أفضل الأحوال، مُمَاثَلاً بوصفه كلمةً قائمة، أو ببساطةٍ بوصفه لفظةً محتملةً لا تتعلق بها أيّة قيمة محددة.

وبلا ريب، أليس هناك في كلّ لسانٍ مفرداتٌ أساسية يمكن من خلالها أن نفكر أن كلّ المستخدمين سيتوافقون على أن يعزوا القيمةَ ذاتَها لكلّ مصطلح. ولكن حالما ندفع بالتحقيق بعض الشيء إلى الأمام، وعلى شيء من التطلّب، نلاحظ كم هو محدودٌ الميدانُ المعجمي حيثُ التوافقُ هو في الحقيقة عمومي.

ويمكننا، بصدد مفرداتِ اللغة، أن نميّزَ ذلك الذي نعرفه بخاصة عن طريق المقابلة مع شيءٍ محدّد أو تجربةٍ متواترة موصوفةٍ بشكل جيد، وذلك، الأكثر تجريداً، حيث في التحليل الأخير، سمحت سياقاتٌ لغويةٌ بتحديد قيمةِ كلٍّ مصطلح، فمن جهةٍ لدينا، مثلاً، **موزٌ**، ومن جهة أخرى، **ديمقراطية**.

تبقى مفرداتُ اللغة، من ضربِ **موزٍ** تحت الارتباط المباشر لتجربة كلّ منّا: وقد استمرت كلمةُ **برتقال** لدى الأطفال الفرنسيين في الحرب العالمية الثانية، مثل أسطورةٍ، ولكن عندما عاودت هذه الثمرةُ الظهورَ في الأسواق، لاقت ترحيباً مثل «تفاحةٍ غريبة، غير مألوفة». والمونيم، هنا، لا يبقى بقيمته الخاصة، في الحالة نفسها، إلا بقدر ما يمثّل الشيءَ نفسَه لأجلٍ طويل.

أما بالنسبة إلى القيمة المدلولة لمفرداتِ اللغة من ضربِ **ديمقراطية**، فهي أكثر تقلّباً، لأنها تخضع لارتباط السياقاتِ حيث نصادفها، وفي غياب أيّ شيء ملموس ذي مرجع، فهذه السياقات قابلة لأن تتغير حسب الأفضليات ووفق مزاجِ كلّ منا. ويمكن من دون شكٍّ، للموافقات التي تقومُ أن تسمحَ بمراقبة بضعةِ سياقاتٍ. ولكن التضمينات الشخصية ستستمر على المستوى الخلفي، وستكون قابلةً دوماً لأن تظهر، بخجلٍ أولاً، ولكن بثباتٍ أشدّ في ما بعد، وستفرضُ في النهاية نفسَها على تلك التي تصادفُ صدى لديها.

وبغض النظر أكان ملموساً أم مجرداً، فالمعجم لن يمثّل بنفع دورَه إلا إذا تَلاءمَ مباشرةً مع الظروف كي يؤمّن كلَّ الاحتياجاتِ التواصلية. وبخلافِ ذلك، يمكن أن ننتظرَ من فونيماتٍ ما ومن نحو اللغة أن تؤمن الاستمرارية في الزمن، فهي في الحقيقةِ الضامنةَ لكيانِ اللسان، فالفتاة السافواردية(*) الصغيرة التي قالت: *(abade bien les plotes pour camber le goillat)*، تكلمت لا شكّ بالفرنسية لا باللهجة الفرعية المحلية التي اقترضت منها كلّ معجمها (*«abade»*: أنتَ أبعِدْ (écarte)، *«plote»*: فـــخـــذ *(jambe)*، *«comber»*: تـــخـــطّـــى (enjamber)، *«goillat»*: مستنقع *(flaque)*)، باستخدامها تحديداً فونيمات ونحوَ اللسان الاعتباري[6].

ومن دون شكّ، فالموضوع ليس أبداً أن ننفي إمكانية التصويت والنحو العائدَيْن للسانٍ ما في التغيير مع الزمن. وعلى كلّ حال، فاللسانيّات الوظيفية، الأولى التي أظهرت أن احتياجات الاتصال، المسؤولة في التحليل الأخير، عن تطور الأنظمة الفونولوجية، هي التي تبدو للوهلة الأولى الأقلَّ تعرّضاً لضغط هذه الاحتياجات. والصيغةُ التي نُظِرَ إليها طويلاً كنزوةٍ «يتغيرُ لسانٌ ما لأنه يشتغلُ» تصلح جيداً على كلّ المستويات. ولكن هذا الأمر لا يبطلُ الاستنتاجَ بأن وظائفية لسانٍ ما تتطلبُ، حول نواةٍ متبنينةٍ بدقةٍ وثابتة نسبياً، وجودَ موارد معجميةً أكثر مرونة وجاهزة دائماً كي تحاولَ أن تعكسَ التنوعَ اللامتناهي للتجارب الإنسانية.

ومن جهةٍ أخرى، فوجود مفرداتٍ علمية للوحدات المحدَّدة على وجهِ التمام لا يتضمن أن صلاتِ لسانٍ ما بالعالم ستكون شيئاً

(*) نسبة إلى مقاطعة السافوا في الألب.

(6) هاك، في التدوين الصوتيّ، ما تكونه العبارة في اللهجة الفرعية المحلية:

[a'badda bjɛ le 'plo: tə'pə kɑ̃'bɔ lə go'λa].

مغايراً لما عرضناه للتوّ. ولا يمكن لعلم ما أن يقومَ بوصفه متميزاً عن تفكير ميتافيزيقي أو فلسفي، إلا في النطاقِ حيثُ نكون قد اخترنا له، ملاءمةً ما، معياراً انتقائياً يسمح له بأن يعرضَ بدقةٍ بضعةَ أحداثٍ، ولكنه يتضادُّ مع كلّ ادعاء يمكنُ أن يقومَ لديه في إظهارِ العالمِ بالكاملِ في تنوعه اللامتناهي.

إن اللسانيّين هم الأفضل تسلّحاً من الآخرين لمعالجة الصلات التي تقوم بين لسانٍ ما والعالم، أي مقاربة المسائل المعجمية، وبصورةٍ عامة، معاينة الطريقةِ التي يُمارسُ فيها الاتصال بين الناس، في الوقائع، آخذين بعين الاعتبار الظروفَ كافةً. ولكنهم سيجانبونَ الحقيقةَ إذا اعتقدوا أن المقصود هنا هو المطاف الأخير لأبحاثهم. إن جوهر اللغة الإنسانية يتمثل في النواة المتبنينة والتي يَصنعُ منها الطابعُ المتميزُ كلياً الأصالةَ تجاهَ الاستمراريةِ والتنوعِ اللامحدود لتجربتنا عن العالم.

6 . 2 ـ ما علينا أن نفهم من «التضمين»؟[7]

يعتبرُ تضمينٌ[*] ما *connotation* في الاستخدام المحض عالمي، مصطلحاً منطقياً يبدو أن قيمته الصحيحة تختلفُ حسبَ المؤلفين. وغالباً ما قُورِن بـ «فَهْم» *compréhension*، وكما في هذا الأخير، فإن اللاحقة -*con* أو -*com*، تستتبعُ تشكيل مجموعةٍ وليس استلحاقَ بضعةِ عناصر إضافية.

(7) مداخلة قُدّمت في الحلقة الدراسية حول السيميّة الشعرية المنعقدة في مكسيكو، في نوفمبر 1979، ونشرت تحت عنوان: «Qué debe entenderse por «connotatión»,» *Acta pœtica*, no. 3 (1981), Universidad Nacional Autonoma de México, pp. 147-161.

(*) ما يثيره استعمال العناصر اللغوية، ولا سيما الكلمات، من العواطف والأفكار في ذهن الفرد أو المجموعة، انظر: **معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي - عربي)**، رمزي بعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، 1990)، ص 115.

شاعَ لدى اللسانيّين وبالتعميم، في لغةِ الفكر، استخدام لمصطلح يبدو مؤكداً، في الإنجليزية، منذ القرن السابع عشر، وبمقتضاه فإن «تضمين» تفيدُ قيمةً دلاليةً مزيدةً تضافُ إلى المعنى الأساسي المعروف بِـ «الدلالة الذاتية»، وأقترضُ بضعةَ توضيحاتٍ من معجم أميركي جيد (*Thorndike Century Senior Dictionary*)، فالصفات الإنجليزية: *portly* (بدين)، *corpulent* (سمين)، *obese* (بدين)، تمتلك جميعها معنى «ضخم» لدى كلامنا عن شخص ما، ولكن *portley* (توحي بالكرامة)، و*corpulent* (بالكتلة)، و*obes* (بإفراطٍ مؤسف)، والكلمة *home* (الديار) تدلّ على المكان الذي نعيش فيه، ولكن عدّة تضمينات، مثل: الهدوء، والأمان، تُضافُ إلى هذه الدلالة الذاتية.

ويُحتمل أن يكون ليونارد بلومفيلد (Leonard Bloomfield) هو الذي فرض على اللسانيّات المعاصرة هذه القيمة المصطلحية، من خلال معالجته التضمين في كتابه **اللغة** (*Language*). ولكن لويس هيلمسليف (Louis Hjelmslev) هو الذي نشر التضمين على المسرح الأوروبي. والظروف التي أفضت به إلى هذا الأمر قد تستحق أن نذكّر بها.

إن دراسة المنشورات الأولى «لحلقة براغ اللغوية» التي تعهدها هيلمسليف في إطار لجنةٍ سُمّي زميلاً فيها من قبل الحلقة اللغوية لِـ «كوبنهاغن»، هي التي دفعته، من خلال ردّةِ فعلٍ، إلى تطوير نظريته اللسانيّة المعروفة تحت اسم «اللغاوة»، خلال الثلاثينيات والأربعينيات. إن قراءة لاجوهرية جريئة لِـ «**دروس**» سوسّير قادته إلى أن يأخذ بجرأةٍ موقفاً سلبياً إزاء تعاليم تروبتسكوي (Troubetzkoy). وتظهرُ معالجتُه للتضميناتِ بوصفها جهداً لدفع تعاليم فيينا وبراغ المتعلقة بالبدائل، وبما دعاه تروبتسكوي الأسلوبية الصوتية

(Phonostylistique) (*Lautstylistik*) مظهراً هذه التعاليم بعباراتٍ أخرى ومغرقاً إياها في إطار أكثر اتساعاً. وفي فرنسا، ألهمت تعاليم هيلمسليف، المتعلقة بالسيميائيات التضمينية، رولان بارت (Roland Barthes) في جهده لاستخلاص الإيديولوجيات الكامنة في الاستخدامات اللغوية.

يغطي التضمينُ في الاستخدام المعاصرِ الأكثر رواجاً مجموع ما أشرنا طويلاً إليه، بطريقة غامضة كفايةً، عَلى أنها القيم التعبيرية للعناصر اللغوية. هكذا استخدم بلومفيلد المصطلح وهذا ما نتبينه خلف التقديمات المجردة لهيلمسليف. ولكن الاثنين يوسّعان قيمة المصطلح إلى كلّ ما يكشفه الخطاب من هوية المتكلمين وشخصيتهم، ومن علاقاتهم المتبادلة، ومن الشروط المختلفة للتبادل اللغوي، وذلك أبعد ما تحمله الرسالة بحصر المعنى. هل كلّ ما يَسِمُ الطبقة الاجتماعية، والأصل الجغرافي، والمستوى الثقافي أو البَوار، سيشكل إذاً سماتٍ تضمينية، أتَرْجمَت الحقيقةَ، أم رغبةَ المتكلّم في أن يُحسَبَ ما ليس هو عليه.

يمكن أن نتساءلَ شرعاً: هل من المفيد، للبحث اللسانيّ أو السيميائي، أن نجمع في الفئة نفسها أحداثاً شديدةَ التنافر. ومن المؤكد أن الكلامَ عن عددٍ معينٍ من السيميائيات التضمينية، كما فعل هيلمسليف، يمثّل، حول هذه النقطة، تقدّماً بالنسبة إلى التعداد المتبنين بعضَ الشيء الذي قدمه إلينا بلومفيلد.

ولكن، من وجهة نظر اللسانيّ القاطعة، حينما يكون المقصودُ أحداثاً هو وحدَهُ حذقٌ في تعيينها بشكل صحيح، فمن الأفضل بالتأكيد أن تُصنّف كلّ هذه الأحداث وفق مقياسٍ تدرّجي يستلهم من ذاك الذي أقامه تروبتسكوي للسماتِ الصوتية وحدها مستلهماً مباشرةً من أعمال كارل بيهلر (Karl Bühler).

وعلى رأس المقياس، تقومُ الوحداتُ المتميزةُ بذاتها أو، لو رغبنا، الكلماتُ الجوامدُ في اللسان، وتأتي بعدها، ومن ضمن كل سماتِ الخطاب الكاشفة لشيءٍ ما، تلك التي تختصّ بلسانٍ معين، بزمرةِ ألسنٍ، أو بلهجةٍ ما.

وسنميّز بنفعٍ، من ضمنها، بين تلك التي تكون بمتناول المتكلّم كي ينوّعَ عبارَته ويظهر الفروق الدقيقة فيها، وتلك التي تُفرض عليه عن طريق العادات المكتَسَبة: فلنأخذ في الفرنسية المعاصرة **الراء المهتزّة** الملفوظة بأسلة اللسان، فهي متى تستخدمُ طوعاً، على المسرحِ، من قبل مغني الأوبرا أو الكوميدي الذي يقلّدُ الاستخداماتِ الريفيةَ، تنتمي إلى الضربِ الأول، وهي حين يتلفظُ بها القرويُّ غيرُ القادر على نطقِ **الراء الملثوغةِ**، تنتمي إلى الضرب الثاني.

تتضادُّ الجوامدُ والبدائلُ مجتمعةً مع كلّ سمات الخطاب التي لا تخصّ لهجةً فرعيةً معينة، ولكنها تكون مشروطةً بطبيعة الكائن الإنساني، في حقيقته الفيزيولوجية أو بوصفه حيواناً اجتماعياً. إن كفاءةَ اللسانيّ لا تمتدّ إلى هذه الأخيرة بالتأكيد، إلاّ لتميزها بشكل سلبي بوصفها لا تنتمي إلى هذا الميدان. أن لا تكونَ التمييزاتُ المقترحةُ هنا دائماً سهلةَ التطبيق فهذا لا يعني أن علينا أن نتخلّى عن إثباتها.

لدينا، تقليدياً، كي نشيرَ إلى معاينة البدائل المختارَة بحريةٍ، مصطلح الأسلوبية الذي يصلحُ أيضاً لأمر آخر. يبقى أن نعثر على مصطلح لاختبارِ السماتِ المختصة بلهجةٍ فرعيةٍ ما، والتي فرضت على الفرد خلالَ تعلّمه، والتي ستسمحُ للسامعين أن يموضعوه في الفضاء الاجتماعي أو الجغرافي.

لو رفضنا إذاً أن نصنّف كلّ سماتِ الخطاب التي لا تندمجُ في جوامد اللسان، على أنها تضمينية، فمصطلح التضمين يبقى جاهزاً

للإشارة إلى شيء آخر. المقصود هو سمات تهمّ، بالطبع، اللسانيّ مباشرةً لأنها تشترك، بمعنى ما، في الدلالة على الوحدات اللغوية، ولكنها لا تشكّل، بحصر المعنى، جزءاً من اللسان المُدرِكِ بوصفه نظاماً مشتركاً للاصطلاحات العائدة لكلِّ أعضاء المتحد الاجتماعي.

إن المقصود هو كلّ ما تستدعيه، لفردٍ معين، هذه العلامة اللغوية أو تلك، وذلك أبعدُ من القيم التي يتوافقُ كلُّ مستخدمي اللسان على نسبتها إليها. إن وجودَ تضميناتٍ محدّدةٍ على هذا الشكل يستوجِبُ انتباهنا حالما نحاولُ أن نتمثّل عقلياً ما يستدعيه هذا المصطلحُ أو ذاك بالنسبة إلينا، وعلى سبيل المثال، مصطلح صَرْح (*château*) من الواضح أنه يمكن أن يكون رؤيةً لقُصَيْرٍ ريفيّ متواضع ذي قرميد، ولبناء قروسطيّ على رأس الجبل، ولمقرّ ملوك فرنسا في شامبور (*Chambord*) أو سوى ذلك، إلى ما لا نهاية، وفق ما كانت عليه لتاريخه تجربتنا بهذا الصدد. إن ما يمتلكه مشاركة كلّ الناطقين بالفرنسية بالنسبة إلى قيمة هذا المصطلح، يُلخّصُ، من دون شك، في قولنا إن المقصودَ بناءٌ ذو سعةٍ تتجاوزُ **بيتاً ما** وأقلّ عظمةً من **قصرٍ ما**. إن هذا الحدّ الأدنى المشترك هو الذي يحمل اسم التضمين.

ينبغي علينا الاحتراسُ من الخطأ الذي ينصّ على مماثلةِ التضمين وضربٍ من الأشياء المحسوسة. يمكن، في الفرنسية للشيء نفسه أن يُسمّى: *voiture*، *bagnole*، أو *tire* (سيّارة). وعلى خطّ بلومفيلد وهيلمسليف سنقولُ إن *voiture* لن «توحي» بشيءٍ، وإن *bagnole* «توحي» باللسان الشائع، وإن *tire* «توحي» بالاستخدام الأرْغَويّ. وفي الإطار المصطلحي المقترح هنا، نواجه ثلاثَ دلالات ذاتيةٍ متميزةٍ تمامَ التميز. سيتوافقُ كلُّ مستخدِمي اللسان كي يعلنوا بأن هذه المصطلحات ليست قابلةً للتبادل، وأن المعاجم تدوِّنُ لكلّ منها مستوًى لغوياً مختلفاً. إن التضمينات لا علاقة لها بهذا الصدد.

وكما يقولُ بإتقانٍ بلومفيلد، فإن المعنى الذي يتخذه شكلٌ ما بالنسبة إلى أيّ متكلم ليسَ سوى نتيجةِ المواقف التي سمع خلالها بهذا الشكلِ.

ويستتبعُ هذا، بالطبع، أنه في حال كانت المواقفُ مغايرةً بالنسبة إلى متكلمين مختلفين، فالمعاني تكونُ متباعدة. والأمرُ ملحوظٌ بشكلٍ جيد: فالموقد الصغير *poêlon*، بالنسبة إلى فرنسي ما، يشيرُ إلى وعاءٍ من التراب ذي ارتفاع بسيط، وبالنسبة إلى آخر هو وعاءٌ من المعدن. يشير إليه الأول على أنه قِدر *casserole*، ومع ذلك، فبالنسبة إلى أغلب الكلمات، سيتحدّد المعنى الناشئ عن المواقف عبر السياقات اللغوية التي وُجِدت فيها الكلمة. ولسنا فعلاً على ثقةٍ بأن لا نصطدمَ باللاّفهم حينما نستخدمُ مصطلحاً مطابقاً مع سياقاته. وعلى هذا النحو تُلَقَّنُ دلالته الذَّاتية.

ولكن يبقى أنه تجاه السياقات اللغوية نفسها في متحدٍ اجتماعي معين والتي تثبّتُ الدلالة الذاتية، ثمّة مواقف متغيّرة بقدر ما هي عليه ظروف الحياة، والتي يمكنها، وفق الأفراد، أن تضفي على كلّ مصطلحٍ هالةً مختلفة. ويصلح هذا الأمر بخاصة في المواقف الأولى التي أُدرِكت فيها الكلمة، تلك التي يمكن أن نتردّد في تطبيقها على جزءٍ أو على كلٍّ ما يتوافرُ لحواسنا: وإذا كنتُ قد مَاثلتُ وأنا صبيٌّ، للمرّةِ الأولى، الدّالَّ **حصان** وأنا داخلٌ إلى إصطبلٍ، فقد استطعتُ أن أتردّدَ للحظةٍ حول كيان المرجع، ففي كلّ الأحوال، سيبقى **حصان**، بالنسبة إليّ، مرتبطٌ نهائياً بالرائحة الخاصة بفراشِ الدوابّ، بالعتمة الجزئية لمرابط الأحصنة، وبالصوت الخشن لسائسٍ ما. ولن يكون هذا الأمرُ، بالطبع، على هذا الحال لو كنتُ صادفتُ هذا الحيوان للمرة الأولى في مرجٍ فسيح مسيّج في الأفق بستارةٍ من شجر الحور. إنها تلك المشاعر المختلفة التي ستكون منشأ التضمينات التي

ستمتلكها من الآن فصاعداً الكلمةُ «**حصان**» بالنسبة إليّ. وسأسمعُ، من دون شكٍ، كلمة **حصان في** سياقاتٍ ستنزعُ إلى تحديدٍ أفضل للمتصوَّر المرافق. ولدى استخدامي المفردة **حصان في** سياقات مماثلة، سأكونُ على ثقةٍ من أنني سَأُسْمَعُ من قبل أولئك الذين سيفعلون الشيءَ نفسَه، أياً كانت التضمينات التي يستدعيها المصطلحُ بالنسبة إليهم وإليّ. يمكننا إذاً القول إن التضمينات تطابقُ غالباً ما لم يُؤَكَّدْ، من الإدراك الأول للعلامة، في الاستخدامات اليومية للغة، على أنه مقبولٌ من قبل المتحد الاجتماعي.

ونستنتج أنَّ تجاه المفردة ثمة **دلالة ذاتية**، فالجمع الذي يظهر هو **تضمينات**، وإذا وضعنا تعدّد الدلالات جانباً، فثمّة، في الواقع، لمصطلح معين، دلالةٌ ذاتية وحيدة، ولكن على الأقل ثمّة تضميناتٍ بمقدار الأشخاص المتكلمين، وبالنسبة إلى الشخصِ نفسِه، ثمّة تضميناتٌ يمكن أن تتبدّل حسب الأحوال.

وبمقدورنا بالطبع أن نتساءل ما إذا كانت التضمينات المحدّدة على هذا النحو تنتمي إلى ميدان اللسانيّات أكثر من الاستيهامات التي يمكنها أن تلازم كلّ منا. تُرى ألا تتعلق بالأحرى بالتحليل النفساني؟ وفي كل الحالات، أليس علماءُ النفسِ لامبالين كليًّا بالمسألة. وبما أنه ليس ثمّة علم إلا في إطارٍ عمومي، فسنسعى لتقعيد الأمر، مختصرين التضمينات إلى عدّة سماتٍ كبرى مستخرجَة عن طريق التضاد، **كمثلٍ جيدٍ** تجاه **سيّئ**، **وقوي** تجاه **ضعيف**. . .إلخ وقد نتجت عن هذا الأمر مقاييس أوسغود (Osgood)، التي تحدّد درجاتٍ للإيجابي وللسلبي. وقد حَظِي استخدام هذه المقاييس، في ما يختص بنا، بتأكيدِ وجودِ ما نشيرُ إليها على أنها التضمينات، مظهرين رداتِ فعلٍ مختلفة تجاه كلمةِ مثلَ **أبِ من** قبل أشخاص متفقين جميعاً على تضمينها كمكوِّنٍ مذكر. ولكنها لا تبلّغنا شيئاً عظيماً لا نرتابُ به: ثمّة

أناسٌ يحبون أباهم على وجه التقريب، وآخرون يكرهونه، على وجه التقريب أيضاً. ويمكن، من دون شكٍّ، لتحقيقاتٍ ما أن تسمحَ لنا بعض الشيء بوصف هذا التعلق وهذا الابتعاد. ولكن الاختصار، في هذا الميدان، المُحدّدِ بدقةٍ عن طريقِ الطابعِ الفردي لرداتِ الفعل، إلى مراتبَ قائمةٍ بذاتها تختبرها هذه المقاييسُ يمكنُ أن يبدو غير وافٍ بالغرض.

وفضلاً عن ذلك، فإذا كان على التضمينات أن تبقى بثباتٍ دفينةً في أعماقِ فردٍ ما، دون أيّ فرصة للظهور، وتختفي في النهاية معه، نفهم أنها قد استرعت قليلاً انتباهَ الباحثين. يمكن، بطريقةٍ أفضل، أن ننظر في تكوّنها في إطارٍ استبطاني بحصرِ المعنى: كيف يحدثُ أنّ مصطلحاً بعينه يثير لديّ هذه العاطفة، وتلك الاستحضارات، وفي أيّ ظروفٍ علائقية أمكنها أن تقوم لديّ بين سماتٍ، لا شيءَ، في العادةِ، يمكن أن يقرّب بينها؟

ولا تتمثّل الأهمية بالنسبة إلى لسانيّ أو سيميائيّ في الأفضلية في انتقال المعلومة، فالتضميناتُ تبدو بخاصةٍ جديرةً بالفائدة في النطاق الذي تستطيعُ فيه أن تنتقل من فردٍ إلى آخر. إن اختبارَ سيروراتِ هذا الانتقال هي التي تبرّرُ ذكرَنا للتضميناتِ في حلقة دراسيةٍ مخصصةٍ للشعرية.

فلنبيّنْ بادئ ذي بدء أن وجودَ التضمينات المتشابهة لدى أشخاصٍ مختلفين يمكن تفسيره بالسهولة الأشدّ في العالم، وذلك بالكشفِ عن أنهم خضعوا جميعاً لتجربةٍ بعينها: فكلّ شهودِ كارثةٍ أرضيةٍ ما يمكن أن يبقوا موسومين مدى الحياةِ بالصدمة التي تلقوها، والمصطلح الذي يدلّ على هذه الكارثة الأرضية ـ ثوران بركاني، هزّة أرضية، انزلاق أرضي ـ يمكن من الآن فصاعداً أن يحدّد لدينا جميعاً تراجعاً ما، متلوناً بلا ريبٍ بمزاج كلّ منا، ولكنه متشابه للغاية.

ثمّة أيضاً رداتُ فعلٍ خاصةٌ، تجاه بضعةِ مصطلحات، تَتماثَلُ عموماً، من قبل المتحدات الاجتماعية، إن لم تتضارب وتنقسم بالإجماع، وتنتقل ردات الفعلِ هذه عن طريق لغوي عادي، فلنأخذ، مثلاً، ردات الفعل تجاه العدد **ثلاثة عشر** في المتحدات الاجتماعية الغربية. إنها تذكّر بالتضمينات في المعنى، وإذا كان الكلّ على علمٍ بوجودها، فهي تختصّ ببعض أفراد في المتحد الاجتماعيّ. ولندوّن أنها ليست مذكورةً تحت **ثلاثة عشر** في المعجم، كما هو حال القيم «الشائعة» و«الأرْغَوِيَّة»، وسواها. إلا أننا نتردد في ترتيبها في عداد التضميناتِ لأننا يمكنُ أن نعرضها ونناقشها بعباراتٍ لغوية عادية مثل الاعتقاداتِ المختلفة. يمكننا أن نقول: إن العدد ثلاثة عشر نذير شؤم، كما نقول المسيحُ هو ابنُ الله. علينا أن نميّز هنا بين الإيمان بالطابع ذي التأثير السيّئ للعدد الذي يتأسّس على «القيل والقال»، وبين ردّات الفعل العنيفة بوجه خاص للعدد ثلاثة عشر والتي تعودُ لشخصٍ ما تكيفت خبراتُه الشخصية حول هذه النقطة. وسنميزُ كذلك بين اعتقاد صافٍ بألوهية المسيح وبين الشطحات الصوفية لِ تيريز دافيلا (Thérèse d'Avila).

ثمّة حالةٌ محصورةٌ هي تلك العائدة للتماثل الذي نتحدث عموماً عنه في الصين - أو يَنْبَغي القولُ «بالصينية»؟ - بين الجهات الأربع والألوان، فالجنوب مثلاً مشتركٌ مع الأحمر. سيكون هناك، في هذه الحالة، امتدادٌ على مستوى المتحد الاجتماعي كافةً لتضميناتٍ أمكنها، منطلقاً، أن تكون مختصةً ببضعة مؤلفين. ولا يُشَكُّ في أنّه ينبغي أن نصنّفَ في عدادِ التضميناتِ الأساليبَ الشديدةَ الاختلاف التي يتصورُ كلّ فردٍ من خلالها بضعَ أفكارٍ تجريدية. وإذا استطعتُ أن أسمحَ لنفسي بالإحالة إلى رداتِ فعلي الخاصة، سأقولُ إن السنة، بالنسبة إليّ، تظهرُ بشكلِ قَطْعٍ ناقصٍ تقعُ بؤرُهُ على محورٍ

أفقي، الصيفُ في الأعلى، الشتاءُ في الأسفل، الخريفُ على اليسار، والربيعُ على اليمين، أما الجزءُ الذي يقعُ إلى يسارِ خطٍّ يصلُ نهاية آب/ أغسطس ببداية كانون الثاني/ يناير فيوجدُ في الظل. أن تجدَ بضعةَ سماتٍ من هذا التركيب التضميني، في الأحداثِ التي يمكنُ ملاحظتها، بدايةً لتبريرِ (منحنًى بلا نهاية، ظلال الخريف التي تنزعُ نحو تبديدِ ثلوج الشتاء) فهذا لا يمنعُ أنها (أي السّمات) خاصةً بالنسبة إليّ، كما استطعت إثباتها بواسطة استقصاءاتٍ من حولي. ويفلت أيضاً الجنوبُ الأحمرُ للصينيين، جزئياً، من الاعتباطية، ولكنه لا يحتفظ من هذه الاعتباطية بأقل من ميزة التضمين المعمّم.

وفي النسق الفكري نفسه، سنذكّر بالصوائت الملونة لريمبو (Rimbaud) التي قلنا عنها إنها كانت، من دون ريب، تعكسُ في جزءٍ كبيرٍ الألوانَ المخصصةَ لكلّ حرفٍ في كتاب الألفباء خاصّته. ولكن لا طائلَ في الأمر، فما أن يتوافرَ كثيرٌ من كتبِ الألفباء المختلفة حتى يستطيعَ كلُّ ولدٍ أن يؤسِّسَ حسَّه المتزامنَ الخاصَّ على تجاربَ مختلفةٍ إلى حدٍّ ما. وهنا أيضاً كشفت عدةُ استقصاءاتٍ عن تراكيبَ تضمينيةٍ مختلفةٍ جداً، مصحوبةٍ بتكراراتٍ، وعلى الأقل بتواتراتٍ (i حمراء أو صفراء)، يمكنها أن تقترحَ قيامَ صلاتٍ غير اعتباطيةٍ كلياً.

وحين أكّدنا على أن التضمينات هي ردّات الفعل الفردية، الخاصة واللاواعية على الأغلب للعلامات اللغوية، استطعنا أن ننتظر منها أن تلعبَ دوراً في النشاط الشعري، إذا سلّمنا بأن ما يفرّقَ الشاعر عن الاستخدامات الأخرى للغة يتميزُ في أنه يبحث عن أن ينقل إلى الآخرين نقله ما لا يُعبّر عنه عن طريق الخطاب.

غير أنه ينبغي التذكيرُ أولاً بأن المطابقة غير متحققة في ما هو خاص بالفن الشعري، فبعد أن ميّزنا طويلاً الشعرَ المحضَ من الشعرِ

بِلا زيادة، الأولُ موصوفٌ إلى حدّ كبير بشكل عروضيّ مختصّ والآخر قائمٌ بمعزلٍ عن هذا الشكل، انتهينا، في فرنسا خصوصاً، إلى عدم استخدام مصطلح الشعر إلا بالرجوع لما يثير، في بضعةِ خطاباتٍ، ولأسبابٍ خفيةٍ، انفعالاً ذا نوعيةٍ وذا شدة خاصة.

وقد أعادت مؤخراً ردةُ فعلٍ صادرةٌ عن الشكليين الروس، إلى السماتِ الشكلية امتيازَها، ولكن من غير أن تحمل، على الرغم من ذلك، أجوبةً دقيقةً حول مسألةِ معرفةِ ما هي العلاقات من علة إلى معلول بين السماتِ الشكلية التي نُبرزُ ميزاتها والانفعال الشعري الخاص. وفي الحقيقة، إن كلّ واحدٍ منا أي نحن الشكليين الذين يهتمون بالشكل في ذاته، ومتذوقي الجمال الذين يشكّونَ في أن انفعالهم سيتلاشى إذا كشفنا المكوِّنات ـ يرغب في أن يرفض كلَّ تراجع. ولكنْ لا يمكن بالطبع أن ندفعَ بالمعرفة إلا إذا نجحنا في فصل الانفعال نفسه، حينما يكون المقصود هو الإحساس بكل بساطةٍ به، واختبار تكييفه من قبل الباحث، إلى حين، يجب أن يدع مسافةً تجاه الهاوي الذي يمكن أن يكون وفق أهوائه.

ودون أن ننحاز مع الفرضيات الشكلية، أو ضدّها يمكن أن نفترض كأمرٍ مكتسبٍ أن الشاعر ينجحُ، بواسطة اللغة، بتمرير رسالةٍ، متوجهاً، ليس إلى حُكِم جمهوره فحسب، بل إلى إحساسه، وإن هذه الرسالة ستثير انفعالاً لدى المتلقي كاشفةً إياها له، وموقِظةً ما كان هامداً لديه، أو مغذيةً، ظاهرياً، عالمَه الحميم.

يرمي كلّ مستخدم للغة إلى نقل تجربته، والشاعرُ لا يشكلُ استثناءً. ولكن تجربةَ الشاعر تفلت من اليومي، فهي تمتلك شدّةً خاصةً وقيمةً وحيدةً لا نرى فيها كيف بإمكان كلماتِ اللغة السائدة أن تنقلها بواسطة قيمتها الدائمةِ. وهذه الكلمات التي تشكّل نهايةً لانبناء التجربة، تسعى بالثمنِ نفسِه لإفقارٍ ما، إلى تأمين اتصال

اقتصادي بين كلّ أعضاء المجموعة. وبالتأكيد، فالشاعر لا يمكنه أن يفعلَ شيئاً من دون كلماتِ اللغة. ومهما فعل، فإن رسالته ينبغي أن تظهر في النهاية على شكل تتابع لعناصر التحليل هذه. ولكن هذه الكلمات لن تخونه، لجهة أنها تستوجِبُ، بالنسبة إليه، شحنةً تضمينيةً مهمةً، وسيرتكزُ فنّه على ترتيب عناصر الاستخدام العام هذه بطريقةٍ يمكن فيها للتضمينات التي ترتبط بهذا المصطلح أو ذاك أن تُدرك من قبلِ المتلقين.

وكي نفهمَ كيف يمكن لترتيب الكلمات في الخطاب الشعري أن يثيرَ الانفعال، علينا أن نتذكرَ أن اللغةَ الإنسانية متبنينةٌ، وهذا ما يميزها في الجوهر عن وسائل الاتصال التي تستخدمها الحيوانات، فلنذكر أنها مزدوجة الانبناء، تنبني وحداتٍ بليغةً، هي المونيمات، التي نماثلها هنا بغيةَ التسهيل بالكلمات، وهي تنبني أيضاً وحداتٍ تمييزيةً، هي الفونيمات. ولكن وحده الانبناء الأولُ مونيماتٍ يسترعي انتباهنا هنا.

إن سرّ الهيمنة التي يمارسها الإنسان على هذا العالم تكمن في الانبناء الأول هذا. ويمكن لحيوانٍ ما أن يتصرّف بترسانةٍ من الصرخات المختلفة يوافق كلّ منها موقفاً خاصاً. المقصود إذاً علامات، بالمعنى اللغوي للمصطلح، مع دالٍّ ومدلول، وعلى الأقل، لدى بعض الأجناسِ، وأعني نتاجات ثقافية مهمة، أي مكتسبة عن طريق التقليد. وإذا ظهر خطرٌ ما أمام الحيوان، فسيمكنه بواسطةِ صرخةٍ معينة، من إنذارِ الحيواناتِ المتجانسة معه بوجود هذا الخطر، وحتى بطبيعته، شرطَ أن يوافقَ هذا الضربُ من الخطر، بالطبع، في النظام السيميائي للمجموعة، نوعاً محدداً. ولكن إذا ارتسم في الأفق تهديدٌ ما غير اعتيادي فهو سيتطلبُ، من قبلِ الكائناتِ المهدَّدة، ضرباً خاصاً من الدفاع أو اللجوء إلى شكلٍ ما للحماية، فالحيوان، وفي حدودِ معرفتنا، سيكون مجرّداً إلى حدّ

كبير. سيمكنه على الأكثر، زيادة حجم صرخته أو تكرارها مرةً بعد مرة. والإنسانُ في ظروفٍ مماثلة سيعرفُ كيف ينوّع «صرخته» مصاحباً إياها «بصرخةٍ» أخرى على أمل أن يستطيع متلقي الرسالة استيعابَ التأليف، أي تطويعَ قيمة كلّ «صرخة» مع قيمة الأخرى. وعندما يكونُ الإنسانُ هو المقصود فَـ«صرخةٌ» نريد بها «مونيماً»، أي «وحدة معنوية صغرى». وبتطويعِ قيمةِ صرخةٍ ما لصالح قيمةِ الأخرى، نفكر بما يحدث، مثلاً، عندما نتكلم عن «فيل صغير»، فبالمقياس الإنساني، لا يكون فيلٌ ما أبداً «صغيراً»، ولكننا نعلم جميعاً ما يتضمنه هذا المصطلح حينما يُضاف إلى «فيل». وكذلك الأمر، فإذا كان «أبيض» يفيدُ لونَ الثلجِ، فالنبيذُ لا يكون أبداً «أبيض»، ولكننا نعلم جيداً ما هو «خمرٌ أبيَض».

إن الانبناء يمثل سمةً أساسيةً للغة الإنسانيّة، لدرجة أن عبارةً من مونيم واحدٍ، في كثير من الألسن، لا يمكن أن تُقْبَلَ: وكي يُماثَلَ إرسَالٌ صوتيٌّ رسالةً ما، يتحتّم وجود مونيمين على الأقل، عنصرٌ جوهري يُعرف تقليدياً على أنه «المُسند»، وآخر يمكن أن يكون «فاعلاً»، مثل «جان» في «جان ينام»، أو عنصراً تقديمياً ما، في «ها هو جان». وهذا ما ندعوه بالتحقيق. وبوصفه قيداً، يلعبُ التحقيقُ دوراً هامشياً في الاتصال اللغوي. ولكن النطقَ الذي يُعتبر رمزاً له، يمثل مفتاح الاستخدام الشعري للغة حينما نستغل كلّ الموارد.

وفي الاستخدام اليومي للغة، نحن لا نقوم إلاّ بتكرارِ العباراتِ الجاهزة، دون أن نتخلى كثيراً عن عادتنا القديمة، إلا حينما نقول: «اشتريت منغا» بدلاً من «اشتريت تفاحاً». وتجاه اللامتوقَع، والاستثنائي، نظل صامتين، فالكلمات، كما نقولُ، تعوزنا للتعبير عن مشاعرنا أو عن اضطرابنا. وهنا سيعرفُ الشاعرُ كيف سيقدمُ على

استعمال توافقاتٍ جديدة للمونيمات تتطلّبُ من المتلقي جهداً لتطويع كلّ مونيم في سياقه الجديد. وسيرضى المتلقي بطيبةِ خاطرٍ أن يبذلَ هذا الجهدَ إذا كانَ يفضي إلى إخراجه من نمطه، وتحقيقِ كموناتٍ لديه، والكشف له عن أعماقٍ غير مشكوكٍ فيها في داخله، إضافةً إلى إقامةِ وحدةِ شعورٍ مع الشاعر وكافة قرّائه ومستمعيه المحتملين. وسيُبذلُ هذا الجهدُ من قبل قارىءٍ مثقفٍ سيطابقُ بشكلٍ عابرٍ، توافقاتٍ صادفها سابقاً، وليس من دون لذةٍ قبل كل شيء، ولكن مع لااهتمام مطّردٍ، ومع عَياءٍ كريبٍ، سيفضي به إلى البحث عن اللامتوقع. وهذا اللامتوقع هو بالذات ما سيسعى الشاعرُ لتأمينه له، وذلك بتنميقه وتهذيبه وصولاً إلى الهِرْمِسِيّة (hérmétisme).

أن نقولَ، كما بمقدورنا أن نسمعَ، إن الشاعرَ يعملُ بواسطةِ استخداماتٍ مجازية، فمعنى هذا أن نحكم على أنفسنا بألاّ ندركَ ديناميةَ العملية وعلاقاتِها التضمينية بغية إقامة الاتصال الشعري، فالشاعرُ الذي يتحدثُ عن الحب الأخضر لا يستخدم أخضر على سبيل الاستعارة: فالأخضر بالنسبة إليه هو تضمين يرتبطُ بالحب موضوع الكلام، ذلك أنه لا يفصله عن الحديقة أو عن المتنزّه اللذين شكلا إطاراً له.

سنكشِفُ بحقٍ، أن **أخضر** ليست هنا، ووفق كل احتمال بالنسبة للشاعر، تضميناً مستمراً للرمز «**حب**». ويمكننا الاعتقاد بأن الشاعر عرف أصنافاً أخرى من الحب لن يطبق عليها نعت **أخضر**. وبالطبع فالشاعر هو الإنسان الأخير الذي سنفكر في أن نطالبه بثباتٍ في ارتباطاته وفي تضميناته. إن القدرة على الانفعال بألفةِ النغم في العالم تضعف لدى الكثيرين منّا بعد الطفولة. ومن جهتي، فأنا متَمسكٌ جداً بتضميناتي الطفولية، وقابلٌ، إلى حدٍّ ما، لأدعَ نفسي تتبنى تلك التي يوحي بها إليّ الشاعر إذا لم تطعّم وتزداد على تلك التي أملكها.

ولكن الشاعر هو تحديداً الشخص الذي يكون الإحساسُ لديه هو الأقلّ إنهاكاً. والذي ننتظرُ منه أن يحدّد انقطاعَ عالمه العاطفي. وعلى الرغم من ذلك، فمن المؤكد، لدى قراءتنا بضعةَ مؤلفاتٍ، أن نلاحظ أن شعراءَ عديدين، ومن الأكثر شهرةً، يتحركون في عالم التضمينات المستمرة التي ترتبط ببضع مفردات.

وفي مقابل الفرضية التي سيتمكنُ الشاعرُ بموجبها، عن طريق إقامة سياقاتٍ غير متوقعة، من أن ينقلَ ما لا يُعبّرُ عنه وبخاصةٍ التضمينات، فبإمكاننا أن نروّج أن ثمّة عناصرَ معجمية بإمكانها وحدها أن تثير الاضطراب الشعري. نفكر قبل كل شيء في المصطلحات التي لا نجدها مطلقاً إلاّ في الشعر، مثلَ، في الفرنسية: **الموجة، الساحل الرملي، الغروب**. وفي عدادِ هذه المصطلحات، ثمّة قبل كل شيء تلك، التي بفعل إساءةِ استعمالنا لها، كمثلِ **الموجة**، حرمناها في النهاية من كلّ أثرٍ حاسمٍ، وأخرى مثل **الساحل الرملي** أو **الغروب**، التي صادفها كلّ فرنسيٍ ذي ثقافةٍ متواضعة، مئة مرةٍ في قراءاته الشعرية، تحتفظ بالتضمينات التي كانت قد أوحت بها، من دون شكٍ، النصوصُ التي صادفها كلّ منّا، ومن جهتي، **فالموجةُ** يُنظر إليها والليلُ يكادُ يُسقطُ سدولَهُ، والمياهُ تنسابُ بحركاتٍ وئيدةٍ تُقْبِلُ لتعانقَ حصى ملساءَ، ويترافقُ **الغروبُ** بالضرورةِ بسحبٍ حمراءَ وبوزالٍ أصفر.

ومع ذلك، فليس من المستبعد أن تتمَ، حول هذه المصطلحات، موافقةٌ تضمينيةٌ ما، وذلك بقدرِ ما نقرأ، في متحد اجتماعي معين، القصائدَ عينها.

وخلف هذا الرصيد اللغوي الخاص، ثمّة تسميات للأشياء أو للآداب الدخيلة، غير المعروفة على الوجه الصحيح عموماً، لنقص الاتصال المباشر والسياقات الإعلامية، والتي لا تتصف دلالتها الذاتية

إذاً بالدقة، ولا تقومُ مطلقاً إلا من خلال التضمينات المشتقة للقراءاتِ أو للصور. ومن جهة أخرى، ينبغي ألاّ نوغل، بالضرورةِ، بغية الوصول إلى الإغرابية، فهي بالنسبة إلى سكان المدن، غالباً ما تبدأ عند أبواب المدينة. أما بالنسبة إلى بعض الريفيين فهي موجودة في العاصمة المزيّنة بمفاتن المجهول كافة.

يمكن للشاعر إذاً، في بضع حالات، أن يصلَ إلى غاياته عن طريق استخدام بضع كلماتٍ دون الرجوع إلى سياقٍ ما، فالمصطلحات التي يقال عنها شعرية تتحقق ذاتيتها كهذه النظائر رأساً، ولا شيءَ يتدخلُ ليكبحَ تأويلَها التضميني. والمصطلحاتُ الدخيلةُ التي بإمكانها أن تظهرَ إلى حدٍّ ما حيث كان، وبخاصةٍ في الأبحاث الإثنوغرافية، تتطلبُ من السياقِ الإشارةَ إلى أننا يمكن أن نستسلمَ للحلم. ولكن لا حاجة لهذا السياق أن يكون مطلقاً كي يكون مباشراً. يكفي أن يكون وزنُ الشعرِ، والقافية، وسمات النظم أو المعجم غير المتوقعة، قد أنذرتنا بأننا «سننوجدُ في الشعر»، هنا حيث يمكن للتضمينات وينبغي لها إذاً أن تتأكد.

رأينا أن الانبناء اللغوي للتجربة، عبر الإمكانية التي يوفرها لدى محاولة التعبير عمّا لا يُعبّرُ عنه، ينبغي أن يؤخذَ بعين الاعتبار حينما نتمسك بفهم طبيعة الرسالة الشعرية. ولكن هذا لن يجعلنا نعتقد أن التحليل الذي يشترطه لمعطياتِ المُدركِ يصبّ مباشرةً في هذه الرسالة. والأمر هو بخلاف ذلك. وقد استطعنا بحذاقةِ الدفاعَ عن الفرضية المغرية إلى حدٍّ كبير والتي تقضي بأن غرضَ القصيدة يتمثلُ في تصويب وتصحيح وحدةِ التجربةِ وكلّيتها. ولأن اللغةَ التي يستخدمها الشاعرُ، مع الشكل الخطّي الذي ينبغي أن يؤمنه في الرسالة، فالشاعرُ لا يستطيع أن يتجنب إظهارَ كلماتِه على الأثر. ولكن، في حين أن النعت، في النثر، يحملُ للاسم المجاور تحديداً

إضافياً، **فهو** يصبح غالباً، في الشعرِ، من ضربٍ يقال له «هوميري». وبعباراتٍ أخرى، **فهو** لا يظهر مثل إضافةٍ ضرورية لتعيين ما قيل، ولكن مثل استعادةٍ لطابعٍ معروفٍ جيداً للشيء موضوع الكلام، فالنعتُ التضمينيُ **خضر** لمَثلنا السابق لا يسعى بأي شكلٍ إلى مقابلةِ **حُبٍّ أخضر بسواه**، والملون بوجه آخر. إنه يأتي ببساطةٍ مثل إدراكٍ إضافي كان يمكن أن يصيبَ هدفَه لو لم يكن مُدركاً كما هو عليه، بل مثلَ مُسْهِمٍ في تجديدِ الوحدةِ التي أحسّ بها الشاعرُ كتجربةٍ فريدة.

هذا ما كان عليّ أن أقوله حول دورِ التضمين في إنتاج الرسالةِ الشعرية. سأشيرُ، بالمقابل، إلى أن التضمين، مثلما هو مُدْرَك، يلعب دوراً هاماً جداً في ظهورِ الإيديولوجيات وتطورها. وحول هذه النقطة ألتقي على الأرجح مع رولان بارت (Roland Barthes)، رغم أنه نَظَرَ في المسألةِ بطريقةٍ مختلفةٍ كلياً. المقصودُ هنا، بالطبع، ضربٌ من التضمين المعمّم. إنها بالتأكيد تضميناتٌ بما أنها لا تؤثر إلا بجزءٍ من المتحد الاجتماعي اللغوي وهي منشأُ طائفةٍ من اللاإدراكات بين أعضاءِ هذا المتحد نفسه. وهي تمتلك، علاوةً على ذلك، سمةً فردية حتى ولو كان ثمّة تعميمٌ على جزءٍ من المتحد الاجتماعي، تعميمٌ يظهرُ من خلالِ سلوكاتٍ متشابهة. ولكن هذا لا يمنع، في أيّ حالةٍ، أنها تُظهرُ لدى كلّ شخص إلى جانبِ العناصر المشتركة، طبيعةً خصوصيةً ملونةً بمزاجِ كلٍّ منا وسوابقه.

وأوردُ مثلين فقط: في عام 1968، وأثناء «الأحداث»، وخلال نقاشٍ، أثرتُ غضبَ محدِّثيَّ الطلاب حينما تكلمتُ عن منحة (bourse) كلمةٍ كان لها بالتأكيد بالنسبة إليهم تضمينٌ مقيتٌ. كنا متفقين حول الأحداث، ولكن كان عليّ أن أقولَ راتباً طالبياً (salaire étudiant) ولسنتين خلتا، تكلمتُ في حلقةٍ دراسية عن مَلَكَات

(dons)، محيلاً إلى الطريقة التي يعتمدها أشخاص مختلقون لتعلّم الألسن، فأثرتُ احتجاجاتٍ عنيفةً، وكان عليّ أن أقولَ طاقة وراثية (potentiel génétique).

اسمحوا لي، في الختام، أن أعبّرَ عن الأمل في أن لا يتردد الباحثون في العلوم الإنسانية، حينما يجدون أنفسهم أمام جمهور جديد، في أن يعاودوا تحديدَ المصطلحاتِ التي سيستخدمونها بدقةٍ، ذلك أنّ تقدّم فروعنا الدراسية يكمنُ في هذا الثمن.

❋ ❋ ❋

الثبت التعريفي

أبجدية مقطعية (Syllabaire): أي نظام كتابي مبني على أساس المقطع، حيث لكل مقطع ملفوظ علامته الخاصة به. وهي مجموعة الغرافيمات التي يمثل كل منها مقطعاً وتستخدم في الكتابة المقطعية، كما في كتابة اللغة اليابانية (**معجم علم اللغة النظري**، ص 276).

ازدواجية لغوية (Diglossie): يعني هذا المصطلح وجود أكثر من مستويين للغة، جنباً إلى جنب في مجتمع من المجتمعات، بحيث يُستخدم كل مستوى من مستويات اللغة في أغراض، ويسمى الوضع اللغوي في هذه الحالة «الازدواجية اللغوية». نلاحظ هنا أن أحد هذه المستويات اللغوية يكون أعلى مركزاً، ويسمى بـ «اللغة المعيارية» أو النصّ، وتستعمل في المكاتبات الرسمية والتعليم والعبادة. أما المستوى الآخر، فهو عادةً يعتبر أقل رتبة، ويستعمله أفراد الأسرة في حياتهم اليومية وفي معاملاتهم الاجتماعية وفي مواقف الحوار المختلفة، ويسمى باللغة الدارجة أو العامة (**«معجم اللسانيات الحديثة»**، ص 39).

اعتباطية العلامة (Arbitraire du signe): سمة تميّز اللغة عن كثير من الأنظمة السيميّة الأخرى، وتحديداً أن الرموز المستخدَمة فيها لا

تمليها الحقيقة المعبّر عنها. وتقضي اعتباطية العلامة بأن شكل الكلمة لا علاقةَ طبيعية له بمعناها: فلكي ندلّ على شجرة، فليس مهماً إذا تلفظنا بـ «شجرة»، arbre، tree، baum أو dervo.

ألفبائية فونيتيكية دولية (Alphabet phonétique international API): يبلغ عدد الفونيمات في الألفبائية الدولية أربعة وسبعين فونيماً، في حين يبلغ عدد فونيمات اللغة العربية الفصحى ثلاثين فونيماً منها ثمانية فونيمات انفجارية وأربعة عشر فونيماً احتكاكياً وفونيمان أنفيّان، وأربعة فونيمات سائلة واثنان من أنصاف الصوائت.

تركيب (Syntagme): سلسلة من العناصر اللغوية تؤلف وحدة أكبر منها، ولا سيما في النظم، كالكلمات المتتابعة التي تؤلف جملة. ويعني المصطلح تركيباً نحوياً يجمع بين وحديتن أو أكثر في لغة من اللغات، فمثلاً قد يحتوي على مورفيمين أو أكثر، مكوّناً بذلك كلمة، أو كلمتين، أو أكثر، أو مكوِّناً شبة جملةٍ أو جملة (**معجم اللسانيات الحديثة**، ص 138).

ترميز فونولوجي (Notation phonologique): الترميز الفونولوجي يفترض كتابة معينة انطلاقاً من نصّ مكتوب، يُقترح لكلّ من عناصره كتابةً أخرى.

تزامنية (Synchronie): هي المرحلة الزمنية المختارة لتحليل لغةٍ ما. وبإمكان دراسة تزامنية الطابع أن تؤشر لمعنى تطور اللسان إذ ما قابلنا السلوكات المتباعدة للأجيال المتواجهة (Martinet, p. 378). وهي فرع من علم اللغة يعنى بدراسة لغةٍ ما في إحدى مراحل تطورها، ماضياً أم حاضراً، دون النظر في مسألة التطور اللغوي. ويشمل هذا العلم أقساماً كثيرة بحسب موضوع، فدراسة الفونولوجيا من هذا المنطلق تدعى فونولوجيا تزامنية (phonologie synchronique)، ودراسة الدلالة تدعى علم الدلالة التزامني

(sémantique synchronique)، ودراسة النحو تدعى علم النحو التزامني (grammaire synchronique)، ودراسة النظم تدعى علم النظم التزامني (syntaxe synchronique) (**معجم المصطلحات اللغوية**، ص 489).

تعاقبية (Diachronie): هي دراسة تطور الألسن عبر الزمن(1). وهي نوع من علم اللغة يعنى بدراسة تطور لغةٍ ما أو مجموعة لغات من منطلق تاريخي. وهي تدعى أيضاً «علم اللغة التاريخي»، ولذلك تتطابق المصطلحات المتفرعة عن هذين المصطلحين الأساسيين، فدراسة الفونولوجيا من هذا المنطلق تدعى «فونولوجيا تعاقبية/ تاريخية» (phonologie/ diachronique)، ودراسة الدلالة تدعى «علم الدلالة التعاقبي/ التاريخي» (sémantique/ diachronique)، ودراسة النحو تدعى «علم النحو التعاقبي/ التاريخي» /grammaire) (diachronique، ودراسة النظم تدعى «علم النظم التعاقبي/ التاريخي» (syntaxe diachronique) (**معجم المصطلحات اللغوية**، ص 146).

تلفّظ مزدوج (Double articulation): يقول مارتينه إن اللغة الإنسانية تتميّز عن النتاجات الصوتية للحيوان بأنها ملفوظة أو منطوقة، فاللغة الإنسانية هي مزودجة التلفّظ، أي ملفوظة على مستويين اثنين. يظهر لنا المستوى الأول في الأقوال التي تلفظ بواسطة كلمات. وهو يطلق على هذا المفهوم تسمية التلفظ المزدوج. وهو ينصّ على أن كلاًّ من الوحدات الكلامية الحاصلة وفق تلفّظ أول هي ملفوظة بدورها بواسطة وحدات من نوع آخر.

---

(1) André Martinet, *Mémories d'un Linguiste* (Paris: Quai Voltaire, 1955), p. 377.

في التلفظ الأول (صرخات). تحلّل كل خبرة كلامية أو كل حاجة يرغب الإنسان في إيصالها إلى الآخرين عبر تتابع وحدات كلامية تحتوي كل منها على صورة صوتية وعلى دلالة معنوية. أما التلفظ الثاني فهو يتمثل في إمكانية تحليل الصورة الصوتية إلى وحدات صوتية مميّزة تحتوي على شكل صوتي، إنما لا تحمل بذاتها أيّة دلالة.

تمييزي (Distinctive): صفة لعنصر أو مَعْلَم يميّز وحدة لغوية ما عن وحدة أخرى، ولا سيما في الفونولوجيا. والسمة الفارقة أو المميّزة تعني أن كل وحدة صوتية أو فونيم يحمل صفات تركيبية تميّزه عن غيره من الفونيمات الأخرى للسانٍ ما. هذه الصفة أو السّمة الصوتية تميز فونيماً عن آخر في اللغة الواحدة، مثل الهمس أو الجهر أو الطول. والسمة المميّزة في لغة ما قد لا تكون مميزة في لغة أخرى (**معجم علم اللغة النظري**، ص 77).

تواصل (Communication): اعتبر مارتينه أن الوظيفة الإنسانية للغة هي التواصل والتفاهم المتبادل بين متكلميها، في إطار المجتمع الذي تنتمي إليه، فاللغة مؤسسة إنسانية وهي الوسيلة التي تتيح للإنسان القيام بعملية التواصل بينه وبين مجتمعه.

خطّية (تتابع خطّي) (Linéaire): هي توالي العناصر اللغوية مرتبةً على نحو خطّي لتكوّن وحدات أكبر (كتوالي المورفيمات في الكلمة) أو لتمثيل التتابع في نطق هذه العناصر واحدها تلو الآخر (فالفونيم الأول يمثل الصوتَ الأول، والثاني الصوتَ الثاني، والثالث الصوتَ الثالث. . . وهكذا) (**معجم المصطلحات اللغوية**، ص 284).

دالّ (Signifiant): هو أحد عنصري الوحدة اللغوية = العلامة. إنه الكلمة المنطوقة أو المكتوبة التي تدلّ على الشيء أو المفهوم أو الشخص. وهو الإدراك النفساني للكلمة الصوتية.

رمز كتابي (Idéogramme): هو رمز كتابي يمثل كلمة (فيسمى إذّاك رمزاً كلِمِيّاً) أو رسالةً يعبّر عنها بالصورة (فيسمى إذّاك رمزاً صُوريّاً). (**معجم المصطلحات اللغوية**، ص 235).

سِمات مميّزة أو مفارقة (Traits distinctifs): يعني هذا المصطلح أن كل وحدة صوتية أو فونيم يحمل صفات تركيبية تميّزه عن غيره في الفونيمات الأخرى للغةٍ ما، وطبقاً لهذا التصوّر فإنه قابل للتحليل إلى ملامح أو سمات تمييزية، وهي ملامح وصفية تتصل بنطق الفونيم وتتمثل في الجهر والهمس واللثوية والأسنانية والانفجارية والاحتكاكية وغير ذلك من الصفات الصوتية التي تميّز فونيماً عن آخر. وهذا التصور التركيبي أو البنائي للفونيم يعود إلى مدرسة براغ التي كان لها دور كبير مؤثر في البحث اللغوي (**معجم اللسانيات الحديثة**، ص 41).

علاقات أفقية أو تتابعية (Relations syntagmatiques): هي العلاقة بين المكونات المتتابعة في الكلمة أو التركيب، مثلاً العلاقة بين أصوات الكلمة الواحدة أو بين الكلمات في التركيب (**معجم اللسانيات الحديثة**، ص 492).

علاقات رأسية (أو جدولية) (Relations paradigmatique): هي العلاقة بين أفراد الصنف الاستبدالي في إطار معين. وأكثر ما يستخدم المصطلح في العلاقة بين الكلمات، أي في النحو، إلا أنه قد يستخدم لغير ذلك، كوصف العلاقة الجدولية، وهي هنا تقابل جدولي (opposition paradigmatique) بين الأصوات، مثلاً «حـ»

و«عـ» و«س» قبل «لِمَ» (لتأليف: حَلِمَ وعَلِمَ وسَلِمَ) (رمزي بعلبكي، **معجم المصطلحات اللغوية**، بيروت، دار العلم للملايين، 1990، ص 357).

علامة لغوية (Signe linguistique): وفق تصوّر دي سوسّير، فإن العلامة هي الوحدة اللغوية التي تكون باتحاد الدّال والمدلول.

علـم الأصوات (Phonétique): هـو دراسة الطبيعة الفيزيائية لأصوات اللغة الإنسانية، وهو فرع من علم اللغة يعنى بدراسة الخصائص المميّزة للأصوات الإنسانية عند نطق المتكلم لها وانتقالها عبر وسطٍ (كالهواء) وإدراك السامع لها، وذلك في ثلاثة فروع أساسية هي: علم الأصوات النطقي، وعلم الأصوات السمعيّ، وعلم الأصوات الفيزيائي. ويُعنى علم الأصوات أيضاً بتصنيف الأصوات وبعيوب النطق، وهو يرتبط بفروع أخرى من المعرفة، كعلم التشريح وعلم وظائف الأعضاء، ويتخذ منهجاً تجريبياً من خلال علم الأصوات التجريبي.

فونولوجيا (Phonologie): هي استخلاص وتبويب الأصوات العائدة للسانٍ ما حسب إسهامها في نجاح عملية التواصل. وهي فرع من علم اللسانيات يعني بدراسة النظام الصوتي للغة ما وبتبيان وظائف الأصوات في التفرقة بين الوحدات اللغوية الأخرى، كالكلمات، أو المونيمات، وذلك بتصنيف الأصوات وحدات تقابلية، كالفونيمات والمعالم المميّزة. وينفذ علم وظائف الأصوات من دراسة اللغات منفردة إلى النظر في النظام الصوتي ووظائف الأصوات في لغات الناس جميعاً. وهي أيضاً استخلاص العادات النطقية المختصّة باستخدام لغوي معين. كما أنها تعتبر دراسة الطريقة المبتكرة التي يستفيد بواسطتها كلّ لسان في الموارد التصويتية كي يؤمن التواصل بين مستخدميه.

فونيم (Phonème): أصغر وحدة صوتية وظيفية يمكن بواسطتها التفريق بين المعاني في لسانٍ ما.

كيان (Entité): مكوّن من مكونات اللغة، نحو: الوحدة النحوية أو الوحدة المعجمية.

لسان (Langue): هو وسيلة الاتصال المزدوجة التلفظ وذات السمة الصوتية. لا يتوافق مارتينه مع تعريف دي سوسّير الذي يقابل بين اللسان (langue) والكلام (parole)، فمارتينه يريد به اللغة المتحققة والمتعينة (Martinet, p. 376).

لغة (Langage humain): هي اللغة الإنسانية التي لا تقوم إلا بشكل ألسن متحققة ومتمايزة، مثل اللسان الفرنسي، والإنجليزي، والعربي... ويريد بها مارتينه اللغة بشموليتها وعالمية سماتها وخصائصها (Martinet, p. 376).

لكسيم (Lexème): هو الوحدة التقابلية الصغرى في النظام الدلالي في لغة ما. واللكسيم أدقّ مدلولاً من الكلمة، إذ يراد به المستوى الدلالي فحسب، في حين أن «الكلمة» قد تستخدم لمستويات أخرى غير دلالية، كالمستوى النحوي أو المستوى الصرفي، كما يختلف اللكسيم عن الكلمة في أنه فكرة مجرّدة، إذ إنه العنصر الجامع لمشتقات مختلفة نحوياً coming، came، comes، come، largest، larger أو large. وإلى ذلك قد يكون اللكسيم الواحد مكوناً من أكثر من كلمة واحدة (**معجم المصطلحات اللغوية**، ص 208).

لُهيجة (Idiolecte): لهجة شخص بعينه وما يميّزها في أصواتها، وكلماتها، ونحوها... إلخ، وسواء في ذلك لغته الأم، أو اللغة الأجنبية. وبذلك تكون اللهجة، من الناحية النظرية، تجريداً لمجموع

اللهيجات. واللهيجة تعرف أيضاً باعتبارها لهجة شخص بعينه في سياق معين وفي زمن محدّد. وضمن هذا التوجه اعتمدناها في دراستنا المنوّه عنها حول «محكية بيروت العربية».

مدلول (Signifié): هو الفكرة أو مجموعة الأفكار التي تقترن بالدّال.

مورفيم (Morphème): المورفيم أو الوحدة الصرفية هو أصغر وحدة لغوية لها معنًى أو وظيفة صرفية في لغة في اللغات. (**معجم اللسانيات الحديثة**، ص 89). وهو الوحدة التقابلية الصغرى المجرّدة في النحو، وهي موضوع علم الصرف. وقد حلّ هذا المصطلح محل «الكلمة» (mot) (word)...، وتمّ تقسيمه باعتبار وظيفته أو باعتبار علاقته بالمورفيمات الأخرى. والمورفيم هو البند الأول في الهرمية النحوية. (**معجم المصطلحات اللغوية**، ص 316).

مونيم (Monème): هو أصغر وحدة لغوية مجرّدة ذات مغزى.

هرمسيّة (Hérmétisme): جملة آراء قديمة تعود إلى «هرمس» الذي أطلق اليونان اسمه على الإله المصري «تحوت»، وهي مبسوطة في كتب مصرية ويونانية لا يُعرف تاريخها ولا أصلها على وجه اليقين. وأوضح ما تكون في السحر وصنعة الكيمياء، وبخاصة في العصر الهليني ولقرون الوسطى.

وحدات صوتية مميّزة (Unités phonétiques distinctives): اللغة الإنسانية هي تنظيم لغوي يعتمد على التلفّظين الأول والثاني، ويمكننا تحليل عناصره مرة ثانية بواسطة وحدات صوتية مميّزة، في حين أن التنظيم الاتصالي عند الحيوان هو تنظيم لغوي يعتمد فقط على التلفظ الأول، ولا يمكننا تحليل عناصره مرة ثانية بواسطة وحدات صوتية مميّزة.

هذه الازدواجية في بنية اللغة تفسر لنا لماذا تحتوي اللغة آلاف الكلمات أو المورفيمات، في حين لا يتعدى عدد الفونيمات أو الأصوات في أفضل حال 74 فونيماً، وذلك بعكس اللغة الحيوانية.

وحدة بليغة (Unité significative): المونيم أو العلامة الدنيا، هي النقطة من الخطاب حيث يتطابق معنًى واختلافٌ شكليّ ليؤلّفا وحدة لا يمكن تحليلها إلى وحدات معنًى أصغر.

* * *

ثبت المصطلحات عربي ــ فرنسي

ابتعاد	Écart
أبجدية مقطعية	Syllabaire
اتباع	Subordination
إثبات	Constatation
إثنوغرافيا	Ethnographie
إثنولوجي (عالم)	Ethnologue
أحاديّ اللغة	Unilingue
احتمالية	Potentialité
ارتفاع تناغميّ	Hauteur mélodique
إرداف	Postposition
أرْغَة	Argot
أساسيّ	Foncière
استبدال	Commutation
استبطاني	Introspectif

Implication	استتباع
Inductif	استقرائي
Adjonction	إستلحاق
Déductif	استنتاجي
Élimination	إسقاط
Phonostylistique	أسلوبية صوتية
Apical	أَسَليّ
Gérondif	اسم المصدر
Participe	اسم مفعول
Pariticpe parfait	اسم مفعول تام
Prédicatif	إسناديّ
Fonctionnement	اشتغالية
Dérivation	اشتقاق
Conditionnement	إشراط
Arbitraire	اعتباطي
Déclinaison	إعراب
Fléxion	إعراب/ تصريف الاسم
Casuel	إعرابيّ
Acronymie	اقتطاع
Suffixation	إلحاق
Langues à érgatif	ألسن توافقية
Alfonic	ألفونيك

Symptomatique	أماراتيّ
Extension	امتداد
Prérogative	امتياز
Orthographe	إملاء
Production	إنتاج
Productivité	إنتاجية
Déviation	انحراف
Gravité	انخفاض التردّد
Occlusion	انسداد
Conjoint	انضمامية
Syncrétisme	انطباق
Nasal	أنفيّ
Conjonctures	أوضاع/ ظروف
Combinaison	ائتلاف
Confixation	ائتلاف (عناصر)
Iroquois	إيركويّ (لسان)
Classe	باب
Patois	باتوا
Évidence	بداهة
Apposition	بدل
Allophone	بديل صوتي
Axiome	بديهية

Significatif	بليغ
Construction	بناء
Construction accusative	بناء مفعوليّ
Structures de surface	بنى سطحية
Reliques	بواقٍ (آثار)
Intra-utérine	بيأمومية (رحمية)
Préposé	تابع
Satellite	تابع (نحويّ)
Étymologie	تأثيل
Interprétation	تأويل
Contrastive	تبايني
Partitif	تبعيض
Notificatif	تبليغيّ
Structuration	تَبَنْيُن
Avatar	تجسّد
Manifestation	تجلٍّ
Détermination	تحديد
Analyse componentielle	تحليل المكوّنات
Modification	تحوير
Actualisation	تحيين
Spécialisation	تخصيص
Relationnel	ترابطيّ

Patrimoine génétique	تراث تكويني
ordonnancement	ترتيب
Reconstitution	ترسيس
Composition	تركيب الكلمات
Syntagmatique	تركيبيّ
Notation	ترميز
Synchronique	تزامني
Équivalence	تساوٍ
Compatibilité	تساوق
Isomorphisme	تشاكليّ
Configuration	تشكّل
Rebus	تشكيل فكري
Conjugaison	تصريف الأفعال
Conception	تصوّر
Phonique	تصويتيّ
Antinomie	تضارب
Connotation	تضمين
Coïncidence	تطابق
Naturalisation	تطبيع
Adaptation	تطويع
Diachronie	تعاقبية
Graphie	تعبير كتابي

Transitivité	تعدّ
Pluralité	تعدّد
Polysémie	تعدّد الدلالات
Plurilinguisme	تعدّد اللّغات
Polysème	تعدّد المعاني
Infléchissement	تعديل
Identification	تعيين
Palatalisation	تغوير
Fléxion interne	تغيّر داخلي
Umlaut	تغيّر الصائت
Contraste	تقابل
Antériorisation	تقديم (صلة المتقدّم بالمتأخر)
Segmentation	تقطيع المتصل
Fluctuation	تقلّب
Standarisation	تقييس
Récurrence	تكرار
Rappel	تكملة
Genèse	تكوّن
Siglaison	تكوين صدر كلمة
Adhésion	تماسك
Neutralisation	تمديد
Complément du verbe	تميم الفعل

Complément de lieu	تميم المكان
Distinction	تمييز
Mélodie du discours	تناغم (الخطاب)
Mélodique	تناغميّ
Désaccord	تنافر
Alternance	تناوب
Organisation	تنظيم
Intonation	تنغيم
Glottalisation	تهميز
Occurrence	تواردِيّ
Combinabilité	توافق
Érgativité	توافق (لزوم وتعدّ)
Tension	توتّر
Homophone	تورية جناسية
Distribution	توزيع
Expansion	توسيع
Génératiste	تولّداني
Stabilité	ثبات
Babil	ثغثغة
Bilingue	ثنائيّ اللغة
Bilinguisme	ثنائية اللغة
Prépositionnel	جاريّ (متعلق بحرف الجر)

Paradigme	جدول
Pardigmatique	جدوليّ
Radical	جَذْر الكلمة (في التعريف)
Timbre	جَرْس
Subordonné	جملة تابعة
Substantiel	جوهري/ اسميّ
Séculaire	جيليّ (يحدث مرة كل جيل)
Présent de l'indicatif	حاضر الصيغة الدلالية
État	حالة
Génitif	حالة الإضافة
Datif	حالة الجرّ
Cas oblique	حالة الخفض أو النصب (في الإعراب)
État de langue	حالة اللغة
Accusatif	حالة المفعولية، حالة النصب
Nouveauté	حداثية
Omissibilité	حذف
Diagraphe	حرف ثنائي
Synésthésie	حسّ متزامن
Espace	حيّز مكاني
Spécificité	خاصّية
Basse	خفيض (صوت)
Dorsal	خلفيّ

Latitude	خيار
Signifiant	دالّ
Permanent	دائم
Allogène	دخيل (صفة لشعب وَفَدَ على بلد وأقام فيها)
Exotique	دخيل (غريب أو أجنبي)
Dénotation	دلالة ذاتية
À auxiliaire	ذو المساعد (شكل)
Connecteur	رابط
Copule	رابطة
Pictogramme	رمز صُوريّ
Idiogramme	رمز فكري
Idéographique	رمزيّ فكريّ
Pictographie	رمزية صوريّة
Résonnance buccale	رنين فموي
Roman	رومانيّ (لسان)
Provincialisme	ريفيّة
Affixe	زائدة
Affixation	زيادة
Augment	زيادة استهلالية
Préexistant	سابق الوجود
Savoyard	سافواريّ (لسان)
Plan	سطح/ مستوى

Celtique	سلتيّ (لسان)
Natif	سليقيّ
Traits distinctifs	سمات مميّزة
Marque	سِمَة
Marque casuelle	سِمة إعرابية
Singularité	سِمة المفرد
Vulgarisme	سوقية
Souletin	سولتانيّ (لسان)
Syllemme	سيلّيم
Imperfection	شائبة
Intensité	شدّة
Globalité	شمولية
Bizarrerie	شواذ
Code	شيفرة
Fréquence	شيوع/ تردّد
Diphtongue	صائت مزدوج
Sigle	صدر كلمة
Bruit	صوت احتكاكي/ تشويشي
Vocal	صوتيّ
Formulation	صياغة
Indicatif	صيغة إخبارية
Effectif	صيغة التمام

Injonction	صيغة أمرية
Présent de l'indicatif	صيغة الحاضر الدلالية
Conditionnel	صيغة شرطية
Mode	صيغة (الفعل)
Prétérit	صيغة الماضي
Infinitif	صيغة المصدر
Présent	صيغة المضارع
Modal	صيغيّ
Variété	ضرب
Contrainte	ضغط
Caractère	طابع
Potentiel	طاقة
Accident	عارض
Conjonction	عاطف
Conjonction de coordination	عاطف نسقي
Universalisme	عالمية
Antécédent	عائد (إليه)، صِلة
Locution	عبارة
Exposé	عرض
Épisodique	عرضيّ
Racial	عرقيّ
Métrique	عروضيّ

Signe	علامة
Désinence casuelle	علامة إعراب
Apostrophe	علامة الحذف
Morpho-syntaxe	علم تركيب البنى
Morphologie	علم الصّرف
Phonématique (n)	علم الفونيمات
Morphonologie	علم الفونيمات الصرفي
Présentatif	عنصر تقديميّ
Fonctionnel (n)	عنصر وظيفيّ
Gallo-roman	غالي - رومانيّ (لسان)
Téléologique	غائيّ (برهان غائي بحسب أرسطو)
Finaliste	غائيّ (قائل بمذهب الغائية الفلسفي)
Finalité	غائيّة (مذهب فلسفي)
Voile du palais	غلصمة
Nasalité	غنّة
Gaulois	غوليّ (لسان)
Muet	غير ملفوظ
Agent	فاعل حقيقي/ عامل
Nuancer	فَرَّدَ (أظهر الفروق الفردية)
Démarcatif	فرزيّ
Hypothèse	فرضية
Dissocier	فَصَلَ

Redondance	فَضْل
Innéiste (adj)	فِطرانية
Impersonnel	فعل ذو صيغ مبهمة
Suprasegmental	فوقطعي
Phonologique	فونولوجيّ
Phonématique (adj)	فونيميّ
Aptitude	قابلية
Séparabilité	قابلية للفصل
Prélinguistique	قَبلغوية
Gargouillis	قرقرة
Exclusif	قصريّ
Segment phonique	قطع صوتي
Segment	قِطعة
Enoncé	قول
Figement	قولبة
Analogique	قياسيّ
Axiologie	قيميّة
Patte de mouche	كتابة رفيعة مخربشة
Kalispel	كسبيّ (لسان)
Acronyme	كلمة أوائلية
Universaux casuels	كليات إعرابية
Latence	كُمُون/ استتار

Algonquien	كونكيّ (لسان مستخدم في الكيبيك)
Entité	كيان
Modalité	كيفية
Suture	لأم
Non détermination	لاإمكانية تحديد
Monolithisme	لاتحدّد
Antisubstantialiste	لاجوهريّ
Désinences	لاحقات نحويّة
Non minimal	لادُنيا
Intransitif	لازم
Langue	لسان
linguistique	لسانيّات
Langage humain	لغة إنسانية
Vocable	لفظة
Lexème	لكسيم
Vannetais (varunes)	لهجة فانيّة
Idiome	لهجة فرعية
Idiolecte	لُهيجة
Passé simple	ماضٍ بسيط
Passé proche	ماضٍ قريب
Imparfait de subjonctif	ماضٍ مبهم لصيغة شرطية
Imparfait	ماضي الديمومة/ صيغة الاستمرار

A priori	ما قبليّ/ سابق
Mandarin	ماندرينيّ (لسان)
Néologisme	مبتكرة (لفظة)
Passif	مبني للمجهول
Divergent	متباعد
Annexe	متّبع نحويّ
Série	متتالية
Communauté	متّحد اجتماعي
Concept	متصَوَّر
Transitif	متعدٍّ
Irréductible	متعذر التبسيط
Dichotomie	متفرّع
Paires minimales	متقابلان أدنيان
Discontinu	متقطّع
Enclitique	متكأ
Locuteur	متكلّم
Discret	متميّز
Homonymie	مجانسة لفظية
More	مجتزأ
Nu	مجرّد (جذر)
Abstrait	مجرّد (سياق)
Ensemble	مجموعة

Écho	محاكاة
Déterminant	محدِّد
Déterminé	محدَّد
Prédeterminé	محدَّد مسبقاً
Actualisateur	محقِّق
Vernaculaire	محكيّة دارجة
Incompatible	مخالف
Contour	مدار
Sémantème	مَدْلَل (مداليل)
Signifié	مدلول
Grandeurs discrètes	مراتب مميّزة
Synonyme	مرادف
Référent	مرجع
Syntagme	مركَّب
Lubrifiant	مزلق
Amalgame	مزيج
Égalitaire	مساوٍ
Future	مستقبل
Initial	مستهلّ
Écorché (français)	مشوّه
Paralinguistique	مصاحِبة (لغة)
Écholalie	مصاداة

Terminologie	مصطلحية
Sonante	مصوّت
Subjonctif	مضارع منصوب/ صيغة النصب
Absolutif	مطلقيّ
Observation	معاينة
Lexique	معجم
Complex	معقّد
Jalon	مَعْلَم
Vécu	معيوش
Vocabulaire	مفردات اللغة (رصيد)
Patient	مفعول به
Complément d'agent	مفعول به فاعليّ
Ablatif	مفعول فيه
Notion	مفهوم
Confrontation	مقابلة
Parallélisme	مقايسة/ موازنة
Emprunt	مقتَرض
Antéposé	مقدّم
Échelle	مقياس/ نطاق
Reitéré	مكرّر
Géniteur	مكوِّن
Grasseyée	ملثوغة (الراء)

Mouillé	مُليّن
Comparable	مماثل
Déterminable	ممكن التحديد
Diacritique	مميّز
Relais	مناوبة
Productif	منتج
Ponctuel	منتظم
Bénéficiaire	منتِفع
Présent accompli	منْجَز الحاضر
Parfait	منْجَز (صيغة فعلية)
Courbe	منحنى
Courbe mélodique	منحنى تناغمي
Courbe intonative	منحنى تنغيميّ
Amalgamé	مندمج
Statut	منزلة
Parler (n)	منطوق/ محكيّة
Stylisé	منمنم (خط)
Vibrant	مهتزّ
Archaïsme	مهجور (لفظ)
Caractérisé	موصوف
Localiser	مَوْضَع
Situation	موضع

Thèse	موضوع
Position	موقع
Synthème	مونيم مركّب
Parasynthème	مونيم مركّب مجازِ
Gérondif	مونيم مصدريّ
Monématique	مونيماتيّ
Synthématique	مونيمية مركّبة
Confixé	مؤتلف العناصر
Indicateur	مؤشر
Nasalisé	مؤنّف
Dialectophone	ناطق باللهجة
Accent	نبر
Accent grave	نبر خفيض
Grammatical	نحويّ
Soprano	نديّ (صوت)
Calque	نَسْخٌ
Ordre	نسق
Apparentement	نسبيّ تكوينيّ
Articulation	نطق/ إنبناء
Système	نظام
Équivalent	نظير
Épithète	نعت

نعت ملكيّ	Adjectif possessif
نغمة	Ton
نغميّة	Prosodie
نقطة الفصل	Tréma
نهائيّ	Utlime
نوعية تصويت (مدى السلم الصوتي)	Registre
نوويّ	Nucléaire
هابط	Descendant
هجين	Hybride
همسّية	Sourdité
وحدانية	Unicité
وحدة نبريّة	Unité accentuelle
وراثيّ	Génétique
وَسْمٌ	Étiquetage
وسيليّ	Instrumental
وظيفاني	Fonctionnaliste
وظيفة	Fonction
وظيفة مفعولية	Fonction objet
وظيفويّ (نصير الوظيفة)	Fonctionnaire
وظيفيّ	Fonctionnel
وظيفية	Fonctionnalisme
وقفة	Pause

ثبت المصطلحات فرنسي ــ عربي

À auxiliaire	ذو المساعد (شكل)
Ablatif	مفعول فيه
Absolutif	مطلقيّ
Abstrait	مجرّد (سياق)
Accent	نبر
Accent grave	نبر خفيض
Accident	عَارِض
Accord	مطابقة
Accusatif	حالة المفعولية (النصب)
Acronyme	كلمة أوائلية
Acronymie	اقتطاع هجائي
Actualisateur	محقّق
Actualisation	تحيين
Adaptation	تطويع
Adhésion	تماسك

Adjectif possessif	نعت مِلْكيّ
Adjonction	استلحاق
Affixation	زيادة
Affixe	زائدة
Agent	فاعل حقيقي/ عامل
Algonquien	كونكي (لسان مستخدم في الكيبيك)
Allogène	دخيل
Allophone	بديل صوتي
Alternance	تناوب
Amalgame	مزيج
Amalgamé	مندمج
Analogie	قياس
Analyse componentielle	تحليل المكوّنات
Annexe	متّبع نحويّ
Antécédent	عائد (إليه)، صِلة
Antéposé	مقدَّم
Antériorisation	تقديم (صلة المتقدّم بالمتأخر)
Antinomie	تضارب
Antisubstantialiste	لاجوهريّ
Apical	أسليّ
Apparentement	نسبيّ/ تكوينيّ
Apposition	بدل

Aptitude	قابلية
Arbitraire	اعتباطي
Archaïsme	لفظ مهجور
Argot	أَرْغَة
Articulation	نطق/ انبناء
Articulation (double)	انبناء/ تلفّظ (مزدوج)
Augment	زيادة استهلالية
Avatar	تجسّد
Axiologie	قيميّة
Axiome	بديهية
Babil	ثغثغة
Basque	باسكيّ (لسان)
Basse	خفيض (صوت)
Béarnais	بيرنيّ (لسان)
Bénéficiaire	منتفع
Bilingue	ثنائي اللغة
Bizarrerie	شواذ
Breton	بريتانيّ (لسان)
Bruit	صوت احتكاكي/ تشويشي
Calque	نَسْخ
Caractère	طابع
Castillan	قشتاليّ (لسان)

Casuel	إعرابيّ
Celtique	سلتيّ (لسان)
Classe	باب
Code	شيفرة
Coïncidence	تطابق
Combinabilités	توافقيات
Combinaison	ائتلاف
Communauté	متّحد اجتماعي
Comparable	مماثل
Compatibilité	تساوق
Complément d'agent	مفعول به فاعليّ
Complément de lieu	تميم المكان
Complément du verbe	تميم الفعل
Complémentaire	تكامليّ
Complex	معقّد
Composition	تركيب الكلمات/ نحت
Concept	متصوّر
Conception	تصوّر
Conditionnel	صيغة شرطية
Conditionnement	إشراط
Configuration	تشكّل
Confixation	ائتلاف عناصر

Confixé	مؤتِلف العناصر
Confrontation	مقابلة
Conjoint	انضمامية
Conjonction	عاطِف
Conjonction de coordination	عاطف نسقي
Conjoncture	ظرف
Conjugaison	تصريف الأفعال
Connecteur	رابط
Constatation	اثبات
Construction	بناء
Construction accusative	بناء مفعوليّ
Contour	مدار
Contrainte	ضغط
Contraste	تقابل
Contrastive	تبايني
Copule	رابطة
Corse	كورسيكيّ (لسان)
Courbe intonative	منحنى تنغيميّ
Courbe mélodique	منحنى تناغمي
Datif	حالة الجرّ
Déductif	استنتاجي
Démarcatif	فرزيّ

Dénotation	دلالة ذاتية
Dérivation	اشتقاق
Désaccord	تنافر
Descendant	هابط
Désinence	علامة الإعراب
Déterminable	ممكن التحديد
Déterminant	محدِّد
Détermination	تحديد
Déterminé	محدَّد
Déviation	انحراف
Diachronie	تعاقبية
Diacritique	مميّز
Dialectophone	ناطق باللهجة
Dichotomie	متفرّع ثنائي
Digraphe	حرف ثنائي
Diphtongue	صائت مزدوج
Discontinu	متقطّع
Discret	متميّز
Dissociation	فصل
Distinction	تمييز
Distribution	توزيع
Divergent	متباعد

Dorsal	خلفيّ
Écart	ابتعاد
Échelle	مقياس/ نطاق
Écho	محاكاة
Écholalie	مصاداة
Éclaircir la gorge	ترقيق الحلق
Écorché (français)	مشوّه (لسان)
Effectif	صيغة التمام
Égalitaire	مساوٍ
Élimination	إسقاط/ حذف
Emprunt	مُقْتَرَض
Enclitique	متكأ لاحق
Énoncé	قول
Enseignement	تعليم
Ensemble	مجموعة
Entité	كيان
Épisodique	عَرَضيّ
Épithète	نعت
Équivalence	تساوٍ/ تكافؤ
Équivalent	نظير
Érgativité	توافق (لزوم وتعدّ)
État	حالة

État de langue	حالة اللغة
Ethnographie	إثنوغرافيا
Étiquetage	وَسْم
Étymologie	تأثيل
Évidence	بداهة
Examen	اختبار
Exclusif	قصريّ
Exotique	دخيل
Exotisme	إغرابية
Expansion	توسيع
Expérimentiel	تجريبيّ
Finaliste	غائيّ (قائل بمذهب الغائية الفلسفي)
Finalité	غائيّة (مذهب فلسفي)
Flamand	فلمنديّ (لسان)
Fléxion	إعراب/ تصريف الاسم
Fléxion interne	تغيّر داخلي
Fluctuation	تقلّب
Foncière	أساسي
Fonction	وظيفة
Fonction objet	وظيفة مفعولية
Fonctionnaire	وظيفوي (نصير الوظيفية)
Fonctionnalisme	وظيفية

Fonctionnaliste	وظيفاني
Fonctionnel (adj)	وظيفيّ
Fonctionnel (n)	عنصر وظيفيّ
Fonctionnement	اشتغالية
Formulation	صياغة
Francien	فرنجي (لسان)
Fréquence	شيوع/ تردّد
Futur	مستقبل
Gallois	غاليّ (لسان بلاد الغال السلتية)
Gallo-Roman	غاليّ - رومانيّ (لسان)
Gargouillis	قرقرة
Gaulois	غوليّ (لسان)
Génératiste	تولّدانية
Genèse	تكوّن
Génétique	وراثي
Géniteur	مكوّن
Génitif	حالة الإضافة
Gérondif	صيغة اسم المصدر
Globalité	شمولية
Glottalisation	تهميز
Grammatical	نحويّ
Grandeurs discrètes	مراتب مميّزة

Graphie	تعبير كتابي
Grasseyé	ملثوغة (الراء)
Gravité	انخفاض التردّد
Hauteur mélodique	ارتفاع تناغميّ
Homonyme	مجانس لفظي
Homonymie	مجانسة لفظية
Homophone	تورية جناسية
Hybride	هجين
Hypothèse	فرضية
Identification	تعيين
Idéogramme	رمزي فكري
Idiolecte	لُهيجة
Idiome	لهجة فرعية
Imparfait	صيغة الاستمرار
Imparfait de subjonctif	ماضٍ مبهم لصيغة شرطية
Imperfection	شائبة
Impersonnel	فعل ذو صيغ مبهمة
Implication	استتباع
Incompatible	مخالف
Indicateur	مؤشر
Indicatif	صيغة إخبارية
Inductif	استقرائي

Infinitif	صيغة المصدر
Infléchissement	تعديل
Initial	مستهلّ
Injonction	صيغة أمرية
Innéiste (adj)	فِطرانية
Instrumental	وسيليّ
Intensité	شدّة
Interprétation	تأويل
Intonation	تنغيم
Intransitif	لازم
Intra-utérine	بيأموميّة (رحميّة)
introspectif	استبطانيّ
Iroquois	إيركويّ (لسان) (متعلق بشعب هندي يعيش في أميركا الشمالية)
Irréductible	متعذّر التبسيط
Isomorphisme	تشاكليّ
Jalon	مَعْلَم (معالم)
Jargon	أرغة
Kabyle	قبيليّ (لسان)
Kalispel	كسبيّ (لسان)
Langage humain	لغة إنسانية
Langue	لسان

Langues à érgatif	ألسن توافقية
Latence	كُمون
Latitude	خيار
Lexème	لكسيم
Lexical (adj)	معجميّ
Lexique	معجم
Localiser	مَوْضَعَ
Locuteur	متكلّم
Locution	عبارة
Lubrifiant	مزلق
Mandarin	ماندا‌ريني (لسان)
Manifestation	تجلٍ
Marque	سِمَة
Marque casuelle	سِمَة إعرابية
Mélodie	تناغم/ تناغميّة
Mélodie du discours	تناغم الخطاب
Mélodique (adj)	تناغميّ
Métrique	علم العروض
Modal	صيغي
Modalité	كيفية
Mode	صيغة (الفعل)
Modification	تحوير

Monématique	مونيماتيّ
Monolithisme	لاتحدّد
More	مجتزأ
Morphologie	علم الصّرف
Morphonologie	علم الفونيمات الصرفيّ
Morphosyntaxe	علم تراكيب البنى
Mouillé	مُليّن
Muet	غير ملفوظ
Nasal	أنفيّ
Nasalisé	مؤنّف
Nasalité	غنّة
Natif	سليقيّ
Naturalisation	تطبيع
Néerlandais	هولنديّ (لسان)
Néologisme	مبتكرة (لفظة)
Neutralisation	تحييد
Non détermination	لاإمكانية تحديد
Non minimal	لادُنيا
Notation	ترميز
Notificatif	تبليغيّ
Notion	مفهوم
Nouveauté	حداثة

Nu	مجرّد (جزر)
Nuancer	فرّد/ أظهر الفروق الفردية
Oblique (cas)	حالة الخفض والنصب (في الإعراب)
Observation	معاينة
Occlusion	انسداد
Occurrence	تواردي
Omissibilité	حذف
Ordonnancement	ترتيب
Ordre	نسق
Organisation	تنظيم
Orthographe	إملاء (علم)
Oubikh	أوبيخ (لسان القوقاز)
Oxitan	أكسيّ (لسان)
Paires minimales	متقابلان أدنيان
Palatal	حَنَكيّ
Palatalisation	تغوير
Paradigmatique	جدوليّ
Paradigme	جدول
Paralinguistique	مصاحِبة (لغة)
Parallélisme	مقايسة/ موازنة
Parasynthème	مونيم مركّب مجازِ
Parfait	مُنْجَز

Parler (n)	محكية/ منطوق
Participe	اسم المفعول
Participe parfait	اسم مفعول تام
Partitive	تبعيض
Passé proche	ماضٍ قريب
Passé simple	ماضٍ بسيط
Passif	مبنيّ للمجهول
Patient	مفعول به/ خاضع
Patois	باتوا
Patrimoine génétique	تراث تكوينيّ
Patte de mouche	كتابة رفيعة مخربشة
Pause	وقفة
Permanent	دائم
Peul	بال (لسان)
phonation	عملية التصويت
Phonémaique (adj)	فونيميّ
Phonématique (n)	علم الفونيمات
Phonique	تصويتيّ
Phonologie	فونولوجيا
Phonostylistique	أسلوبية صوتية
Pictogramme	رمز صوريّ
Pictographie	رمزية صوريّة

Plan	سطح/ مستوى
Plurilinguisme	تعدّد اللّغات
Polysème	تعدّد معانٍ
Polysémie	تعدّد
Ponctuel	منتظم
Position	موقع
Possessif	(ضمير) الغائب المِلكيّ
Postposé	مؤخَّر
Postposition	إرداف
Potentialité	احتمالية
Potentiel	طاقة
Prédeterminé	محدَّد مسبقاً
Prédicat	مُسنَد
Prédicatif	إسناديّ
Préexistant	سابق الوجود
Prélinguistique	قَبْلُغَوي
Préposé	تابع
Prépositionnel	جاريّ (حرف الجرّ)
Prérogative	امتياز
Présent	صيغة المضارع
Présent accompli	مُنْجَز الحاضر
Présent de l'indicatif	صيغة الحاضر الدلالية

Présentatif	عنصر تقديميّ
Prétérit	صيغة الماضي
Productif	منتَج
Productivité	إنتاجية
Prosodie	نغميّة
Provincialisme	ريفيّة
Racial	عرقيّ
Radical	جَذْر الكلمة (في التصريف)
Rappel	تكملة
Rebus	تشكيل فكري
Reconstitution	ترسيس
Récurrence	تكرار
Redondance	فَضْل
Référence	إرجاع
Référent	مرجع
Registre	نوعية تصويت (مدى السلم الصوتي)
Reitéré	مكرّر
Relais	مناوبة
Relationnel	ترابطيّ
Reliques	بواقٍ/ آثار
Résonnance buccale	رنين فمويّ
Roman	رومانيّ (لسان)

Sarde	سرديني (لسان)
Satellite	تابع نحويّ
Savoyard	سافواريّ (لسان)
Séculaire	جيلّي (يحدث مرة كل جيل)
Segment	قِطعة
Segment d'énoncé	قطع
Segment phonique	قطع صوتي
Sémantème	مَدْلل/ مداليل
Séparabilité	قابلية للفصل
Série	متتالية
Siglaison	تكوين صدر كلمة
Sigle	صدر كلمة
Signe	علامة
Signifiant	دالّ
Significatif	بليغ
Signifié	مدلول
Singularité	سِمة المفرد
Sonante	مصوّت
Soprano	ندّي (صوت)
Souletin	سولتانيّ (لسان)
Spécialisation	تخصّص/ تمييز نوعيّ
Spécificité	خاصّية

Stabilité	ثبات
Standarisation	تقييس
Statut	منزِلة
Structuration	تَبَنْيُن
Structuré	مُتَبَنْيِن
Structures de surface	بنى سطحية
Stylisé	منمنم (خطّ)
Subjonctif	مضارع منصوب/ صيغة النصب
Subordination	اتباع
Subordonné	جملة تابعة
Substantiel	جوهري/ اسميّ
Suffixation	إلحاق
Suture	لأم
Syllabaire	أبجدية مقطعية
Syllemme	سيلّيم
Symptomatique	أماراتيّ
Syncrétisme	انطباق
Synésthésie	حِسّ متزامن
Synonyme	مرادف
Syntagmatique	تركيبيّ
Syntagme	مركّب
Synthématique	مونيمية تركيبية

Synthème	مونيم مركّب
Téléologique	غائيّ (برهان غائي بحسب أرسطو)
Temporel	زمني
Terminologie	مصطلحية
Timbre	جَرْس
Ton	نغمة
Toscan	توسكاني (لسان)
Traits distinctifs	سمات مميّزة
Transitif	متعدٍّ
Transitivité	تعدٍّ
Tréma	نقطة الفصل
Trigraphe	الحرف الثلاثي
Tzutuhil	تزوتوهيل (لسان المايا)
Ultime	نهائيّ
Umlaut	تغيّر الصائت
Unicité	وحدانية
Unilingue	أحادي اللغة
Unité accentuelle	وحدة نبريّة
Universalisme	عالمية
Universaux casuels	كليات إعرابية
Vannetais: (Vannes)	لهجة فانيّة عائدة لِـ (Vannes)
Variété	ضرب

Vécu	معيوش
Vernaculaire (parler)	محكيّة دارجة
Vibrant	مهتزّ
Vocable	لفظة
Vocabulaire	مفردات اللغة
Vocal	صوتي
Voile du palais	غلصمة
Vulgarisme	سوقيّة

*   *   *

المراجع

1 ـ العربية

كتب

بركة، بسام. **معجم اللسانية**. لبنان: منشورات جرّوس برس، 1985.

بعلبكي، رمزي. **معجم المصطلحات اللغوية (إنجليزي - عربي)**. بيروت: دار العلم للملايين، 1990.

حنّا، سامي عيّاد، كريم زكي حسام الدين ونجيب جريس. **معجم اللسانيات الحديثة (إنجليزي - عربي)**. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 1997.

الخولي، محمد علي. **معجم علم اللغة النظري (إنجليزي - عربي)**. بيروت: مكتبة لبنان، 1982.

المسدّي، عبد السلام. **قاموس اللسانيات (عربي ـ فرنسي، فرنسي ـ عربي)**. طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1984.

المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات (إنجليزي - فرنسي - عربي). الدار البيضاء: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2002.

دوريات

الفكر العربي: تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر 1991.

----- : العدد 46، حزيران 1987.

مختار، أحمد. «المصطلح اللسانيّ العربي وضبط المنهجية.» **عالم الفكر:** العدد 3، تشرين الأول/ أكتوبر- كانون الأول/ ديسمبر 1989.

2 ـ الأجنبية

Books

Actes du 9e colloque international de linguistique fonctionnelle (Fribourg-en-Brisgau, juin 1982). Paris: SILF, 1984.

Arrivé, Michel. *À La Recherche de Ferdinand de Saussure*. Paris: PUF, 2007.

Grammaire fonctionnelle du français. École normale supérieure de Saint-Cloud, centre de recherche et d'étude pour la diffusion du français. Sous la direction d'André Martinet; rédaction d'André Martinet et Jeanne Martinet à partir des recherches de Fernand Bentolila et Colette Feuillard. Paris: Didier, 1979.

Kaiser, Louise (Ed.). *Manual of Phonetics*. Amsterdam: North Holland Publication, 1967.

Langue formelle-langue quotidienne, quelques langues d'Asie: journée d'études. UER de linguistique générale et appliquée, Université René Descartes et l'Institut national des langues et civilisations orientales, sous la dir. d'Alice Cartier. Paris: Université René Descartes, UER de linguistique générale et appliquée, 1980.

Linguistique et sémiologie fonctionnelles. Séminaire de linguistique, Istanbul, 7-9 octobre 1980. École supérieure des langues étrangères, Université d'Istanbul. Avec la participation de André Martinet et Jeanne Martinet; textes recueillis par Berke Vardar. Istanbul: École supérieure des langues étrangères, 1981. (Publications de l'école supérieure des langues étrangères de l'Université d'Istanbul; 2850-2855)

Logos semantikos: Studia linguistica in honorem Eugenio Coseriu, 1921-1981. Horst Geckeler [et al.]. Madrid: Gredos; New York: W. de Gruyter, 1981.

Martinet, André. *Conférence donnée à l'occasion de sa promotion au Doctorat honoris causa de l'Université catholique de Louvain*. Louvain: Publications universitaires de Louvain, 1971.

———. *Dictionnaire de l'orthographe alfonic*. En collaboration avec Jeanne Martinet, société d'études et anthropologiques de France. Paris: SELAF, 1980.

———. *Éléments de linguistique générale*. Paris: A. Colin, 1960. (Collection Armand Colin; 349)

———. *Elements of General Linguistics*. Traduit par Elisabeth Palmer. Londres: Faber and Faber; Chicago: University of Chicago Press, 1964.

——— . *Évolution des langues et reconstruction*. Paris: Presses universitaires de France, 1975. (Collection Sup. Le Linguiste; 15)

———. *Fonctions et dynamique des langues*. Paris: Armand Colin, 1989.

———. *Le Français sans fard*. Paris: Presses Universitaires de France, 1969. (Le Linguiste; 6)

———. *A Functional View of Language*. Oxford: Clarendon Press, 1962.

———. *Le Langage*. Sous la direction d'André Martinet. Paris: Gallimard, 1968. (Encyclopédie de la Pléiade; 25)

———. *La Linguistique synchronique*. 2nd éd. Paris: PUF, 1968.

———. ———. Paris: PUF, 1965.

———. *Mémoires d'un linguistique, vivre les langues.* Paris: Quai Voltaire, 1993.

———. *Phonology as Functional Phonetics; Three Lectures Delivered Before the University of London in 1946.* London: Oxford University Press, 1949.

———. *La Prononciation du français contemporain, témoignages recueillis en 1941 dans un camp d'officiers prisonniers.* Paris: E. Droz, 1945. (Société de publications romanes et françaises; 23)

———. *Sprachökonomie und Lautwandel: eine Abhandlung uber die diachronische Phonologie.* Traduit par Claudia Fuchs. Stuttgart: Klett-Cotta, 1981.

———. *Des Steppes aux océans: l'Indo-européen et les Indo-Européens.* Paris: Payot, 1986.

———. *Syntaxe générale.* Paris: A. Colin, 1985. (Collection U)

——— [et al.]. *Problèmes du langage.* Paris: Gallimard, 1966.

——— et Henriette Walter. *Dictionnaire de la prononciation française dans son usage réel.* Publié par le Conseil international de la langue française. Paris: France-expansion, 1973.

———, Jeanne Villard et Jeanne Martinet. *Vers l'écrit avec Alfonic: Écoles maternelles et cours préparatoire.* Avec la collaboration de Denise Boyer, Albert et Gilberte Dominici. Paris: Hachette, 1983.

Pariente, Jean-Claude et Gabriel Bès. *La Linguistique contemporaine.* Paris: Presses Universitaires de France, 1973.

Pope, Mildred K. *From Latin to Modern French.* Manchester: Manchester University Press, 1934.

Srage, Nader. *Dialogue des langues: Réflexions de deux linguistes fonctionnalistes: André Martinet et Henriette Walter.* Paris: L'Harmattan, 2003.

———. *Étude sociolinguistique du parler arabe de Moussaytbé.* Beyrouth: Département des publications de l'université libanaise, 1997.

De Stemann, Ingeborg. *Manuel de la langue danoise.* Copenhague: E. Munksgaard, 1944.

Troubetzkoy, N. S. *Principes de phonologie*. Traduit par J. Cantineau. Paris: Klincksieck, 1976. (Tradition de l'humanité; 7)

Walter, Henriette. *La Dynamique des phonèmes dans le lexique français contemporain*. Paris: France-Expansion, 1976.

World Papers in Phonetics. Tokyo: [n. pb.], 1975.

Periodicals

Arrivé, Michel. «La Mort d'André Martinet.» *Le Monde*: 16/8/1999.

Dilbilim: vol. 4, 1979.

Durand, Marguerite. «Voyelles longues et voyelles breves.» *B.S.L.*: vol. 43, 1947.

Esperanto-Actualites: vol. 5, no. 379, Avril 1987.

«Evidence for Laryngeals, Work Papers of a Conference in Indo-European Linguistics.» *B.S.L.*: vol. 57, 1962.

«Fonologie Francouzstiny.» *Slovo a Slovesnost*: vol. 4, 1938.

Forchhammer, Henri. «Le Danoi parlé.» *B.S.L.*: vol. 39, 1938.

———. «Le Danois parlé.» *Revue germanique*: vol. 30, 1939.

Forgue, Guy-Jean. «La Langue des americains.» *La Linguistique*: vol. 9, no. 2, 1973.

Fouché, Pierre. «Phonétique historique de français, introduction.» *Word*: vol. 9, 1953.

———. «Traité de prononciation française.» *B.S.L.*: vol. 52, 1956.

Fourquet, Jean. «Les Mutations consonantiques du germanique.» *Word*: vol. 5, 1949.

Gilbert, E. «Langage de la science.» *B.S.L.*: vol. 43, 1947.

«Glossaire des Patois de la Suisse romande.» *Word*: vol. 5, 1949.

Guillaume, Gustave. «L'Architectonique du temps dans les langues classiques.» *Acta linguistica*: vol. 43, no. 3, 1942.

Hagege, Claude. «La Structure des langues.» *La Linguistique*: vol. 19, no. 2, 1983.

Hammerich, Louis L. «Laryngeal before Sonant.» *Word*: vol. 6, 1950.

Heffner, R.M.S. «General Phonetics.» *Word*: vol. 7, 1951.

Heilmann, Luigi. «La Parlata di Moena.» *B.S.L.*: vol. 52, 1956.

Heimer, Helge. «Mondial, Lingua internacional.» *B.S.L.*: vol. 52, 1956.

Hjelmslev, Louis. «Prolegomena to Theory of Language.» *B.S.L.*: vol. 42, no. 2, 1946.

Hoffmann, J.B. «Etymologisches Worterbuch des Griechischen.» *Word*: vol. 6, 1950.

Hoijer, Harry [et al.]. «Linguistic Structures of Native America.» *Lingua*: vol. 1, 1947.

«Interlingua-English Dictionary and Interligua Grammar.» *Word*: vol. 8, 1952.

«Interview par Herman Parret.» *Discissing Language*: 1973.

Jakobson, Roman. «Kindersprache, Aphasie un allgemeine Lautgestze.» *B.S.L.*: vol. 43, 1947.

Johannesson, Alexandre. «Die Mediageminata im Islandischen.» *Revue critique d'histoire et de littérature*: vol. 66, 1933.

Jones, Daniel. «Everyman's English Pronouncing Dictionary.» *Word*: vol. 13, 1957.

———. «The Phoneme.» *Word*: vol. 7, 1950.

Keller, H.E. «Etudes linguistiques sur les parlers valdotains.» *Erasmus*: vol. 14, 1961.

Knauer, Karl. «Vulgarfranzosisch. Charakterzuge und Tendenzen des gegenwartin franzosischen Wortschatzes.» *Word*: vol. 11, 1955.

Koerner, E. F. K. «Ferdinand de Saussure, Schriften zur Linguistik.» *La Linguistique*: vol. 10, no. 1, 1974.

Krahe, Hans. «Das Venetische.» *Word*: vol. 7, 1951.

———. «Historische Laut-und Formenlehre des Gotischen.» *Word*: vol. 6, 1950.

Kronasser, Hans. «Vergleichende Laut-und Formenhere des Hethitischen.» *Word*: vol. 13, 1957.

Kurylowicz, Jerza. «L'Accentuation des klangue indo-européennes.» *Word*: vol. 9, 1953.

Lado, Vitold. «Linguistics Across Cultures.» *B.S.L.*: vol. 53, 1958.

Langues et Linguistique: 1978-1979.

Lehmann, Winfred P. «Proto-Indo-European Phonology.» *Word*: vol. 9, 1953.

Lepers, John-Paul et Leslie Lepers. «Docteurs fautes.» *Echo des savanes*: no. 24, 1985.

Levy, Paul. «La Langue allemande en France: Pénétration et diffusion des origines à nos jours.» *Langage*: vol. 27, 1950.

Lewis, J. Windsor. «A Concise Pronouncing Dictionary of British and American English.» *La Linguistique*: vol. 9, no. 2, 1973.

Linguistics Today: no. 2, 1954.

La Linguistique: vol. 1, 1967.

Malmgberg, Bertil. «Die Quantitat als phonetisch-phonologischer Begriff.» *B.S.L.*: vol. 42, 1946.

———. «Le Système consonantique du français moderne.» *B.S.L.*: vol. 42, 1946.

Marouzeau, Jules. «Lexique de la terminologie linguistique.» *Word*: vol. 9, 1953.

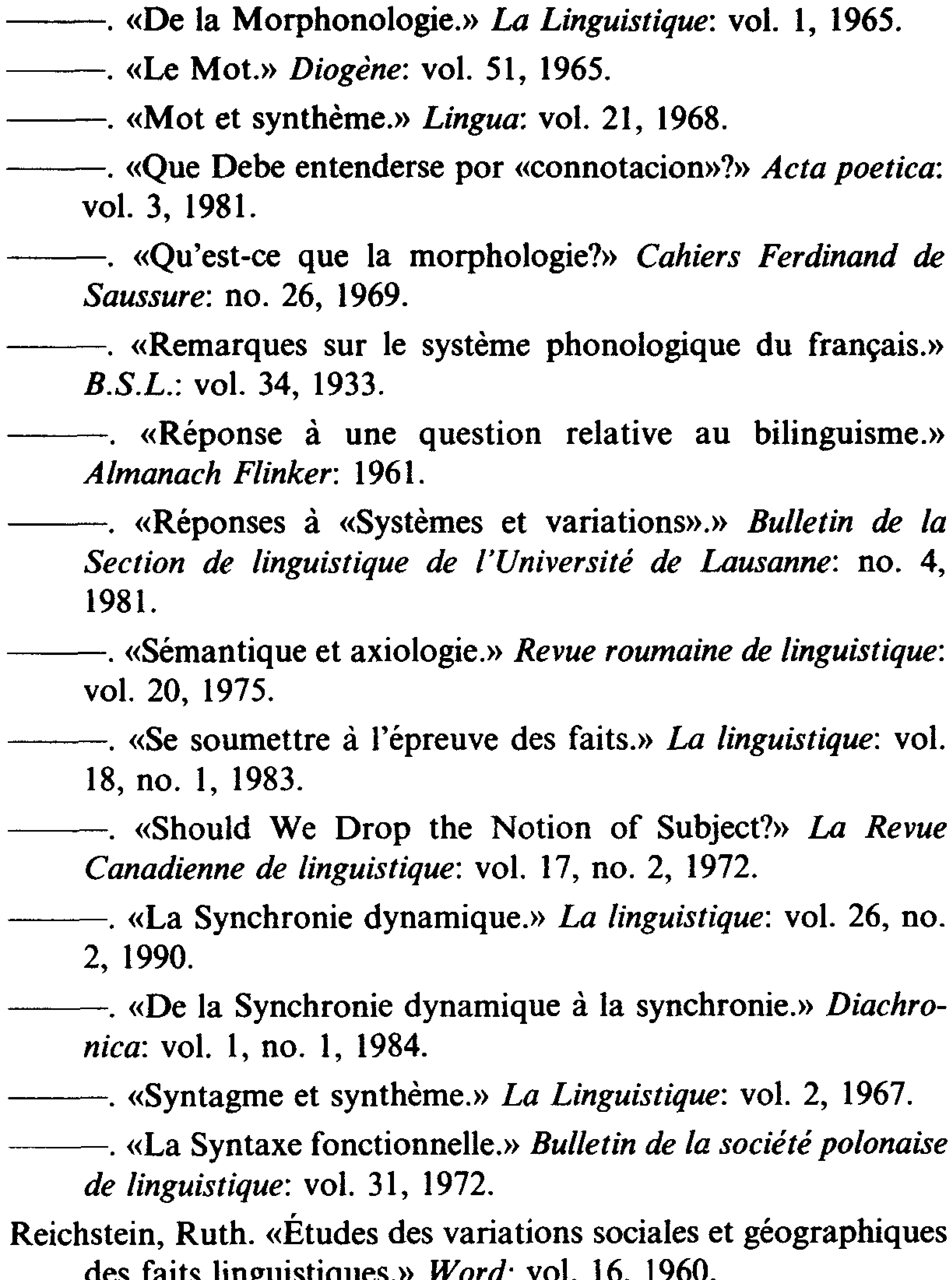
Martinet, André. «Alfonic et l'écriture japonaise.» *Liaison alfonic*: vol. 1, no. 1, 1984.

———. «Autour du syllemme.» *Revue roumaine de linguistique*: vol. 25, no. 5, 1980.

———. «Les Choix du locuteur.» *Revue philosophique de la France et de l'étranger*: vol. 156, no. 3, 1966.

———. «L'Enfant parle.» *Liaison alfonic*: vol. 4, no. 1, 1987.

———. «Langue parlée et langue écrite.» *Liaison alfonic*: vol. 3, no. 3, 1986.



———. «De la Morphonologie.» *La Linguistique*: vol. 1, 1965.

———. «Le Mot.» *Diogène*: vol. 51, 1965.

———. «Mot et synthème.» *Lingua*: vol. 21, 1968.

———. «Que Debe entenderse por «connotacion»?» *Acta poetica*: vol. 3, 1981.

———. «Qu'est-ce que la morphologie?» *Cahiers Ferdinand de Saussure*: no. 26, 1969.

———. «Remarques sur le système phonologique du français.» *B.S.L.*: vol. 34, 1933.

———. «Réponse à une question relative au bilinguisme.» *Almanach Flinker*: 1961.

———. «Réponses à «Systèmes et variations».» *Bulletin de la Section de linguistique de l'Université de Lausanne*: no. 4, 1981.

———. «Sémantique et axiologie.» *Revue roumaine de linguistique*: vol. 20, 1975.

———. «Se soumettre à l'épreuve des faits.» *La linguistique*: vol. 18, no. 1, 1983.

———. «Should We Drop the Notion of Subject?» *La Revue Canadienne de linguistique*: vol. 17, no. 2, 1972.

———. «La Synchronie dynamique.» *La linguistique*: vol. 26, no. 2, 1990.

———. «De la Synchronie dynamique à la synchronie.» *Diachronica*: vol. 1, no. 1, 1984.

———. «Syntagme et synthème.» *La Linguistique*: vol. 2, 1967.

———. «La Syntaxe fonctionnelle.» *Bulletin de la société polonaise de linguistique*: vol. 31, 1972.

Reichstein, Ruth. «Études des variations sociales et géographiques des faits linguistiques.» *Word:* vol. 16, 1960.

Weinreich, Uriel. «Exploration in Semantic Theory.» *La Linguistique*: vol. 10, no. 1, 1974.

الفهرس

ـ ث ـ

- ج -

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

- م -

وظيفة الألسن وديناميتها

Andre Martinet

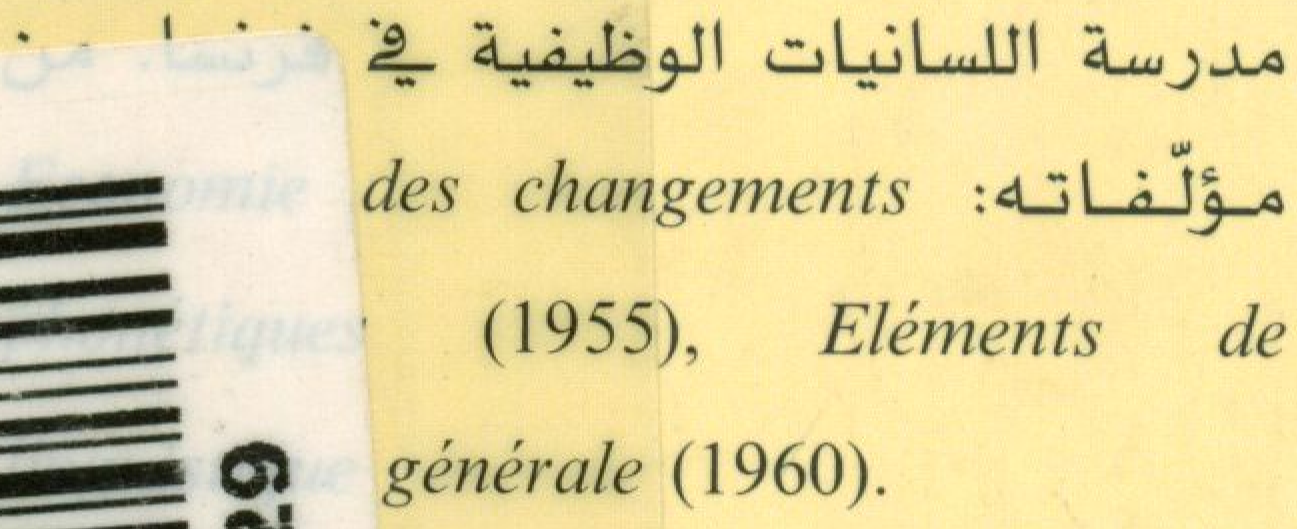
FONCTION ET DYNAMIQUE DES LANGUES

ARMAND COLIN

- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

يتميز هذا الكتاب بمنهجيّةٍ تجمع بين العمق والبساطة، في عرض مبادئ اللسانيات الوظيفية كما بحث فيها أندريه مارتينه وزملاؤه وطلابه، مستفيدين من دراسات مَنْ سبقهم، ومقدّمين إضافاتٍ نوعيّةً تشهد على أهميّة مارتينه في مجال اللسانيات عموماً، واللسانيات الوظيفية خصوصاً.

ولقد اتسمت أبحاث مارتينه في هذا الكتاب بتنوعٍ واسع في رصْدِ النماذج التطبيقية من مختلف الألسن (langues) بما فيها اللسان العربي، وهذا ما يُسهم في تعميق وتوسيع اللسانيات العربية التي حققت في العقود القليلة الماضية قفزاتٍ ملموسةً، ستترك آثارَها في ما قد يظهر من دراساتٍ لسانية جديدة.





- **أندريه مارتينه (1908 - 1999)**: رائد مدرسة اللسانيات الوظيفية في فرنسا. من مؤلّفاته: *Economie des changements phonétiques* (1955), *Eléments de linguistique générale* (1960).

- **نادر سراج**: أستاذ اللسانيّات ... اللبنانية. من مؤلفاته: **حوار ال... خطاب الرشوة** (2008).



المنظمة العربية للترجمة

الثمن: 14 دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-9953-0-1647-4
9 789953 016474